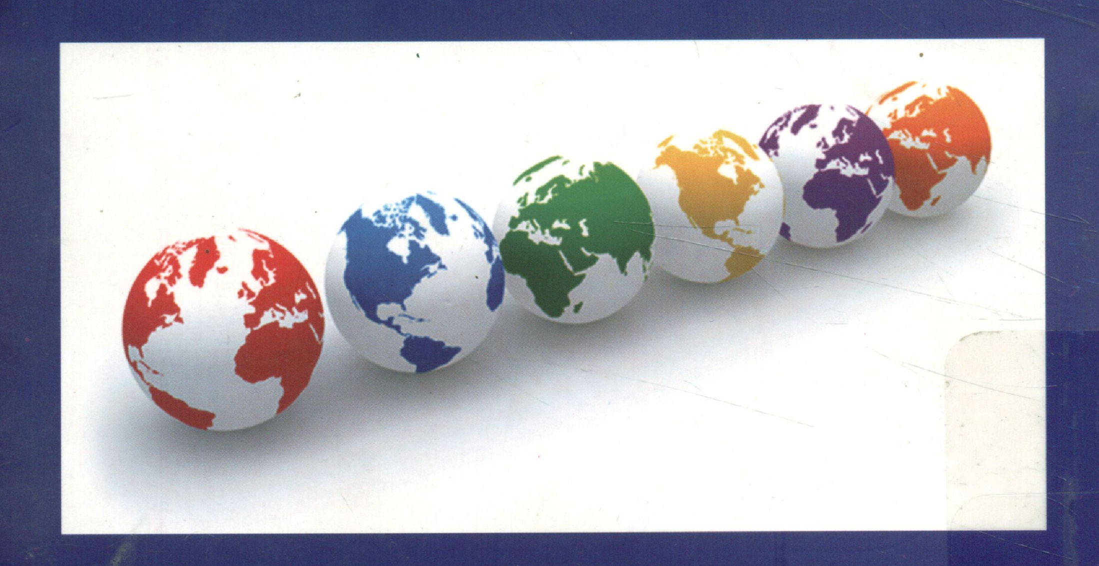
السفير

عمرو حلمي

صعود الأمم

سباق التقدم وصناعة المستقبل



العولمة وتغير موازين القوى



صعود الأمم

سباق التقدم وصناعة المستقبل

تمثل تجارب الدول الصاعدة والاقتصاديات البازغة أملاً للعديد من الدول العربية التي تتطلع إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة ، فبعد أن اتسمت الفترة الزمنية الممتدة في القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن العشرين بما يعرف بصعود الغرب The rise of the west ، شهد العالم تحولات جوهرية في موازين القوى أُطلق عليها The rise of the rest ، إذ تمثل تجربة مجموعة الـ BRICS ، التي تتكون من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا ، فضلا عن النجاحات التي تحققها مجموعة أخرى من الدول منها تركيا وماليزيا وإندونيسيا وما سبق أن حققته كوريا الجنوبية ، تأكيدًا على انتقال العديد من مراكز الخلق والإبداع والنمو والإنتاج والثقل الاقتصادي من "العالم الحر" إلى العديد من الدول على امتداد مختلف قارات العالم التى تسعى بقوة إلى المشاركة في سباق التقدم الذي لا يستلزم بالضرورة محاولة استنساخ الغرب أو التخلي عن الهوية الثقافية أو الدينية أو الجغرافية ، إذ يمكن القول أننا نشهد حاليًا مرحلة جديدة في حياة العالم تتسم بانتهاء احتكار الغرب للتقدم الذي ظل يستأثر به طوال قرون عديدة ، وهو الأمر الذي يمهد إلى انتهاء حقبة أحادية القطبية في ظل التزايد المطّرد في ثقل الصين التي تمثل قصة صعودها واحدة من أهم التطورات العالمية .

ويوفر هذا الكتاب بعض الإجابات على العديد من التساؤلات التي تدور في أذهاننا حول مقتضيات تحقيق التقدم ومتطلبات الانضمام إلى الدول التي تشارك في صناعة المستقبل ، وعلينا أن نتذكر دائمًا أن كافة المجتمعات بإمكانها تحقيق التقدم إذا ما توافرت للنخب السياسية والثقافية الرؤية المستنيرة التي تكفل تحقيق هذا الهدف .

المؤلف : تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة عام [illegible] الخارجية عام ١٩٧٩. وعمل بوفد مصر لدى الأمم المتحدة بجنيف وبسفارات جمهورية مصر [illegible] ألمانيا الاتحادية وتونس واليابان قبل أن يتولى منصب سفير مصر لدى كوريا الجنوبية خلال [illegible] ٢٠٠٥. ثم مساعدًا لوزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون الدولي ، ثم [illegible] خلال الفترة من ٢٠٠٧إلى ٢٠١١. قبل أن يتولى منصب مساعد وزير الخارجية للشئون الأمنية والاستراتيجية .

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٢٣٩٠٠٨٦٨

ISBN 978 977 468 478 4



صعود الأمم

سباق التقدم وصناعة المستقبل

العولمة وتغير موازين القوى



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

حلمي، عمرو

صعود الأمم : سباق التقدم وصناعة المستقبل : العولمة وتغير موازين القوى

/ عمرو حلمي. ط 2 / جديدة ومنقحة - القاهرة

مكتبة الآداب، 2012.

312 ص؛ 24 سم.

تدمك: 4 478 468 977 978

1 - الاقتصاد الدولي

2 - العولمة

أ - العنوان

341.75

رقم الإيداع: 2012 / 16930

الترقيم الدولي: I.S.B.N: 978-977-468-478-4

الناشر

مكتبة الآداب

على حسن

٤٢ ميدان الأوبرا – القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

e.mail:adabook@hotmail.com

صعـــود الأمـــم

سبـــاق التقـــدم وصناعـــة المستقبـل

العولمة وتغير موازين القوى

السفير

عمرو حلمي

الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة

1433 هـ / 2012 م

Editions Al-Adab 1923

42 Opera square - Cairo – Egypt

الناشر

مكتبة الآداب

42 ميدان الأوبرا - القاهرة ت: 23900868

البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com

إهداء

إلى روح والدي .. رحمه الله ...

وأسكنه فسيح جناته

مُقَدِّمَة

الطبعة الثانية

تحتاج الدول التى تسعى إلى تحقيق التقدم بمفهومه الشامل وتتطلع إلى الارتقاء بمكانتها الدولية فهماً أعمق لمجمل التغيرات التى يشهدها العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً وتكنولوجياً، والاسترشاد بالتجارب التى انتقلت بمقتضاها مجموعة من الدول الفقيرة إلى مصاف الدول الصاعدة والمتقدمة خلال فترة زمنية وجيزة، حتى يمكنها بلورة استراتيجية وطنية متكاملة تكفل الاستجابة للطموحات المشروعة لمجتمعاتها فى مستقبل أفضل دون التخلى عن الهوية أو الذاتية الثقافية أو الدينية أو الجغرافية.

ويتناول هذا الكتاب، عبر فصوله، مجموعة من القضايا التى تحظى بثقل متزايد فى نسيج العلاقات الدولية على تنوعها والتى يدخل فى إطارها قضية تغير موازين القوى العالمية وانتهاء الحقبة الزمنية الطويلة التى اتسمت باستئثار الدول الغربية بمقاليد العالم، فى ظل ما تشمله قصة صعود مجموعة من الدول البازغة، ومنها الصين والهند والبرازيل وغيرها، من تحولات نوعية غير مسبوقة، تؤدى إلى إنتقال مراكز النمو الاقتصادى والإنتاج والإبداع والابتكار إلى خارج ما يطلق عليه بالعالم الحر، ذلك مع التطرق إلى مجموعة من القضايا ذات الصلة بكيفية تحقيق التقدم وبالسباق المحموم بين الدول للوصول إلى القمة، وهو سباق حول القوة والثروة والنفوذ والقدرة على التأثير، ففى إطار هذا السباق هناك مجموعة من الدول القلقة على تنافسيتها وريادتها، وهناك مجموعة صاعدة بقوة تطور مواردها البشرية والعلمية بما يسمح لها بمواصلة الصعود، وهناك مجموعة

ساكنة وأخرى تتراجع رغم وضوح مقتضيات التقدم وركائزه خاصةً بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى عام 1991.

ويتناول هذا الكتاب أيضاً قضية العولمة وركائزها ومسبباتها ومظاهر إخفاقاتها، فعلى الرغم من الآراء التى تبنت مفاهيم تدور حول مسئولية العولمة عن خلق مستقبل أفضل للجميع فى ضوء ما تحويه من آليات تسمح بانتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفراد والأفكار بسهولة ويسر فيما بين مختلف الدول، فلقد ظهرت آراء سواء فى الدول المتقدمة ذاتها أو فى الدول النامية تحذر من مخاطر العولمة والتداعيات السلبية لترك الأمور دون ضوابط حاكمة فى ظل تعاقب الأزمات المالية التى يشهدها العالم، فضلاً عن فشل العولمة فى القضاء على الفقر وفى تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فهناك ما يقرب من مليار نسمة يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً، فضلاً عن 2.7 مليار نسمة يعيشون بأقل من 2 دولار يومياً وهو ما يؤكد أن أكثر من نصف عدد سكان كوكبنا والذى يقدر بـ 7 مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر، يضاف إلى ما سبق ما يثار حول مسئولية العولمة عن تآكل سيادة الدول وعن خلق أزمات اجتماعية فى ضوء ما يمثله تزايد الهجرة الدولية من مسببات لحدوث العديد من المصادمات الثقافية والدينية.

كما يتطرق الكتاب إلى الاقتصاد القائم على المعرفة والنظرية الحديثة للنمو وإلى التطور العلمى وصناعة المستقبل وملامح التطور التكنولوجى المستقبلى وإلى مختلف التكنولوجيات الخالقة للثروة، والتى يقصد بها تحديداً التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المواد وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا فائقة الصغر «النانو»، وهى التكنولوجيات التى تمثل ركائز الاقتصاد الحديث،

وهى فى ذات الوقت من بين أهم مقتضيات مواجهة التحديات المستقبلية التى ستواجه العالم خلال العقود والقرون القادمة.

كما يتطرق الكتاب إلى التحديات المستقبلية التى ستواجه الاقتصاد العالمى، وهى التحديات الناجمة عن توقع حدوث زيادة مطردة فى عدد السكان ونقص متواصل فى الموارد الاستراتيجية العالمية من المياه والغذاء ومصادر الطاقة، فضلاً عن تغير طبيعة النزاعات الإقليمية والدولية وما يمكن أن تشهده «الحوكمة» من تطورات مستقبلية، وما يمثله التطور التكنولوجى وثورة المعلومات من أهمية لمواجهة العديد من التحديات .

ويتناول الفصل الأخير من الكتاب، كيفية الاستفادة من تجارب الدول الصاعدة، وما يتعين علينا القيام به من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة ووضع بلادنا على الخريطة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية العالمية ضمن الدول التى تشارك فى صناعة المستقبل.

وقد قصدت أن أوفر للقارئ كتاباً يتناول كيفية تحقيق التقدم، فى ضوء اقتناعى بالاهتمام المتزايد الذى يحظى به هذا الموضوع فى إطار التغيرات الإقليمية والدولية التى نشهدها، فقد أتاح لى العمل بالسلك الدبلوماسى المصرى، الذى أتشرف بالانتماء إليه منذ عام 1979، التنقل عبر عدد من المحطات الهامة منها العمل ضمن وفد مصر لدى الأمم المتحدة بجنيف أو كنائب لسفير مصر لدى اليابان قبل أن أتولى منصب سفير مصر لدى كوريا الجنوبية خلال الفترة من 2001 إلى 2005، ثم سفير مصر لدى أيرلندا خلال الفترة من 2007 إلى سبتمبر 2011، التعرف على مجموعة من التجارب الرصينة فى التقدم والارتقاء بالمكانة، فإذا كان العمل بوفد مصر لدى الأمم المتحدة قد أتاح لى التعرف على العديد من القضايا الدولية السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، فإن الاقتراب من التجربة اليابانية، خلال عملى فى طوكيو، قد عزز من اقتناعى بأن تنمية الموارد البشرية وتطوير القيم الثقافية هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم فى ظل رؤية متكاملة لكيفية إنجاز التطور فى دولة لا تمتلك موارد طبيعية تذكر، أما تجربة كوريا الجنوبية فقد كان لها مكانة خاصة فى ظل ما تمثله فى حد ذاتها من قدرة هائلة على تحقيق التقدم بسرعة فائقة خاصةً إذا علمنا أن متوسط الدخل الفردى فى كوريا الجنوبية خلال النصف الأول من ستينيات القرن المنصرم كان أقل من نظيره فى مصر، إلا أن كوريا الجنوبية انتقلت خلال بضعة عقود من مجرد دولة فقيرة إلى واحدة من أكثر الاقتصاديات تطوراً على مستوى العالم. كما جاءت تجربة أيرلندا، وهى الدولة الأوروبية الصغيرة من حيث تعداد السكان والمساحة، لتفتح المجال أمامى للتعرف على الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة وأهمية العلم فى خلق الثروة، إذ انتقلت أيرلندا منذ منتصف سبعينيات القرن الماضى من مجرد دولة زراعية تواجه العديد من التحديات التى اقتضت حصولها على مساعدات تنمية من البنك الدولى إلى واحدة من أكثر دول العالم تقدماً من حيث مستوى المعيشة، إذ يعد متوسط الدخل الفردى فيها ثانى أعلى متوسط للدخل الفردى بين دول الاتحاد الأوروبى، وإن كانت تعانى حالياً من مشكلات نابعة أساساً من تعثر قطاعها المصرفى الذى انتقلت إليه بقوة عدوى الأزمة المالية العالمية التى تفجرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، إلا أن تجربتها تعتبر إحدى التجارب الأهم فى إطار التحول من الفقر إلى الغنى المادى والاقتصادى والعلمى والثقافى.

ويوفر هذا الكتاب، فى تقديرى، بعض الإجابات على العديد من التساؤلات التى تدور فى أذهاننا حول مقتضيات تحقيق التقدم، وكيفية اللحاق

بركب الدول المتقدمة التى تشارك فى صناعة المستقبل، ومهما كانت الاستنتاجات التى يمكن أن يخرج بها القارئ من هذا الكتاب، فلعل أهم ما يجب التأكيد عليه يتعلق بأن السياسات الاقتصادية التى تركز على محاولة تطوير «مجموعة» من المؤشرات الإحصائية ذات الصلة بمعدلات النمو وزيادة الصادرات لن تحقق النجاح المنشود فى تحقيق التقدم، إلا إذا وضعت القضايا المتصلة بالقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن توزيع الدخل وإرساء قواعد الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان كركيزة أساسية لتحقيق التقدم الذى يجب أن يعتمد على العلم وتطوير التعليم وخلق مجتمع المعرفة وتطوير القيم الثقافية السائدة دون محاولة استنساخ الغرب أو التخلى عن الهوية الثقافية أو الدينية أو الجغرافية.

فلا يليق بمصر أن يظل تصنيفها حبيسًا ضمن الدول النامية التى يعيش 40٪ من شعبها تحت خط الفقر، فإذا كانت مجموعة الدول الأخرى قد نجحت خلال فترة زمنية وجيزة فى التحول من مجرد دول فقيرة إلى دول صاعدة ومتقدمةومنها كوريا الجنوبية ودول مجموعة الـ BRICS التى تشمل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، يضاف إلى ذلك عدد آخر من الدول، منها ماليزيا وإندونيسيا وتركيا والمكسيك والأرجنتين وشيلي، فإن ذلك يجب أن يدفعنا إلى الاسترشاد بتجارب تلك الدول حتى يمكننا بلورة استراتيجية وطنية متكاملة وفقًا لبرامج زمنية محددة تكفل الاستجابة لطموحاتنا المشروعة فى مستقبل أفضل، وفى الانضمام إلى الدول التى تسعى إلى تعزيز مكانتها الدولية، ليس على أسس نابعة من مجرد ثقلها السكانى أو موقعها الجغرافى أو إمكانياتها من الموارد الطبيعية، وإنما على أساس تطورها العلمى والتكنولوجى وقدرتها على التجديد والتحديث وامتلاك وسائل التعامل مع العصر من أجل المشاركة

بقوة فى سباق التقدم الذى لا يقتضى محاولة استنساخ الغرب أو التخلى عن هويتنا الثقافية أو الدينية أو الجغرافية، فثورة 25 يناير بكل ما تمثله من جسارة الفكر والفعل تسهم فى إرساء دعائم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان التى تعتبر من بين ركائز تحقيق التطور واللحاق بركب الدول المتقدمة.

* * *

ولا يفوتنى فى هذا الصدد أن أشير إلى أن سرعة نفاد الطبعة الأولى من هذا الكتاب خلال بضعة أشهر، قد دفعتنى إلى طرح نسخة منقحة مزيدة جديدة منه، تأخذ فى الاعتبار المناقشات الجادة التى دارت حوله فى العديد من المنتديات الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والتى عكست اهتمامًا حقيقيًا بمختلف الموضوعات التى يتناولها هذا الكتاب على تنوعها.

وأود فى الختام أن أؤكد أن كافة المجتمعات بإمكانها تحقيق التقدم إذا ما توافرت للنخب السياسية والثقافية الرؤية المستنيرة التى تكفل تحقيق هذا الهدف.

وعلى الله قصد السبيل

السفير عمرو حلمى

القاهرة سبتمبر 2012



الفصل الأول

سباق التقدم

وتغير موازين القوى

إن التطرق للعديد من القضايا التى يشهدها العالم يجب أن يدعونا إلى إدراك أهمية «عامل الزمن» بمفهومه الواسع الذى يمكن الارتكان إليه عند محاولة تفسير ما نشهده حولنا من تطورات وظواهر ومصادمات، فنحن لا نعيش فى زمن أوعصر واحد، فالمسافات بين الدول والمجتمعات لا يمكن قصر حسابها بالكيلومترات أو بعدد ساعات الطيران، ففى العديد من الحالات يمكن قياس تلك المسافات بالعقود وربما بالقرون، وهو أمر قد نجده داخل المجتمع الواحد، نظراً لتباين مستويات المعيشة واختلاف درجات التعليم، ولاتساع الفجوة المتصلة بإمكانية إدراك حقائق العصر ومقتضيات التطوير والتحديث بين مختلف أطياف المجتمع.

فالمتابع للشئون الدولية على اتساعها سيدرك حتماً أن تصنيف الدول لا يمكن أن يظل حبيساً لمسمياتٍ جامدة تقسم الدول وفقاً لمجرد مؤشرات إحصائية اقتصادية واجتماعية خالصة؛ فالعالم الذى نعيش فيه على درجة كبيرة من التعقيد بحيث لا يمكن أن نقسمه ببساطة اقتصادياً إلى «شمال وجنوب» وثقافياً إلى «شرق وغرب»، لذا يفرض علينا واقع الحال الاستناد إلى مجموعة من العوامل الحاكمة التى يمكن أن تساعد على التوصل إلى تصنيفات أكثر واقعية للدول، وهى عوامل تتصل باعتبارات «القوة والثروة والنفوذ والقدرة على

التأثير» التى يمكن أن تكون أكثر مصداقية من مجرد مؤشرات كمية قد لا تعكس بالقدر الكافى حقيقة الأمور.

فالمقصود «بالقوة» لايجب أن يقتصر على مجرد تقييم الإمكانيات العسكرية للدول من حيث حجم الجيوش ونوعيات التسلح المتوافرة لديها، إذ أنه من الأهمية بمكان أن يمتد إدراكنا لأهمية هذا العامل ليشمل الثقل العلمى والتكنولوجى لتلك الدول من واقع المكانة المتميزة لجامعاتها ومراكز أبحاثها ونتاج عملها وانعكاساته سواء على المستوى الداخلى أو الدولى، فرصيد الدول من العلماء ومن الخبرات والكفاءات المتميزة ونوعية المنتجات التى تخصص فى إنتاجها وتطويرها يعد أحد أهم مظاهر القوة فى عالم اليوم. أما بالنسبة «للثروة» فهى فى واقع الأمر لا تتعلق بمجرد عدد من المؤشرات الاقتصادية التقليدية،مثل الناتج المحلى الإجمالى أو متوسط الدخل الفردى بقدر تركزها فى كل ما يتصل بقدرة المجتمع على التجديد وعلى خلق المقومات التى تكفل التطوير والتحديث دون عوائق قد تتعلق بطبيعة العادات والتقاليد أو بموروثات اجتماعية قد تحد من القدرة على التغيير والتقدم للأمام. أما بالنسبة «للنفوذ والقدرة على التأثير»، فإن هذا الأمر يتعلق بثقل الدولة بمفهومه الشامل بما فى ذلك ما يطلق عليه بالقوة الناعمة Soft Power والتى يمكن أن تنفرد بها دولة دون غيرها، وينطبق ذلك بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة الأمريكية، التى رغم حداثة تاريخها مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، إلا أن إنتاجها العلمى والثقافى والإعلامى يمثل عاملاً مؤثراً على العديد من مناحى الحياة فى مختلف دول العالم، وينطبق ذلك أيضاً على القوة الناعمة لدول مثل مصر والهند والصين وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا، فلهذه الدول قدرات متنوعة على التأثير فى مجالات سياسية وثقافية متنوعة سواء على المستويات الإقليمية أو الدولية.

ولعل أخطر ما يعيب التصنيفات السائدة حالياً للدول، أنها تغفل بدرجة كبيرة أهمية العامل الثقافى أو على الأقل لم تعطه القدر الكافى من الأهمية، رغم اتصاله المباشر باعتبارات أصبحت تستأثر بثقل متزايد فى نسيج العلاقات الدولية لعل أهمها يتعلق بقدرة الدول على إدراك مخاطر استخدام القوة العسكرية فى معالجة المشكلات الدولية، يضاف إلى ما سبق مدى شيوع ثقافة إتقان العمل واعتبارات الدقة والانضباط والقدرة على استيعاب التطورات الحديثة والتعامل مع الثقافات المختلفة، فهناك بالقطع شعوب تتميز، أكثر من غيرها، بقدرات فائقة على العمل والإنجاز والتطور، ويسودها درجات متميزة من الانضباط والتنظيم، وتتسم منتجاتها بالجودة العالية، وتتميز مجتمعاتها بالقدرة المتواصلة على التطوير والتحديث، وهى أمور ترتبط فى المقام الأول بمجمل القيم الثقافية السائدة، وبتطور نظم التعليم والتدريب، وبقدرة النخبة الثقافية والسياسية على القيام بمهام كبيرة من أجل تعديل سلوك المجتمع إلى الأفضل ولتغيير أنماط التفكير التقليدية، بما يسمح بالتحديث بمفهومه الشامل والتقدم للأمام.

ومن واقع متابعة العديد من التطورات الدولية، نجد تشابهاً كبيراً فى التباين القائم بين الدول وبين الفجوات القائمة داخل كل مجتمع، بين الغنى والفقير، والقوى والضعيف، وبين المثقف والجاهل، وبين أصحاب النفوذ والفئات المهمشة، وبين من يدرك حقائق العصر ومخاطره وبين تيارات شعبية وقوى سياسية داخلية يتسم سلوكها بالاندفاع والمخاطرة والمكابرة والتمسك بأفكار سياسية واقتصادية واعتبارات ثقافية بالية وبين قيادة سياسية واعية تتحسب من الانجراف وراء مشاعر متأججة دون إدراك مخاطر المقامرة بمقادير الشعب، وفى

بعض الحالات نجد العكس ويتمثل فى مجتمع غير متسق مع توجهات مندفعة غير مدروسة لزعاماته السياسة ولممارساتها الديكتاتورية.

فالصدام القائم بين الدول الغنية والدول الفقيرة من أجل إقامة نظام اقتصادى عالمى أكثر عدلاً وإنصافاً، يتطابق إلى حد كبير مع الصدام القائم داخل العديد من الدول النامية ذاتها، بين شرائح الأغنياء وبين الشرائح الفقيرة التى تمثل الغالبية العظمى من السكان، فكما توجد مبررات قوية تحتم العمل من أجل تضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فهناك مبررات أكثر إلحاحاً لمعالجة هذا الأمر داخل الدول النامية ذاتها وذلك بهدف إقرار السلام وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، فبالإضافة إلى المصداقية الكبيرة التى يكتسبها مفهوم « صدام الحضارات» الذى تحدث عنه صمويل هنتنجتون، هناك أيضاً ما يمكن أن يطلق عليه «صدام العصور» الذى يمكن أن نجده فيما بين الدول، وأيضاً داخل العديد من الدول، فهناك مجموعة كبيرة من الدول تتناول بالبحث والعلاج العديد من القضايا العلمية والتكنولوجية والاجتماعية التى يصعب على دول أخرى فهمها أوالتفاعل معها، وقد نجد هذا الأمر أيضاً داخل الدولة نفسها، فى حالة وصول النخب الثقافية والسياسية إلى درجة متقدمة من الوعى الذى يصعب على الغالبية العظمى من الشعب التفاعل معه من جراء تباين مستويات التعليم، خاصة فى الدول النامية، واختلاف مستويات المعيشة والتباين فى إدراك حقائق العصر ومخاطره، وهو ما يضع على كاهل تلك النخب فى هذه الدول مسئولية هائلة لمعالجة هذا الخلل، حتى يمكنها قيادة المجتمع نحو إحداث التقدم والتطور الاقتصادى والثقافى والاجتماعى.

فالتباين الهائل فى مستويات المعيشة داخل الدول النامية يجعل المسافات

الثقافية والاقتصادية بين عواصمها وقُراها، وأحياناً بين الأحياء الراقية والفقيرة داخل العواصم ذاتها، تتشابه مع المسافات الثقافية والاقتصادية التى تفصل تلك الدول عن الدول المتقدمة، فهناك فى عدد من الدول النامية شرائح صغيرة نسبياً تعيش بصفة استثنائية فى القرن الحادى والعشرين، وهناك شرائح أكبر تعيش فى عقود وربما فى قرون سابقة، وهو أمر يسرى أيضاً على الفجوات القائمة بين العديد من الدول النامية والمتقدمة، لذا فإن كافة القضايا المتصلة بمكافحة الفقر يجب أن تستأثر بأهمية قصوى سواء على المستوى الدولى أو من قبل مختلف الحكومات، وهو الأمر الذى يجب أن يمتد ليشمل الاهتمام بالتعليم والتدريب وعدالة توزيع الدخل داخل الحدود السياسية للدول دون تجاهل أو تهميش لأقاليم بحجة بعدها الجغرافى عن العواصم أو عن مناطق الإنتاج الرئيسية.

فرغم التقدم الهائل الذى يشهده العالم، لا تزال هناك دول لا تسمح لمواطنيها بالسفر للخارج وتعيش فى حالة عزلة كاملة عن العالم الخارجى مثل كوريا الشمالية، وهناك دول تعانى من صراعات داخلية قبلية وإثنية هائلة كالصومال ورواندا، وهناك من يعانى من عدم توافر المياه الصالحة للشرب أو حد أدنى من الخدمات الصحية وعدم توافر الكهرباء. ورغم التعقيدات المصاحبة لمحاولة تصنيف الدول والمعايير المستخدمة فى هذا الشأن، إلا أنه من الثابت أن كافة التصنيفات سنجدها بدرجة أو بأخرى داخل كل مجتمع، فحتى فى أغنى المجتمعات سنجد الفقير الذى لا يجد مأوى سواء فى طوكيو أو نيويورك أو لندن أو باريس، وسنجد فى أكثر الدول فقراً شريحة اجتماعية وصلت إلى درجة عالية من الثقافة والخبرة والمكانة الدولية المتميزة التى قد تماثل وربما تتفوق على خبرات شرائح اجتماعية عديدة فى أكثر الدول تقدماً.

تصنيف الدول . . وسراب الخلود:

إن تصنيف الدول هو أمرٌ غير ثابت، بل لعله أكثر الأمور ديناميكية، فقد شهد العالم من قبل انهياراً للإمبراطورية الرومانية وللخلافة العباسية والإمبراطورية المغولية والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية البريطانية، يضاف إلى كل ذلك انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى والفشل الذريع للماركسية فى كافة المجتمعات التى أخذت بها، ولعل كل ذلك يقنعنا بما ذكره أرنولد توينبى حول «سراب الخلود» فى ضوء ما حدث من قبل لإمبراطوريات ودول ومؤسسات اقتصادية ومالية وشركات عالمية كانت تستأثر بثقل ومكانة هائلة، وهو أمر قابل للتكرار وقد يحدث مستقبلاً، لذا فإن الواقع يفرض علينا التركيز على تصنيفات أكثر عمقاً وواقعيةً للدول فى ضوء العديد من الدراسات والتقارير الدولية، خاصة تلك التى تصنف الدول فى ثلاث مجموعات رئيسية هى:-

<u>المجموعة الأولى</u>: وهى دول تصنع حقائق العصر الذى نعيش فيه، الإيجابية والسلبية منها، وتسهم بشكل رئيسى فى وضع «منظومة القيم» واختيار القضايا التى ترى أنها يجب أن تستأثر باهتمام مختلف دول العالم، وتحاول فرض إرادتها ورؤيتها على الجميع، وهى فى ذات الوقت تخطط جيداً للمستقبل وتملك زمام التطور العلمى والتكنولوجى وتحقق معدلات مرتفعة فى التعليم وفى مستويات المعيشة والضمان الاجتماعى واحترام حقوق الإنسان وحرية الرأى وديموقراطية الحكم، وهى دول تتمتع بثقل اقتصادى وعلمى وتكنولوجى متزايد، وتسعى بشكل مطّرد إلى ترسيخ دعائم الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge Based Economy، وإلى العمل المتواصل من أجل

معالجة أوجه القصور التى شابت الأنظمة الرأسمالية التى تطبقها فى ظل ما فرضته، ولاتزال، مشكلات الديون السيادية وانهيار البورصات وعدم استقرار أسعار الصرف وارتفاع معدلات البطالة، من تحديات أضحت تقتضى التحرك السريع من أجل معالجتها فى ظل المشكلات التى ظهرت حالياً من جرّاء الأزمة المالية الآسيوية فى تسعينيات القرن المنصرم، وكذلك نتيجةً للأزمة المالية العالمية التى تفجرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، والتى لا نزال نعانى من تداعياتها حتى الآن.

ومن بين أهم القواسم المشتركة القائمة بين تلك الدول، يأتى التعليم المتميز ليمثل الدعامة الرئيسية للتقدم، والذى يسمح بتطوير كافة التكنولوجيات المسئولة عن خلق الثروة، سواء ما يطلق عليها التكنولوجيات فائقة السرعة High Speed Technologies، مثل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، أو تلك التى تتعامل مع التحديات التى يفرضها تزايد عدد السكان على المستوى العالمى فى مواجهة محدودية الموارد الطبيعية، وهو الأمر الذى يعزز من أهمية وثقل ما يعرف بالتكنولوجيا الحيوية Bio Technology، وكذلك تكنولوجيا المواد Material Technology، يضاف إلى ما سبق ما يطلق عليه التكنولوجيا فائقة الصغر Nano Technology، والتى تسمح للإنسان بإنجاز مهام لم يكن من المتصور القيام بها واقعياً، بطريقة حوّلت ما كان يعد بمثابة «خيال علمى» إلى واقع عملى ملموس، وهى أمور سوف يتم التطرق إليها تفصيلاً فى عبر هذا الكتاب.

وقد وصلت تلك الدول فى مجملها إلى درجة متقدمة من الرشد السياسى والثقافى والاجتماعى، التى تسمح لها بالتجديد والتحديث دون عوائق ثقافية أو عقائدية تذكر، فبالإضافة إلى مجموعة الدول التى تتمتع بثقل متزايد فى

الإنتاج الصناعى الذى يمكن أن نراه بسهولة فى مختلف الأسواق الدولية، هناك مجموعة أخرى من الدول التى تتمتع بثقل علمى وتكنولوجى هائل شبه مستتر، يجعلنا فى حيرة أحياناً عند تفسير أسباب تطور أوضاعها الاقتصادية أو فهم الأسانيد التى قامت عليها مؤهلات عضويتها فى منتديات الأغنياء.

وفى التقدير، أن استخدام مصطلح «الدول المتقدمة الصناعية» لم يعد يصلح لوصف واقع تلك الدول أو حالة الثراء الهائل التى تنعم بها، ولعل مصطلح «الدول المتقدمة علمياًوتكنولوجياً» هو الأنسب والمرشح للصعود؛ لأنه يأخذ فى الاعتبار كل ما يتعلق بالتعليم المتميز وبالتطور العلمى المسئول عن خلق الثروة والقوة والنفوذ والقدرة على التأثير.

فالتقدم العلمى والتكنولوجى هو الذى يجعل دولاً صغيرة نسبياً من حيث عدد السكان، مثل فنلندا والسويد وهولندا والدانمارك وأيرلندا وسنغافورة ونيوزيلندا من بين الدول المتقدمة الناجحة التى تحقق معدلات مرتفعة فى مستويات المعيشة وكذلك فى قيمة الصادرات، بدرجة تفوق بكثير مجموعات أخرى من الدول التى تزيد عنها فى عدد السكان بعشرات المرات، فنصيب الفرد من إجمالى قيمة الصادرات سنجده أكثر ارتفاعاً فى تلك الدول مقارنةً بدول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا، ويُعد ذلك من بين الموضوعات الجديرة بالدراسة والتقييم فى إطار الحرص الذى تبديه العديد من الدول النامية على تنمية مواردها البشرية والاسترشاد بتجارب الدول التى حققت نجاحات اقتصادية كبيرة، وهو أمر لا يجب، فى تقديري، أن يركز على مجرد دراسة تجارب دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وإنما يجب أن يمتد ليشمل تقييم تجارب دول مثل سنغافورة وفنلندا والسويد والدانمارك وهولندا وأيرلندا ونيوزيلندا، والتى توفر نماذج أكثر هدوءاً واتزاناً من تجارب دول الشرق الأقصى بطبيعتها الخاصة.

المجموعة الثانية: وهى دول يُطلَق عليها الاقتصاديات الصاعدة أو البازغة Emerging Economies، التى تحاول بقوة الانضمام إلى مجموعة الدول المتقدمة فى سباق محموم للوصول إلى القمة، وتحقق تلك الدول نجاحات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية هائلة تسهم فى تعزيز مكانتها بشكل مطّرد على المستوى العالمى، وعلى الرغم من عدم وجود قائمة محددة بتلك الدول، إلا أن عدداً من الدراسات اتجهت إلى تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:-

● **مجموعة دول الـ BRIC** وهى البرازيل وروسيا والهند والصين، التى يطلق عليها «الأربعة الكبار» أو الـ The Big Four، والتى انضمت إليها مؤخراً جنوب أفريقيا ليطلق على تلك المجموعة مصطلح الـ BRICS، إذ تمثل تجربة تلك الدول فى التطور والصعود واحدة من أهم مظاهر التحولات فى موازين القوى السياسية والاقتصادية التى يشهدها العالم، حيث تمثل تلك المجموعة 40٪ من سكان العالم، إذ يبلغ تعداد الصين 1.34 مليار نسمة، وهى أكبر دولة فى العالم من حيث تعداد السكان، تليها الهند 1.21 مليار نسمة، وتحتل المرتبة الثانية عالمياً، ثم البرازيل 194.6 مليون نسمة فى المرتبة الخامسة عالمياً، ثم روسيا 141.9 مليون نسمة فى المرتبة التاسعة عالمياً، وتمثل تلك الدول 25٪ من مساحة الكرة الأرضية، ويبلغ إجمالى الناتج المحلى لها GDP 18.5 تريليون دولار، وتمتلك أكبر الاحتياطيات من النقد الأجنبى، إذ تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً، فى حين تحتل روسيا والهند والبرازيل المرتبة الثالثة والسادسة والسابعة على التوالى.

وتعتبر دول تلك المجموعة من بين أهم الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية؛ إذ تحتل الصين المرتبة الرابعة عالمياً، فى حين تحتل البرازيل وروسيا والهند المرتبة الحادية عشر والثانية عشر والتاسعة والعشرين على المستوى

العالمى، كما تمثل تلك الدول قوة تجارية هائلة، إذ تحتل الصين المرتبة الثانية فى قائمة أكبر الدول المصدرة، وتتجه بقوة إلى أن تصبح الأولى عالمياً من حيث قيمة الصادرات، فى حين تحتل روسيا والهند والبرازيل المرتبة الحادية عشر والسادسة عشر والثامنة عشر عالمياً، كما تحتل كل من الصين وروسيا والهند والبرازيل المرتبة الثانية والخامسة والعاشرة والثانية عشر من حيث الإنفاق العسكرى بكل ما يحمله ذلك من اعتبارات استراتيجية تصاحب حالة تزايد الثقل الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى التى تشهدها تلك الدول.

- **مجموعة الدول الصاعدة اللاحقة**، وهناك فى واقع الحال مجموعة من الدراسات والتقارير الدولية المتباينة فى هذا الشأن، فهناك ما ذهبت إليه الدراسة التى أعدتها مؤسسة Goldman Sachs حول The Next Eleven (N.11)، والتى تشمل كل من كوريا الجنوبية وأندونيسيا والمكسيك وتركيا والفلبين وفيتنام وإيران ومصر وباكستان ونيجيريا وبنجلاديش، ويُعاب على تلك الدراسة أنها لم تأخذ فى الاعتبار أن كوريا الجنوبية انضمت بالفعل إلى مصاف الدول المتقدمة، ولا يمكن اعتبارها من بين الدول الصاعدة، فى حين لم تشر تلك الدراسة إلى جنوب أفريقيا، التى انضمت بالفعل إلى مجموعة دول الـ BRIC.

وهناك أيضاً قائمة مؤسسة Standard and Poors (S&P)، التى تحدد الدول الصاعدة اللاحقة، فى كل من شيلى وجمهورية التشيك والمجر ومصر وأندونيسيا وماليزيا والمكسيك والمغرب وبيرو والفلبين وبولندا وتايوان وتايلاند وتركيا، فى حين تشمل قائمة Dow Jones كل من الأرجنتين والبحرين وبلغاريا وشيلى وكولومبيا وجمهورية التشيك ومصر وأستونيا والمجر وأندونيسيا والأردن والكويت ولاتفيا وليتوانيا وماليزيا وموريشيوس والمكسيك والمغرب

وعمان وباكستان وبيرو والفلبين وبولندا وقطر ورومانيا وسلوفاكيا وسيرلانكا وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

ومن ناحية أخرى، قسمت مجموعة الفينانشيال تايمز FTSE الدول الصاعدة اللاحقة إلى مجموعتين، تشمل الأولى وهى الأكثر تطوراً كلاً من المكسيك وجنوب أفريقيا وبولندا والمجر، فى حين تشمل المجموعة الثانية كلاً من شيلى ومصر والمغرب وباكستان وتايلاند وكولومبيا وأندونيسيا وبيرو وتركيا وجمهورية التشيك وماليزيا والفلبين والإمارات العربية المتحدة، ومن ناحية أخرى تشمل القائمة التى حددتها مجموعة مورجان ستانلى MSCI كل من شيلى وكولومبيا وجمهورية التشيك وأندونيسيا وبولندا وجنوب أفريقيا التى انضمت إلى مجموعة الـ BRIC مؤخراً.

ورغم تباين تلك التقييمات، نجد أن هناك قدراً كبيراً من الاتفاق على أن تلك الدول تشمل أندونيسيا والمكسيك وبولندا وتركيا ومصر والفلبين وماليزيا وجمهورية التشيك والمجر وفيتنام وبولندا.

المجموعة الثالثة: وهى تلك الدول التى لاتزال تعانى سواء من تخبط فى تحديد الاتجاهات السياسية والاقتصادية والثقافية، التى يمكن أن تسمح لها بالانطلاق وبالمشاركة الجادة فى سباق التقدم، أو نتيجة لمشكلات تتعلق بطبيعة تركيبتها الديموجرافية، أو للصراعات الداخلية التى تنعكس على مدى استقرار أوضاعها الداخلية، ويأتى من بين دول هذه المجموعة العديد من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء وبعض الدول العربية وكذلك مجموعة من الدول فى آسيا وأمريكا اللاتينية.

والحديث عن مجموعات الدول وتصنيفاتها، يجب أن يقودنا إلى ما ذكره هنرى كيسنجر من أن النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين سيضم على

الأقل ست قوى رئيسية هى: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، الصين، اليابان، روسيا والهند، بالاضافة إلى عدد كبير من الدول المتوسطة أو صغيرة الحجم، والقوى الرئيسية الست عند «كيسنجر» تنتمى إلى خمس حضارات متباينة، بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من الدول الإسلامية المؤثرة على مستوى العالم، سواء لموقعها الاستراتيجى أو لتعدادها الضخم أو لمواردها البترولية.

ولا يجب أن يغيب عن أذهاننا، أن العلاقات الدولية لم تعد هى تلك التى تقوم فيما بين الدول فقط، إذ ظهر على المسرح الدولى مجموعة من اللاعبين الجدد، من بينهم المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية، وعدد من الأجهزة الأمنية، يضاف إلى ما سبق مجموعة من الأجهزة الإعلامية المؤثرة، التى باتت تلعب دوراً متصاعداً فى تشكيل الرأى العام العالمى، وفى تنبيه الأذهان إلى حقائق لم يكن العالم على بينة منها، فى ضوء ما وفرته تكنولوجيا الاتصالات فائقة السرعة من إمكانات هائلة لم يعرفها العالم من قبل.

تغير موازين القوى:

شهد العالم، ولايزال، تغيرات هائلة فى موازين القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، إذ اتسمت الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر بما يعرف بصعود الغرب The Rise of the west، والمقصود به تحديداً «صعود أوروبا» لتكون المركز الرئيسى للتحديث والتطوير فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والتجارة والرأسمالية والثورة الصناعية والزراعية وكافة أوجه الأنشطة الثقافية، فبين القرنين الحادى عشر والثالث عشر بدأت الثقافات الأوروبية فى التقدم، وقد سهل ذلك استيعاب منظم لجوانب متعددة من الحضارة الأسلامية، وكان صعود أوروبا ليس فقط

بسبب تفوق الأفكار والقيم بل أيضاً بسبب التفوق فى تطبيق العنف المنظم، إذ شهد القرن الخامس عشر إعادة الاستيلاء على شبه جزيرة آيبريا وبداية الاختراق البرتغالى لآسيا والاختراق الأسبانى لأمريكا الجنوبية، وخلال المائتين والخمسين عامًا التالية، كان نصف الكرة الغربى وأجزاء كبيرة من آسيا تحت حكم أوروبا أو خاضع لسيطرتها، كما امتدت السيطرة الأوروبية إلى أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، ففى عام 1900 كانت الإمبراطورية البريطانية التى لا تغيب عنها الشمس تضم 11 مليون ميل مربع و 390 مليون نسمة.

ومع بداية القرن التاسع عشر، حدث التغير اللاحق والمتمثل فى صعود الولايات المتحدة الأمريكية وتحولها تدريجياً إلى أكبر قوة فى العالم، ولم يستطع أحد الاقتراب من المكانة السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية الأمريكية، وحتى ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى فقد انهار وتفكك، وانتهت بذلك المواجهة الأيديولوجية والعسكرية بين الغرب والشرق، ومثلت القوة والهيمنة الأمريكية المطلقة حالة غير مسبوقة فى التاريخ ربما منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية.

فمنذ القرن الخامس عشر والعالم واقع تحت تأثير الغرب، إذ اقتصر الأمر على مجرد انتقال مركز القوة من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والملاحظ أيضاً أن مراكز العلوم التى استقرت فى روما خلال الفترة من 1540 إلى 1610 سرعان ما انتقلت إلى بريطانيا واستقرت بها من 1660 إلى 1730، ثم انتقلت بعد ذلك إلى ألمانيا من 1810 إلى 1920، ثم تمركزت منذ ذلك الحين فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم الأحادية القطبية وتوقع استمرار هذا الوضع لفترة زمنية طويلة، إلا أننا نشهد، فى المرحلة الحالية، مرحلة انتقالية بالغة الأهمية فى تغير موازين

القوى، إذ لم يعد الأمر كما كان يوصف بصيغة «الغرب/ وبقية الدول» The West and The Rest، فقد انقلب الحال ليبشر بصعود مجموعة هامة من الدول وهو ما يطلق عليه The Rise of the Rest.

فخلال العقود الماضية شهدت مجموعة من الدول معدلات نمو غير مسبوقة تركزت فى بداية الأمر فى القارة الآسيوية، وهو ما دفع البعض إلى التركيز على ما يعرف بالصعود الآسيوى The Rise of Asia ثم سرعان ما شمل هذا التطور مجموعة من دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا، وهو الأمر الذى أدى إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاديات البازغة Emerging Markets، فبالإضافة إلى البرازيل وروسيا و الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا وتركيا هناك الأرجنتين والمكسيك وشيلى، وهناك أيضاً جنوب أفريقيا، التى انضمت بالفعل إلى مجموعة الـ BRIC.

وقد أدى هذا التحول إلى تزايد أهمية مجموعة العشرين G. 20، إذ أصبحت تقوم بالدور الرئيسى فى معالجة الأزمة المالية العالمية بعد أن ثبت صعوبة استمرار مجموعة الدول الصناعية الرئيسية أو مجموعة السبعة G.7 فى الاستئثار بمقاليد الاقتصاد العالمى وعدم منطقية أو إمكانية تصديها منفردة، رغم أهميتها، لكافة المشكلات الاقتصادية الدولية، خاصة بعد أن أكد صندوق النقد الدولى أن نمو الاقتصاد العالمى أصبح يتوقف، بدرجة متزايدة، على ما تحققه الاقتصاديات البازغة من نمو وتطور.

فالعالم الذى نعيش فيه شهد تطورات هائلة، فقد نما الاقتصاد العالمى من 22.8 تريليون دولار عام 1990 إلى 53.3 تريليون دولار عام 2007، وزادت قيمة التبادل التجارى خلال نفس الفترة بمعدلات بلغت 133٪، وأصبحت الاقتصاديات البازغة تسهم بأكثر من 50٪ فى رفع معدلات نمو الاقتصاد

العالمى، وتمتلك 75٪ من الاحتياطى العالمى من النقد الأجنبى، إذ بلغ احتياطى الصين وحدها من النقد الأجنبى 2.8 تريليون دولار عام 2010.

كما أشارت مؤسسة Goldman Sachs إلى أن الناتج المحلى الإجمالى GDP للبرازيل وروسيا والهند والصين أو ما يعرف بمجموعة الـ BRIC سيتخطى الـ GDP لكافة دول مجموعة السبعة G.7 خلال الفترة الممتدة من 2040 إلى 2050، ويتزامن ذلك مع تزايد ثقل العديد من المؤسسات التى تنتمى إلى تلك الدول على المستوى العالمى أو ما يطلق عليه Global Competitive Companies، ففى الصين شركات للصلب والاتصالات والأجهزة المنزلية والسيارات والملابس الجاهزة والمنسوجات والأجهزة الطبية والطاقة النظيفة والمتجددة، وفى الهند شركات للاتصالات والمنتجات الصيدلانية والسيارات، وفى البرازيل شركات للمنتجات الزراعية والكشف عن البترول وصناعة الطائرات، وفى روسيا شركات للطاقة والتعدين، فمن بين أكبر مائة شركة جديدة تنتمى إلى الدول غير الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD هناك 84 شركة مقارها فى البرازيل والهند وروسيا والصين.

ورغم تمتع اليابان بوضعية ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها مرشحة للتراجع إلى المرتبة الثالثة لتحل محلها الصين فى المرتبة الثانية، ليس فقط كثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم، وإنما أيضاً كثانى أكبر قوة عسكرية عالمياً، وذلك فى المستقبل القريب، ويعتبر موضوع صعود الصين The Rise of China واحداً من أهم التطورات السياسية والاقتصادية التى يشهدها العالم، وهو تطور يحظى باهتمام العديد من الدوائر الاستراتيجية التى تحاول تقييم تداعيات هذا التطور على مجمل الأوضاع العالمية.

فبعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بوضعية القوة العظمى الوحيدة فى

العالم، وهو الأمر الذى يمكن توقع استمراره لفترة زمنية طويلة، ظهر على المسرح الدولى مجموعة جديدة من الدول لها ثقلها وأدوارها وطموحاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، وهو تطور يبشر بظهور ما أطلق عليه صمويل هنتنجتون بالـ « Uni – Multipolarity» أو القوة العظمى الوحيدة التى يصاحبها قوى صاعدة جديدة، الأمر الذى يمهد إلى أن يصبح العالم «الجديد» أكثر ديموقراطية وأكثر ديناميكية، أكثر انفتاحاً وأكثر ترابطاً واتصالاً.

ويقتضى التطرق إلى هذا الأمر ضرورة إدراك أن هناك قدراً بسيطاً من التباين فى تحديد «مكانة الصين»، إذ تذهب مجموعة من الآراء إلى أن الصين أصبحت بالفعل القوة العظمى الثانية فى العالم، فى ضوء التطورات الهائلة التى حققتها خلال العقود الثلاثة الماضية، فى حين تتجه بعض الآراء المتحفظة إلى اعتبار أن الصين على مشارف التحول إلى مكانة القوة العظمى الثانية فى العالم، ويأتى هذا الموضوع من بين أهم القضايا التى تستحوذ على اهتمام العديد من الدوائر العالمية، فكما شهد العالم تجربة انهيار الاتحاد السوفيتى، يمكننا القول إننا نشهد الآن ولادة قوة عظمى جديدة، لا تنتمى بأى حال من الأحوال إلى الغرب أو إلى ما يطلق عليه بالعالم الحر جغرافياً أو ثقافياً أو سياسياً.

ورغم ما تمثله تجربة «الاتحاد الأوروبى» من تطور نوعى كبير فى العلاقات الدولية، إلا أن تلك التجربة لا تزال تنحصر حتى الآن فى المجال الاقتصادى، إذ لا يمكن عملياً القول إن الاتحاد الأوروبى قد وصل إلى مرحلة الاندماج الكافية التى تكفل وجود سياسة خارجية أو دفاعية أوروبية موحدة؛ فنمط تصويت دول الاتحاد الأوروبى على العديد من القضايا السياسية الدولية فى إطار الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة لا يزال متبايناً، يضاف إلى ما سبق أن تحديد

النطـاق الجغرافى لمصطلـح «أوروبا» لا يزال يكتنفـه العديـد مـن الصـعوبات، فأين هى الحدود الشرقية لأوروبا؟ ومن الـذى يمكـن اعتبـاره أوروبيـاً وبالتـالى يكون عضواً محتملاً فى الاتحاد الأوروبى؟ وهل يدخل فـى تلـك الحـدود دول مثل أوكرانيا وجمهوريات القوقاز وربما تركيا؟ أسئلة لم تتحدد إجابتها بعد.

وتنعكس تلك التطورات، ضمن جملة أمور، على مدى إمكانية الاستمرار فى قبول الصيغة الحالية للعضوية الدائمة فى مجلس الأمن، التى لم تعـد تصـلح لأن تعكس ما شهده العالم، ولا يزال، من تغـيرات منـذ نهايـة الحـرب العالميـة الثانية، فهناك مجموعة من الدول الصاعدة التى تكتسب مكانة متزايدة فى نسيج العلاقات الدولية يجب أن تشارك فـى عمليـة صـنع واتخـاذ القـرارات المتصـلة بصيانة السلم والأمن الدوليين، الأمر الـذى يشـكك فـى مصـداقية المحـاولات الرامية إلى مجرد زيادة مقاعد دول العالم الحر بإضافة ألمانيا أو إيطاليا أو أسبانيا أو اليابان، إذ يجب أن يمتد ذلك إلى الشرق الأوسط والقارة الأفريقية الذى تجسـده مصر على وجه الخصوص، فضلاً عن أمريكا اللاتينيـة التـى يمكـن أن تجسـدها البرازيل والمكسيك والارجنتين، وهو ما يجب أن يمتد ليشمل القارة الآسيوية فى ضوء ما تمثله الهند من تطور اقتصادى هائـل وتجربـة ديموقراطيـة متميـزة، فـإذا كانت أوربا ممثلة بثلاث دول فى إطار العضوية الدائمة فى مجلـس الأمـن، فإنـه من غير المعقول أو المنطقى أن يتم تهميش القارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية وأن يتم تمثيل القارة الآسيوية من قبل الصين وحدها، أو أن يـتم تجنـب تـوفير قـدر مناسب من التنوع الثقافى والحضارى فى إطار العضوية الدائمـة لمجلـس الأمـن بما يسمح بتوفير المصداقية اللازمة لنظام الأمم المتحدة ودورهـا مستقبلاً.

وينطبق ذلك أيضاً على مؤسسات التمويل الدولية؛ فالصيغة الحاليـة التـى تقضى بأن يتولى «أمريكى» رئاسة البنـك الـدولى و «أوروبـى» رئاسـة صـندوق

النقد الدولى يجب هى الأخرى أن تتغير، فرغم أهمية «الغرب» إلا أنـه لا يمثـل العالم بأسره، إذ أن صيغة The West and the Rest لم تعـد تعـبر عـن واقـع الحال، فهناك مـا يعـرف بـــ The Rise of the Rest، فالعـالم يـتغير، وأسـس النظام العالمى يجب هى الأخرى أن تتغير، وإلا باتت تلك المنظمات بعيدة تمامـاً عن تحقيق هدف ديموقراطية العلاقات الدولية.

والتطرق إلى التحولات السياسية التى يشـهدها العـالم يجـب أن يقودنـا إلى إدراك أن العالم الذى نعيش فيـه، يتسـم منـذ انهيـار الاتحـاد السـوفيتى وانتهـاء الحرب الباردة والمواجهة بين الشرق والغرب، بعدم وجود عدو محدد، إذ يقتصر الأمر على مجرد وجود مناطق ملتهبة ورغم ذلك لاتزال عمليـة إنتـاج الأنظمـة المتطورة للتسلح تسير بخطى متسارعة، ومع اختفـاء العـدو المحـدد، وهـو الأمـر الذى فتح المجال أمام التحدث عـن صـدام الحضـارات والثقافـات وعقـدة المـد الإسلامى Islamophobia، أصـبح التحـدى الرئيسـى الـذى يواجـه الغالبيـة العظمى من الدول يتمثـل فـى مجموعـــة مـن المشكـــلات العالميـــة يأتـــى فـى إطارهـا الإرهاب، يضاف إليه قضايا البيئة، إذ أننا نعيش فى عالم يعانى من عدم توافر القدر الكافى من الهواء النقى والمياه الصالحة للشرب أو الرقعـة الزراعيـة التى يمكن أن توفر الاحتياجات الغذائية عندما يصل تعداد العالم إلى أكثر مـن 8 مليار نسمة عام 2025 فضلاً عن مخاطر انتشار الأوبئة ومقتضيات توفير عـلاج متطور للعديد من الأمراض المتوطنة والوراثية، وهى أمور تستلزم تعزيز التعاون الدولى فى مختلف الميادين، أخذاً فى الاعتبار أن النظـام الـدولى أصبح لا يقـوم على مجرد دول وحكومـات بـل انضـم إلـيهم عـدد هائـل مـن المنظمـات غـير الحكومية التى لها تأثيرها ونفوذها.

فمنذ انتهاء الحرب الباردة، تغيرت طبيعة الصراعات، ربما مرحلياً، فهناك سباق على تحقيق التقدم والازدهار ومحاولة الوصول إلى القمة، وإلى جانب الحروب العسكرية التى نعرفها، فهناك أنماط جديدة من الحروب المتوقع لها أن تنشب فى ضوء ما يشهده العالم من تغيرات، صراعات على المياه، صراعات متزايدة على البترول ومصادر الطاقة، حروب إليكترونية Cyber wars، صراعات تجارية، صراعات دينية وثقافية يدخل فى إطارها دون جدال الخوف السائد لدى العديد من القوى العالمية من ظاهرة تنامى المد الإسلامى، وحروب نفسيه وحروب للحصول على العقول والمهارات المتميزة أو ما يطلق عليه The Global war for Talents.

فطالما استمرت الحياة على هذا الكوكب ستستمر الصراعات، فنحن بالقطع لا نعيش فى المدينة الفاضلة لأفلاطون، هناك دول تتقدم وتصعد، هناك دول ساكنة، وهناك دول تتراجع ربما مريضة، هناك دول تقدمت منذ قرون، إلا أنها قلقة من صعود الآخرين، فالصراعات مستمرة على القوة والثروة والنفوذ والقدرة على التأثير.

الدول الصاعدة الجديدة:

عدد قليل من الدول يمكن أن يكون له القدرة المستقبلية على التأثير على الأوضاع العالمية مقارنةً بالصين، والمتوقع أن يتصاعد ثقلها بشكل مطّرد اقتصادياً وعسكرياً، فهى فى حقيقة الأمر على مشارف التحول لتصبح ثانى أكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر مستورد للموارد الطبيعية خاصةً فى مجالَىْ الطاقة والمعادن، وهو تحول دفع بعدد من المحللين إلى وصفه بأنه يمثل عاصفة عاتية أوPerfect Storm، خاصةً إذا ما نجحت الصين فى معالجة الفجوة الهائلة فى الدخل ومستوى المعيشة بين الريف والحضر

واستطاعت تعزيز شبكة الأمان الاجتماعى وطورت ممارسات الأعمال وسيطرت على الفساد والحد من تدهور البيئة.

ورغم ما يمثله صعود الصين من تطور هائل، إلا أن الاقتصاد الصينى فى مجمله وخاصةً بالنسبة للقطاعات التصديرية، لايزال يعتمد على التكنولوجيا المستوردة وعلى الأسواق الخارجية ورؤس الأموال الأجنبية، كما أن جانباً كبيراً من التطور الاقتصادى المستقبلى للصين سيعتمد فى المقام الأول على اتساع الطاقة الاستيعابية للصادرات الصينية فى الأسواق الأمريكية والأوروبية.

ولايزال أمام الصين تحديات عديدة لمواصلة الصعود، فالحزب الشيوعى الصينى عليه أن يخلق قدراً من المواءمة بين مقتضيات الانفتاح وبين مواصلة فرض الإجراءات التقييدية اللازمة لمواصلة السيطرة، إلا إذا خضع الحزب ذاته وتوجهاته للتطوير بمعدلات أكبر مما حدث فى السابق، الأمر الذى يقتضى الحد من استمرار الدور المسيطر للحزب، والتحرك نحو إجراء انتخابات حرة، والسماح بصحافة حرة، فضلاً عن تفعيل مقتضيات حماية الأقليات دون حساسية.

أما بالنسبة للهند فهناك تزايد مطّرد فى الثقة التى تظهرها على المستوى الدولى ينبع أساساً من التطور الاقتصادى الهائل الذى تشهده فضلاً عن كونها أكبر ديموقراطية فى العالم، فالهند مهيأة لمواصلة الصعود، خاصة وأن الطبقة المتوسطة فى حالة نمو مطّرد، فرغم تخلف العديد من أوجه البنية الأساسية، إلا أن ارتفاع مستوى التعليم والتدريب وتوافر العمالة الماهرة وزيادة معدلات الادخار والاستثمار المحلى وتضاؤل الأهمية النسبية لقطاع الزراعة مقارنًا بقطاعى الصناعة والخدمات ترجح استمرار معدلات النمو المتسارعة مع الالتزام بالتجربة الديموقراطية الفريدة وبسياسات القضاء على الفقر وبمقتضيات توفير حلول للصراعات الإثنية، والحرص على تطوير العلاقات الهندية

الأمريكية ليس فقط لأسباب تتعلق باستيعاب السوق الأمريكى للغالبية العظمى من الصادرات الهندية، أو لأسباب تتعلق بالثقل الأمريكى بالنسبة لتوفير القروض التجارية، أو بأهمية الجالية الهندية فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تمثل المصدر الرئيسى للتحويلات النقدية من الخارج، بل أيضاً للحفاظ على توازن القوى مع الصين المتصاعدة اقتصادياً وعسكرياً.

وفيما يتعلق بروسيا، فهناك تطلع قوىّ وعمل مكثف لاستعادة المكانة، فهناك استثمارات هائلة لتطوير رأس المال البشرى وللتطوير الاقتصادى وللاندماج فى الأسواق الدولية، وتتيح إمكاناتها من مصادر الطاقة، خاصةً من الغاز الطبيعى، موارد مالية كبيرة وثقلاً سياسيًا متزايدًا فى ظل توجهها لتصبح قوة عظمى فى مجال الطاقة Energy Superpower، إلا أن هناك تحديات هائلة تتمثل فى تخلف الخدمات الصحية والقطاع المصرفى وارتفاع معدلات الجريمة وانتشار الفساد، ويضاف إلى ما سبق اختلاف سرعة إنجاز الإصلاح الاقتصادى مقابل سرعة تحقيق الإصلاح السياسى.

وبالنسبة للبرازيل فهى مؤهلة لأن تواصل دورها كقوة إقليمية رئيسية فى أمريكا اللاتينية أكثر من قدرتها على القيام بدور دولى متميز؛ فثقلها فى مجال الطاقة وتطورها الصناعى ودورها المتصاعد فى إدارة المفاوضات التجارية العالمية فى إطار منظمة التجارة العالمية WTO يوفر لها قدراً متزايداً من الثقل الذى يعززه التزاماً بالحكم الديموقراطى واستقراراً سياسياً ملحوظاً، وتوفر الاكتشافات البترولية الجديدة فى Santos Basin قوة دفع جديدة للاقتصاد البرازيلى، وبدخول الحقول المكتشفة الجديدة إلى حيز الإنتاج ستصبح البرازيل واحدة من أهم الدول المصدرة للبترول، إلا أن هناك تحديات داخلية كبيرة

تستلزم مواجهة معدلات الجريمة المرتفعة والقضاء على الفقر حتى يمكن للبرازيل مواصلة التقدم والصعود.

وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية، التى لاتزال تداعياتها ماثلة حتى الآن، مجموعة جديدة من الحقائق التى أصبحت تؤكد أن النظام الرأسمالى، رغم اختلاف تطبيقاته بين دولة وأخرى، فى حاجة إلى تعديلات جوهرية، فى ضوء ما أفرزته الثورة العلمية والتكنولوجية من نتائج تؤثر على مجمل أوجه الحياة على كوكب الأرض، يضاف إلى ذلك ظهور حاجة ملحة إلى تطوير النظام المالى الدولى، أو عقد «بريتون وودز» جديدة، بهدف احتواء التداعيات التى تنجم عن انهيارات مالية فى عدد من الدول الرئيسية على مجمل الأوضاع الاقتصادية العالمية، مع حتمية وضع قضية القضاء على الفقر ضمن أولويات العمل الاقتصادى الدولى، فعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية التى تفجرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، أثبتت الدلائل أن الدول الصاعدة، خاصة دول الـ BRICS، أصبحت بالفعل الركيزة الأساسية لنمو الاقتصاد العالمى، خاصة بعد أن نجحت هذه الدول، وبصفة خاصة الصين والهند والبرازيل، فى مواصلة تحقيق نجاحات ملموسة تزامنت مع قدرات متعاظمة على إدارة تلك النجاحات، فى ظل بيئة اقتصادية عالمية مشبعة بمشكلات بالغة التعقيد.

فلقد تحولت «الدول الصاعدة» تدريجيًا من مجرد قصص لنجاحات غير مسبوقة تقع خارج نطاق العالم الغربى، إلى قاطرة دافعة لنمو الاقتصاد العالمى بأسره، وأصبح مطلوبًا من تلك الدول مواصلة تحقيق هذا النجاح والقيام بدور أكبرعلى المسرح الدولى، فى ظل مواقف غربية لا تزال تحاول التشبث بهيمنة سادت لقرون طويلة، إلا أنه لحقت بها فى حقيقة الأمر تحولات جوهرية فى ظل تغيرات متواصلة فى موازين القوى العالمية.

الصعود السلمى للصين:

ومن بين قصص نجاح الدول البازغة وتحديداً دول الـ BRICS، تستأثر تجربة الصين بأهمية كبيرة، خاصةً وأن قصة صعودها لا تقتصر على مجرد التحول من دولة فقيرة إلى دولة تسعى بخطى ثابتة إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة، بل أنها فى حقيقة الأمر ترتبط بولادة «قوة عظمى جديدة» بما لذلك من آثار على موازين القوى العالمية، والتى اتسمت بهيمنة الدول الغربية، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية على مقاليد العالم طوال عدة قرون.

ويزيد من خصوصية قصة الصعود الهائل الذى تحققه الصين، أنها تعتمد أساساً على سياسات تختلف إلى حد كبير عن تجارب التطور الإنسانى التى شهدتها مختلف دول العالم الحر التى قامت على قاعدة الربط بين تحقيق الإصلاح الاقتصادى وبين تحقيق الإصلاح السياسى، وكذلك على أن الأخذ بالنظام الرأسمالى سيؤدى حتماً إلى الأخذ بالنظام الديموقراطى القائم على التعددية الحزبية والانتخابات الحرة وسيادة القانون وحرية الرأى والتعبير واحترام حقوق الإنسان، يضاف إلى ذلك، ما يحرص على تأكيده مجموعة من القيادات السياسية والأكاديمية فى الصين حول «الطبيعة السلمية الخالصة» لقصة الصعود الذى تحققه الصين، والتى تبتعد تماماً عن محاولات تكوين إمبراطورية توسعية على غرار تجارب العديد من الدول الغربية، إذ تحرص مواقف مختلف الدوائر السياسية فى الصين على محاولة نفى سعيهم إلى التحول إلى «قوة عظمى جديدة» بمفهومها الشامل، وهو الأمر الذى تجسده السياسة الخارجية للصين، التى تركز على تجنب الصدام مع مختلف القوى العالمية، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، حول مختلف المشكلات العالمية، وذلك باستثناء موضوع «تايوان»

الذى تتعامل معه الصين بدرجة كبيرة من الحساسية، وهو أمر ينطبق أيضاً على موضوعات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

ومن الثابت أن الصين، باستثناء تناولها للأوضاع في سوريا، لم تقم إلا فى أضيق الحدود باستخدام حق النقض «الفيتو» فى إطار مجلس الأمن حيال مختلف القرارات التى تطرحها القوى الغربية؛ إذ يتسم موقفها إما بالتأييد أو بالامتناع عن التصويت، وإن كانت تتدخل بقوة فى تعديل صياغة تلك القرارات خلال مرحلة المشاورات التى تسبق عملية التصويت عليها، ويأتى ذلك من بين الشواهد التى تؤكد أن الصين تركز فى المرحلة الحالية على قضايا التنمية والتطور الاقتصادى، وتعطى لها الأولوية القصوى، وأنها تناور بمهارة فائقة لتجنب الانزلاق فى مواجهات خارجية مع القوى العالمية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باستثناء حالات التوتر المحسوب عندما يتعلق الأمر بتايوان أو بقضايا حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والتى يأتى فى إطارها تعامل الدول الأخرى مع الدلاى لاما.

وتمثل الصين فى حد ذاتها حالة فريدة عالمياً، إذ يبلغ تعداد سكانها 1.3 مليار نسمة، بما يعادل 4 أمثال عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ونجحت فى تحقيق معدلات للنمو تتراوح بين 9 و 11٪ سنوياً طوال العقود الثلاثة الماضية، وهو أعلى معدل للنمو المتواصل تحققه دولة على مر العصور، كما أنها استطاعت خلال تلك الفترة القضاء على الفقر بالنسبة لـ 400 مليون نسمة، فى تجربة فريدة لم يشهدها العالم من قبل، كما ارتفع متوسط الدخل الفردى فيها بمعدلات تصل إلى 700٪ خلال نفس الفترة، كما نجحت الصين فى مضاعفة حجم اقتصادها الوطنى كل ثمانية أعوام، فالقيمة الإجمالية لصادراتها عام 1978 تعادل قيمة ما تقوم حالياً بتصديره فى يوم واحد، وهو الأمر الذى دفع بالاقتصادى الكبير Jeffry Sacks إلى القول بأن «الصين تمثل أنجح قصص التنمية والتطور فى التاريخ الإنساني».

فالصين بالإضافة إلى كونها أكبر دولة فى العالم مـن حيـث عـدد السـكان، فهى فى ذات الوقت تحقق أعلى معدلات للنمو المتواصل على مستوى العـالم، وهى من أكبر الدول من حيث الإنتاج الصناعى، ومـن أكـبر الـدول اسـتهلاكاً لمصادر الطاقة والموارد الطبيعية، وهى أيضاً من أكبر الدول من حيث معـدلات الادخار، وهى ثانى أكبر دول العالم من حيث الإنفاق العسكرى، وتمتلـك أكـبر رصيد من احتياطيات النقد الأجنبى.

وقد بدأت قصـة صـعود الصـين فـى ديسـمبر 1978 بالخطـاب التـاريخى للزعيم الصينى دينج شياو بنج الذى ذكر فيه أن الأولوية المستقبلية للبلاد يجـب أن تركز على القضـايا الاقتصـادية، ولـيس الإيديولوجيـة، فالأولويـة يجـب أن تعطى بالكامل لقضايا التطوير والتحديث والتنمية والقضاء على الفقر وتطـوير التعليم وتحسين مستويات المعيشة، ومنذ ذلك التاريخ والصين فى حالـة صـعود متواصل لم يشهد مثيله العالم من قبل.

فبعد حالة الفقر والتخلف التى سادت البلاد، انطلقت الصـين منـذ بدايـة الثمانينيات من القرن المنصرم فى تجربة فريدة للتنمية والتطور، إلى أن أصـبحت الآن تمتلك أكبر رصيد من احتياطيات النقد الأجنبى على مستوى العـالم يُقـدر بـ2.8 تريليون دولار، يفوق بـ 50٪ الدولة التالية من حيث قيمة الاحتياطيات من النقد الأجنبى وهى اليابان، ويعادل رصيد الصين ثلاثـة أمثـال احتياطيـات دول الاتحاد الأوروبى مجتمعة.

وقد أصبحت الصين اكبر دولة منتجة للصلب والأسمنت والفحم، وتقوم، ضـمن جملـة أمـور، بإنتـاج ثلثـى الإنتـاج العـالمى مـن آلات التصـوير وأفـران الميكرويف والاسطوانات المدمجة والأحذية، وتمثل أكبر سوق فى العالم للتليفون المحمول، وهى فى ذات الوقت أكبر سوق فى العالم للمشروعات الإنشائية، وقد

ارتفعت قيمة صادراتها للسوق الأمريكى بمعدل 1600٪ خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، فبعد أن كانت توصف بريطانيا فى أعقاب الثورة الصناعية بأنها المركز الرئيسى للإنتاج فى العالم، أصبحت الصين الآن تحتل هذه المكانة، فمتاجر Wal-Mart الأمريكية، والتى تعتبر من بين أكبر الشركات على مستوى العالم، تعادل أرباحها ثمانية أمثال أرباح شركة مايكروسوفت، وتمثل 2٪ من الناتج المحلى الإجمالى GDP للولايات المتحدة الأمريكية، تقوم باستيراد ما يعادل 18 مليار دولار سنوياً من الصين، وحتى بالنسبة للدول الأخرى التى تقوم متاجر Wal-Mart بتسويق منتجاتها، يتم تصنيع الجانب الأكبر من تلك المنتجات فى إطار سلاسل العرض الدولى Global Supply Chains فى الصين.

وعلى نقيض التجربتين اليابانية والكورية الجنوبية فى التنمية، التى اعتمدت فى مراحلها الأولى على تطبيق استراتيجيات تركز على التوسع فى التصدير للخارج مع أغلاق السوق المحلى، لجأت الصين إلى فتح أسواقها المحلية أمام انسياب السلع والاستثمارات والخبرات الأجنبية، إذ ارتفعت الصادرات الأمريكية للصين بمعدل سبعة أضعاف خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، ولم يقتصر الأمر على مجرد تسهيل نفاذ المنتجات الأجنبية إلى السوق الصينى، بل امتد ليشمل فتح السوق الصينى أمام الكفاءات الأجنبية، إذ قامت المكاتب الهندسية الأجنبية بتشييد مختلف المشروعات الإنشائية الكبرى فى الصين، سواء بالنسبة للطرق والكبارى أو المطارات أو ناطحات السحاب أوالمراكز التجارية الكبرى أو المنشآت الرياضية الأوليمبية.

ومن بين المفارقات الجديرة بالـ[illegible]اسة، إدراك أن النجاحات الهائلة التى حققتها الصين لم تعتمد «الفكر الرأسمالى الخالص»، أو الوصفات التى تركز

عليها ما يعرف بسياسة توافق واشنطن «Washington Consensus»، بل إنها أضافت إلى الرأسمالية طابعاً صينياً بالقدر الذى أوجد نظاماً اقتصادياً جديداً يعد بمثابة «رأسمالية الدولة» الذى يختلف تماماً عن سياسة ترك الأمور دون تدخل لتفاعل قوى السوق.

وقد خلصت الصين إلى ذلك، بعد دراسة عميقة لتجارب التنمية التى طبقتها العديد من الدول، والتى أكدت أوجه القصور الكبيرة فى سياسة «توافق واشنطن» والتى أدت إلى نتائج عكسية خاصة فى العديد من دول أمريكا اللاتينية، كما أنها قامت بتقييم السياسات الاقتصادية التى قام بإدخالها بوريس يلتسين فى روسيا، والتى اعتمدت على تكثيف الصدمات فى إحداث التغييرات الإيديولوجية دون توفير سياسات متكاملة لمعالجة المشكلات الاقتصادية التى نجمت كرد فعل للتطبيق السريع للسياسات الرأسمالية، لذا نجد أن الشركات المملوكة للدولة لاتزال تمثل ما يقرب من 50٪ من الناتج المحلى الإجمالى GDP للصين، ومن بين 35 شركة مسجلة فى بورصة شنغهاى، هناك 34 شركة مملوكة سواء بالكامل أو بنسبة كبيرة للدولة، وينطبق ذلك أيضاً على القطاع المصرفى، إذ لاتزال البنوك الصينية الرئيسية مملوكة بالكامل للدولة.

ومن ناحية اخرى، استأثرت قضية **تطوير التعليم** باهتمام خاص فى نسيج قصة الصعود الفريدة للصين، فمع تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية، أدركت الحكومة حتمية العمل على تطوير التعليم والتدريب وخلق الكفاءات وتوفير اليد العاملة المدربة، وهو الأمر الذى انعكس على قيمة الإنفاق على التعليم الذى سجل ارتفاعاً مطرداً، إذ ارتفع خلال الفترة من عام 2006 إلى عام2010 من 2٪ من إجمالى الناتج القومى الإجمالى إلى 5٪، وارتفعت المبالغ المخصصة للمنح الدراسية من 240 مليون دولار عام 2006 إلى 2.7 مليار

دولار عام 2008، ويمكن القول إنه يندر أن تجد جامعة مرموقة فى العالم دون وجود أعداد كبيرة من الطلبة الصينيين بها، فى ظاهرة يمكن وصفها بأنها تمثل زحفاً صينياً للاستحواذ على المعرفة من أفضل مصادرها العالمية، الأمر الذى يمثل تجربة فريدة فى تنمية رأس المال البشرى وتوفير الكفاءات وخلق الخبرات والعقول والكوادر بهدف تعزيز القدرة على مواصلة التحديث والتقدم.

وعلى الرغم من الإنجازات الهائلة التى تحققت، تعتبر الأوضاع الإنسانية الداخلية فى الصين من بين أبرز القضايا التى يتم متابعتها من قبل العديد من الدوائر السياسية والأكاديمية الغربية، فى إطار تقييمها المتواصل لقصة الصعود الذى تحققه الصين، فأمام التباين الكبير الذى لايزال قائماً فى الصين بين الريف والحضر وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية ومشاكلها الهائلة، تنقسم الآراء حول تقييم مدى خطورة التداعيات التى يمكن أن تنجم عن ذلك؛ إذ يرى بعض المحللين أن الصين قد نجحت فى فترة زمنية قياسية فى إخراج ما يقرب من 400 مليون نسمة من تحت خط الفقر، وهى أكبر تجربة إنسانية فى القضاء على الفقر وأكثرها نجاحاً على مستوى العالم، وأن تلك التجربة يمكن مواصلة العمل بها حتى يتحقق إعادة التوازن بين الريف والحضر ومعالجة الفجوة الكبيرة القائمة فى مستويات المعيشة، ففى مواجهة هذا الرأى ظهرت أصوات تحذر من عواقب الوضع الراهن، أخذاً فى الاعتبار أن الفجوة القائمة فى مستويات المعيشة، ليست ناجمة فقط عن مجرد سوء توزيع عوائد التنمية والتطور بين مختلف الأقاليم الجغرافية فى الصين، بل أن لتلك المشكلة أبعادًا تتصل بوضعية الأقليات فى الصين. وأيًا كانت أسانيد تلك الآراء المتباينة، فإنه من الواضح أن الصين اختزلت فى حقيقة الأمر 200 عامٍ من تجربة الغرب فى التصنيع فى ثلاثين عاماً، الأمر الذى أدى إلى تزايد الهجرة الداخلية بمعدلات غير مسبوقة

من الريف إلى الحضر ومن المزارع إلى المصانع ومن غرب البلاد إلى شرقها، مما أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية وفى بعض الأحيان سياسية هائلة تتزامن مع عدم قدرة الحكومة المركزية على معالجتها أو السيطرة على تداعياتها، وهو ما دفع بالعديد من الآراء إلى التحذير من عواقب تلك المشكلات التى فى حالة تركها دون حلول متكاملة، فإن من شأن ذلك أن يؤثر سلباً على تجربة الصين الفريدة فى التنمية والتطور.

والسؤال الذى يفرض نفسه على العديد من الدول ومراكز الأبحاث، يتمثل في مدى إمكانية تحمل العالم لاحتمالات مواصلة الصين لقصة صعودها مستقبلاً إذا ما استمرت بنفس معدلات الإنجاز التى حققتها طوال العقود الثلاثة الماضية، وماهية الضمانات التى يمكن أن تحول دون توجه الصين إلى محاولة السيطرة على مصادر الموارد الطبيعية الواقعة خارج حدودها السياسية، أو على خطوط الملاحة البحرية المرتبطة أساساً بمصالحها الاقتصادية، أخذاً فى الاعتبار ما يثيره الإنفاق الهائل على تطوير الإمكانات العسكرية للجيش الصينى من مخاوف، سواء لدى دول القارة الآسيوية وعلى رأسها اليابان والهند أو لدى مختلف القوى العالمية الرئيسية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، خاصةً وأن تطور الإنفاق العسكرى فى الصين يتزامن مع تطور مطرد فى الإمكانيات العلمية والتكنولوجية والناجم عن تزايد أعداد الكفاءات المتميزة القادرة على إنتاج وتطوير مختلف برامج التسلح على تنوعها.

ووفقاً لدراسة أعدتها مؤسسة Goldman Sachs عن تطور الأوضاع الاقتصادية فى العالم، وضع التوقعات المستقبلية لفترتين زمنيتين رئيسيتين؛ تتعلق الأولى بالعالم سنة **2025**، حددت القوى الاقتصادية الرئيسية وفقاً للترتيب الآتى: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، الهند، ألمانيا، روسيا،

المملكة المتحدة، فرنسا، البرازيل، إيطاليا، المكسيك، كوريا الجنوبية، كندا، أندونيسيا، تركيا، (ووضعت تلك الدراسة مصر فى المرتبة الحادية والعشرين)، بينما تتعلق الفترة الثانية بالعالم سنة **2050**، حيث تم تحديد القوى الاقتصادية الرئيسية فى العالم على النحو الآتى: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، البرازيل، المكسيك، روسيا، أندونيسيا، اليابان، المملكة المتحدة، ألمانيا، نيجيريا، فرنسا، كوريا الجنوبية، تركيا، فيتنام، كندا، (ووضعت تلك الدراسة مصر فى المرتبة العشرين).

وتعكس تلك الدراسة وكذلك غيرها من الدراسات المماثلة، توقع تزايد الثقل الاقتصادى للصين مستقبلاً، ويكتسب هذا الأمر أهمية كبيرة فى ضوء ما ذهب إليه Paul Kennedy فى كتابه الأشهر عن صعود وهبوط القوى الكبرى «The Rise and Fall of the Great Powers» من أن القوة العسكرية والسياسية للدول تتوقف فى المقام الأول على تطورها الاقتصادى وعلى قدرتها الإنتاجية، فتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة «القوة العظمى الوحيدة فى العالم» يرجع فى حقيقة الأمر إلى التطور الاقتصادى الكبير الذى حققته خلال الفترة من 1870 إلى 1950 والذى أدى تواصله خلال النصف الثانى من القرن العشرين إلى تحول الاقتصاد الأمريكى ليصبح أكبر اقتصاد فى العالم من حيث الديناميكية والإنتاجية والطاقة الاستيعابية، فبعد أن كان الاقتصاد الأمريكى يمثل 8.8 ٪ من الناتج المحلى الإجمالى العالمى عام 1870، فقد ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى حوالى 27.3٪ عام 1950 إلى أن استقرت منذ ذلك التاريخ لتكون فى حدود 25٪ حالياً، وهو أمر لم يشهده العالم من قبل، أخذاً فى الاعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمثل سوى 4.6٪ من التعداد العالمى للسكان.

وكما كان التدهور الاقتصادى من بين أهم العوامل التى أدت فى النهاية إلى انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى، فإن التطور الاقتصادى الهائل الذى تحققه الصين هو أمر يعزز من توقعات تحولها إلى قوة عظمى حقيقية يمكن أن يكون لها طموحات خارجية لتأمين مصالحها الاقتصادية، وذلك على الرغم من التزامها عبر تاريخها الطويل بعدم الاعتداء على أى من الدول المجاورة لها بل كانت هى محلاً للغزو والاحتلال.

السفر عبر القرون:

أن السفر من «ندجامينا» (عاصمة تشاد) إلى برلين، أو من «بانجى» (عاصمة أفريقيا الوسطى) إلى باريس، أو من «كتماندو» (عاصمة نيبال) إلى طوكيو ما هو إلا سفر عبر القرون، فى حين أن السفر من فيينا إلى باريس أو من لندن إلى روما أو من مدريد إلى لشبونة يمكن قياسه بالساعات، ويبقى الخلاف حول تحديد وحدة القياس بالنسبة للمسافات بين العواصم الأوروبية الرئيسية وبين كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والتى يمكن حسابها ربما بعقدٍ أو عقدين قد تصل إلى خمس عقود.

وفى التقدير، يقتضى التعامل مع العلاقات الدولية إدراك حقيقة «أن المسافات بين الدول ليست ثابتة»، فهى فى حالة تغير دائم، وليس لتطور سرعة وسائل النقل أو الاتصالات علاقة مباشرة بذلك، فهناك مسافات تتسع نتيجة لعوامل تتعلق أساساً بالقيم الثقافية وبالتطور العلمى والتكنولوجى المتواصل، ففى بعض الحالات تقاس تلك المسافات بالعقود والقرون، فى حين هناك مسافات تتقلص؛ فالمسافة بين سول وطوكيو تآكلت عما كانت عليه فى بداية الستينات فى ضوء تجربة التطور الاقتصادى الذى حققته كوريا الجنوبية، كما تتقلص أيضا بين بكين وواشنطن وإن كانت المسافة بينهما لا تزال شاسعة،

وكذلك هو الحال بالنسبة للمسافة بين سنغافورة وكوبنهاجن أو بين دبلن وفيينا، فهناك دول قفزت للأمام ولا تزال، والمسافات فيما بينها تتقلص، وينطبق ذلك على سبيل المثال على المسافة بين دبى وميونخ وبين سول ونيويورك وبين كوالالمبور وروما، وهى فى ذات الوقت تتسع بينها وبين الدول التى قلت سرعتها أو تلك التى تشهد حالة من السكون أو التراجع.

يضاف إلى ذلك أن الأوضاع التى نشهدها اليوم لن تستمر على ما هى عليه، فالتقدم العلمى والتكنولوجى على أعتاب الدخول فى مرحلة غير مسبوقة من التطور ستؤثر فى كافة مناحى الحياة ومختلف أوجه النشاط الإنسانى، فإذا كان التقدم الذى تحقق خلال العقدين الماضيين يفوق فى نطاقة ونوعيته ما تحقق خلال القرن الماضى بأسره، فالعالم يُقدم الآن على مرحلة فائقة التطور تعكف الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية والشركات على تحديد ملامحه، فالمزيد من السلع التكنولوجية الجديدة ستظهر، لم يكن من المتصور أن يصل إليها العقل البشرى، وسيدخل الذكاء الصناعى Industrial Inteligence واستخدامات التكنولوجيا فائقة الصغر الـ Nano Technlogy مجالات ستقلب حياتنا وكذلك مجمل النشاط الإنسانى رأساً على عقب، وستظهر مواد جديدة لتدخل فى مجالات الطب والتشييد والبناء وصناعة وسائل النقل والصناعات العسكرية، وستتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغير ما حولنا وما نستطيع أن نراه أو ندركه، وسيدخل التعليم الإليكترونى إلى آفاق جديدة، وسيؤدى ذلك كله إلى آثار هائلة على حياة البشر على هذا الكوكب.

فالمتابع للنتائج التى تنشرها مراكز الأبحاث العلمية يدرك أن العالم بصدد أن يشهد ثورات علمية وصناعية هائلة ستمثل «المعرفة المكثفة وتطورها» أبرز

ملامحها؛ إذ لم تعد نظرية المزايا النسبية لديفيد ريكاردو صالحة لتفسير ركائز التبادل التجارى الدولى؛ فعوامل الإنتاج التقليدية سواء الأيدى العاملة الرخيصة ومدى وفرة المواد الخام تتضاءل أهميتها بشكل مطّرد فى عملية الإنتاج أمام عامل جديد يتصاعد ثقله بمعدلات متزايدة والمتمثل فى «البحوث العلمية والتطوير والتجربة» RD&T، والذى مهد لظهور الاقتصاد القائم على المعرفة الذى يدخل فى إطاره ما يعرف بالصناعات ذات المعرفة المكثفة، التى تتزايد مكانتها وقيمتها فى التبادل التجارى الدولى وفى كافة أوجه النشاط الإنسانى، بحيث أصبحت «المزايا التنافسية» هى التى تحكم التجارة ومجمل النشاط الاقتصادى، لذا يجب ألاّ نندهش عند معرفة أن الدول الرئيسية المنتجة للمنسوجات ليست هى المنتجة الرئيسية للقطن، وأن الدول الرئيسية المنتجة للبتروكيماويات ليست هى الرئيسية المنتجة للبترول، وأن اليابان التى ليس لديها موارد طبيعية تُذكر هى من أكبر الدول المصدرة فى العالم وتمثل حتى الآن ثانى أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن أيرلندا تعتبر ثانى أغنى دولة بين دول الاتحاد الأوروبى من حيث قيمة متوسط الدخل الفردى، وأن كوريا الجنوبية حققت منذ بداية الستينات مكانة اقتصادية وعلمية لم تحققها دول أغنى منها فى الموارد الطبيعية وفى عدد السكان.

فخلال السبعينيات من القرن المنصرم لم يكن من المتصور أن يوماً سيأتى بعد أقل من ثلاثة عقود يصبح فيه جهاز الحاسب الآلى منتشراً ومتاحاً للجميع، وأن خدماته ستتطور إلى هذا الحد، وأن وزنه وحجمه سيتضاءل إلى درجة سهولة الانتقال به بالشكل الذى نشهده حالياً، وكذلك هو الأمر بالنسبة للتليفون المحمول الذى تتطور استخداماته بمعدلات متسارعة بالقدر الذى يجعل

ما يمكن اعتباره أحدث جهاز اليوم بمثابة جهاز قديم بعد فترة زمنية وجيـزة، ولم يكن أحد يتوقع فى سبعينات القرن المنصرم ظهور الإنترنت، أو سـرعة انتشـار استخداماته فى مختلف دول العالم وبين مختلف الفئات العمرية بما فيهم الأطفال.

فكل الأجهزة التى تعرفنا عليها فى طفولتنا وفى منازلنا أصبحت أقل مـن حيث الوزن والحيز، وليس أدل على ذلك من جهاز التليفزيون بشاشته المسطحة الذى يختلف تماماً عما كان عليه جهاز التليفزيون فى بدايـة السـتينات، وجهـاز الفاكس لم يكن موجوداً قبل ثمانينات القرن المنصرم، كما لم يكن جهـاز تحديـد الموقع الجغرافى الموجود حاليًا فى سياراتنا وهواتفنا المحمولة معروفـاً فـى بدايـة التسعينيات، ويسرى ذلك على منتجات وأجهزة ومواد جديدة قلبت نمط الحياة فى كوكبنا رأساً على عقب.

والسؤال الذى يفرض نفسه علينا يدور حول ما تمثله نسبة المـواد الخـام أو اليد العاملة الرخيصة من أهمية نسبية فى الصناعات التى تنتج تلك المنتجـات؟ والإجابة على ذلك أن تلك النسبة فى العديد من المنتجـات تـتراوح بـين 5 إلى 8٪ فقط وأن النسبة الأهم التى تصل إلى أكثر مـن 90٪ تتوقـف علـى عنصـر البحوث والتطوير والتجربة، فحبة الدواء الصغيرة القـادرة علـى عـلاج أحـد الأمراض المزمنة، ما هى إلا نتاج لبحوث متواصـلة ولتجـارب علميـة مكثفـة، ويسرى ذلك على الأجهزة الطبية على تنوعها وعلى مواد البناء وعلى صـناعة السـيارات وبـاقى وسـائل النقـل والمواصـلات والاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومات، وما نشهده فى الاستخدامات المدنية لا يقارَن بما تشهده الصـناعات العسكرية من تطور إلى حدود تجعل حروب المستقبل أشد فتكاً وتدميراً، ويمكـن إدارتها عن بعد، وربما تدمر جيوش ومدن ودول دون أن تدرى من أيـن يأتيهـا هذا الدمار وبكل هذه الدقة.

وتزامن ذلك مع ظهور مواد جديدة لم تكن معروفة من قبل تستخدم بكثافة فى الأنشطة الطبية وصناعة مواد التشييد ووسائل النقل والصناعات العسكرية، إذ توصل العلماء إلى مواد جديدة أكثر صلابةً من المعادن التقليدية لا يمكن كشف بعضها بالرادارات العسكرية التقليدية، كما تم استحداث أنظمة للاستشعار عن بعد وأجهزة جديدة للتنقيب عن البترول والمعادن فى باطن الأرض، وأجهزة أخرى للطاقة الجديدة والمتجددة ولزيادة كفاءة استخدام الطاقة التقليدية ولمقاومة تلوث البيئة، فضلاً عن أقمار اصطناعية فائقة التطور تستخدم فى مجالات الاتصالات والمراقبة وجمع المعلومات والاستخبارات واستخدامات عسكرية أخرى.

ويفرض التطور العلمى المتواصل، رغم ما يوفره من حياة أفضل تحدياتٍ هائلة أمام الدول التى تعتمد على تصدير المواد الخام على تنوعها والتى كما يبدو أن أهميتها النسبية تتضائل تدريجياً فى مجمل النشاط الاقتصادى سواء كانت تلك المواد الخام تتمثل فى القطن أو النحاس أو الفوسفات، ويسرى ذلك أيضًا على البترول الذى يبدو أنه أقل تأثراً حتى الآن مقارنةً بغيره من الموارد الطبيعية، كما أن هذا التحدى يمتد إلى الدول التى تعتمد على اليد العاملة الرخيصة فى الإنتاج والتصدير، إذ يبدو أن الأهمية النسبية لهذا العامل تتآكل هى الأخرى؛ فشكل المصانع حالياً يختلف عما كان عليه الوضع فى بداية الستينيات، وهو الحال كذلك بالنسبة لعدد العمال؛ بما لذلك من آثار على معدلات التوظيف والبطالة.

هل وصلت البحوث العلمية وجهود التطوير والتجربة إلى الحدود القصوى للعقل البشرى الذى لا يمكن تعديه؟ ماذا سيكون عليه الوضع بعد عشرين عاماً؟ ماذا سيكون عليه شكل الحاسب الآلى أو التليفون المحمول أو جهاز

التليفزيون أو شبكة الإنترنت؟ وما هى آفاق استخدامات التكنولوجيا فائقة الصغر الـ Nano Technology؟ ما هى طبيعة المواد الجديدة التى تستخدم فى التشييد والبناء أو فى صناعة الطائرات والدبابات؟ وما هى آفاق استخدام الفضاء الخارجى فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاستخدامات العلمية والعسكرية الأخرى؟ ما الذى سيحمله التلاميذ الصغار عند ذهابهم للمدارس؟ وما هى حدود التعليم الإليكترونى ومحتوى المناهج الدراسية وحدود المعرفة التى ستتاح لهم فى مدارس استكهولم وطوكيو والقاهرة ونيويورك وباريس ولندن وبوجمبورا؟ وأين نحن فى منطقتنا العربية من كل هذا؟ وفى أى اتجاه نسير؟!

استنساخ «الغرب» وشراء التقدم:

هل يعنى التطور والتقدم استنساخ الغرب؟ سؤال فرض نفسه ولايزال على العديد من السياسيين والمفكرين، فمنذ عصر النهضة لعبت أوروبا دوراً حاسماً فى التقدم الإنسانى، وتعتبر الفترة من 1450 إلى 1550 بداية تحول حقيقى فى حياة البشرية، فقد لعب «الغرب» وأوروبا تحديداً دوراً حاسماً فى التطوير والتقدم وفى ظهور الحضارة الحديثة، وتلك حقيقة لاجدال فيها، وسبق وأن أسهمت الحضارة الإسلامية إسهاماً هائلاًفى تطور أوروبا، وهى حقيقة أخرى لاجدال فيها.

وقد تأثرت كافة الدول والمجتمعات «بالغرب»، فتفاعلت واقتبست واستجابت ورفضت وحاربت وقاومت وتحولت وتغيرت، وهناك تجارب عديدة لها وزنها على مر التاريخ ركزت بدرجة رئيسة على محاولة اللحاق بالغرب، بعضها ذهب إلى حدود محاولة تغيير الهوية والذاتية الثقافية من أجل تحقيق التحديث والتقدم، وبعضها اتسم بالتعقل والاتزان وركز على محاولة

التفاعل الإيجابى مع التطورات العلمية والتكنولوجية والعسكرية والاقتصادية والثقافية العالمية، وكل هذه التجارب على تنوعها اتسمت بسلامة القصد ووضوح الهدف.

فبعد الزيارات التى قام بها «بطرس الأكبر» لأوروبا عاد إلى روسيا وأدخل العديد من التغييرات الجوهرية على الصناعة والزراعة والجيش والإدارة الحكومية والنظم الضريبية، كما قام بنقل العاصمة من موسكو بعد أن أنشأ مدينة «سان بطرسبرج» على النظام الأوروبى، كما قام مصطفى كمال أتاتورك بتجربته الفريدة فى تركيا عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية والتى استهدفت إقامة تركيا الحديثة ومحاولة اللحاق بالغرب، ولايجب أن ننسى فى هذا السياق التجربة الرائدة لمحمد على فى بناء مصر الحديثة ومحاولة الاستحواذ على المعارف الحديثة من الغرب من فرنسا تحديدًا.

وقد حدث فى اليابان إبان عصر ميجى الإصلاحى Meiji Reformation أن دعا أكبر المفكرين اليابانيين Youkichi Fokozawa عام 1885 إلى ضرورة أن تتخلى اليابان عن قيمها الثقافية الآسيوية، فظهرت كتاباته عن «Leaving Asia» لتعكس رغبة حقيقية فى تكثيف علاقات اليابان مع الغرب أو ما أطلق عليه «العالم المتحضر»، وهى أفكار تشابهت وتزامنت أيضاً مع كتابات المفكر الصينى Sun Yat-Sen.

ولم يقتصر الأمر على هذا، فحتى جواهر لال نهرو أول رئيس لوزراء الهند عقب الاستقلال، وهو الذى تلقى جانباً كبيراً من تعليمه فى جامعة Cambridge، كان يدعو إلى ضرورة الأخذ بالعديد من النظم السياسية والاقتصادية الغربية، حتى يمكن للهند أن تخرج من حالة الفقر والتخلف، وكان يصف نفسه بأنه «The Last Englishman to Rule India».

وانتهجت الغالبية العظمى من الدول عقب استقلالها العديد من الأنماط الغربية السياسية والاقتصادية والفكرية، باستثناءات كبيرة فى المجالات المتصلة بالديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والاقتصاد الحر.

فالحضارة الغربية لا تعنى مجرد أنماط متقدمة من الإنتاج بقدر ما تحويه تلك الحضارة من أعمال فكرية وثقافية هائلة؛ فأرسطو ومالتس وديفيد ريكاردو وكارل ماركس وهيجل وتوينبى وآدم سميث ما هم إلا أمثلة للمفكرين الغربيين، والأيديولوجيات السياسية الكبرى؛ الليبرالية، الاشتركية، الماركسية، الشيوعية، الديموقراطية، الفاشية، الديموقراطية المسيحية، هى جميعها نتاج الحضارة الغربية، ولم يتولد عن أى حضارة أخرى مثل هذا الكم الهائل من الأيديولوجيات السياسية، الشئ الأساسى الذى يفتقده «الغرب» هو أنه لم يكن مهداً لأى عقيدة سماوية، فأديان العالم الأخرى ظهرت فى حضارات غير غربية، ورغم كل ما يقال عن ضرورة الحفاظ على الهوية والذاتية للمجتمعات غير الغربية، إلا أنه من الثابت أن أنماط الحضارة الغربية تغلغلت بدرجات متفاوتة فى كافة المجتمعات؛ فالبرلمانات والأحزاب وتشكيلات الجيش وحتى بالنسبة للرتب العسكرية، والتفكير الناقد والنظريات الاقتصادية وحرية التجارة والنظام المصرفى والأنظمة المحاسبية وأنماط الطعام والملبس والموسيقى والمسرح ما هى إلا نتاج للغرب وحضارته، ومع كل ما يقال عن اليابان والهند فى احتفاظهما بهويتهما الثقافية، فإنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن استخدامات الكيمونو والسارى فى تناقص مستمر، رغم محاولات التمسك بها كرمز يعكس بعض التقاليد التاريخية والثقافية، كما أن مدناً مثل طوكيو وهيروشيما وناجويا تبدو غربية الطابع، مع استثناءات للمعابد واللغة، بل أن اللغة الأنجليزية اقتحمت اللغة اليابانية ذاتها فى مفردات عديدة للإنجازات العلمية

والتكنولوجية، وهذا يسرى بقدر كبير على الطبقة المثقفة فى الهند والصين؛ فبنجالور وبكين وشنغهاى أصبحت تشبه المدن الغربية مع استثناءات، وكذلك هو الحال بالنسبة لنمط الملبس وتوجهات التطور العلمى والتكنولوجى والثقافى.

وفى التقدير أن كل ما يقال على أن العالم يتجه إلى تشكيل حضارة إنسانية واحدة هو أمر لا يمكن نفيه بشكل قاطع مع استثناءات بالنسبة للغة والدين وبعض أنماط الطعام والإنتاج الثقافى، فالتوسع فى استخدامات الحاسبات الآلية والإنترنت والتليفون المحمول وسرعة انتقال الأفكار والمعلومات، وإن كان قد أسهم فى تحويل العالم إلى «قرية صغيرة»، إلا أنه يمهد إلى ظهور «حضارة إنسانية واحدة» يطورها الأطراف المتفاعلة معها، فلا يمكن لأحد يرغب فى التطور، أن يتقوقع أو ينعزل ويرفض الحضارة الغربية بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات وازدواجية للمعايير.

فاللغة الإنجليزية فى حالة انتشار غير مسبوق على مستوى العالم فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، فأكثر من ربع سكان الأرض يستطيعون التحدث باللغة الإنجليزية، و أكثر من 60٪ من المعلومات المتاحة على الانترنت هى بالإنجليزية التى أصبحت القاسم المشترك الأعظم للتفاهم والتواصل بين البشر، أو لغة الاتصال الأشمل Language of wider communication (LWC).

ورغم ذلك فإنه لا يمكن التيقن بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً، فاللغة أيضاً تتأثر بعوامل سياسية واقتصادية، فانهيار الاتحاد السوفيتى ترتب عليه انهيار مماثل فى التحدث بالروسية فيما كان يعرف بدول المعسكر الشرقى، ومع صعود اليابان اقتصادياً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تزايدات الرغبة فى تعلم اليابانية فى العديد من دول العالم، وهو الأمر الذى تمر به حالياً اللغة

الصينية التى حلت محل الإنجليزية بسرعة فائقة فى نموذج هونج كونج عقب عودتها للسيادة الصينية، فضلاً عن تزايد أعداد الراغبين فى تعلم الصينية فى العديد من دول العالم، فلا أحد يقول إن الإنجليزية تفقد مكانتها، إلا أن هناك لغات تتصاعد استخداماتها لأسباب لا تتعلق بزيادة السكان، بل لأسباب تتعلق بزيادة المكانة السياسية وبالتطور الاقتصادى المتواصل، فضلاً عن تراجع مكانة لغات نتيجة لانتهاء الهيمنة والسيطرة.

ورغم ما يمثله «النموذج الليبرالى الغربى» من عنصر إبهار للعديد من النخب الثقافية فى الدول النامية وأيضاً من قِبل العديد من المنظمات الدولية وغير الحكومية التى تحاول فرضه على الدول النامية بأساليب متعددة، إلا أنه من الملاحظ أن الأزمة المالية العالمية التى تفجرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 قد خلقت واقعاً جديداً أثبت أن النظم الاقتصادية وآليات الرقابة والتقييم فى أعتى الدول الرأسمالية وكذلك فى مؤسسات التمويل الدولية والوكالات الدولية للتصنيف الائتمانى وبيوت الخبرة الاقتصادية، لم تتمكن من توقع الأزمة، كما لجأت الحكومات «الغربية» إلى أساليب التأميم ضمن خطوات أخرى شملت أيضاً استخدام أموال دافعى الضرائب من أجل إنقاذ مؤسسات وشركات وبنوك خاصة، فالدول الرأسمالية ذاتها خالفت أهم قواعد النظام الرأسمالى عند تصديها للأزمة، فنهاية التاريخ التى أطلقها فرانسيس فوكوياما ثبت عدم سلامتها؛ فالتاريخ مستمر بأشكال أخرى بعضها تكرار لما حدث من قبل.

ويرجح هذا الأمر أن تحذو بعض الدول النامية تجاه الأخذ بما يعرف برأسمالية الدولة State Capitalism وهو الأشبه بما هو مطبق فى الصين، ويقوم هذا «النظام» على مجموعة من الركائز، تتمثل أولها فى التدخل الحاسم

من قبل الحكومات لخفض أسعار صرف عملاتها المحلية بهدف زيادة الصادرات وتعزيز تنافسية منتجاتها ولخلق الظروف المواتية لتراكم الثروة، ويتصل الثانى بالتوسع فى الاستثمار السيادى مثل الصناديق السيادية للثروة (SWFs) والتى تسمح للحكومات بالدخول إلى الأسواق الخاصة، وتتعلق الركيزة الثالثة فى القيام بمشروعات صناعية ضخمة مملوكة للدولة مع عدم الاعتماد فى ذلك على القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبى، فرغم توقع انتهاء ملكية الدولة للمشروعات الصناعية الكبيرة فى الغالبية العظمى من الدول، إلا أنه من الثابت أن هناك شركات مملوكة للدولة تتوسع داخلياً وخارجياً، خاصةً تلك المتخصصة فى إنتاج السلع والبترول والغاز، وقد ترتبط أنشطة تلك الشركات بأهداف استراتيجية للدول وبمقتضيات تعزيز مكانتها السياسية والاقتصادية.

ويعتبر تعزيز مركزية دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وفى اتخاذ الإجراءات الرقابية والتصحيحية أهم ما اثبتت ضرورته تفجر الأزمة المالية العالمية ومقتضيات معالجتها، رغم أن ذلك يمكن أن يتسبب فى حدوث تغيرات جوهرية مصاحبة، فتوجُّه الشركات المملوكة لحكومات الدول البازغة والشرق الأوسط (CHIME) والمقصود بها الصين والهند والشرق الأوسط إلى الاستحواذ على أصول لها قيمتها التاريخية والاستراتيجية والنفسية فى عدد من الدول الغربية، من شأنه أن يخلق تحديًا لقواعد النظام الرأسمالى، ويدخل فى هذا الإطار توجه شركات تابعة لدول الخليج إلى تملك موانئ بحرية لها أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو الاستحواذ على نسبة كبيرة من أسهم شركات السيارات العالمية أو استحواذ الشركات الصينية المملوكة للدولة على مشروعات ضخمة فى مجال الطاقة والتعدين سواء فى أفريقيا أو إستراليا.

يضاف إلى ذلك قيام شركات مملوكة لحكومات الدول البازغة بمهام تتصل بالأمن القومى لتلك الدول وتنفيذ أهداف استراتيجية، تخرج أنشطة تلك الشركات عن مجرد المعاملات الاقتصادية التقليدية الخالصة، ويدخل فى هذا الإطار نشاط عدد من الشركات الروسية والصينية والهندية فى مجال البترول والغاز، فضلاً عن الأنشطة الخارجية لبعض الشركات فى مجال تأجير الأراضى الزراعية بهدف توفير الغذاء لدولها الأصلية.

وحقيقة الأمر أن ما يمثله ما يُعرف بنظام رأسمالية الدولة يمكن أن يسهم بدرجة غير مباشرة فى الإبطاء من عمليات التحول الديموقراطى والإصلاح السياسى، فبعد الأزمة المالية العالمية لم يعد «النموذج الليبرالى الغربى» براقاً كما كان عليه الوضع قبل تفجر تلك الأزمة، التى أكدت أن ما يطبقه الغرب ليس خالياً من الأخطاء، بل إنه يشتمل على أوجه قصور هائلة، وامتد هذا الأمر إلى مصداقية العديد من المؤسسات المالية العالمية سواء صندوق النقد الدولى أو بنك التسويات الدولية BIS أو وكالات التصنيف الائتمانى الشائعة الصيت فضلاً عن أعداد كبيرة من المنتديات ومراكز الأبحاث التى ركزت منذ انتهاء الحرب الباردة على أن الليبرالية والرأسمالية الغربية هى السبيل الوحيد للتطور والنمو وللانضمام إلى مجموعة الدول المتحضرة، وهو أمر لم تثبت سلامته بطريقة حاسمة.

وقد كان انتقال مركز القوة والتحديث والتطور من أوروبا منذ بداية القرن التاسع عشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هو بمثابة انتقال لمركز القوة داخل أسرة واحدة، إلا أن ظهور مراكز جديدة للقوة خارج الإطار الغربى وبنظم مختلفة عن الليبرالية والرأسمالية الغربية يُعد بمثابة أهم التطورات التى يشهدها العالم حالياً سيكون لها تأثيراتها المستقبلية الهائلة، فالشرق والجنوب فى حالة

تقدم وهو نوع من التحرك بقوة لحو المشاركة فى صنع مستقبل العالم وربما لاستعادة ولإحياء التميز الذى تحقق فى الماضى.

ومما لا شك فيه أن توافر الموارد المالية يمكن أن يسهل شراء بعض من مظاهر التقدم المطروحة للبيع فى الأسواق، إلا أن المال لا يمكنه شراء حضارة أو إعادة الحياة إلى حضارة توقفت عند حدود زمنية معينة رغم استمرار بعض شواهدها حتى الآن، فذلك يتطلب بالإضافة إلى عامل الموارد المالية عوامل أخرى تتعلق أساساً بالقيادة السياسية المستنيرة والتطوير المستمر للموارد البشرية وللقيم الثقافية حتى لا تقف حائلاً دون تحقيق التقدم المنشود.

فقد نقيم ناطحاتٍ للسحاب وملاعب للجولف وحلقات للتزحلق على الجليد ومراكز تجارية عملاقة ونشيد مطارات أكثر تطوراً من تلك الموجودة فى العديد من المدن الأوربية والأمريكية وعواصم دول الشرق الأقصى، إلا أن ذلك يأتى فى إطار مظاهر التقدم المطروحة للبيع التى إذا توافرت الموارد المالية يمكن الحصول عليها، وهو أمر يختلف بدرجة كبيرة عن صناعة التقدم التى تتطلب تركيزًا متزايدًا على تنمية الموارد البشرية والمزيد من التفاعل مع ما يشهده العالم من تطورات علمية وتكنولوجية وثقافية غير مسبوقة، وخططًا طموحة لتطوير المجتمع بأسره دون ممارسة التمييز فى بعض المجتمعات ضد المرأة وحقها فى القيام بدور فاعل فى الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.

فليس من المعقول كما أنه ليس من المقبول أن تظل مدن غنية ودولٌ بالكامل ليس بها مسرح واحد أو دور للسينما يمكن أن يدخلها الجميع دون استثناء، أو أن يتم وضع كل هذه العراقيل أمام حق المرأة فى الانتخابات، أو أمام إمكانية أن نراها أستاذه جامعية ووزيرة وسفيرة وبرلمانية وقاضية ومديرة لبنك أو لمؤسسة علمية، وبنفس الدرجة فإنه ليس من المعقول أن نتصور دوام

هذا الحال إلى الأبد، أو تخيل أن الحيلولة دون حدوث تغيير نخشاه فى الوضع الراهن يستدعى نشر أفكار تدعو إلى الترهيب من مخاطر خيارات أخرى، إذ جسدت الثورات العاتية التى تفجرت فى تونس ومصر رغبةً شعبية هائلة فى التغيير والإصلاح وإرساء دعائم قوية للديموقراطية الحقيقية التى تكفل احترام حقوق الإنسان والمشاركة الحقيقية فى صناعة المستقبل.

ورغم أهمية توافر الموارد المالية اللازمة، إلا أنه عند التطرق إلى قضية التحديث والتقدم يجب أن ندرك ثلاث حقائق جوهرية، تتعلق الأولى بضرورة فهم أن التقدم لا يعنى بأى حال من الأحوال «استنساخ الغرب» بل الاستفادة من العديد من تجاربه والتعامل الإيجابى معه والاقتناع بأن الغرب ليس هو المثال الوحيد للتقدم، وإن كان أبرزه، فبالنظر الى أقصى الشرق إلى اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا، وبدراسة تجارب دول مثل تركيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وما تشهده تلك الدول من تطور ربما تسهل علينا إدراك أنه ليس هناك احتكار غربى للتحديث والتقدم رغم أن كافة تلك الدول تأثرت وتفاعلت بدرجة متزايدة بالحضارة الغربية.

ومع الاهتمام الذى يظهر هنا أو هناك بدراسة بعض تجارب دول شرق آسيا، إلا أن تلك الدراسات ستظل حبيسة أوراق الندوات أو أبحاث أكاديمية طالما لم تتوافر الاعتبارات السياسية والثقافية التى تكفل تحقيق استفادة فعلية من تلك التجارب على أرض الواقع. فالتحديث لا يجب أن يتحول إلى مجرد تغريب ثقافى، بل يجب أن يركز على التطوير العلمى والإنتاجى مع الاحتفاظ بالهوية الذاتية الثقافية والدينية، وتتعلق الحقيقة الثانية بأن التقدم هو «كلٌ» لا يتجزأ لا يمكن أن يقتصر على الرجال فقط دون النساء، الأمر الذى يستدعى الاقتناع بضرورة إلغاء أشكال التمييز والتفرقة القائمة ضد المرأة فى العديد من

المجتمعات والتى ترجع فى غالبية الحالات لموروثات ثقافية وتقاليد اجتماعية لم تعد صالحة فى عالم اليوم، وتتعلق الحقيقة الثالثة بأن التوجه نحو تحقيق التقدم يجب أن يشمل كافة القطاعات الاقتصادية والأنشطة الإنسانية داخل كل دولة، فلا يمكن عملياً تحقيق تقدم فى مجال البنية الاساسية بتشييد الطرق والكبارى وناطحات للسحاب والمطارات دون أن يتوازى مع ذلك إدخال تعديلات جوهرية فى السلوك وتطوير فى أنماط التفكير التقليدية يصاحبه تطوير مطّرد فى التعليم وجودته مع إحداث تطوير مماثل فى الخدمات الصحية والحياة البرلمانية وللنظم القانونية والتشريعية، وإلا اقتصر الأمر على تجميل الشكل فقط دون الاكتراث بالمضمون.

فتطوير القيم الثقافية هو المقدمة الأولى لتحقيق التقدم، ولا يجب النظر إلى القيم الثقافية على أنها مجرد وعاء يشمل التراث التاريخى والفنون واللغة والدين، بل إنها المحرك الأساسى للتقدم والإبداع والتغيير والتكيف، ولا يجب أن تكون معوقاً للتحديث والازدهار، فهناك علاقة وثيقة بين القيم الثقافية السائدة وإمكانية تطوير الأداء الاقتصادى، فاحترام عامل الوقت ودقة الانجاز والالتزام بالنظم والقوانين وقواعد الانضباط ومعايير النظافة والحرص على زيادة الانتاجية والقدرة على الابتكار وتمكين المرأة هى أمور تتعلق بعوامل ثقافية أكثر من ارتباطها بأية عوامل أخرى.

ولا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن الحضارات هى كيانات ثقافية، بل هى أعلى تجمع ثقافى من البشر وأشمل مستوى من الهوية الثقافية يميز مجموعة من البشر عن غيرهم، وليست مجرد كيانات سياسية، والحضارات كما يُجمع عدد من أساتذة العلوم السياسية تمر عبر سبع مراحل: الامتزاج، والنشأة، والتوسع، والصراع، والإمبراطورية، ثم التآكل، فالانهيار. ويفتح ذلك المجال

أمام توقعات بأن الانفراد الغربى بالتحديث والتقدم بدأ بالفعل فى التراجع أمام تطـورات هائلـة تشـهدها منطقـة شـرق آسـيا المتصـاعدة علميـاً وتكنولوجيـاً وعسكرياً، والتى امتدت إلى باقى الاقتصاديات البازغة، والتى يسـود غالبيتهـا درجة متميزة من احترام العمل والتفانى فى الإنجاز وتكوين المهارات الفائقة.

ولا تعنى الدعوة إلى تطوير القيم الثقافية بأى حال مـن الاحـوال التخلـى عن الهوية أو الذاتية التى يتميز بهـا كـل شـعب، فـالأمر يتطلـب نظـرة واقعيـة لصحيح الأمور دون تزيد أو مبالغة؛ فلا يمكـن عمليـاً أن نعـيش علـى هـامش العصر، نقترب منه بحذر وتوجس، وأن نعلـن الحـرب عليـه بكـل مـا فيـه مـن إيجابيـات بـدعوى وجـود عـدد مـن السـلبيات وتفضـيل الرجـوع للماضـى والانحباس بداخله والخروج منه فى بعض الأمور الشكلية أو المظهرية، هـذا إذا كنا نتحدث عن بناء حضاره أو إعادة الحياة إلى حضارة كانت واحـدة مـن أهـم الحضارات الإنسانية التى سُجل لها عبر عصورها التى امتدت لقرون عديده قدرٌ كبيرٌ من العـدل والتسامح وعدم التمييز، فضلاً عن إسهاماتها العلمية والثقافيـة التى أثرت التراث الانسانى، فالتقـدم الاقتصـادى والثقـافى والعلمـى يتطلـب إزاحة نموذج ثبتَ عدم صلاحيته للتفاعل إيجابياً مع متطلبات العصـر، وإحـلال نموذج جديد أكثر قبولاً ومرونة، فقد انتقلت اليابان وألمانيا من مجتمعين شديدَىْ العسكرة إلى مجتمعين مسالمين وشـديدَىْ التمسـك بالديموقراطيـة، كمـا انتقلـت الصـين مـن مرحلـة الجنـون الأيـديولوجى للثـورة الثقافيـة إلى مرحلـة النمـو الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى المتواصل من جرّاء اتباع سياسـة الإصـلاح، وكان وراء انهيار حائط برلين شعب تجرأ على تخيل عالم منفـتح ومختلـف، عـالم يكون فيه الإنسان حرًا فى تفعيل قدراته الكاملة، وهو الأمر الذى ينطبق أيضًـا على حالة عدد من الدول العربية التى تجسـد ثوراتهـا رغبـة هائلـة فـى إرسـاء

دعائم الحكم الديمقراطى القائم على الحرية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتداول السلطة.

كيف تقدموا؟

سوف نشعر بالصدمة إذا علمنا أن اليابان أرسلت بعثة إلى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر للتعرف على تجربتها فى تسيير السكك الحديدية، أو إذا أيقنا أن متوسط الدخل الفردى فى كوريا الجنوبية مع بداية الستينيات كان أقل بكثير من نظيره فى مصر وفى العديد من الدول العربية، وأن شركة سامسونج بدأت فى أوائل السبعينيات من القرن المنصرم بتجميع بعض أجهزة الراديو ثم انطلقت إلى تصنيع كافة الأجهزة الإلكترونية وغيرها بتكنولوجيا كورية خالصة! وأن صناعة السيارات فى كوريا الجنوبية بدأت بعد عقد زمنى كامل من تجربة إحدى الدول العربية (مصر) فى تصنيع السيارات، كما نجحت أيرلندا فى أقل من ثلاثة عقود فى التحول من دولة أوروبية فقيرة إلى أن وصل متوسط الدخل الفردى فيها الآن إلى ثانى أعلى متوسط للدخل فيما بين دول الاتحاد الأوروبى.

كما نجحت دول ليست فيها أية موارد طبيعية، كما هو الحال بالنسبة لليابان، فى تحقيق كل هذا التقدم العلمى والاقتصادى والصناعى والثقافى بأيدى أبنائها، وقد يكون من العسير علينا تصور آفاق التقدم الهائل الذى تحققه كل من الصين والهند وكوريا الجنوبية وروسيا وسنغافورة وفيتنام وماليزيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين وتركيا وجنوب أفريقيا بعد عشرين عاماً إذا استمرت معدلات التنمية والتطور حتى بثلاثة أرباع معدلات النمو التى تتحقق الآن.

ماهى نسبة ما يخصص للتعليم بمراحله المختلفة فى ميزانيات تلك الدول؟

ما هى درجة جودة التعليم فيها وفقاً للتصنيفات الدولية؟ وما هو حجم الإنفاق على البحوث العلمية؟ وما هى أعداد الطلبة من هذه الدول الذين يدرسون فى أرقى جامعات العالم؟ إذ يصعب حاليًا أن نجد جامعة مرموقة لا يدرس بها طلبه من الصين والهند وكوريا الجنوبية وأيضاً ماليزيا، ماهو عدد براءات الاختراع التى يسجلها علماء تلك الدول؟ وفى أية مجالات؟ ما هى درجة تفاعل الجامعات الوطنية فى تلك الدول مع الجامعات المرموقة عالمياً فى مجالات تتنوع بين تبادل الطلاب والأساتذة والبحوث العلمية المشتركة ومعادلة الشهادات؟ ما هى طبيعة الامتيازات التى يحصل عليها الحاصل على درجة الدكتوراه عند عودته إلى بلاده؟ وما هو مستوى دخول أساتذة الجامعات والمعلمين مقارنةً بغيرهم؟

ما هى درجة سيادة ثقافة المعرفة فى المجتمعات؟ ما هى العلاقة بين التعليم واحتياجات سوق العمل والنظرة الاستراتيجية لتطور المكانة الاقتصادية والعلمية والثقافية للدول؟ ما هى طبيعة حركة الترجمة ونوعيات المراجع التى يتم ترجمتها وأنماط المعرفة التى تحتويها؟ ما هى أعداد الكتب التى يتم إنتاجها سنوياً؟ وما هى موضوعات تلك الكتب وتقييم محتواها العلمى والثقافى؟ ما هى طبيعة الإنتاج الثقافى من أفلام وموسيقى ونحت ورسم وأغانٍ وبرامج وقصص للأطفال وبرمجيات تعليمية؟ وما مدى توافر المكتبات؟ وما مدى انتشار استخدام الحاسب الآلى والانترنت؟

ما هى نوعية الكتب الأكثر مبيعاً داخل تلك الدول؟ «كتب دينية، أدبية علمية» ما هى طبيعة أكثر البرامج التليفزيونية مشاهدةً؟ وما هى طبيعة الدوافع التى حدت ببعض الدول إلى فرض رقابة على الكتب والأفلام والمواد الثقافية المتنوعة؟ ما هى الموضوعات الثقافية والسياسية والاقتصادية التى تحظى

باهتمام الرأى العام؟ ماهى آفاق احترام حقوق المرأة فى التعليم والعمل ونسبة مشاركتها فى الحياة السياسية والثقافية والعلمية؟ وما مدى احترام حقوقها المدنية بما فى ذلك حرية الحركة والانتقال والتعبير عن الرأى؟ ما مدى تفاعل المجتمع مع المجتمعات والثقافات الأخرى، واستعداده للتعاون والاستفادة من خبرات الآخرين دون محاولة فرض أنماط ثقافية أو ترفيهية أو حتى دينية عليه؟ ويدخل فى ذلك الإطار نظرة المجتمع للسائحين الأجانب وتعامله مع الاستثمارات الأجنبية.

إن دراسة تجارب التقدم - سواء فى اليابان أو الصين أو الهند أو كوريا الجنوبية أو سنغافورة أو ماليزيا - ستقودنا حتماً إلى إدراك أن العامل الأساسى والأهم فى صنع المكانة والثقل والقوة والثروة والنفوذ هو التعليم وجودته ومعدلات تطويره، فلا يمكن تحقيق تقدم دون تعليم وانفتاح على مراكز العلم والثقافة فى العالم، فالتعليم هو بلا شك صناعة المستقبل وركيزة خلق القوة والثروة والنفوذ والقدرة على التأثير، تأتى بعد ذلك قضايا تتعلق بطبيعة المجتمعات ومدى سيادة قيم العمل الجاد وحسن الإدارة والنزاهة والصبر والعزيمة والرغبة فى تطوير المكانة والانفتاح على المتغيرات التكنولوجية والمساواة بين الرجل والمرأة، فتقييم ميزانيات الدول وما يخصَّص للتعليم فيها ونسبته من الناتج القومى الإجمالى هو أحد المؤشرات الرئيسية للتعرف على توجهات تلك الدول، ومدى إدراكها لمتطلبات المستقبل وإمكانيات تحركها للأمام.

فهناك أربعة عوامل مترابطة حاكمة، وفقاً لتجارب الدول، تعتبر مسئولة عن تحقيق التقدم وهى: التطور السياسى، والتحرر الاقتصادى، والتقدم التكنولوجى والتطور الثقافى، فمنذ عشرين عاماً كانت كل من البرازيل وتركيا

مثالاً نمطياً للدول النامية؛ معدلات نمو محدودة، تضخم هائل، مديونية ضخمة، قطاع خاص ضعيف، عدم استقرار سياسى، إلا أنهما تمكنتا فى أقل من عقدين من إحداث تطورات هائلة، وأصبحتا دولتين فى حالة صعود، فلا حدود جغرافية للتطور، والتقدم ليس احتكاراً غربياً يقتضى الاستنساخ لتحقيقه، بقدر ما يحتاج إلى تفاعل إيجابى مع ما يشهده العالم من تطورات على أسس علمية راسخة دون محاولة التخلى بطبيعة الحال عن الموقع الجغرافى واللغة والمعتقدات الدينية.

وتكتسب الأفكار الاقتصادية فى المراحل الأربع لتحقيق التقدم أهمية خاصة فى نسيج تقييم تجارب الدول فى التقدم، فقد حددها W.W Rostow فى مرحلة المجتمع التقليدى، ثم مرحلة خلق الظروف التى تسمح بالانطلاق، ثم مرحلة الانطلاق، ثم مرحلة النضج الاقتصادى.

فالمجتمع التقليدى المقصود به المجتمعات الزراعية التى يصاحبها هيكل اجتماعى طبقى تلعب فيه العائلات والأسر دوراً حيوياً، وتتسم تلك المجتمعات بالإنتاجية المحدودة مع وجود نظام حكم سياسى مركزى، يتحقق من خلاله بعض التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحدودة.

وفيما يتعلق بمرحلة خلق الظروف التى تسمح بالانطلاق، فهى فى حقيقة الأمر مرحلة انتقالية يتحول فيها المجتمع التقليدى تدريجياً نحو الاستفادة من بعض جوانب التطورات العلمية والتكنولوجية، وهى مرحلة مرت بها أوروبا خلال القرنين السابع والثامن عشر والتى شهدت تطورات زراعية وصناعية كبيرة ومزيدًا من الحراك فيما يتعلق بالمنافسة الدولية، ومن مظاهرها تحرك بريطانيا للسيطرة على الموارد الطبيعية والأسواق الخارجية، والذى تزامن مع تطوير الحياة السياسية والقيم الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية، حيث ظهرت

الشركات والمؤسسات التجارية والبنوك والمؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات.

وبالنسبة لمرحلة الانطلاق فهى مرتبطة بالقدرة على إزاحة النموذج القديم، ووضع أسس لنموذج أكثر تطوراً يكون النمو والتطور المتواصل أحد سماته الرئيسية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، وتوافر نخبة سياسية وثقافية قادرة على القيادة وتحقيق التقدم المتكامل، وتشهد تلك المرحلة المزيد من التوسع الصناعى والتطور الحضرى، ونمو ثقل مجتمع الأعمال، وظهور طبقة متوسطة كبيرة ونشطة، وتغيير هيكل القطاع الزراعى، وإدخال نظم جديدة للزراعة الحديثة، وقد حدث ذلك فى أوروبا تحديداً، فى بداية الأمر فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ثم فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتحقق فى اليابان خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

وفيما يتعلق بمرحلة النضج الاقتصادى فتتمثل فى القدرة على مواصلة التطور الاقتصادى بخطى متسارعة، على أن يصاحبها تطور علمى وتكنولوجى مع زيادة الاستثمارات المحلية بنسبة تتراوح بين 10 إلى 20٪ من الدخل القومى وظهور صناعات جديدة.

النشاط الاقتصادى بين الشروق والغروب:

يشهد النشاط الاقتصادى تحولات هيكلية هائلة، إذ أصبحت عملية التخصص فى نوعيات محددة من الصناعات والخدمات وإعادة توطين أو نقل عدد منها من بين أكثر التطورات الديناميكية التى يشهدها الاقتصاد العالمى إلى حد دفع بالعديد من المحللين إلى استخدام مصطلح «الشروق والغروب» على بعض أوجه النشاط الاقتصادى فى محاولة لتفسير ما يشهده الاقتصاد العالمى من تطورات، إذ تركز الدول المتقدمة الصناعية على النوعيات فائقة التطور من

الصناعــات التــى يطلــق عليهــا Sun-Rise Industries تشـمل الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات والإليكترونيات والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المـواد وتكنولوجيا النانو والبتروكيماويات والصـناعات الصـيدلانية وصـناعة وسـائل النقـل، والطاقـة النظيفـة والمتجـددة، والصـناعات العسـكرية المتقدمــة، وهــى صناعــات تتميـز بالمعرفــة المكثفــة وبالتكنولوجيـا فائقـة التطـور مـع مراعـاة اقتصاديات الطاقة والعديد مـن المعـايير البيئيـة، وهـى صـناعات يمكـن إعـادة توطين بعض أجيال منها فـى الـدول الناميــة، إذا مـا تـوافرت الكـوادر العلمية القادرة والمعايير الاقتصادية اللازمة وأيضاً الضمانات الأمنية التى تكفل عدم الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا المطبقة فـى عمليـات التصـنيع ونقلـها إلى الاستخدام العسكرى.

فى حين يطلق علـى مجموعـة أخـرى مـن الصـناعات وصـف Sun-Set Industries، أى صناعات الغروب، وهى صناعات تستلزم إما عمالة مكثفة أو استهلاكًا ضخمًا للطاقة أو تلك التى تتسبب فى إضرار كـبيرة بالبيئـة، ويـدخل فى إطارها على سبيل المثال صـناعة الأسمنـت وبعـض نوعيـات مـواد البنـاء، وصناعة الورق والألومنيوم والنوعيات التقليديـة مـن المنسـوجات، ويسـتخدم المعيار الاقتصادى المتصل «بنفقة الفرصة البديلة» فى كل ما يتعلق بما يعرف بالـ Sun-Rise أو الـ Sun-Set Industries، فمـن المـربح لليابـان اقتصـادياً أن تستهلك ما تستورده من طاقة فى صناعة الإليكترونيات وتكنولوجيا المعلومـات وفى صناعة السيارات ومعدات الطاقة النظيفة والمتجددة وتصدير منتجات تلك الصناعات إلى الأسواق العالمية عن أن تستخدم نفـس كميـة الطاقـة فـى إنتـاج المنسوجات والملابس الجاهزة، وكذلك فإنه مـن المـربح للاقتصـاد الفرنسـى أن تتوسع الشـركات الفرنسـية فـى توجيـه جانـب كـبير مـن اسـتثماراتها لإنتـاج

الأسمنت فى الخارج مقارنةً باستخدام نفس كمية الطاقة فى إنتاج وسائل النقل المتقدمة من سيارات وقطارات وطائرات، خاصة وأن صناعة الأسمنت تعتبر من الصناعات غير الصديقة للبيئة، وقد تكون عملية نقل أو إعادة توطين عدد من تلك الصناعات ترجع أيضاً إلى معايير تتعلق بالتوظيف الأمثل للعمالة فى الدول الأصلية المنتجة لتلك التكنولوجيا، فضلاً عن العوامل المتصلة بخفض نفقات الإنتاج بهدف زيادة تنافسية المنتج، وينطبق ذلك على صناعة السفن، إذ لم تعد اليابان الآن أكبر الدول المصنعة للسفن، إذ تأتى حالياً فى المرتبة الثانية بعد كوريا الجنوبية، ومن المتوقع أن تصبح الصين أكبر دول العالم إنتاجًا للسفن بحلول عام 2020، إلا أن ذلك لا يعنى تفوق دولة على اخرى، رغم ما يبدو عليه الوضع، بل إن الشركات اليابانية أدركت أنه من الأفضل لها استخدام العمالة وموارد الطاقة فى صناعة أكثر ربحية، ونقلت طواعيةً تكنولوجيا إنتاج السفن إلى كوريا الجنوبية وفقاً لمعايير نفقة الفرصة البديلة التى يبدو أنها ستطبق نفس المعايير وستسمح بترحيل صناعة السفن إلى الصين التى ستصبح المنتج الأول لها عالمياً فى المستقبل القريب.

ومع إدراكنا أن دولاً مثل السويد والنرويج وألمانيا لا يمكن تصور تخصصها فى المنتجات اليدوية، إذ يمكن لدول مثل إيران والهند وباكستان وأفغانستان ممارسة هذا النشاط الاقتصادى، حيث تفضل الدول الصناعية التركيز على الصناعات التى تتميز بالتكنولوجيا فائقة التطور وذات القيمة المضافة العالية مع الاستخدام الرشيد للعمالة ومصادر الطاقة والتركيز على الأنشطة الاقتصادية التى تستأثر بأهمية نسبية متزايدة فى التبادل التجارى الدولى.

ولا يمكن عملياً التطرق إلى هذا الموضوع دون الإشارة إلى وجود احتكارات عالمية واضحة فيما بين عدد محدود من الدول الصناعية حول

نوعيات محددة من الصناعات التى يدخل فى إطارها تصنيع محطات الطاقة النووية وصناعة تخصيب اليورانيوم وصناعة الطائرات التجارية والقطارات فائقة السرعة وحفارات البترول والنوعيات المتطورة من رقائق السيليكون وأجهزة الاستشعار عن بعد وصناعة توربينات مزارع الرياح، ونوعيات محددة من الصناعات الكيميائية والصيدلانية وأجهزة السوبر كمبيوتر، وتصنيع النوعيات الجديدة فائقة التطور من الصلب، يضاف إلى ما سبق النوعيات المتطورة من الصناعات العسكرية، وإنتاج المواد الجديدة التى تدخل فى الإنتاج المدنى والعسكرى.

وتدرك الدول المتقدمة أكثر من غيرها أهمية الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، خاصة فيما يتعلق بنوعين أساسيين من الموارد هما الطاقة والمياه، إذ يتم الإنتاج على أساس استخدام أقل قدر من الطاقة لتصنيع منتجات ذات أكبر قيمة وأهمية ممكنة فى الأسواق العالمية، ويسرى ذلك على قطاع الزراعة، فبأقل كمية ممكنة من المياه يجب إنتاج المحاصيل الزراعية الأجدى من حيث القيمة والأهمية، ويتم تطبيق نفس معايير الاستخدام الأمثل للموارد أيضاً على الإمكانات البشرية التى يجب أن تتخصص فى الإنتاج الذى يتميز بأعلى قيمة مضافة ممكنة.

فقد قللت مجموعة من الدول إنتاجها من الموالح، رغم توافر الظروف المناخية اللازمة، لا لشئ إلا لاعتبارات تتعلق بضرورات الاستخدام الأمثل للمياه، كما تحد دول أخرى ولنفس السبب من المساحات المخصصة لزراعة الأرز مع تطوير عملية إنتاج سلالات جديدة منه تتميز بكثافة الإنتاج فى أقل رقعة زراعية، وذلك بهدف الاستخدام الأمثل للمياه.

كما اتجهت دول صناعية إلى نقل وترحيل صناعات بالكامل من أراضيها

إلى دول مجاورة لاعتبارات مماثلة تتعلق أساساً بضرورة ضمان الاستخدام الأفضل للطاقة التى يجب توظيفها فى تصنيع منتجات تتميز بأعلى قيمة مضافة ممكنة، وكذلك لاعتبارات بيئية، إذ يمكن بسهولة نقل صناعات تتسبب فى قدر كبير من التلوث إلى دول أخرى، إذ أن ذلك قد يكون أوفر اقتصادياً، يضاف إليه عامل السلامة الصحية الواجب أخذه فى الاعتبار.

وفى التقدير أنه لم يعد ملك أحد ترف إهدار الموارد، وإن كانت عملية التجربة والخطأ لا تزال مستمرة؛ فترشيد استخدام الموارد الطبيعية والتنمية المطَّردة للموارد البشرية، وسيادة ثقافة السلام ونبذ العنف، هى من الأمور التى يمكن أن تقودنا إلى حياة أفضل، أكثر تطوراً ورفاهية وأكثر أمناً واستقراراً.

وتعتبر عملية إعادة توطين ونقل الأنشطة الاقتصادية فيما بين الدول من أهم التطورات التى تستحق الدراسة والتقييم، ففى بعض الحالات يتم النقل لمجرد الاستفادة من المزايا النسبية المتصلة بانخفاض تكلفة اليد العاملة، إلا أنه فى حالات عديدة تتم أيضاً عملية إعادة التوطين والنقل اعتماداً على معايير نفقة الفرصة البديلة التى تستند إلى عوامل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لاعتبارات بيئية لا تقل أهمية عن عوامل اقتصادية لها ما يبررها.

السلاسل الإنتاجية:

فى العديد من الحالات نجد أنفسنا غير مدركين عملياً لجنسية المنتج الذى نشتريه رغم بياناته وشهادة المنشأ الخاصة به، فليست كل مكونات السيارات الألمانية يتم تصنيعها فى ألمانيا، وكذلك الحال بالنسبة لأجهزة الحاسبات الآلية سواء الأمريكية أو اليابانية أو الأوربية، فنسبة كبيرة من مكوناتها يتم إنتاجها فى غير بلد الصنع الأصلية، وفى العديد من الأحيان يتم تصميم المنتج فى دول أخرى غير دولة الصنع الأصلية، فهناك العديد من السيارات الكورية التى تم

تصميم نماذجها في إيطاليا وألمانيا، وتحتوى تلك السيارات على مكونات يابانية وأمريكية، وينطبق ذلك على عملية طباعة الكتب والمراجع وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، بل إن الأمر امتد إلى حد أن افتتحت العديد من الشركات الكبرى مراكز للأبحاث والتطوير فى الخارج فى الصين والهند والمكسيك والبرازيل.

فنتيجة للعولمة ونظراً لأن الرغبات والحاجات البشرية لا نهائية، فقد نشأ عن ذلك صناعات وأعمال تجارية لا نهائية، والكل يحاول الارتقاء بمهاراته على الدوام، الأمر الذى أدى إلى ظهور ابتكارات جديدة يتم تصنيعها فى أكثر من مركز إنتاجى على مستوى العالم، فكما عززت العولمة من اتساع وتنوع الأسواق العالمية، فقد نشأت أيضاً سلاسل إنتاجية متعددة بحيث نرى منتجًا يتم تصميمه فى الولايات المتحدة الأمريكية وإنتاجه فى الصين على أن تتولى شركات أوروبية ويابانية تسويق هذا المنتج عالمياً، وقد امتد هذا الأمر بشكل غير مسبوق إلى صناعات استراتيجية بالغة التعقيد منها ما يتصل بتصنيع السوبر كمبيوتر أو وسائل النقل خاصةً الطائرات، وكذلك إلى العديد من الصناعات العسكرية وإلى مركبات الفضاء، فمكوك الفضاء الأمريكى «ديسكفرى» تم تجهيزه بأجهزة تصوير يابانية بالغة الدقة مزودة بعدسات ألمانية، والسيارات الصينية بعض محركاتها تم تصنيعه فى اليابان وألمانيا، وأجهزة الحاسبات الآلية التى يتم إنتاج نسبة كبيرة منها فى الصين وأيرلندا تعتمد أساساً على مكونات أمريكية ويابانية.

وقد دفعت الرغبة فى خفض نفقات الإنتاج والاستفادة من المهارات المتميزة الموجودة فى عدد من الاقتصاديات البازغة إلى قيام الشركات العالمية بالتوسع أفقياً على المستوى الدولى بشكل غير مسبوق مما يجعل من الصعب أن نعثر على منتج تم تصميمه وتصنيعه وتسويقه بالكامل من قِبل دولة المنشأ الأصلية.

وتعتبر الصين والهند من أكثر الدول المستفيدة من العولمة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا، فشبكات الإنتاج العالمية ربطت الصين تحديداً بالشركات الأجنبية وبالمستهلكين وبالشركات الاستراتيجية فى مختلف دول العالم من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر والعقود التجارية، فالعديد من المصانع الإنتاجية ومراكز البحوث والتطوير R&D تتمركز حالياً فى الصين حيث بلغت أكثر من 700 مركز فى أقل من عشر أعوام.

كما تستفيد الصين والهند من الشبكات غير الرسمية للمعلومات؛ فالمتدربين والطلبة يعودون من وادى السليكون Silicon Valley إلى شنغهاى وبنجالور، وهو ما وفر لها القدرة على الدخول إلى الأنظمة العالمية للتطوير والتحديث، فالسلاسل الإنتاجية يصاحبها المزيد من الربط العلمى والتكنولوجى والتفاعل الإيجابى مع مشروعات التطوير والتحديث.

فمع بداية عمل العلماء بشركة إنتل لإنتاج رقائق جديدة فى أوريجون، يبدأ المبرمجون الهنود فى صناعة الـ Software ويكمل عملهم مجموعة من مهندسى الانتاج فى عملية تحسين المنتج والقيام بالأعمال التسويقية له.

ويبدو أن العالم مقبل على مرحلة جديدة من إنتاج المزيد من السلع والخدمات فى أكثر من مركز إنتاجى يمكن أن يمتد من أمريكا الشمالية إلى شرق آسيا مروراً بأوروبا وربما بمنطقة الشرق الأوسط، الأمر الذى يفتح المجال أمام العديد من الدول النامية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية،طالما توافرت الأطر القانونية المرنة والمهارات الإنتاجية المتميزة؛ فالعالم أصبح أكثر ترابطاً، أصبح قرية صغيرة، أو كما وصفه «توماس فريدمان» بالعالم المسطح، وكما يشير مايكل ماندلبوم، خبير السياسات الخارجية فى جامعة جون هوبكنز، أن الاقتصاد لا يشبه الحرب لأنه يمكن أن يؤدى إلى مباراة يربح فيها كل الأطراف.

سباق التطور:

تعتبر مصطلحات «سباق التسلح» و «سباق اكتشاف واستغلال الفضاء الخارجى» من المصطلحات المألوفة بالنسبة للمهتمين بالقضايا العالمية على تنوعها، إلا أن عملية تقييم التطورات الدولية يجب أن تتطرق، ضمن جملة أمور، إلى «سباق التطور» الدائر بشكل محموم بين العديد من الدول للوصول إلى القمة، فقد يكون ما نراه أو نستشعره حول هذا السباق ما هو إلا قمة جبل جليد يقبع فى مياه عميقة لسنا على بينة كاملة بما يدور فيها.

فهناك بالفعل سباق حول القوة والثروة والنفوذ والقدرة على التأثير، سباق فى جانبه الأكبر «علمى واقتصادي»، وهو سباق نحو التقدم، وهناك بالفعل دول تتسابق للوصول للقمة وهناك وأيضاً دول تحاول المشاركة ولو فى مجالات محدودة، وهناك دول تدرك أن هناك سباقاً، إلا أن إمكاناتها ومواردها لا تسمح لها بالمشاركة، لذا تكتفى بالمشاهدة، وهناك مجموعة أخرى من الدول لا تدرى شيئاً عن هذا السباق ولا تعلم بوجوده .

فقد كانت أوروبا، لقرون عديدة، مركزاً للعديد من التطورات العلمية والثقافية ومهداً للثورة الصناعية، وقامت دول أوربية بتجارب استعمارية وشكلت امبراطوريات ضخمة، إلا أن مركز القوة والتأثير والنفوذ والتطور العلمى والتكنولوجى انتقل منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى انهار وتفكك أمام تطورها الاتحاد السوفيتى.

ومع نهاية الحرب الباردة انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة القوة العظمى الوحيدة فى العالم، حيث تمتلك كافة المقومات اللازمة التى تكفل استئثارها بهذا التميز؛ لامتلاكها قوة عسكرية هائلة، وإمكانات علمية وتكنولوجية فائقة التطور، كما تمثل عملتها الركيزة الأساسية للاقتصاد العالمى

وللتبادل التجارى الدولى، وتمتلك آلة إعلامية جبارة وثقلاً ثقافيًا متزايدًا، وجامعات ومراكز للأبحاث هى من بين الأفضل فى العالم والتى تمثل الحضّانات الأساسية للأفكار والمخترعات الجديدة وللتطور والتحديث ولصناعة العقول.

وكما ذكر توماس فريدمان فى كتابه «العالم مسطح»، أنه يوجد فى الولايات المتحدة الأمريكية أربعة آلاف كلية وجامعة، ويوجد فى باقى العالم 7768 مؤسسة للتعليم العالى، ويوجد فى ولاية كاليفورنيا وحدها 130 كلية وجامعة، وهناك 14 دولة فقط فى العالم تتفوق على كاليفورنيا فى ذلك.

ليست الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية إلا مراكز للإبداع، فالإنترنت والتصوير بالرنين المغناطيسى والحواسب فائقة السرعة وتكنولوجيا تحديد الموقع الجغرافية وأدوات استكشاف الفضاء والألياف الضوئية وتكنولوجيا النانو وهندسة الجينوم وصناعة أشباه الموصلات، هى مجرد بعض الاختراعات التى بدأت من خلال مشاريع أبحاث أساسية فى الجامعات الأمريكية، ولا عجب أنه فى أحد الأعوام حصدت الجامعات الأمريكية 1.3 مليار دولار من إيرادات براءات الاختراع.

فالقدرة الهائلة على ابتكار منتجات وخدمات وتدشين شركات جديدة هى التى تشكل أحد مصادر الوفرة الأمريكية؛ فالمبتكرون الأمريكيون هم الذين أطلقوا جوجل وإنتل وهيولت باكارد ودل ومايكروسوفت وسيسكو.

وتعتبر جامعات هارفارد وبرنستون وييل وستانفورد وكولومبيا وكورنيل وشيكاجو وديوك وبنسلفانيا وكاليفورنيا ونيويورك وجورج تاون وجون هوبكنز ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا وكال تك من أعظم معاقل العلوم على المستوى العالمى التى تصنع أفضل العقول.

والسؤال الذى يفرض نفسه حالياً، تأسيساً على سوابق تاريخية وربما على

بعض الشواهد، هو إلى متى ستظل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل مكانة القوة العظمى الوحيدة فى العالم؟ وهل هى بصدد فقدان تفوقها التنافسى Competitive Edge أو مكانتها العلمية؟ وهل هناك مظاهر حقيقية لأفول نجم الولايات المتحدة الأمريكية؟ وبافتراض حدوث ذلك، فما هى الدول المؤهلة لتحل محل الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما هى الدول القادرة على القيام بهذه الإزاحة؟ وما هى الدول المتنافسة حالياً؟ وما هى مقوماتها العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية والعسكرية؟ فبالقطع هناك دول تصعد وأخرى تهبط، وهناك مسافات تتسع ومسافات تتضاءل، وأصبحت وحدة قياس المسافات بين الدول هى فى أغلب الأحيان بالعقود والقرون.

طبائع الشعوب:

شهدت دراسة العلاقات السياسية الدولية تطورات كبيرة من بينها ما أدخله كل من Stanley Hoffman وPierre Hassner و Dominique Moisi حول ضرورة تناول الحالة النفسية وطبائع الشعوب فى الحسبان عند محاولة تفسير أو توقع كيفية تفاعلها مع الأحداث السياسية، فالدول تتشابه مع الأفراد وتصرفاتهم فى العديد من الحالات خاصة عند مجابهتم للتحديات.

ومن بين مشاعر الغضب واليأس والرفض والكراهية والشرف والكرامة والتضامن، ركّز هؤلاء المفكرون على ثلاثة أنواع من المشاعر هى «الخوف» و«الأمل» و«المهانة» باعتبارها المسئولة عن تحديد مدى الثقة السائدة ومن ثم توقع ردود أفعال الدول وكيفية تناولها لقضاياها ورؤيتها حول إساليب التفاعل مع التطورات والأحداث الدولية.

فالخوف يدفع إلى توقع الأسوأ مستقبلاً، الأمر الذى يترتب عليه نتائج اجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة تتراوح فى الدول المتقدمة بين الإحجام عن

الإنجاب ومن ثم انخفاض معدل المواليد أو الامتناع عن الإنفاق والاستثمار بما لذلك من آثار اقتصادية خطيرة، وفى بعض الحالات تنعكس مشاعر الخوف السائدة على الإنتاج الثقافى للمجتمعات، حتى بالنسبة للرسم والنحت والموسيقى ونوعيات القصص والأفلام، وهناك ما يُعرف بـ «ثقافة الخوف»، فقد كانت أولى المهام التى قام بها الرئيس روزفلت هى إخراج "شعب الأمريكى من حالة الخوف التى سادت البلاد نتيجة للكساد الكبير، كما شهدت القارة الأوروبية حالة من الخوف قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية نتيجة لصعود الفاشية والنازية والشيوعية السوفيتية، كما ساد المجتمع الأمريكى فى بداية الخمسينيات حالة من الخوف من جرّاء المكارثية، كما أدت أحداث 11 سبتمبر إلى تعزيز مشاعر الخوف من تصاعد الإرهاب وامتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل.

فالخوف له دائماً ما يبرره، وله أيضاً جوانب إيجابية يمكن أن تؤدى إلى نتائج عظيمة؛ فمشاعر الخوف من تصاعد الاحترار العالمى هى التى تدفع الدول فى المرحلة الحالية إلى محاولة الحفاظ على كوكب الأرض من حدوث كوارث بيئية وإنسانية واسعة النطاق، كما تمنع مشاعر الخوف تنظيم رحلات سياحية إلى دول ومناطق تتسم بعدم الاستقرار السياسى وبعدم كفاية الحماية الأمنية.

والمشكلة التى تواجه الغرب حالياً تتمثل فى اتساع نطاق الخوف عن حدوده الطبيعية التى لها ما يبررها ويسهل تفهمها إلى آفاق تتسم بالمبالغة والإفراط فى الإجراءات التأمينية، وهو ما حدث عقب أحداث 11 سبتمبر فى الولايات المتحدة الأمريكية، ويحدث حالياً فى أوروبا نتيجة لتزايد أعداد المهاجرين بثقافاتهم ومعتقداتهم الدينية المختلفة، ويأتى فى هذا السياق خوف بعض الدول الأوروبية من انضمام تركيا المحتمل إلى الاتحاد الأوروبى.

ويسود المجتمع اليابانى شعور بالخوف من حدوث الزلازل والعواصف والتسونامى ومن انهيار معجزته الاقتصادية ومن انخفاض معدلات المواليد إلى حدود الخطر بما سيجعل 26٪ من الشعب اليابانى عام 2020 أعمارهم أكثر من 65 سنة، فشيخوخة المجتمع لها تبعات اقتصادية واجتماعية وثقافية هائلة.

وكلما تقلص الشعور بالخوف، الذى يكون مرجعه أسباب داخلية أو خارجية، كلما استطاعت الدول التخطيط للمستقبل، فزيادة درجة الثقة هى التى تجعل الدول قادرة على الإعداد للمستقبل والتفاخر بإنجازاتها. ويمكن قياس درجة الثقة السائدة بعدد من المؤشرات منها ما يتصل بدراسة معدلات الإنفاق وتوجهات الاستثمار وملامح الإنتاج الثقافى وتحليل مكوناته، فمشاعر الثقة هى التى تدفع فى العديد من الحالات إلى انجاز العديد من المعاهدات السياسية والاتفاقيات الاقتصادية بين الدول وأيضاً العقود التجارية وإقامة المشروعات الاستثمارية، فمشاعر الثقة هى التى تدفع الروس حالياً إلى استثمار أموالهم فى بلادهم بعد حالة فقدان الأمل والمهانة التى سادت مشاعرهم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وقد تكون للثقة مسبّبات، قد يراها البعض ثانويةً، مثل الفوز فى مباريات رياضية أو حصول شخصية وطنية على مكانة دولية مرموقة.

فكيف ترى المجتمعات ماضيها وحاضرها وآفاق مستقبلها؟ يعتبر من بين أهم ما تركز عليه دوائر وأجهزة معنية بمتابعة أوضاع الدول ودرجة الثقة السائدة فيها، وقد كانت العوامل الجغرافية المتصلة بالموقع والمناخ، من بين العوامل الأساسية التى تم الارتكان إليها لفترات طويلة لتفسير سلوك الدول وكيفية تفاعلها مع العالم الخارجى، فسلوك الأمبراطورية البريطانية كقوة عظمى بحرية فى القرون الماضية كان مختلفاً عن سلوك روسيا القيصرية، وعن رؤية هتلر للعالم والتى سببت دماراً هائلاً ومآسى إنسانية غير مسبوقة، وعن سلوك

اليابـان «كجزيرة منعزلة» فى تعاملاتها مع العالم الخارجي والـذى سـاد لقـرون عديدة، فمع أهمية العوامل المتصلة بالجغرافيا والمناخ، إلا أنه يجب تجاهل مشاعر وطبائع الشعوب ومـا يطـرأ عليهـا مـن تغـيرات لأسـباب داخليـة أو خارجيـة يصعب السيطرة عليها.

فبالنظر إلى خريطة الشرق الأوسـط بكـل مـا فيهـا مـن مشـكلات سـنجد مظاهر للأمل متجسدة فى تشييد دبى لأعلى برج فى العالم؛ فهذا مثال للأمـل، بل إن الإمارات العربية المتحدة تمثل فى حقيقة الأمر نافـذة كـبيرة للأمـل لكـل العرب، وكذلك هو الحـال بالنسـبة للتقـدم المتواصـل لمكانـة المـرأة فـى مصـر والأردن وسوريا ولبنان وتونس والمغرب، فقد تفجرت مشاعر الأمل فى مصـر بعد حصول نجيب محفوظ على جائزة نوبل للآداب، وعقب تولى الدكتور بطرس بطرس غالى منصب سكرتير عام الأمم المتحدة، ونيل الدكتور أحمد زويل جائزة نوبل للعلوم وحصـول الـدكتور محمـد البرادعـى علـى جـائزة نوبـل للسـلام، وكذلك فوز مصر بكأس الأمم الأفريقية لكرة القدم لثلاث مرات متتالية.

ويشعر المصـريون بالأمـل والفخـر بحضـارتهم الهائلـة ولشـواهد الصـدق المرتفعة على أرض بلادهم من أهرامات ومعابد وكنائس ومساجد، ولأنهم أول من عرفوا التوحيد، فعلى أرض مصر تلقّى نبى الله موسى عليه السلام الوصايا العشر، ومن خلال مصر عرف الغرب المسيحية، مصر التى عـاش فيهـا السـيد المسيح عليه السلام، ومصر التـى اسـتوعبت الإسـلام بهـدوء كـدين للتسـامح والعدل واحترام حقوق الإنسان، وعلى أرضها شُيد الأزهر كأول جامعـة فـى العالم، وكما يطلق المصريون علـى بلادهـم لفـظ «المحروسـة» فاسمهـا ورد فـى القرآن الكريم، وتتميز مصر بقدر هائل من الحـراك السياسـى والثقـافى، الأمـر

الذى يجعل منها كما قال عنها نابليون بونابرت أهم دولة فى العالم، أو كما يطلق المصريون على بلادهم «أم الدنيا».

إن الحديث عن المشاعر السائدة فى منطقة الشرق الأوسط والتى تتباين بين «الخوف» و«الأمل» و«المهانة»، يجب أن تقودنا إلى الصراع العربى الإسرائيلى؛ فكل هذه المشاعر سائدة لدى كافة أطراف النزاع بدرجات متفاوته؛ فالفلسطينى خائف من استمرار الاحتلال ويشعر بالمهانة لأنه لم يحصل على دولته وباقى حقوقه المشروعه بعد، والإسرائيلى خائف من أن يؤدى قيام دولة فلسطينية إلى تهديد أمنه ووجوده، بعد كل ما لاقاه من ويلات المحرقة والاضطهاد فى أوروبا، كما يخاف أيضاً من استمرار النمو السكانى الفلسطينى وانعكاساته على مستقبل إسرائيل، ويبدو أن أكثر الأسلحة فتكاً وتدميراً لا توفر الأمن بدرجة كافية، خاصةً إذا كانت التحديات القائمة ردود أفعال لاحتلال أراضى الغير ومحاولة طمس هوية وحقوق شعب ضحية لاحتلال أجنبى.

وفى سياقٍ متصل، ساد الغرب شعور متزايد بالأمل والثقة عقب انهيار حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة وتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الصراع الأيديولوجى، إلى حد دفع بفرانسيس فوكوياما إلى الترويج لـ «نهاية التاريخ» حيث أكد أن النموذج الغربى هو المثال الذى يجب تطبيقه فى كل الدول التى تتطلع إلى تحقيق التقدم والرخاء، إلا أن مشاعر الثقة لم تعد بنفس القوة والغرور فى ضوء التطورات الاقتصادية الآسيوية الهائلة، فبعض التجارب الاقتصادية الناجحة تحققت، ولا تزال، دون رصيد ناصع من الممارسات الديموقراطية أو احترام كاف لحقوق الإنسان، يضاف إلى ذلك أن الأزمة المالية العالمية التى تفجرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 كانت بمثابة «صدمة هائلة» لدول رأسمالية اضطرت تحت وطأة الأزمة إلى تأميم العديد من

المؤسسات الاقتصادية التى كانت بمثابة دول داخل دول، وتزامن ذلك مع استخدام أموال دافعى الضرائب لتوفير صفقات للإنقاذ المالى لشركات وبنوك خاصة ثبت أن رؤساء مجالس إدارتها كانوا يتقاضون مئات الملايين من الدولارات كرواتب ومزايا.

ورغم توقع استقرار الأمن والسلام فى أوروبا عقب انهيار حائط برلين وزوال الاتحاد السوفيتى، إلا أنه ثبت أن ذلك لم يبدد شبح الحرب عن أوروبا، فاندلاع حروب البلقان فى يوغوسلافيا أحدث صدمة نفسية واسعة النطاق على المستوى الأوروبى، خاصة وأن تسوية الوضع جاء نتيجة لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها لاحتواء الموقف فى البوسنة وكوسوفو، ويبدو أن الأوضاع فى أوربا الشرقية لاتزال تمثل تحدياً للدول الرئيسية فى الاتحاد الأوروبى، فالدول المنضمة حديثاً للاتحاد الأوربى تمثل مخاطرة سياسية واقتصادية، وهو أمر لا يمكن اعتباره نصراً للغرب لنجاحه فى ضم عدد من الدول كانت فى الماضى تمثل ركائز حلف وارسو، بقدر ما يمثله من عبء اقتصادى وثقافى كبير.

ويمثل الاتحاد الأوروبى نموذجاً براقاً للاندماج والرشد السياسى والإنجاز الاقتصادى، إلا أن ذلك لا يمنع من تصاعد مشاعر الخوف من فقدان الريادة، نظراً لتعاظم الثقل الاقتصادى الآسيوى، إذ فجرت الأزمة المالية العالمية أزمات اقتصادية واجتماعية لم تشهدها أوربا منذ الكساد الكبير من حيث ارتفاع معدلات البطالة الناجم عن انهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية وندرة فرص العمل الجديده، وانخفاض معدلات الاستثمار والضغوط المفروضة على الإنفاق العام، يضاف إلى ما سبق ما يعرف مجازاً بالـ «Eurabia» الناجم عن المهاجرين العرب وانتشار الإسلام فى أوروبا، وهو مصطلح استخدمه

المؤرخ الأمريكي Walter Laqueur والمستشرق Bernard Lewis، فالمسلمون فى ألمانيا من أصول تركية، وفى فرنسا من أصول مغربية وجزائرية وتونسية، وفى بريطانيا من أصول قادمة من شبه القارة الهندية، قد أحدثوا واقعاً جديداً، وهناك خوف من فقدان الهوية؛ فأكثر من 75٪ من الشعب الفرنسى يعارضون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، لأسباب دينية بحتة رغم منطقية اعتبار مدينة اسطنبول أكثر أوروبيةً من كل من بوخارست وصوفيا، فظاهرة الخوف من المد الإسلامى أو الـ Islamophobia هى ظاهرة حقيقية أصبحت تنعكس بشكل غير مسبوق على مواقف العديد من الدول وعلى نوعية ما تتخذه من قرارات للتعامل مع ما تفرضه تلك الظاهرة من تحديات، ويتزامن ذلك مع خوفٍ مماثل من تزايد اعتماد أوروبا على الغاز الروسى، وخوف من تحديد النطاق الجغرافى الكامل لأوروبا ومن ثم الاتحاد الأوروبى وهل يشمل أوكرانيا وجمهوريات القوقاز وتركيا أم يتوقف عند ما وصل إليه الآن؟

وماذا عن الولايات المتحدة الأمريكية؟ فالأمريكيون ينظرون إلى أنفسهم دائماً على أنهم جزء من المستقبل وصانعون له، وقد أدى فوز باراك أوباما فى الانتخابات الرئاسية عام 2008 إلى خلق حالة غير مسبوقة من الأمل لدى الغالبية العظمى من الدول والمجتمعات؛ فمن كان يتوقع أن سيأتى اليوم الذى يفوز فيه رجل ملون ليدخل إلى البيت الأبيض وأن اسمه باراك حسين أوباما، وتجرى فى عروقه دماء إسلامية، وتوقع البعض أن يكون فوزه بمثابة نقطة تحول فى حياة الولايات المتحدة الأمريكية قد تمتد إلى مختلف دول العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية فى حاجة إلى قيادة متزنه متعقلة فى هذه المرحلة الفارقة من حياة الأمم، فمع تفهم أبعاد المهانة التى لحقت بالكبرياء الأمريكى إثر أحداث 11سبتمبر والناجمة عن صدمة انتقال الحرب لأول مرة إلى قلب الأراضى

الأمريكية والآثار النفسية المترتبة على الدمار الذى لحق برموز القوة الأمريكية العسكرية والاقتصادية، ومع الاقتناع بضرورة القضاء على الإرهاب ومتطلبات تعزيز التعاون الدولى لتجفيف منابعه، إلا أن ردود الأفعال الأمريكية اتسمت فى عدد من الحالات بالاندفاع والمخاطرة وسوء التقدير، فبالإضافة إلى مجمل أخطاء الحرب على العراق، فقد كشفت صور ما كان يجرى فى معتقل أبو غريب من ممارسات همجية، وما أثير حول مدى قانونية معتقل جوانتانامو وأساليب التعذيب التى اتبعت ضد المحتجزين فيه، وكذلك ما أثير حول المدى الذى ذهب إليه رد فعل الإدارة الأمريكية السابقة تجاه انتهاك مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون وهى من المبادئ التى قامت عليها الولايات المتحدة الأمريكية وريادتها للعالم.

فقد ارتطبت تجربة النجاح الأمريكية على تنوعها فى العقل الباطن لملايين من البشر فى العديد من الدول بنموذج الأمل والنجاح والحرية والتميز والتفوق العلمى وتكافؤ الفرص والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فالقوة الأمريكية هى التى حررت العالم من النازية والفاشية والشيوعية، وهناك الإنجازات التى تحققت فى مجال الطب والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفى مجال التعليم والإعلام والإدارة، فضلاً عن المناخ الايجابى الذى يوفره المجتمع الأمريكى لكل متميز قادر على النجاح، وهو إعجاب يمتزج، فى بعض الحالات، بقدر كبير من الحنق والغيرة التى يمكن تفهم مسبباتها النفسية، إلا أنه من المؤكد أن هناك إجماعاً قائماً لدى قطاعات عريضه من الشعوب على تنوعها حول ضرورة أن تقوم النخبة السياسية والثقافية الأمريكية بجهد كبير من أجل ضمان ثقة الآخرين أو على الأقل عدم خلق مسببات يمكن أن تولد المزيد من الكراهية، وقد طرح المؤرخ الأمريكى Paul Kennedy الأستاذ بجامعة Yale

عام 1987 سؤالاً، يبدو أن وجاهته لاتزال مستمرة: هل فقدت أمريكا المبادئ التى قامت عليها ومن أجلها؟ وهو سؤال، بعد مضىّ أكثر من عشرين عاماً على طرحه، يتطلب معالجة متكاملة، خاصة وأن الكاتب الأمريكى فريد زكريا أكد فى كتابه الذى صدر عام 2008 عن العالم ما بعد أمريكا The Post American World ضرورة معالجة التحديات التى تواجه الريادة الأمريكية للعالم، وتساءل الكاتب الأمريكى Tony Smith فى كتابه «التحالف مع الشيطان»: لماذا تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بكل هذا القدر المتزايد من الكراهية؟! وحتى فيما بين الدول الحليفة والصديقه فمعدلات شعبيتها آخذه فى التدنى! ورغم كل ذلك جاء فوز الرئيس باراك أوباما ليمثل بارقة أمل لاستعادة الثقة والتوازن فى إطار مسئوليات الولايات المتحدة الأمريكية فى قيادة العالم.

والتطرق إلى موضوع طبائع الشعوب يجب أن يقودنا إلى إدراك أنه على الرغم من القواسم المشتركة الهائلة التى تجمع بين البشر، إلا أن هناك تبايناً كبيراً فى سلوك الشعوب وطبائعها حيال الموضوعات المتصلة بالنظافة والضجيج والانضباط والقدرة على العمل الجاد واحترام عامل الوقت، وحتى بالنسبة للفكاهة والقدرة على الابتسام وكذلك نوعيات الموسيقى وكيفية التفاعل معها، فقيادة سيارة فى شوارع مدن مثل برن ولوزان وفيينا وهلسنكى وأسلو تختلف تماماً عن قيادة سيارة مماثلة فى شوارع كلكتا وممباى وكراتشى وأكرا وجيبوتى، وما نراه من أنماط للحياة فى تلك المدن يعتبر مختلفاً من حيث النظافة والانضباط والقدرة على تحمل الضجيج.

يضاف إلى ذلك، أن هناك انماطاً لأعمال فنية لشعوب تبدو أكثر مرحاً مقارنة بنتاج شعوب أخرى؛ فموسيقى أمريكا اللاتينية تختلف تماماً عن

الموسيقى التقليدية فى كل من اليابان وكوريا والصين، ومن المثير أن نجد أن قدرة الشعوب على الابتسام ترتبط إلى درجة كبيرة بالمناخ وبأشعة الشمس، فهناك العديد من الشعوب الأفريقية، رغم أوضاعها الاقتصادية البائسة، أكثر قدرةً على الابتسام والفكاهة مقارنةً بشعوب دول شمال أوروبا، وهناك بالقطع شعوب أكثر تفاؤلاً من غيرها، وقد يقوم هذا التفاؤل على أسباب غير منطقية، فهناك من الكتّاب والسياسيين الذين يصورون أزمات اقتصادية تتعرض لها مجموعة من دول أوروبا الغربية بصورة بالغة التشاؤم، فنجد أحياناً أوراقًا فى ندوات عن مشكلات اقتصادية فى سويسرا وألمانيا وأيرلندا والنرويج والسويد، تصور أن تلك الدول على وشك الانهيار، ويبدو هذا الأمر غير منطقياً، إذا ما كان من بين الحاضرين لتلك الندوات شخصيات من دول أفريقية أو آسيوية تعانى من أزمات طاحنة منذ عقود وربما قرون طويلة.

ورغم ما يبدو عليه الوضع حيال إمكانية إطلاق وصف الشعوب المتحضرة على حالة مجموعة من دول العالم الحر، إلا أنه لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن العديد من تلك الدول التى تتحدث عن وجوب احترام القانون الدولى واحترام حقوق الإنسان لم يكن تاريخها الحديث ناصعاً، أذ اقترف عدد من تلك الدول جرائم بشعة، تنوعت فيها مظاهر العنف والقتل من المحرقة إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل إلى الاحتلال إلى التفرقة العنصرية، ولعل ذلك يجعلنا نتريث فى نظرتنا إلى شعوب العالم ومحاولة تقييمها بمعايير سياسية أو أخلاقية، وبنفس المنطق فإن ذلك يدعونا إلى إدراك أن كافة الشعوب، دون تمييز أو تفرقة، قادرة على النهوض والتطور والتقدم للأمام، إذا ما توافرت لدوائرها السياسية ولنخبتها الثقافية والعلمية برامج محددة حول كيفية تحقيق هذا الهدف، والذى يجب أن يأخذ فى الاعتبار إعلاء شأن الإنسان وتحسين مستوى معيشته وإثراء قدراته وتطوير إمكانياته.

ثقافة الشعوب ومنتجاتها:

إذا أتيح لمستهلكٍ ما قدر من الموارد المالية يسمح له بشراء سيارة ألمانية أو صينية أو ماليزية لها نفس المواصفات من حيث الحجم وسعة المحرك، فلماذا يفضل الألمانية؟ وإذا أتيحت خيارات مماثلة لشراء جهاز تليفزيون يابانى أو صينى أو تركى، فلماذا سيفضل اليابانى؟ وما الذى يجعل المنتجات «المجمَّعة» فى دولة ما أقل جودةً من تلك المنتجة فى بلد الصنع الأصلية؟ هل نحن نشترى مجرد منتجات أم أننا نشترى معها ثقافة الشعوب المصنعة لها ومدى ثقتنا فيها؟

لماذا يتميز المنتج الألمانى بكل هذه الجودة والمنتج السويسرى بكل هذه الدقة والمنتج اليابانى بكل هذه الروعة والمنتج الأمريكى بكل هذه الوفرة، ولماذا يتميز المنتج الفرنسى والإيطالى بكل هذا الذوق الرفيع؟ من أين تأتى كل هذه الطاقة الهائلة على طرح منتجات جديدة وعلى التجديد والتحديث؟ وما هى مصادر هذه الطاقة؟ وكيف يتم تكوينها؟ وماهى العوامل التى تدخل فى هذا التكوين؟ هل تمثل هذه الدول السهل الممتنع، أو الصعب الممتنع!

الإجابة على تلك الأسئلة يجب أن تقودنا إلى القول بأن طبائع الشعوب مختلفة، يضاف إلى ذلك مجموعة العوامل الثقافية التى يتميز بها كل شعب ومدى توافر درجة احترام قيمة العمل وجدية الإنتاج وحيوية التعليم والمخصصات التى يتم توفيرها للجامعات ومراكز الأبحاث ومدى إدراك قيمة الفنون على تنوعها، وقبول أفكار التجديد والتحديث دون عوائق عقائدية، والقدرة على بناء أسس مجتمعات المعرفة التى تكفل صناعة العقول القادرة على طرح منتجات جديدة بجودة عالية وتطوير القائم منها حالياً، فمكاسب المعرفة ليست متساوية فيما بين الدول، وهو أمر يتصل بمجموعة من العوامل المتشابكة لعل أهمها طبيعة نظم التعليم وحرص المجتمعات على اكتشاف المواهب وصقلها والنظر إليها على أنها ثروة، ولعلها أهم ثروات الأمم.

ويجب علينا دائماً أن نتذكر أن الدمار الهائل الذى لحق بكل من ألمانيا واليابان فى الحرب العالمية الثانية سرعان ما تم استيعابه وتخطيه، بدرجة سمحت لكل منهما بالظهور مجدداً على المسرح الدولى من بين أقوى الدول اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً، فطبائع الشعب الألمانى واليابانى متشابهة إلى درجة مذهلة، بما فى ذلك إدراكهما للتفوق وللتميز رغم محاولتهما عدم إظهار ذلك، فلم يكن أحد يتصور أن تستعيد اليابان بعد كل الدمار الذى لحق بها ثقتها، وأن تتجاوز مشاعر المهانة التى لحقت بها من جرّاء الاستسلام والدمار النووى والفقر لتظهر بعد أقل من عقدين وربما أقل كأحدى الدول الفاعلة على المستوى الدولى، وكذلك هو تقريباً نفس ما حدث لألمانيا، فكلاهما يمثلان ركائز قوية للاقتصاد العالمى وللتقدم العلمى والتكنولوجى، ولثقافة المعرفة وللعزيمة والإصرار على العمل الجاد وعلى التجديد والتحديث.

وفى عالم اليوم مراكز للعلوم والمعرفة، واضحة ومعروفة، وأن التفاعل معها فى مجالات التعليم والتدريب والبحوث العلمية يمكن أن يساعد على تضييق الفجوة، فتقييم الدول وتوجهاتها المستقبلية خاصة فى الدول النامية يجب فى التقدير أن يأخذ فى الاعتبار أعداد الطلبة الذين يدرسون فى الخارج للحصول على درجات علمية متقدمة، فضلاً عن نوعية برامج التعاون والتدريب مع الجامعات ذات الثقل فى التخصصات الحيوية التى تتزايد أهميتها النسبية بشكل مطرد وفقاً لاحتياجات التنمية أو فى إطار الاقتصاد العالمى، فتجارب دول أخرى قطعت شوطاً كبيراً فى تحقيق التقدم ركزت على ذلك ونفذته، وهو ما انعكس إيجابياً على مكانتها العلمية والثقافية والاقتصادية بين الأمم.

العولمة... الجغرافيا وحدود التطور:

تعتبر العوامل الجغرافية المتصلة بالموقع والمناخ من بين أهم العوامل الأساسية التى يتم الارتكان إليها من أجل تفسير سلوك الدول وأولوياتها وكيفية تفاعلها مع العالم الخارجى، فقد شاع خلال فترة السبعينيات من القرن المنصرم، عند طرح أفكار تدعو إلى إقامة نظام اقتصادى دولى جديد، استخدام مصطلحات حول حوار الشمال والجنوب، أى بين الدول المتقدمه والنامية ربما دون الالتفات حول مدى مناسبة الأخذ بمعيار جغرافى يتعلق بمواقع الدول لتفسير مدى غنى تلك الدول وفقرها، هل الشمال دائماً متقدم، والجنوب دائماً فى وضع اقتصادى واجتماعى أقل تميزاً؟ هل هناك قيود جغرافيه على إمكانية تحقيق التقدم بمقتضاها ستظل دول الجنوب دائماً نامية ودول الشمال غنية؟.

فبالنظر إلى خريطة العالم يتضح أنه لا توجد دولة متقدمة واحدة تقع على خط الاستواء أو بالقرب منه، كما لاتوجد دولة متقدمة واحدة تقع بين مدارى السرطان والجدى، ربما باستثناء استراليا، فكافة الدول النامية تقع فى مناطق ذات مناخ حار مدارى أو شبه مدارى، فى حين تقع الدول المتقدمة الغنية التى تتميز بمتوسط مرتفع للدخل الفردى فى مناطق تتميز بدرجات حرارة منخفضة، وهناك العديد من النظريات التى ظهرت منذ القرن الثامن عشر تحاول إثبات العلاقة بين ارتفاع درجات الحرارة والتخلف والفقر، فحتى المناطق الأمريكية الحارة مثل أتلانتا وهيوستن ونيوأورليانز يُقال إنها لم تنهض اقتصادياً إلا بعد اختراع واستخدام مكيفات الهواء على نطاق واسع.

وتفشل تلك النظريات بطبيعة الحال فى تفسير نشأة الحضارة الفرعونية وما شهدته الهند من تجارب حضارية متعددة، كما أنه ليس من الثابت أنه كلما انخفضت درجة الحرارة زادت فرص التقدم والغنى، وإلا كانت كندا أكثر تقدماً

من الولايات المتحدة الأمركية وألمانيا وفرنسا، كما تمثل حالة الاقتصاديات البازغة تحدياً كبيراً للآراء التى تعتقد بوجود حدود جغرافية للتطور.

وفى هذا السياق، تأتى العولمة فى جوانبها الإيجابية لتقدم أملاً للدول النامية ذات المناخ الحار فى ظل ما توفره من اندماج للأسواق واعتماد متبادل بين الدول، فنسبة الفارق بين متوسط الدخل الفردى فى سويسرا وموزمبيق فى حدود 400 إلى 1، وأن تقاعس الدول المتقدمة على تقديم المساعدات إلى الدول النامية والاستمرار فى فرض قيود على صادراتها من السلع يمكن أن يؤدى إلى أن تتخصص تلك الدول فى تصدير البشر كلاجئين، خاصة وأن التباين الهائل بين الغنى والفقر فى العالم قد وصل إلى حدود لا يمكن السماح باستمرارها أو تزايدها، فهنالك من ينفق مبالغ هائلة للحد من وزنه، وهناك من يكتفى بوجبة واحدة لفقره، وهناك مجاعات فى دارفور وروانـدا والصومال، وهناك أملٌ يراود الدول الأفريقية، الواقعة جنوب الصحراء، فربما يظهر بينها دولة متقدمة رغم الاحترار العالمى.

إن طريق تحقيق التقدم معروف ومقتضياته واضحة، وإن ارتفاع درجة الحرارة لا يمكن أن يكون له مستقبلاً نفس الأهمية النسبية، وتظل الآراء التى تدَّعى وجود حدود جغرافية «مناخية» للتطور قائمة إلى أن يحدث العكس، وفى تقديرى أن أهم الجوانب الإيجابية للعولمة تتمثل فى تحرير الاختلاف من حدوده الجغرافية، فالخيارات مفتوحة، والتنوع متاح، والمعرفة أصبح من السهل الاستحواذ عليها مع متابعة تطورها وربما المشاركة فى تشكيلها.

وتعد القارة الأفريقية بكل ما تمتلكه من موارد طبيعية فى حاجة إلى النمو والتطور، وهناك العديد من المؤشرات الإيجابية حول توجه دولها نحو إرساء دعائم الحكم الديمقراطى يجب أن تستكمل بوضع استراتيجيات واضحة للنمو

وللقضاء على الفقر والأخذ بالنظم الاقتصادية القائمة على المعرفة وخلق الثروة.

مشاعر الشعوب والحروب النفسية

إن قيمة البشر ليست متساوية، وكذلك الأمر بالنسبة لقيمة الدول والتى تتوقف، ضمن جملة أمور، على مدى توافقها مع من يخطط نوعية ومحتوى الرسالة التى تركز عليها الآلة الإعلامية الغربية الجبارة من محطات تليفزيونية إخبارية تدخل كل بيت ومن صحف ودوريات لها مكانتها وربما مصداقيتها؛ فهناك دول لا يجب إظهار أخطاء ترتكبها سياسية أو عسكرية إلا فى أضيق الحدود، وهناك صورة سلبية لمجتمعات وثقافات يجب الإشارة إليها كلما أمكن حتى يتحول الانطباع إلى اقتناع، وهناك نوع من الانتقائية فى التركيز على مآسٍ إنسانية غير أخلاقية عانى منها شعب معين فى الماضى يجب التركيز عليها من وقت لآخر بطريقة مدروسة حتى لا ينسى العالم ضحية الماضى رغم تحوله إلى دولة تمارس احتلال الغير بالقوة المسلحة.

وهناك صور يجب اختيارها بعناية وتقارير إخبارية تم إعدادها بالفعل لاستخدامها كسلاح ضد كل من يخرج عن الحدود المسموحة، وهناك أكاذيب يجب إقناع المشاهدين والقراء بأنها صالحة ونقية، وهناك من يحاول قتل مشاعر الأمل والتشكيك فى حقيقة نجاح أو إنجاز، وهناك دول وثقافات يجب إظهار أن النجاح فيها لا يمكن أن يتحقق، أو أنه بمثابة معجزة غير قابلة للتكرار، وهناك اختيار يتم بعناية لشخصيات يتم إفراد الوقت لها لتقديم خدمة انتقاد أوضاع فى بلادها، وهناك أصوات وآراء للإيجار، فالقتال لا يتم دائماً باستخدام الجيوش، فهناك قتال بالإعلام لا تقل قدرته التدميرية عن أشد القنابل فتكاً.

وحتى إذا انفجرت قنبلة فى عملية إرهابية راح ضحيتها مجموعة من المدنيين، فإن كيفية تناول أجهزة الإعلام المعروفة لهذا الحدث ستتوقف على جنسية الضحايا وديانتهم، أى قيمتهم، فإذا كانوا من نفس الثقافة وتوابعها فيمكن تغطية الحدث باستفاضة، وربما قُطع الإرسال لإذاعة الخبر وتكراره، أما إذا كان الضحايا من ثقافة وديانة أخرى، فليس من المضمون إثارة هذا الحدث، وفى أحسن الأحوال قد يتم إذاعة الخبر بطريقه مقتضبه، مع خلق ذرائع تحاول تبرير القتل.

فالتركيز يجب أن ينصب كلما سنحت الفرصة على أخبار سلبية، والمبالغة فى تغطية حوادث عادية فى مجتمعات وثقافات معينة لتأكيد صورتها المتدنية، ويعد ذلك نوعاً من الحرب النفسية الدائرة بلا هوادة، يتم فى إطارها إساءة استخدام حرية الرأى والتعبير عن قصد للهجوم على ثقافة وديانة لها ثقلها، دون التجرؤ على الاقتراب من ثقافة أو ديانة أخرى حتى لا يقع المخطىء تحت طائلة القانون!

وحتى لا نكون حالمين، فالعالم الذى نعيش فيه يتسم بازدواجية المعايير، فتناول أجهزة الإعلام العالمية وكذلك هو الحال بالنسبة لمجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمات حقوق الإنسان للقضايا المطروحة يتوقف على قيمة الدول ومقتضيات استثنائها من القانون الدولى أو الذهاب إلى حدود لا يشملها هذا القانون الذى يتم استخدامه، فى بعض الحالات، وفقاً للأهواء والاستراتيجيات العليا.

فهناك حاجة ملحة إلى تأكيد احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفقًا للعديد من المواثيق والصكوك الدولية بما فى ذلك القانون الدولى الإنسانى؛

إذ تقتضي عملية تعزيز ديمقراطية العلاقات الدولية على تنوعها أن تستخدم معايير احترام حقوق الإنسان بعيدًا عن الانتقائية وازدواجية المعايير حتى يمكن تجنب وقوع صدام بين الثقافات والمعتقدات الدينية.



الفصل الثاني

العولمـــة

ما لها وما عليها

تواجه الغالبية العظمى من الدول على تنوعها تحديات متشابهة تتعلق أساساً بكيفية تحقيق الاستقرار المالى والتطور الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة وتعزيز التجانس الاجتماعى، ورغم اختلاف السياسات المتبعة من دولة لأخرى لمواجهة تلك التحديات، إلا أن هناك مجموعة من السياسات التى تم بناء توافق فى الآراء حول وجوب تطبيقها تتمثل فى ضرورة العمل على جذب المزيد من الاستثمارات (خاصةً الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، والتوسع فى استخدامات وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة، والتطوير المتواصل لعمل المؤسسات الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وتنمية الموارد البشرية، وتوفير القوى العاملة المتعلمة المدربة، والأخذ بنظام الاقتصاد الحر بدرجة أو بأخرى.

يضاف إلى ما سبق عامل يتعلق بضرورة تعزيز الاندماج والمشاركة فى الاقتصاد العالمى، إذ تؤكد مجموعة من الآراء أن قدرة الدول على التعامل الإيجابى مع «العولمة» من شأنه أن يوفر لمواطنيها إمكانيات أوسع للنفاذ إلى العديد من السلع والخدمات، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة، وتعتبر شعوب الدول النامية أكثر من غيرها حاجةً إلى العولمة التى تسببت طوال العقود الماضية، ضمن عوامل أخرى، فى الحد من الفقر.

وتذهب تلك الآراء إلى أنه رغم وجود ما يقرب من مليار نسمة يعيشون حالياً بأقل من دولار واحد يومياً فضلاً عن 2.6 مليار نسمة يعيشون بأقل من 2 دولار يومياً، إلا أنه من غير المتصور عملياً النجاح فى مكافحة الفقر دون أن تتمكن الدول النامية والأقل نمواً من اتخاذ خطوات جادة للاندماج فى الاقتصاد العالمى بهدف الاستفادة من إيجابيات العولمة التى يبدو وأنها تتفوق على سلبياتها فى ظل القدرة على إمكانية ترشيدها، كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، من قبل المؤسسات الوطنية والدولية، إذ استقر فى أذهان البعض أن العولمة تمثل فرصة ذهبية لتحقيق التقدم ولخلق الثروة وللقضاء على الفقر مثلما فعلت الثورة الصناعية فى أوروبا منذ أكثر من قرنين من الزمان، فى حين ذهب البعض الآخر إلى وصفها بأنها ظاهرة سلبية ستؤدى إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتعزيز مظاهر عدم المساواة بين الدول والمجتمعات.

وتعد العولمة واقعاً لا مفر منه، فليست هناك خيارات أخرى فإما الانضمام إليها والتفاعل مع إيجابياتها ومحاولة الحد من تداعياتها السلبية أو أن ننغلق ونتقوقع وننفصل ونفضل العزلة، وحتى ذلك لم يعد ممكناً، فليس هناك فى عالم اليوم من يمتلك ترف الانغلاق أو تجاهل إدراك إننا فى سباق هائل نحو تحقيق التقدم وتغيير العديد من الموروثات التقليدية دون فقدان الهوية، فنحن فى صراع لتحقيق التقدم ولتطوير المكانة، صراع يدور حول القوة والثروة والنفوذ والقدرة على التأثير.

أولاً : تعريف العولمة :

يعتبر مصطلح «العولمة» من بين أكثر المصطلحات استخداماً من قبل الدوائر المهتمة بمتابعة وتقييم التطورات الدولية على تنوعها، وذلك على الرغم من عدم وجود تعريف محدد متفق عليه للعولمة، فضلاً عن التباين الشديد فى تقييم تداعياتها بين من يحاول تصويرها على أنها بمثابة طوق النجاة أو القاطرة

الدافعة للتطور، وبين من يؤكد مخاطرها ويدعو إلى التحسب من آثارها السلبية على كافة مظاهر الحياة على كوكب الأرض.

ومنذ بداية استخدام مصطلح العولمة عام 1962 فور ظهور فكرة القرية العالمية Global Village للكاتب الكندى Marshal Mcluhan، شهدت فترة الثمانينات من القرن المنصرم توسعاً مطرداً فى استخدام مصطلح العولمة تزامن مع محاولات عديدة لتعريفها وتحديد مسبباتها ومكوناتها وآفاقها وتداعياتها وأيضاً مخاطرها، وتركزت بعض المحاولات على وصفها بأنها عملية ديناميكية متواصلة تشمل معدلات متزايدة من اندماج الأسواق والاعتماد المتبادل بين الدول يصاحبها تطور تكنولوجى مطرد يجعل التواصل بين الدول والمؤسسات والأفراد عبر الحدود أكثر يسراً وعمقاً وتنوعاً مقارنةً بما كان عليه الوضع فى السابق، وذهبت محاولات أخرى إلى وصفها بأنها عملية متواصلة لاختزال المسافات الجغرافية وبأنها أدخلت تطورات هائلة على اعتبارات الزمن والمسافة، وبأنها عملية تفاعل واندماج بالغة التعقيد بين المجتمعات المختلفة، وبأنها من بين أقدم وأقوى دوافع التغيير والتطور، وبأنها إحدى سمات النظام العالمى الذى حل محل الحرب الباردة.

وتذهب الآراء المناهضة للعولمة إلى وصفها بأنها عملية تهدف إلى نشر الثقافة والقيم الغربية خاصةً الأمريكية تحمل فى طياتها طمساً للهوية والذاتية المغايرة وانتهاكاً لسيادة الدول وحقها فى تبنى السياسات التى تتوافق مع ظروفها، وتهديداً للحريات الشخصية، وبأنها من بين المسببات الرئيسية للعديد من المشكلات العالمية من تلوث البيئة والاحترار العالمى إلى انتشار الإرهاب إلى صدام الثقافات وازدراء الأديان والمعتقدات.

ولعل أنسب التعريفات وأكثرها توازناً هى تلك التى تصف العولمة بأنها

عملية اندماج غير مسبوقة بين مختلف الاقتصاديات والمجتمعات فى مختلف أرجاء العالم ناتج عن التطور المطرد فى التكنولوجيات فائقة السرعة High Speed Technologies فى مجالات المواصلات والاتصالات، بالقدر الذى أسهم بدرجة غير مسبوقة فى سهولة وسرعة انتقال المعلومات ورؤوس الأموال والأفراد، بمعدلات أسهمت فى اختزال المسافات الجغرافية التى لم تعد عائقاً، كما كان عليه الوضع فى الماضى، أمام القدرة على التواصل والتفاعل والتعاون فى فضاء اجتماعى تجسده كافة الأنشطة الإنسانية على تنوعها من تجارة إلى تعليم ومن أسواق المال إلى مراكز البحوث العلمية والقنوات التليفزيونية والخدمات الصحية.

فالتطورات التى يشهدها العالم حالياً لم تنشأ من فراغ بل إنها تقوم على أسس العديد من التطورات التى تحققت عبر المراحل التاريخية السابقة خاصة ما يتصل منها بالتقدم العلمى والتكنولوجى فى مجالى المواصلات والاتصالات، فقد كان للتطورات المتعلقة باستخدام طاقة البخار فى تسيير السفن والتوسع فى استخدام الكهرباء وانتشار أنظمة السكك الحديدية واختراع التليفون والتلغراف والسيارات والطائرات تأثيرات بالغة فى تعزيز القدرة على التواصل والاندماج، إلا أن ثورة الأنترنت والتكنولوجيات الرقمية والأقمار الصناعية والألياف الضوئية والوسائط السمعية والبصرية والتليفون المحمول ووسائل عقد الندوات عن بعد وتطور وسائل المواصلات وتكنولوجيا النانو جعلت العالم أكثر ترابطاً واتصالاً على مدار الساعة إلى درجة قلصت أهمية عامل الزمن فى قياس المسافات الجغرافية، وهو ما يطلق عليه مجازاً The death of distance، وجعلت التكنولوجيا فائقة السرعة القاطرة الدافعة الرئيسية للموجة الحديثة للعولمة بما لها من آثار على إحداث العديد من التحولات السياسية والاقتصادية

والعلمية والثقافية، فالعولمة لا تنحصر فقط فى الأنشطة الاقتصادية الخالصة، بل إنها تمتد لتشمل كافة جوانب الأنشطة الإنسانية الإيجابية والسلبية، كما أنها تعتبر من بين أبرز القوى المؤثرة فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من الدول.

وهناك من يتصور أن العولمة ينحصر نطاقها فى المجال الاقتصادى، إلا أن ذلك يعد من الأخطاء الشائعة التى تركز على جانب مع إغفال العديد من الجوانب الحيوية التى يجب هى الأخرى التطرق إليها، فهناك «العولمة السياسية» التى تهدف إلى نشر قيم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية الحزبية، وهناك «العولمة الثقافية» بكل ما تشهده من تطورات متشابكة فى مجال الإعلام والفنون على تنوعها، وهناك «عولمة علمية» تتجسد فى تزايد الترابط بين مراكز البحوث العلمية والتطوير والتجربة، وهناك «عولمة تعليمية» والتى تشمل معايير دولية لكفاءة التعليم، فضلاً عن الشهادات الدولية سواء فى مرحلة ما قبل التعليم الجامعى أو للدراسات العليا، وهناك «عولمة اجتماعية» تهدف إلى القضاء على كافة أشكال التمييز والتفرقة وإعلاء مكانة المرأة وحقوق الطفل، وهناك «عولمة للمشكلات» التى تواجه العالم، فبمقتضى العولمة أصبحت الحكومات صغيرة أمام العديد من المشكلات الدولية كما أصبحت كبيرة أمام إمكانية معالجة المشكلات الصغيرة، ونتيجة للعولمة ظهر على المسرح الدولى أنماط جديدة من اللاعبين الذين يحاولون المشاركة فى معالجة العديد من المشكلات القائمة يأتى أبرزهم فيما يعرف بمنظمات المجتمع المدنى أو المنظمات غير الحكومية، فالشأن العالمى وقضاياه أصبح لا يقتصر تناوله على الدول والحكومات فقط التى يبدو أن دورها وربما سيادتها تتقلص من جراء ما تشمله العولمة من مكونات مستحدثة تطلق العنان للتواصل

والتفاعل والاندماج وانتقال رؤوس الأموال والمعلومات والثروات عبر الحدود.

وفى ضوء ما تمثله التكنولوجيا فائقة السرعة من ركيزة أساسية للعولمة وما أحدثته من انعكاسات على تعزيز الاندماج بين الاقتصاديات والمجتمعات المختلفة من جراء التطورات المطردة التى تشهدها مجالات المواصلات والاتصالات، نفذت تأثيرات العولمة إلى مجالات غير مسبوقة لا يتسم مجملها بالإيجابية أو بالانحسار فى عدد محدود من الأنشطة الإنسانية، فالأحداث الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية فى 11 سبتمبر كانت إحدى نتائج العولمة، فبدون ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لم يكن من الممكن القيام بها، والنجاح الاقتصادى المطرد الذى تحققه كل من الصين والهند يعد أيضاً من نتائج العولمة، وانتشار مطاعم الوجبات السريعة الأمريكية فى كافة دول العالم هو أيضاً أحد نتائج العولمة، وينطبق ذلك أيضاً على انتشار المطاعم اليابانية فى العديد من دول العالم، فضلاً عن نوافذ شبكة الإنترنت للتواصل الاجتماعى والثقافى والتزايد المطًّرد فى إمكانية عقد الندوات السياسية و الثقافية والعلمية عن بعد، فالعولمة تؤثر فى أنماط الحياة والتفكير والإنجاز الاقتصادى والثقافى والعلمى وتطوير التوجهات السياسية والاجتماعية وأنماط المأكل والملبس.

وتتسبب العولمة فى خلق فائزين وخاسرين Winners and Loosers ليس فقط بين الدول بل فى داخل كل دولة سواء كانت متقدمة أم نامية، فهناك دول نامية تسجل نجاحات متواصلة فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة متواصلة وفى الحد من الفقر وفى زيادة صادراتها من السلع المصنعة والخدمات المتميزة، إلا أن نتاج هذا النجاح لا يشمل حتى الآن كافة شرائح شعوبها، وهناك دول متقدمة يفقد عدد متزايد من كوادرها وظائفهم لصالح أنشطة اقتصادية تتم فى

دول صاعدة تمتلك قوى عاملة متعلمة ومدربة أرخص، فالعولمة تتسبب فى انتقال مراكز القوى وفى تنوعها، وينطبق ذلك تحديداً على حالتى الصين فى مجال الإنتاج الصناعى والهند فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات.

ثانياً: مراحل نمو العولمة:

لا تعتبر العولمة فى حقيقة الأمر بمثابة ظاهرة جديدة، إذ كان التواصل والتفاعل بين العديد من المجتمعات الإنسانية المختلفة سمة من سمات الحياة على كوكب الأرض منذ القدم، فانتشار الأديان بدأ بانتقال أفراد، صاحبه انتقال للأفكار، كما شهدت الحضارات القديمة على تنوعها العديد من تجارب التواصل والتفاعل اتخذ بعضها طابعاً سلمياً من خلال التجارة والتبادل الثقافى، فمنذ أكثر من ألفى عام مثلت الإمبراطورية الرومانية واحدة من أبرز تجارب الاندماج التى قامت على شبكة متكاملة للنقل فضلاً عن نظام قانونى ولغة وعملة موحدة، وأعقب ذلك فى نهاية القرن الخامس عشر رحلات كولومبوس وفاسكو داجاما لاستكشاف مناطق جديدة من العالم، والتى لم يكن من الممكن القيام بها دون التطور الذى حدث آنذاك فى تكنولوجيا الملاحة البحرية وبناء السفن، فمن خلال خطوط الملاحة البحرية شهدت التجارة الدولية تطورات نوعية هائلة حيث دخلت فى إطارها أنماط جديدة من السلع منها السكر والتبغ والتوابل والقطن والشاى والبن والحرير والمعادن النفيسة، الأمر الذى مهد إلى ظهور شركات أوروبية عملاقة للملاحة البحرية وإلى دخول العالم فى حقبة استعمارية طويلة استهدفت أساساً الاستحواذ على الموارد الطبيعية الاستراتيجية والتنافس على الأسواق.

واكتسب الاندماج تطوراً جديداً خلال الفترة الممتدة من نهاية الحروب

النابوليونية عام 1815 إلى بداية الحرب العالمية الأولى، حيث شهدت التجارة الدولية توسعاً مطّرداً صاحبه حركة انتقال واسعة لرؤوس الأموال واليد العاملة ولعب التطور التكنولوجى أيضاً دوراً حاسماً فى هذا التوسع، إذ انخفضت نفقات النقل من جراء استخدام طاقة البخار فى تسيير السفن وللتوسع فى استخدامات السكك الحديدية والتى واكبها مجموعة من المشروعات العملاقة أبرزها مشروع «قناة السويس» الذى قلص مسافة السفر والفترة الزمنية اللازمة له وكذلك نفقات النقل بين أوروبا وآسيا.

واتسم هيكل التجارة الدولية خلال تلك الحقبة بالتشابه مع نمط العلاقة بين «المركز» و «المحيط»، إذ ظهرت بريطانيا كـ «مركز» للتجارة الدولية، وكانت الدول الغنية فى الأرض والموارد الطبيعية بمثابة «المحيط»، وتركزت توجهات التجارة الدولية على تدفق السلع المصنعة والموارد المالية والعمالة المتخصصة من «المركز» إلى «المحيط» فى مقابل تدفق الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية من «المحيط» إلى «المركز»، واستمر هذا النمط لفترة زمنية طويلة دون تغيير، إلى أن انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية القرن التاسع عشر من «المحيط» إلى «المركز» حيث أصبحت منذ ذلك الحين مصدراً رئيسيًا للسلع المصنعة وللتدفقات المالية.

ورغم التباطؤ الذى واجهه الاندماج الاقتصادى منذ عام 1914 حتى منتصف الأربعينيات من القرن المنصرم، من جرّاء الحربين العالميتين والكساد الكبير، شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية جهوداً هائلة لإعادة بناء ما دمرته الحرب ولوضع أسس للنظامين التجارى والنقدى الدوليين، كما انضمت اليابان وألمانيا منذ أوائل الستينيات إلى مجموعة دول «المركز» التى شملت دول غرب أوروبا، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وشهدت تلك الفترة تـآكلاً لأفكـار كـل مـن David Ricardo صـاحب نظرية المزايا النسبية والاقتصادى السويدى Eli Heckscher، إذ سـجلت فـترة الستينيات والسبعينيات تطوراً فى التبادل التجارى فيمـا بـين الـدول الصـناعية بمعدل وقيمة أكبر من تجارتهـا مـع دول «المحيط»، وهـو مـا دفـع مجموعـة مـن الاقتصاديين منهم Paul Krugman إلى إرجاع هذا التطور المتعلق بالـ – Intra Industry Trade إلى رغبة الدول الصناعية فى استغلال ما يعـرف «بوفـورات النطاق» والتنوع فى أنماط الاستهلاك، إذ اتخذت التجارة الدولية أنماطاً جديـدة، اتضح منها أن التبادل التجارى فيما بين الدول المتشـابهة «دول المركـز» أصـبح ولأول مرة أكثر ترابطـاً وتفاعلاً مقارنةً بتجارتها مع الدول التى تمتلك إمكانات كبيرة من الموارد الطبيعية «دول المحيط» رغم أهميتها، وهو الأمر الذى يتسم بـه التبادل التجارى الدولى حتى الآن.

واكتسبت جهود الاندماج قوة دفع كبيرة فى أعقاب الحرب العالميـة الثانيـة من جرّاء مجموعـة مـن التطـورات التكنولوجيـة والسياسـة المتشـابكة، فكانـت العوامل التكنولوجية الخاصة بانخفاض أسعار السفر والاتصالات والناجمـة عـن استخدام المحركات النفاثة فى الطائرات وتطور تكنولوجيا بناء السـفن والملاحـة البحرية والتوسع فى إقامة شبكات السكك الحديدية، فضلاً عن تزايد استخدام خدمات الاتصالات المتمثلة فى التليفون والتليغراف وبدايـة ظهـور الحاسـبات الآلية من بـين أبـرز عوامـل تسـهيل التفاعـل والتواصـل، والتـى تزامنـت مـع تطورات سياسية متمثلة فى الرغبة فـى إعـادة بنـاء مـا دمرتـه الحـرب وظهـور الصراع الأيديولوجى بين الشيوعية والرأسمالية، وما صاحب ذلك مـن ظهـور مجموعة من التكتلات الاقتصادية والعسكرية يتمثل أبرزها فى السوق الأوربيـة المشتركة التى قامت على أساس معاهدة «روما» عام 1958 والتى تحولت عـام

1992 بمقتضى معاهدة «ماسترخت» إلى «الاتحاد الأوروبى» واستخدام عملة أوروبية موحدة «اليورو» اعتباراً من عام 1999، وشجعت تجربة الاندماج الأوربية مجموعة أخرى من الدول على التحرك فى مشروعات مماثلة سواء فى آسيا أو الأمريكيتين أو أفريقيا، إذ شكلت دول جنوب شرق آسيا التى تشمل أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافوره وتايلاند وبروناى وماينمار وكمبوديا ولاوس وفيتنام تجمع «الآسيان» ASEAN عام 1967، وأبرمت عدة اتفاقيات للتجارة الحرة التى بموجبها تأسس تجمع الـ MERCOSUR عام 1991 والذى يشمل الأرجنتين والبرازيل وأرجواى وبارجواى فضلاً عن منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) عام 1994، والتى تضم كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، كما تأسس عام 1989 تجمع آسيا والباسيفيك (APEC) والذى يضم 21 دولة منها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وأستراليا والمكسيك وبيرو وشيلى ونيوزيلندا وتايوان وسنغافورة.

ويأتى تبلور تلك التجمعات بشكلها الحالى منذ نهاية الثمانينات وأوائل التسعينيات متسقاً مع ما شهده العالم خلال نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن المنصرم، والذى ظهرت خلاله مجموعة من التجمعات والمنظمات منها الأمم المتحدة ذاتها، وكل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)، فضلاً عن إنشاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) عام 1961، ثم تحول الـGATT إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995.

ثالثاً: الموجة الحديثة للعولمة:

ورغم تباين الآراء حول تقدير مراحل نمو «العولمة» تفضل مجموعة كبيرة

من الآراء وصف الفترة الممتدة من عام 1870 إلى عام 1914 بأنها الموجة الأولى للعولمة، إلا أن هناك ما يُشبه الاتفاق التام على أن الموجة الحديثة للعولمة بدأت منذ الثمانينيات من القرن المنصرم من خلال مجموعة من التطورات المتنوعة التى أسهمت فى إعطاء الحياة على كوكب الأرض تداخلاً وترابطاً واندماجاً وتفاعلاً غير مسبوق، تتمثل فيما يلى:

1 - صعود مجموعة من الدول النامية:

وتتمثل أول تلك التطورات فى نجاح «مجموعة» من الدول النامية فى النفاذ إلى الأسواق العالمية بمجموعات متنوعة من السلع المصنعة التى ارتفعت أهميتها النسبية فى إجمالى صادراتها من 25 ٪ عام 1980 إلى 80٪ عام 1998، ومن بين أبرز تلك الدول الصين والهند والمكسيك والأرجنتين والبرازيل وماليزيا وتركيا والتى أطلق عليها The Newly Globalizing Developing Countries (أى الدول النامية المعولمة حديثًا) وجاء هذا التطور، الذى سمح فيما بعد بنشأة ما يعرف بالاقتصاديات الصاعدة Emerging Economies والذى مهد لاحقاً إلى ظهور الـ G 20 (مجموعة العشرين)، نتيجة لقيام تلك الدول بإدخال تعديلات اقتصادية جوهرية سمحت تدريجياً بتحرير تجارتها وبرفع القيود التى كانت مفروضة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التى تسمح بنقل التكنولوجيا وبالنفاذ إلى الأسواق الدولية وبتطوير أداء القوى العاملة، فضلاً عن قيامها بتطبيق برامج جادة لتطوير هياكل البنية الأساسية خاصةً فى مجالَى الاتصالات والمواصلات بما فى ذلك النقل البحرى، الأمر الذى هيّأ تلك الدول لتصبح متعاملاً إيجابياً مع الفرص التى تتيحها العولمة، أو لأن تصبح More Globalized بالقدر الذى سمح بزيادة الأهمية النسبية للصادرات فى تكوين الدخل القومى الإجمالى.

وقد سمح ذلك بدخول تلك الدول إلى حلقة للنمو الاقتصادى المتواصل المصحوب بقدرات متزايدة على النفاذ إلى الأسواق الدولية والنجاح فى خفض مستويات الفقر والتوسع فى تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية.

فالاندماج فى الاقتصاد العالمى وفر لهذه الدول، التى تعاملت بإيجابية مع مقتضياته، العديد من الفرص للاستفادة من طاقته الاستيعابية الهائلة؛ فالأسواق الكبيرة تتيح خيارات أوسع وأفكاراً مستحدثة واستثمارات جديدة وزيادة فى التنافسية تولد رغبة فى رفع كفاءة الإنتاج وتفتح المجال أمام التحديث والابتكار وتطوير التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، فوفقاً لأفكار Adam Smith تتوقف إمكانات تحقيق النمو على عدة عوامل من أهمها الطاقة الاستيعابية للأسواق.

ورغم النجاحات التى حققتها هذه الدول سواء بالنسبة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وأيضاً فى جهود الحد من الفقر، إلا أنها لا تزال تواجه داخلياً مجموعة من المشكلات المعقدة يأتى فى مقدمتها عدم عدالة توزيع الدخل؛ فداخل كل دولة هناك شرائح رابحة وشرائح خاسرة من العولمة، وهناك مشكلة هائلة تتمثل فى الهجرة الداخلية وتداعياتها المتعددة خاصة فى الصين التى تواجه مشكلات بيئية كبيرة ناتجة عن تزايد الإنتاج الصناعى دون تحسب لآثاره، خاصة بالنسبة لتلوث الهواء والمياه والتربة، هذا فضلاً عن تركيز الجهود للاستفادة من العولمة على الجانب الاقتصادى دون السياسى، خاصةً فيما يتعلق بحقوق الأقليات واحترام حقوق الإنسان والقدرة على تطوير أداء المؤسسات السياسية.

2 - الدول النامية المتعسرة:

ويتعلق التطور الثانى بفشل مجموعة أخرى من الدول النامية فى التعامل الإيجابى مع مقتضيات الاندماج فى الاقتصاد العالمى ومتطلبات العولمة، حيث

دخلت تلك الدول فى حلقة مفرغة من انخفاض الدخل وارتفاع معدلات الفقر خاصة، وينطبق ذلك على العديد من الدول الأفريقية التى أطلق عليها The Weak Globalizers، (المعولمون الضعاف)، وترجع أسباب هذا الفشل إلى مجموعة من العوامل المتشابكة التى تتمثل فى عدم الاهتمام بتطوير البنية الأساسية خاصةً فى مجالى المواصلات؛ والاتصالات فظروف النقل الداخلى، «عدم كفاية الطرق وتردى حالتها ونقص عدد الشاحنات»، فضلاً عن أوضاع الموانئ الجوية والبحرية، لم تسمح لتلك الدول بالتوسع فى التبادل التجارى الدولى، خاصةً وأن ذلك واكبه فشل مماثل فى إمكانية استفادتها من بعض المزايا النسبية التى تتمتع بها خاصةً بالنسبة لوفرة الأيدى العاملة نتيجة لتخلف نظم التعليم والتدريب، فضلاً عن انتشار الفساد والإجراءات المقيدة للأعمال (RBPs) والتى منها ارتفاع معدلات الجمارك والضرائب على الواردات. وينطبق ذلك بدرجة ملحوظة أيضاً على قطاع الاتصالات بكافة مكوناته سواء بالنسبة لخطوط التليفون الثابتة أو المحمولة والقدرة على توفير خدمات الأنترنت على نطاق واسع.

يضاف إلى ما سبق، بعض الحالات الخاصة المتمثلة فى انتشار الأوبئة خاصةً الملاريا والإيدز والحروب الأهلية كحالة الصومال والكونغو ورواندا والتوترات الإثنية الداخلية بين القبائل، فضلاً عن وجود بعض الدول المغلقة Landlocked، وتداعيات ذلك على نفقات النقل سواء البرى أو الجوى، فضلاً عن اعتبارات تتعلق بانهيار أسعار المواد الأولية التى تتمتع العديد من الدول الأفريقية بمزايا نسبية فى توفيرها، وتزايد حدة مديونياتها الخارجية ووجود نسبة كبيرة من الثروات الأفريقية الخاصة فى البنوك والمؤسسات المالية الدولية.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يجب إنكار الجهود التى تقوم بها العديد من الدول الأفريقية فى المرحلة الحالية «للحاق بالركب» فهناك بالفعل تجارب

جديرة بالتقدير تتم فى المجالات المتصلة بالإصلاح السياسى والاقتصادى التى يمكن أن ترجح ظهور مجموعة من الدول الأفريقية ضمن الاقتصاديات الصاعدة، وإن كان الطريق لا يزال طويلاً للنهوض بالتعليم والتدريب وإقامة المشروعات التى تكفل الانطلاق والتطور.

3 - سقوط حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى:

تقدم العولمة بعض التفسيرات لما شهده العالم من تحولات هائلة خلال الفترة من عام 1989 إلى عام 1991 والتى تعتبر بحق من أهم أحداث القرن العشرين، فقد شهد عام 1989 سقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة أعقبه عام 1990 توحيد الألمانيتين ثم تفكك الاتحاد السوفيتى عام 1991، ووقف الجميع يتابعون انهيار القوة العظمى الثانية فى العالم والتى كان يطلق عليها «امبراطورية الشر»، فقد كانت هناك العديد من الدوائر التى تدرك تصاعد التحديات التى تواجه الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية التى كانت تدور فى فلكه، إلا أن الغالبية العظمى من المتابعين لم يكن لديهم دلائل مؤكدة عن قرب حدوث هذا الانهيار أو على أدنى تقدير حدوثه بهذه السرعة بكل ما ترتب على ذلك من آثار على مجمل الأوضاع العالمية.

فقد ظل الاتحاد السوفيتى حتى منتصف السبعينيات يحقق معدلات للنمو متقاربة من التى حققتها الدول الغربية، ولم يكن وضعه فى ذلك منفرداً عن باقى دول أوروبا الشرقية سواء ألمانيا الديموقراطية أو المجر أو تشيكوسلوفاكيا أو بولندا، إلا أن التجربة السوفيتية برمتها بكل ما شملته من ملكية الدولة لكافة وسائل الإنتاج ومبادئ التخطيط المركزى والتركيز على الصناعات الثقيلة والمزارع الجماعية والحزب الواحد وسياسة تقييد الحريات، لم تستطع الصمود أمام ما تمثله العولمة من إنجازات تكنولوجية وتطورات سياسية واجتماعية

وثقافية هائلة حققتها الدول الغربية، واكتسبت قوة دفع كبيرة خلال فترة الثمانينات من القرن المنصرم.

فالستار الحديدى لم ينجح فى الحيلولة دون نفاذ وسائل الإعلام الغربية المسموعة والمرئية إلى المجتمع السوفيتى وإلى باقى دول أوروبا الشرقية، إذ لم تستطع وسائل التشويش مواصلة حجب الحقيقة، وهو الأمر الذى دفع إلى وصف أحداث عام 1989 بأنها أول ثورة تليفزيونية يشهدها العالم، إذ انهار حائط برلين أو الستار الحديدى الذى كان يفصل بين شعوب منعزلة حبيسة مقهورة وبين شعوب تنعم بالحرية وبمناخ يسمح بالتعددية وبحرية التعبير، وأثبتت عملية تحطيم هذا الحائط أن المجتمعات لا يمكن أن تعيش سجينة إلى ما لا نهاية دون حد أدنى من الحرية والديموقراطية.

وكما كانت العولمة من بين أهم العوامل التى أدت إلى انهيار الشيوعية السوفيتية، فقد أسهم هذا «الحدث الإنسانى الهائل» فى إعطاء قوة دفع كبيرة للعولمة ذاتها، إذ لم تعد هناك عوائق أيديولوجية تحول دون إمكانية سرعة انتقال المعلومات ورؤوس الأموال والأفراد والأفكار عبر الحدود فى ضوء ما وفرته التكنولوجيات فائقة السرعة من إمكانات هائلة للتفاعل والتواصل والاندماج، لذا جاء انهيار الستار الحديدى ليؤكد من جديد أن الديموقراطية وما تمثله من مبادئ الحرية تمثل أقوى دوافع التغيير، ومهد هذا التطور إلى تعزيز توجهات العديد من الدول إلى الأخذ بنظام الحرية والليبرالية بدرجات متفاوتة، فباستثناء كل من كوريا الشمالية وكوبا لا توجد دولة واحدة فى عالم اليوم تطبق مبادئ الشيوعية الصارمة، سواء فيما يتعلق بملكية الدولة لكافة وسائل الإنتاج أو حرمان الأفراد من حقوق التملك وحرية الانتقال إلى الخارج والتفاعل مع ما يشهده العالم من تطورات.

4 - حرية انتقال رؤوس الأموال:

ويتمثل التطور الرابع فى حرية انتقال رؤوس الأموال دون عوائق، إذ اتجهت الغالبية العظمى من الدول منذ سبعينيات القرن المنصرم إلى رفع كافة القيود التى كانت تفرضها على حركة رؤوس الأموال عبر حدودها السياسية، ففى عام 1979 أزالت بريطانيا كافة القيود على حركة رؤوس الأموال، وأعقب ذلك توجهات مماثلة من قبل مجموعة من الدول النامية التى طورت نمط تعاملها مع قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر FDI وتدفقات رؤوس الأموال الخارجية بعد أن تحررت تدريجياً من تأثيرات الأفكار الشيوعية السوفيتية التى كانت تعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر بمثابة خطر داهم، وبمقتضى ذلك ارتفع إجمالى التدفقات المالية إلى الدول النامية من 28 مليار دولار فى السبعينيات إلى 306 مليار دولار عام 1997، وارتفع إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر من 100 مليون دولار عام 1970 إلى 153 مليار عام 1996.

ومثلت التدفقات المالية الخارجية عام 1998 ما يعادل 22٪ من الناتج المحلى الإجمالى GDP للدول النامية ككل، واستحوذت مجموعة صغيرة من الدول النامية على الجانب الأكبر من التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الأجنبية منها الصين والهند والأرجنتين والبرازيل وماليزيا والمكسيك وشيلى وتايلاند.

وتزايدت لدى العديد من الدول النامية درجة الاقتناع بضرورة العمل الجاد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وباتت تتسابق فيما بينها على توفير المزايا والضمانات لتلك الاستثمارات وعلى إزالة كافة العوائق التى يمكن أن تحول دون زيادتها، خاصة بعد أن ثبت فى حالات عديدة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسهم فى كثير من الأحوال فى نقل التكنولوجيا

الإنتاجية الحديثة وتعزيز إمكانية النفاذ بمنتجات مصنعة إلى الأسواق الدولية فضلاً عما توفره من فرص للعمالة ولتطوير الموارد البشرية واكتساب خبرات جديدة فى الإدارة والتسويق والتوزيع والتصدير.

ورغم التطور المطّرد الذى شهدته تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية، إلا أنها فى حقيقة الأمر لا تمثل سوى نسبة ضئيلة للغاية مما يتم تداوله بين أسواق المال فى الدول المتقدمة، فكما هو الحال بالنسبة للتبادل التجارى الذى يتم فيما بين الدول الصناعية بنسبة وقيمة أكبر من تلك القائمة بينها وبين الدول النامية، ينطبق هذ أيضاً على انتقال رؤوس الأموال حيث يتم الجانب الأكبر منه فيما بين الدول المتقدمة ذاتها.

وكما أسهمت «العولمة» فى تعزيز قدرة رؤوس الأموال على التحرك بحرية عبر الحدود السياسية للدول من جرّاء مجموعة من العوامل من بينها تطور التكنولوجيات فائقة السرعة التى تسمح بانتقال مليارات الدولارات فى لحظات معدودة بين العديد من المراكز المالية العالمية منها نيويورك وفرانكفورت ولندن وطوكيو، فقد خلقت العولمة درجة كبيرة من الترابط بين أسواق المال فى الدول الصناعية، وهو تطور سرعان ما انضمت إليه مجموعة من الدول النامية بهدف الحصول على المزيد من التدفقات المالية الخاصة، وكذلك من الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذى أدى إلى توسع غير مسبوق فى أسواق المال وزيادة هائلة فى حركة رؤوس الأموال بين الدول إلى درجة دفعت بالعديدين إلى التحذير من عواقب عدم وجود وسائل للتحكم أو الرقابة من شأنها أن تساعد على تأمين النظام المالى والحيلولة دون خروج الأمور عن نطاق السيطرة.

ويبدو أن مؤسسات التمويل الدولية لم تتنبه أو تتوقع كما أنها لم تحسن تقدير خطورة الموقف خلال منتصف التسعينيات، إلى أن تفجرت الأزمة المالية

الآسيوية عام 1997، فبعد أشهر قليلة من صدور تقرير البنك الدولى الذى تناول فيه ما وصفه بالمعجزة الآسيوية وإشادته بتجربة «النمور الآسيوية»، تفجرت الأزمة المالية فى تلك الدول التى كانت هى ذاتها محل إشادة البنك الدولى، حيث امتدت تداعياتها بدرجات متفاوتة إلى كافة أرجاء العالم، وظهر جلياً مخاطر ترك أسواق المال العالمية دون ضوابط أو رقابة، وامتدت الانتقادات لتشمل أيضاً الشركات عبر الوطنية التى أسهمت فى التأثير سلبياً على استقرار أسواق المال العالمية وفى نشأة أزمة اقتصادية عالمية جديدة، كما أثارت تلك الأزمة تساؤلات عديدة حول كيفية تطوير أداء مؤسسات التمويل الدولية التى كانت جزءًا من المشكلة، وانطبق ذلك تحديداً على صندوق النقد الدولى.

وعلى الرغم مما تم استحداثه عقب الأزمة المالية الآسيوية من نظم للإنذار المبكر وآليات للتقييم والمتابعة، تكررت تلك الأزمة بشكل أشد وطأة فى نهاية عام 2008 الذى تفجرت فيه الأزمة المالية العالمية والتى كشفت عن أوجه قصور هائلة فى عمل أجهزة النظام المالى الدولى بما فى ذلك صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية BIS ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD وتجمع الدول الصناعية الرئيسية وما يتم فى إطارها من اجتماعات دورية لوزراء مالية ومحافظى البنوك المركزية لدول الـ G.7 التى فشلت تماماً فى توقع الأزمة أو التحذير من حدوثها، حيث امتدت تداعيات تلك الأزمة إلى كافة دول العالم دون استثناء وشهدت انهياراً كاملاً لعدد من المؤسسات الاقتصادية والبنوك والشركات العالمية مثل Lehman Brothers وAIG و Forties و Wachovia وDexia و Merril Lynch و Hypo Real Estate، إذ انكشفت مجموعة كبيرة من البنوك والشركات العملاقة التى تتنوع أنشطتها من الاستثمار العقارى والتأمين إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإليكترونيات

وصناعة وسائل النقل خاصةً شركات السيارات وتسببت تلك الأزمة فى خسائر فى حدود 50 تريليون دولار، إذ أدى انخفاض مؤشر Dow Jones بمقدار 777 نقطة فى تحقيق خسائر بلغت 1.2 تريليون دولار فى يوم واحد.

ودفعت الأزمة ببعض الحكومات الغربية إلى اللجوء إلى خيار التأميم لعدد من البنوك والشركات التى كان يصعب فى السابق تصور انهيارها أو السماح بإفلاس بعض منها، كما قامت تلك الدول بتنفيذ برامج للإنقاذ المالى بمبالغ هائلة استخدمت فى إطارها أموال دافعى الضرائب لإنقاذ مجموعة من المؤسسات الخاصة، الأمر الذى أكد أن الحكومات الغربية من أجل محاولة إنقاذ الموقف قد لجأت إلى أساليب تخالف مبادئ الاقتصاد الحر بهدف الحيلولة دون حدوث انهيار اقتصادى شامل.

كما أكدت تلك الأزمة بعض مخاطر العولمة وتداعياتها السلبية الممكنة على تحقيق النمو والتطور الاقتصادى، فعلى الرغم من الجهود الهائلة التى بذلت من أجل معالجة تداعيات تلك الأزمة والأدوار التى قامت بها حكومات العديد من الدول بما فى ذلك ما تم الاتفاق عليه فى إطار مجموعة العشرين G.20، إلا أن تلك الجهود رغم أهميتها لم تسهم حتى الآن فى بناء توافق فى الآراء حول الحاجة الملحة لـ «بريتون وودز» جديدة بعد أن أثبتت الأزمة عجز مؤسسات التمويل الدولية والعديد من التجمعات الاقتصادية ذات الثقل ووكالات التصنيف الائتمانى، التى أصابتها صدمة هائلة من جرّاء الفشل غير المسبوق الذى لحق بجوهر مهامها المتصلة بتأمين النظام المالى العالمى وخلق الظروف التى تكفل تحقيق النمو المتواصل والتقدم الاقتصادى والازدهار العالمى، عن التحرك السريع من أجل احتواء آثار الأزمة المالية التى لا يزال الاقتصاد العالمى يعانى من تداعياتها حتى الآن.

5 - الهجرة الدولية:

يتمثل التطور الخامس فى الهجرة الدولية بكل ما لها من تداعيات سياسية واجتماعية وثقافية ودينية وديموجرافية، فبعد أن ظلت القارة الأوروبية لفترات زمنية طويلة مصدراً رئيسياً للمهاجرين إلى امريكا الشمالية وأستراليا، تحول مصدر الهجرة من أوروبا إلى كل من أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا الجنوبية، وأصبحت الغالبية العظمى من دول أوروبا الغربية مقصداً رئيسياً للمهاجرين الوافدين من خارج أوروبا، وشهدت فترة الثمانينات والتسعينات تغيراً مماثلاً حتى بالنسبة لدول جنوب أوروبا التى تحولت هى الأخرى من مصدر إلى مقصد رئيسى للمهاجرين، فضلاً عن تحول دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوربا إلى مصدر إضافى للهجرة

ومنذ منتصف القرن العشرين، أصبحت الهجرة الدولية واحداً من أهم عوامل التحول الاجتماعى بالنسبة للدول الأصلية أو للدول المستقبلة للمهاجرين على حد سواء من جراء العولمة وتطور وسائل الاتصال، إذ شهدت الهجرة الدولية تحولات نوعية غير مسبوقة ليس فقط بالنسبة لمعدلاتها ومقاصدها وإنما أيضاً لنوعياتها، فبالإضافة إلى الهجرة التقليدية من الريف إلى الحضر، اتخذت الهجرة فيما بين الدول والقارات أنماطاً وأشكالاً جديدة، إذ وفد إلى دول غرب أوروبا نوعيات من المهاجرين من خارج مستعمراتها السابقة، وأدى تنوع نوعيات المهاجرين فى بعض الحالات إلى خلق مشكلات بالغة التعقيد للدول المستقبلة لهم، خاصة بالنسبة لإمكانية الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية بما فى ذلك اللغة وأنماط المأكل والملبس، فضلاً عن مشكلات سياسية واجتماعية لها أبعادها المتعددة ترجع أساساً إلى رفض المهاجرين الاندماج الحقيقى فى مجتماعاتهم الجديدة بكل ما فيها من قيم وتقاليد وأساليب للحياة، وهو ما أدى إلى تصاعد

درجة التمييز والتفرقة ومشاعر التوجس والخوف من قبل الدول المستقبلة لهم.

ونظراً لتعدد جوانب موضوع الهجرة الدولية، فلا يجب، في واقع الأمر، اختزال مسبباتها في مجرد التباين في مستويات الدخل أو لوجود فرص عمل وضمانات اجتماعية وظروف أمنية أفضل، ففي العديد من الحالات نجد أن الهجرة الدولية مرتبطة أيضاً بعوامل متشابكة يتعلق بعضها بمعدلات الخصوبة والإنجاب وبمتوسط الأعمار وبمعدلات نمو القوى العاملة في الدول التي تمثل مقصداً للمهاجرين، وأيضاً لتجارب الاندماج السياسي والاقتصادي الذي تجسده تجربة الاتحاد الأوروبي، كما لا يجب إغفال ما أدى إليه تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار حائط برلين من آثار على أنماط ومعدلات الهجرة سواء من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة أو من دول أوروبا الشرقية التي كانت تدور في فلكه، لذا فإن الأمر لا يمكن أن يقتصر تفسيره على مجرد الرغبة في التمتع بمستوى معيشة أفضل وبظروف أمنية أكثر استقراراً، لاسيما أن مسببات الهجرة قد ترجع إلى ظروف الدولة المستقبلة للمهاجرين، إذ انضمت اليابان مؤخراً إلى قائمة الدول المستقبلة للمهاجرين، ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بشيخوخة المجتمع Aging Society لانخفاض معدلات الإنجاب وندرة اليد العاملة في عدد من التخصصات، وهي تجربة مشابهة لتلك التي مرت بها ألمانيا خلال الستينيات من القرن المنصرم والتي أدت إلى تزايد أعداد المهاجرين الأتراك إليها.

ويعتبر عدم وجود معايير دولية متفق عليها لتعريف أو تحديد من يمكن أن يطلق عليهم مصطلح «المهاجرين» من بين المشكلات القائمة التي تواجه كيفية تفاعل مختلف الدول مع الهجرة الدولية، فرغم الاتفاق العام على عدم انطباق صفة المهاجرين على كل من يعبر الحدود السياسية للدول مثل السائحين والزائرين والمسافرين عبر الأراضي، إلا أن هناك تبايناً كبيراً في إطلاق صفة

المهاجر من دولة لأخرى، ففى أستراليا يطلق ذلك على كل مـن يقـيم لفـترة لا تقل عن 12 شهراً سواء للعمل أو التعلم أو القيام بأنشطة تجارية، فـى حـين لا تتعدى تلك الفترة ثلاثة أشهر فى مجموعة الدول الأخرى، وينعكس هذا الأمـر بطبيعة الحال على تقدير مختلف أبعاد الهجرة الدولية وإمكانية قياسها كمياً، إلا أن المؤشرات الإحصائية الصادرة عن الأمم المتحدة توضح أن الهجـرة الدوليـة ارتفعـت مـن 75 مليـون عـام 1965 إلى 120 مليـون عـام 1990 أى إلى مـا يقترب من 200 مليـون عـام 2005 يتركـزون بدرجـة رئيسـية فـى 55 دولـة ويمثلون ما يقرب من 3٪ من سكان العالم، وهى نسـبة ضـئيلة بكافـة المقـاييس مقارنة بكل ما تفرضه الهجـرة الدوليـة سـواء المؤقتـة أو الدائمـة مـن تحـديات وفرص وعوامل للتحول الاجتماعى سواء بالنسـبة للـدول الأصـلية أو للـدول المستقبلة للمهاجرين.

ومما لاشك فيه أن العولمة أعطت قوة دفع كبيرة للهجرة الدولية فى ضوء ما تشمله من اندماج واعتماد متبادل وانتقال عبر الحدود وأنشـطة للشـركات عـبر الوطنية وسهولة فى الانتقال التى أسهمت فى خلق ما يُعرف بالحركـة الدوليـة للموارد البشرية المتميزة International Mobility Of Highly Qualified Human Resources، واتصـالاً بذلك يعتبر صراع الاستحواذ على المواهـب والكفاءات أو ما يطلق عليه The Global War For Talents ، واحـداً مـن أخطر المصطلحات المرتبطة بالعولمة وبالاقتصاد القائم على المعرفـة الـذى يقـوم على العقول والمهارات المتميزة التى لا تتركـز فقـط فـى قطاعـات التكنولوجيـا المتطورة وما يرتبط بها من مراكز للبحوث والتطوير، بل إن الأمر اتسع ليشـمل كافة القطاعات الاقتصادية ومختلف الأنشطة الإنسانية على تنوعها.

فكافة المجتمعات أصبحت فى حاجة ملحة ومتزايدة إلى العقـول والمهـارات

المتميزة القادرة على استخدام المعرفة من أجل إنجاز التطوير والتحديث وخلق الثروة وتعزيز المكانة الدولية فى مختلف المجالات، فبالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال وما نشهده من تزايد فى الاستثمار الأجنبى المباشر FDI وفى التبادل التجارى الدولى فى السلع والخدمات وتوسع الترابط بين مراكز البحوث والتطوير على المستوى العالمى، أصبحت عملية انتقال الموارد البشرية المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا واحداً من أهم مظاهر العولمة والتى امتدت لتشمل قطاعات وأنشطة إنسانية متعددة.

فجانب كبير من المعرفة لا يمكن الحصول عليه عملياً من الكتب والمراجع والندوات والدراسات أو من شبكة الإنترنت؛ إذ يقتضى الأمر فى عدد من المجالات انتقال الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة والمواهب والكفاءات المتميزة من دولة لأخرى، وينطبق ذلك على الأطباء والمهندسين ورجال القانون والمتخصصين فى مجال البنوك والخدمات السياحية والدعاية والإعلان والأنشطة الرياضية والأنشطة الثقافية المتعددة، والحال كذلك بالنسبة للخبرات العلمية فائقة التطور والتخصص، كما يسرى ذلك على القوى العاملة المتميزة فى أنماط متعددة من الأنشطة الاقتصادية والعلمية والفنية والرياضية.

ولا تنتقل المواهب والكفاءات المتميزة بين الدول لمجرد وجود حوافز اقتصادية كبيرة، بل إن الأمر فى العديد من الحالات يرتبط بالرغبة فى مواصلة مسيرة التقدم والتطلع للانتقال من المستوى المحلى إلى المستوى الدولى وللاستفادة من بيئة علمية واجتماعية وثقافية تسمح بالمزيد من التطور والإنجاز، وفى بعض الحالات ترجع الهجرة إلى الرغبة فى التخصص فى مجالات غير موجودة فى البلد الأصلية أو للرغبة فى الانتماء إلى مؤسسات علمية واقتصادية وثقافية وأندية رياضية ذات مكانة دولية مرموقة. وتعتبر الدول الأعضاء فى

منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وفرنسا من أكثر الدول الجاذبة والمستفيدة من هذا التطور.

وفى حقيقة الأمر، لا تعتبر عملية الهجرة بين الدول بمثابة ظاهرة جديدة؛ فقد شهد التاريخ عبر عصوره المتعددة هجرات وحركات بشرية دائبة، إلا أن العولمة والاقتصاد القائم على المعرفة نشأ عنهما - ضمن جملة أمور - صراع للاستحواذ على المواهب والكفاءات المتميزة المتصلة بخلق الثروة وتعزيز التنافسية وتطوير المكانة الدولية، فقد ظهرت الحاجة مع تطور العولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ضرورة متابعة عملية انتقال المواهب والكفاءات المتميزة بين الدول بمختلف تداعياتها وهو ما تطلق عليه الدول النامية «هجرة العقول» Brain Drain، فالسوق الدولية للعمل وتزايد الترابط الاقتصادى وظهور ما يعرف بالسلاسل الإنتاجية الدولية أسهم فى خلق واقع جديد جعل انتقال البشر بين الدول مختلفاً فى طبيعته وغاياته وتداعياته، مع الاعتراف بأن جانباً كبيراً من هذا الانتقال لا يزال يرتبط بالرغبة فى العيش فى بيئة أفضل سياسياً واقتصادياً وعلمياً وثقافياً.

رابعاً: الآراء المعارضة للعولمة:

تمثل العولمة موضوعاً خلافياً، فلكل من مؤيديها ومعارضيها أسانيده وحججه القوية، إذ فتحت العولمة مجالاً واسعاً وغير مسبوق للتواصل والتفاعل، لم يكن من المتصور حدوثه منذ خمسين عاماً، فقد أصبح كل إنسان فى أى مكان فى العالم تتوافر له خدمة الإنترنت، قادراً على النفاذ والاطلاع على الغالبية العظمى من الصحف الأكثر شهرةً ومصداقية، وأن يستفيد من هذا الكم الهائل من المعلومات والدراسات، وأن يتواصل مع أشخاص على بُعد آلاف الأميال

بسهولة ويسر وبدون نفقات، وفى ذات الوقت لم يعد فى استطاعة الدول المتقدمة ومجتمعاتها تجاهل أوضاع إنسانية مأساوية قائمة فى الدول الفقيرة، وبنفس المنطق أصبحت الفئات المهمشة أو المضطهده فى بعض الدول قادرة على نقل مشاعرها وحقيقة أوضاعها إلى العديد من المنظمات والمنتديات الدولية المهتمة بقضايا مكافحة الفقر وبكيفية تعزيز احترام حقوق الإنسان، كما أتاحت العولمة للمتاجر الأمريكية الكبرى خيار تصنيع المنتجات فى الصين، على أن يتم تسويقها فى السوق الأمريكى وكذلك الأوروبى، وعلى أن تتولى إحدى الشركات فى مدينة بانجلور فى الهند إعداد الوثائق المحاسبية الخاصة بذلك، وأصبحت عملية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود السياسية للدول تتم فى لحظات، وما كان يتم إنجازه من خلال البريد الجوى فى أسابيع، أصبح من الممكن القيام به فى ثوان معدودة من خلال شبكة الإنترنت.

وقد أسهمت التكنولوجيات فائقة السرعة فى انتقال الأفكار وفى تزايد القدرة على الاتصال وعلى الانتقال والتوطن، فالعالم الذى أصبح بالفعل «قرية صغيرة» هو عالم آخذ فى الترابط والاندماج والتشابك وتتضاءل فى إطاره أهمية عامل «المسافات الجغرافية والزمنية» بدرجة أسهمت فى إحداث العديد من التطورات الإيجابية، والتى صاحبها أيضاً ظهور العديد من المشكلات العاتية، التى أصبحت تؤثر فى كافة المجتمعات بما فى ذلك تلك التى لم تتسبب فى نشأتها، فالأزمة المالية الآسيوية التى تفجرت فى تايلاند عام 1997 انتقلت إلى باقى الدول الآسيوية ومنها إلى العديد من دول العالم، التى لم يكن لها علاقة مباشرة من قريب أو بعيد بمسببات تلك الأزمة وكان عليها أن تتحمل تبعاتها وتداعياتها التى امتدت إلى الاقتصاد العالمى ككل، وتكرر ذلك أيضاً مع الأزمة المالية لعام 2008، التى بدأت فى الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى

أوروبا فآسيا ثم إلى كافة دول العالم، وأصبحت الدول فى إطار ما تواجهه من تحديات، تواجه مشكلة تتعلق بالعوامل الخارجية الطارئة وغير المتوقعة، وهى تلك المتصلة بحدوث أزمة فى دولةٍ ما سرعان ما تنتقل كالعدوى إلى مختلف دول العالم.

ومن بين الأخطاء الشائعة أن نتصور أن الآراء المعارضة للعولمة تنبع أساساً من الدول النامية ومجتمعاتها، بحجة أنها تحاول مقاومة الهيمنة الغربية والأمريكية على وجه التحديد، إذ أنه من الثابت أن المعارضين للعولمة يتركزون بدرجة رئيسية فى الدول المتقدمة ذاتها بما فى ذلك داخل دوائر لها ثقلها بالإدارة الأمريكية نفسها، وهو الأمر الذى أوجد قدراً من توافق الآراء آخذ فى التزايد على المستوى العالمى حول ضرورة التحكم فى التداعيات السلبية للعولمة وأهمية تعزيز القدرة على الحيلولة دون خروج الأوضاع عن نطاق السيطرة، وضرورة العمل الجاد من أجل ترويض العولمة.

ولم تنشأ تلك الآراء المعارضة والتى تتحسب من بعض تداعيات العولمة كرد فعل للأزمة المالية العالمية التى تفجرت عام 2008، بل ظهرت تلك الآراء قبل ذلك بكثير، خاصةً بعد أن أكدت مجموعة من الدوائر السياسية والاقتصادية أن العولمة أدت بالفعل إلى مجموعة من النتائج التى لا تحقق المصالح الاستراتيجية الغربية الأمريكية على وجه التحديد، يأتى فى مقدمتها «تصاعد التحدى الآسيوى»، خاصة من قبل الصين للثقل الاقتصادى الأمريكى، فالقرن العشرون كان بمثابة «القرن الأمريكى»، وهناك العديد من الآراء التى ترجح أن القرن الحادى العشرين سيكون بمثابة «القرن الآسيوى»، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى نهاية احتكار الغرب للتطور الاقتصادى والعلمى والثقافى.

وقد أكد تقرير أعدته مجموعة العمل التابعة لوزارة الدفاع الأمريكى

DOD، والذى سمح بنشره عام 1999 بعد عرضه على الكونجرس، أن العولمة تفرض تحديات هائلة على إمكانية الحفاظ على أمن المعلومات وأسرار التكنولوجيات العسكرية فائقة التطور، فضلاً عن المعارف المتصلة بالمواد والنظم ذات الاستخدام المزدوج.

كما حذرت المناقشات التى دارت فى إطار الكونجرس منذ عام 2003 من مخاطر انتقال صناعات فائقة التقدم والحساسية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخارج تحت ضغوط العولمة، ويأتى فى هذا الإطار تزايد مخاطر تصنيع العديد من مكونات أنظمة التسلح الأمريكية فى عدة دول خارجية، وإمكانية تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لضغوط قد ترتبط بمواقف سياسية للدول التى يتم إنتاج تلك المكونات فى مصانعها ومعاملها.

ومن ناحية أخرى تفرض العولمة، بكل ما تشمله من وسائل اتصال وأنظمة متقدمة للمتابعة والرصد أعباء إضافية على جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إذ توفر الأنظمة الحديثة لتحديد المواقع GPS وتكنولوجيا متابعة الملاحة البحرية Glonass وتزايد إمكانية اختراق قواعد البيانات والمعلومات للعديد من المؤسسات الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية والعلمية تحديات هائلة أمام كافة الدول بما فى ذلك الأكثر تطوراً والتى تسعى للحفاظ على أسرارها ومصالحها وأمنها القومى.

كما تركز الآراء المعارضة للعولمة على بعض الحقائق التى تتعلق بتأثيرها السلبى على الهوية والذاتية الثقافية للمجتمعات، وعلى تناول موضوعات بالغة الحساسية ومثيرة للجدل من الناحيتين الدينية والثقافية، وعلى تقليص السيادة الفعلية للدول، وتلك التداعيات لا تنطبق على الدول النامية ومجتمعاتها فقط، بل نفذت أيضاً إلى العديد من الدول المتقدمة خاصة المستقبلة للمهاجرين، التى

فوجئت بأنماط جديدة للمأكل والملبس والتقاليد والمعتقدات التى لم تعتَدْ أن تراها، أو تتعايش معها داخل حدودها السياسية، خاصة بعد حصول «المهاجرين» على جنسياتهم الجديدة من قبل الدول المستقبلة لهم، ليشكلوا شريحة من مجتمعاتها التى نفذوا إليها بثقافات ومعتقدات دينية مختلفة.

فالعولمة فى المجال الاقتصادى، تشمل اندماج الاقتصاديات الوطنية فى الاقتصاد العالمى من خلال التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر، والتدفقات المالية قصيرة الأجل، وانتقال العمالة، ويدعم ذلك تطورات هائلة تشهدها التكنولوجيات فائقة السرعة فى مجال الاتصالات والمواصلات، وتُعَدّ مجموعة من المنظمات والمنتديات الدولية منها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية والمنتدى الاقتصادى العالمى «منتدى دافوس»، وكذلك الشركات عبر الوطنية بمثابة الآليات التنفيذية لتفعيل العولمة بمفهومها الاقتصادى وللإسراع بوتيرة تطبيقاتها من قبل كافة الدول والمجتمعات.

ورغم ما حققه «الغرب» من انتصار حاسم فى الحرب الباردة، التى انتهت بسقوط حائط برلين عام 1989، فوحدة الألمانيتين عام 1990، ثم تفكك الاتحاد السوفيتى عام 1991، إلا أن القضاء على الشيوعية قد ترك العالم دون بديل آخر سوى الرأسمالية والليبرالية، وهو الأمر الذى دفع بالعديدين من بين أبرزهم Francis Fukuyama بكتابه الأشهر عن «نهاية التاريخ» إلى تصور أن العالم مقبل على مرحلة جديدة يسودها التجانس والتطور واحترام حقوق الإنسان وشيوع الديمقراطية والرخاء الاقتصادى، ثم جاءت بعد فترة وجيزة أحداث المظاهرات الهائلة التى شهدتها كل من سياتل وواشنطن وبراج ومونتريال وجنوه ودافوس، التى تزامنت مع اجتماعات مجموعة من المنظمات والمنتديات والتجمعات الدولية، لتؤكد أن هناك اتجاهات قوية لمناهضة العولمة

وتحذر من تداعيتها السلبية على مجمل أوجه الحياة على كوكب الأرض، وظهر جلياً أن جانباً من الآراء المعارضة للعولمة، التى اتخذت طابعاً مؤسسياً بتشكيل مجموعة من الحركات والمتديات، تستند على حجج تعارض الرأسمالية Anti-Capitalism وضد الليبرالية الجديدة Anti- Neoliberalism، فثقل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية خاصةً فى أوربا الغربية وآراء مجموعة من الكتاب والمفكرين، ركزت بدرجة رئيسية على أن النظام الرأسمالى هو نظام لا يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، بل يعمل على زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعلى نشأة الاحتكارات، وعلى تعزيز هيمنة الدول القوية على الدول الضعيفة.

وامتزجت الآراء المعارضة للرأسمالية الليبرالية مع بعض مظاهر التعاطف مع الشيوعية، التى أسهمت لفترة زمنية فى تحقيق العديد من الإنجازات التى حققها الاتحاد السوفيتى فى مراحله الأولى، بما فى ذلك تحوله إلى قوة عظمى هائلة قبل دخوله فى مرحلة الانهيار والتفكك، وانضم إلى هؤلاء مجموعة من الدوائر المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها لأسباب متنوعة، سواء نتيجةً لإدراك مخاطر انفرادها بمقاليد الأمور فى العالم، دون وجود قوى من شأنها أن تحقق قدراً من الاستقرار والتوازن، أو لعوامل تنبع من اعتراضات على بعض جوانب السياسية الخارجية الأمريكية، أو لاعتبارات تتصل بمحاولة رفض الهيمنة الثقافية الأمريكية وما تشمله من ترويج مكثف لأسلوب الحياة الأمريكية، وهو ما يفسر الهجوم على محال الوجبات السريعة، وعلى بعض المنشآت الأمريكية فى عدد من العواصم العالمية، فى إطار المظاهرات المناهضة للعولمة.

فالآراء المعارضة للرأسمالية والليبرالية، تحولت إلى معارضة للعولمة،

واتخذت من دور الشركات عبر الوطنية، التى تعتبر من بين آليات تفعيل العولمة، هدفاً لتأكيد خطورة ممارستها الاحتكارية، ولإظهار دورها فى استنزاف موارد الدول النامية الضعيفة، سواء الطبيعية أو البشرية، من أجل تحقيق أرباح هائلة، تعظم فجوة عدم المساواه بين الأغنياء والفقراء، فضلاً عن مسئولية تلك الشركات فى نشر الفساد والرشوة، واستغلال عمالة الأطفال، وموافقتها الضمنية فى بعض الحالات على التمييز ضد المرأة، والذى يتم بطريقة منهجية، فى إطار بعض السلاسل الإنتاجية لتلك الشركات، خاصة فى عدد من دول جنوب شرق آسيا، حيث يتم التغاضى عن انتهاكات حقوق الانسان وقواعد العمل، وبعض الاعتبارات البيئية فى إطار السعى إلى تحقيق الربح وتعزيز التنافسية.

ولا تقتصر الآراء المعارضة للعولمة، بطبيعة الحال، على المعارضين للرأسمالية والليبرالية، فمن بين أكثر المعارضين لها تأتى كتابات الصحفية الكندية Naomi Klein و Amartya Sen (جائزة نوبل فى الاقتصاد) وJoseph Stiglitz (جائزة نوبل فى الاقتصاد) و James Tobin (جائزة نوبل فى الاقتصاد) و Paul Samuelson (جائزة نوبل فى الاقتصاد) لتحذر من بعض تداعيات العولمة، وتؤكد على ضرورة العمل من أجل محاولة ترويضها وكبح جماحها، كما تتحفظ الأحزاب اليمينية الموجودة فى العديد من الدول الغربية بقوة على بعض الآثار السلبية للعولمة، خاصة فيما يتعلق بحرية انتقال الأفراد عبر الحدود السياسية للدول، مقارنةً بما كان عليه الوضع فى السابق، لذا تركز الدوائر اليمينية هجومها على المهاجرين والأجانب الموجودين على أراضيها، بكل ما يترتب على هذا التواجد والتوطن من نتائج تتعلق بالتأثير فى الهوية الثقافية والدينية، فرغم ما أفرزته العولمة من نتائج، تسمح بتزايد التواصل

والتفاعل وانتقال الأفكار بمعدلات غير مسبوقة، إلا أن ذلك يصاحبه فى ذات الوقت قدر متزايد من الصدام الذى لا يمكن إغفاله، والذى اكتسب أبعاداً إضافية بعد أحداث 11 سبتمبر، كما تركز العديد من الآراء المعارضة للعولمة داخل الدول الغربية ذاتها، على قضايا البيئة والإرهاب وسرعة انتقال الأوبئة وتزايد التأثر بأوضاع ومشكلات خارجية بدرجة يصعب التحكم فيها.

ورغم الاتفاق على أن العولمة لا تعد ظاهرة حديثة، بل كانت قائمة منذ قرون طويلة، إلا أن ما أكسبها قوة الدفع الهائلة التى نشهدها منذ نهاية القرن العشرين لا يرجع فى حقيقة الأمر، إلى مجرد التطورات المطردة فى التكنولوجيات فائقة السرعة خاصة فى مجالى الاتصالات والمواصلات، بل أيضاً الى مجموعة من العوامل الإضافية المتشابكة.

● إذ ظهرت أسواق جديدة يتمثل أهمها فى الأسواق العالمية للعملات القابلة للتحويل، وأسواق المال العالمية التى يبلغ قيمة التداول فيها ما يقرب من 1.5 تريليون دولار «يومياً» .

● بزوغ مجموعة جديدة من اللاعبين الجدد على المستوى الدولى من جراء ظهور منظمات وتجمعات جديدة، أهمها منظمة التجارة العالمية التى أُنشئت عام 1995، لتشكل ركيزة النظام التجارى الدولى، كما تشمل قائمة اللاعبين الجدد الشركات عبر الوطنية، التى وإن كانت قائمة قبل الموجة الحديثة للعولمة، إلا انها لم تكن بكل هذا الثقل، حيث تتفوق الإمكانات المالية لإحداها على الناتج القومى الإجمالى لمجموعات من الدول، كما أنها لم تكن بكل هذا التطور والتنوع والاتساع، ويضاف إلى ما سبق ظهور منظمات المجتمع المدنى أو المنظمات غير الحكومية، التى يتصاعد دورها عبر الحدود السياسية للدول، فى تناول العديد من القضايا، سواء تلك المتعلقة بالاقتصاد العالمى، أو حقوق الإنسان، أو نزع السلاح والتحكم فى التسلح، أو قضايا البيئة على تنوعها.

● وهناك أيضاً مجموعة من النظم والقواعد الدولية الجديدة، التى تشمل الاتفاقيات المتعددة الأطراف فى مجالات التجارة والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، والمدعومة بآليات تعاقدية ملزِمة لجميع الدول.

وقد أسهمت تلك التطورات المتشابكة فى خلق واقع دولى جديد، يتزامن مع حركة دائبة للمنافسة، وتغير موازين القوى والصراع على القوة والثروة والنفوذ، فى عالم يتسم بدرجة كبيرة من عدم المساواة؛ إذ تستأثر دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، التى تشمل 19٪ من سكان العالم بـ 71٪ من التجارة الدولية للسلع والخدمات، و 60٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و 91٪ من مستخدمى شبكة الإنترنت، وتتفوق ثروة أغنى عشرة أفراد فى العالم على الناتج المحلى الإجمالى GDP لكافة الدول الأقل نمواً التى يبلغ تعدادها 600 مليون نسمة، كما تتحكم أكبر عشر شركات فى مجالى الصناعات الكيميائية فى 85٪ فى السوق العالمى للمبيدات، كما تستأثر أكبر عشرة شركات فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بـ 86٪ من السوق العالمى فى هذا المجال، الذى يقدر قيمته بـ 262 مليار دولار، يضاف إلى ما سبق أن أكثر من 70٪ من سكان العالم يعيشون فى دول نامية، تتسم بارتفاع معدلات الفقر والبطالة والأمية، ورغم كل ما يقال عن منافع العولمة ومردودها الإيجابى، تركز مجمل بعض الآراء المعارضة للعولمة، على أن الشرائح المستفيدة من العولمة فى الدول النامية تمثل نسبة ضئيلة للغاية من مجمل شعوبها، فهناك 3.6 مليار نسمة يعيشون بأقل من دولارين يومياً، وأنه يصعب تصور أن تقدم العولمة حلولاً سحرية أو سريعة للقضاء على الفقر، فحتى ما تم إقراره فى قمة الألفية التنموية للأمم المتحدة عام 2000، من أهداف كبيرة للقضاء على الفقر بنسبة 50٪ بحلول عام 2015، تبدو بعيدة المنال، فى ظل ما يسود النظام الاقتصادى

الدولى بشكله الراهن من مظاهر تدعو إلى عدم التفاؤل، يضاف إلى ذلك مواقف الدول المانحة، حيال إمكانية الالتزام بالمعايير الدولية، الخاصة بتقديم مساعدات التنمية الرسمية ODA للدول النامية، ورغم وجود بعض قصص النجاح التى تحققت فى بعض الدول النامية، تذهب الآراء المعارضة للعولمة إلى أن تلك التجارب غير قابلة للتعميم على نطاق واسع، إذ لا توجد وصفة واحدة تصلح للجميع One Size Fits all .

وأدت تلك الحقائق إلى تعزيز الانطباع بأن ركائز النظام الاقتصادى القائمة على مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) فضلاً عن منظمة التجارة العالمية WTO، إنما تعمل من أجل تحقيق مصالح الشركات عبر الوطنية، وامتد هذا الانطباع ليشمل أيضاً مجموعة المنظمات والمنتديات والترتيبات الأخرى، منها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، والاتفاقية المتعددة الأطراف للاستثمار (MAI)، والمنتدى الاقتصادى العالمى (WEF) أومنتدى دافوس، وحوار مجتمع الأعمال عبر الأطلنطى (TABD) والمنتدى الاقتصادى لآسيا والباسيفيك (APEC)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ونشطت الحركات المناهضة للعولمة للحد من عمل كل تلك المنظمات والمنتديات والأنظمة، التى صاحب اجتماعاتها مظاهرات حاشدة، حُملت خلالها لافتات تنادى بضرورة الاهتمام بالانسان قبل الاهتمام بتحقيق الربح People before profits وبأن كوكب الأرض ليس للبيع Earth is not for sale.

فالقرن العشرون كان بمثابة «القرن الأمريكى» وهناك العديد من الآراء ذات الثقل التى ترجح أن القرن الحادى والعشرين سيكون بمثابة «القرن الآسيوى» بما قد يؤدى إلى نهاية احتكار الغرب للتطور الاقتصادى والعلمى والثقافى، وأن ذلك يعتبر أحد نتائج العولمة.

وقد حدد تقرير اللجنة الدولية التى تم تشكيلها فى إطار منظمة العمل الدولية ILO لدراسة الأبعاد الاجتماعية للعولمة، والذى صدر عام 2004، أن عملية العولمة تتمخض عنها مجموعة من الآثار غير المواتية، والتى تتسبب فى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء سواء فيما بين الدول أو داخل الدول ذاتها، فرغم الثروات الهائلة التى تحققت من جرّاء العولمة، إلا أن عدالة توزيعها لا تتسم بالكفاءة الواجبة، وهو الأمر الذى أوجد قدراً كبيراً من الأحباط لدى قطاعات عريضة من الشعوب بعد أن تبددت آمالهم فى تحقيق مستويات أفضل للمعيشة؛ إذ استمر تواجدهم فى إطار ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمى Informal Economy، وحتى فى إطار الدول النامية التى حققت نجاحات اقتصادية باهرة، فإن حقوق العمال والعديد من قضايا عدالة توزيع الثروة لا تزال يكتنفها الغموض، وهو الأمر الذى ظهر جلياً من خلال وسائل الاتصال فائقة السرعة التى نقلت للعالم قصص النجاح التى تزامنت فى عدد من الحالات مع إخفاقات اجتماعية هائلة.

ففى بعض الحالات تنجح مجموعة من الدول النامية فى تحسين عدد من المؤشرات الاقتصادية المتصلة بالناتج المحلى الإجمالى GDP وبزيادة الصادرات، دون أن يواكب ذلك تحسن ملموس وبنفس الدرجة فى مستويات المعيشة، وهو الأمر الذى عمق من مخاوف تداعيات العولمة وإسهامها فى خلق ظاهرة تعرف بالدولة الغنية والشعب الفقير Rich Country With Poor People وتتركز الآراء المعارضة للعولمة على مجموعة من الحجج التى تروج لعدد من الآراء التى تحظى بدراسات مستفيضة من قبل العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وكذلك من الحكومات ومراكز الأبحاث ذات الصلة، إذ تروج تلك الآراء إلى مجموعة من الأفكار التى تتمثل فيما يلى:-

● أن القواعد الحاكمة للعولمة تقوم على أسس تسعى إلى تحقيق مصالح الدول المتقدمة الغنية، إلا أن ذلك فى التقدير ليس دقيقاً، فهناك مجموعة من الدول النامية التى حققت نجاحات اقتصادية هائلة فى فترة زمنية وجيزة، لم يكن من الممكن إنجازها دون تفاعلها الإيجابى مع مقتضيات العولمة، والتى تزامنت مع فهم عميق لمتطلبات احتواء آثارها السلبية.

● أن العولمة تُغلّب القيم المادية على غيرها من القيم الإنسانية الأخرى، فقضايا البيئة لم تستأثر، وفقاً لآراء المناهضين للعولمة، بالاهتمام الواجب من قبل الدول المتقدمة، رغم تداعياتها الخطيرة على كافة مظاهر الحياة على كوكب الأرض.

● أن العولمة ذاتها قلصت بالفعل من سيادة الدول النامية وحدَّت من قدرتها على اتخاذ القرارات التى تتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أن يمتد ذلك بدرجة كبيرة فى معالجة العديد من المشكلات التى تواجه الدول النامية وفى مقدمتها القضاء على الفقر.

● أن العولمة خلقت فائزين وخاسرين فى كافة الدول دون استثناء، إلا أن خطورة الموقف تتجسد فى الدول النامية التى انقسمت مجتمعاتها فى عدد من الحالات إلى شرائح محدودة تقترب بسرعة من حيث القيم والثروة عما هو سائد فى الدول الغنية مع بقاء الغالبية العظمى من الشعب فى حالة فقر شبه مستدامة.

● إن العولمة تروج بشكل مباشر أو غير مباشر للنموذج الأمريكى الاقتصادى والثقافى، رغم أن آثار العولمة لم تكن جميعها إيجابية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ومكانتها العالمية، وهو رأى ينبع من الدول النامية، كما يصدر أيضاً عن مجموعة من الدوائر السياسية والاقتصادية والثقافية فى الدول الغنية ؛ فالنموذج الأمريكى لاقتصاد السوق يختلف عن النموذج القائم فى دول

شمال أوروبا Nordic Countries وعن النموذج اليابانى وكذلك عن النماذج التى تطبقها مجموعة من دول الاتحاد الأوروبى، الأمر الذى عزز من مخاوف مجموعة من الدول الغنية حيال ما تمثله العولمة من ترويج للنموذج الأنجلو ساكسونى مقارنةً بسائر البدائل المتاحة الأخرى.

● إن العولمة لا تشمل، ضمن مكوناتها وآلياتها، الوسائل الكافية التى تعزز من إمكانية القضاء على الفقر، فالعالم بأسره فى صراع بين معدلين هما معدل النمو الاقتصادى ومعدل نمو السكان، ولا يزال المعدل الأخير يتفوق فى العديد من الدول على المعدل الأول، فأكثر من 80 ٪ من شعوب الدول النامية تواجه معدلات مرتفعة من الفقر والبطالة وتدهور مستويات الخدمات التعليمية والصحية، فهناك ما يقرب من مليار نسمة يعيشون حالياً بأقل من دولار واحد يومياً، بالإضافة إلى 2.6 مليار نسمة يعيشون بأقل من 2 دولار يومياً، الأمر الذى يؤكد أن أكثر من نصف سكان العالم، الذى يبلغ قوامهم 7 مليار نسمة، يعيشون فى حالة فقر حاد، وأنه لا يمكن للعولمة أن تحقق نجاحات ملحوظة دون توفير معالجة متكاملة لهذا الواقع.

● أن العولمة لم يواكبها أية تطورات تُذكر فى مجال تعزيز ديمقراطية صنع واتخاذ القرارات الدولية، فكافة المحاولات الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن وتوسيع عضويته لا تزال تواجه صعوبات هائلة، وينطبق ذلك أيضاً على صندوق النقد الدولى الذى تتمتع فى إطاره الولايات المتحدة الأمريكية بما يشبه حق الفيتو، حيث يسود معيار تصويت الدولارDollar Vote؛ فالدول الغنية تتمتع بثقل تصويتى أكبر من غيرها، ويمتد ذلك إلى نطاق الوظائف الرئاسية فى كل من صندوق النقد الدولى و البنك الدولى، فالأول يجب أن يتولى رئاسته شخصية أوربية، والبنك الدولى يجب أن يتولى رئاسته شخصية أمريكية، وفى

حالتين ارتبطت الشخصيات الأمريكية التى تولت رئاسة البنك الدولى بخلفية عسكرية تجسدت فى روبرت ماكنمارا وبول ولفوفيتز، حيث تداخلت خلفياتهما مع حربى فيتنام والعراق .

● إن هناك قدراً كبيراً من التباين حيال قبول مجمل تداعيات العولمة، إذ يحظى ما تشمله من حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع عبر الحدود الساسية للدول بدرجة قبول وتفهم تفوق تقبل انتقال الأفراد واليد العاملة بين الدول، لما لذلك من تداعيات على العديد من المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة فى الدول المتقدمة المستقبلة للمهاجرين التى وجدت نفسها تواجه أنماطًا سلوكية مختلفة تتعلق بالمأكل والملبس والمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية، فضلاً عن أنماط ثقافية تتعلق أساساً باللغة، الأمر الذى دفع بالعديد من الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بضرورة الحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية للمجتمع وضرورة تنقيته من القيم الثقافية والممارسات الاجتماعية المغايرة للقيم الوطنية السائدة فى الدول المستقبلة للمهاجرين.

وقد نبهت الآراء المعارضة للعولمة الأذهان، سواء فى الدول المتقدمة أو النامية، إلى الحاجة لتكثيف العمل من أجل احتواء الآثار السلبية للعولمة التى امتد نطاقها ليشمل كافة الدول دون استثناء، وأدركت العديد من الحكومات والمنظمات الدولية ومراكز الأبحاث ذات الصلة، أن العالم فى حاجة إلى كبح جماح العولمة خاصة بعد أن تسببت الأزمات المالية المتعاقبة فى إلحاق خسائر فادحة بأعتى القوى الاقتصادية العالمية والتى امتدت تداعياتها إلى مختلف الدول وإلى الاقتصاد العالمى ذاته وإلى النظم المالية و النقدية والتجارية الحاكمة له، وكان ذلك من بين مسببات تزايد الآراء المطالبة بإصلاح العولمة Reforming Globalization، وبإدخال العديد من التعديلات التى تكفل للعولمة أن تحقق

مصالح الجميع أو ما يطلق عليه Making Globalization Work، وبأهمية الحرص على البعد الإنسانى للعولمة خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وزيادة مساعدات التنمية الرسمية ODA إلى الدول النامية، والتوسع فى عمليات شطب أو تخفيض مديونياتها، فضلاً عن التقدم بخطوات جادة نحو الحفاظ على البيئة، وتطوير أساليب اتخاذ القرارات الدولية سياسياً واقتصادياً بتوفير أكبر قدر ممكن من ديمقراطية صنع واتخاذ القرارات الدولية، فضلاً عن متطلبات تعزيز كفاءة عمل النظام المالى الدولى، والتى تشمل أيضاً إمكانية النظر فى عقد بريتون وودز» جديدة.

خامساً: العولمة والقضاء على الفقر:

أصبحت قضية الفقر من أهم القضايا العالمية المطروحة بقوة على المستوى الدولى، إذ بدأت كل من الأمم المتحدة، وكذلك مؤسسات التمويل الدولية خاصةً البنك الدولى فى التركيز بدرجة غير مسبوقة على كيفية القضاء على الفقر، ففى سبتمبر عام 2000 انعقدت فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك قمة الألفية التى أقرت ما يعرف بالأهداف التنموية للألفية Millennium Development Goals (MDGs)، والتى أكدت ضرورة العمل على تحقيق هدف القضاء على الفقر بنسبة 50٪ بحلول عام 2015، مع النظر لأول مرة إلى قضية الفقر ليس باعتبارها تتعلق بانخفاض الدخل، وإنما باعتبارها تشمل أيضاً العديد من المشكلات، التى يأتى فى إطارها انخفاض مستوى الخدمات الصحية والتعليم ومدى توفر المياه الصالحة للشرب.

وقد تطور التناول الدولى لقضية الفقر ومتطلبات مكافحته إلى حدّ إدخال تعديلات جوهرية على عمل صندوق النقد الدولى ذاته، الذى ظل لعقود طويلة

يركز على القضايا المتصلة بالاستقرار الاقتصادى العالمى وعلى مكافحة التضخم دون إيلاء الاهتمام الكافى بقضايا العمالة والأجور ومجمل الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية، فقد أحدثت الآراء المعارضة لسياسات صندوق النقد الدولى وما أدت إليه من قلاقل اجتماعية فى العديد من الدول النامية المدينة تأثيرات متعددة، أدت فى النهاية إلى إدخال بعض التعديلات على عمل الصندوق، لتصبح قضية مكافحة الفقر لأول مرة ضمن أولوياته، بعد أن ثبت أن فتح الأسواق، وإزالة القيود المفروضة على الواردات، ورفع القيود على تدفق رؤوس الأموال الخارجية، لا تكفى وحدها لحل قضية الفقر، التى تعتبر القضية الرئيسية التى تواجه الغالبية العظمى من الدول النامية وما يقرب من نصف سكان كوكب الأرض.

ويواجه الحوار حول العولمة الاقتصادية ومتطلبات القضاء على الفقر آراء متناقضة بين النظريات الاقتصادية وبين القيم الإنسانية والاجتماعية، فقد ظل العالم طوال عقود عديدة حبيساً بين مناقشات مطولة حول ثلاثة بدائل هى الرأسمالية والسوق الحرة، والشيوعية، والاقتصاد الذى يقوم على إدارة الأسواق أوManaged Market Economy، إلا أنه مع سقوط حائط برلين عام 1989، فإن النماذج الاقتصادية المطروحة تقلصت إلى مدرستين رئيسيتين تدعو الأولى إلى ضرورة الدفع بأفكار اقتصاد السوق بدرجة مطلقة، فى حين تدعو الثانية إلى ضرورة عدم استبعاد دور الحكومات ومتطلبات تكامل دورها مع دور مؤسسات الأعمال الخاصة.

وتتمسك آراء المدرسة الأولى بما يُعرف باستراتيجية واشنطن للتنمية أو ما يُعرف بـ Washington Consensus Strategy For Development، التى تدعو إلى ضرورة تقليص دور الحكومات، والتوسع فى عمليات الخصخصة، مع

التحرك نحو تحرير التجارة والأسواق المالية وضرورة تعزيز دور مؤسسات الأعمال الخاصة، على أن يتركز دور الحكومات فى النشاط الاقتصادى على مجرد العمل على استقرار الاقتصاد الكلى، لذا فإن تلك الاستراتيجية تركز على ثلاثة عناصر هى الاستقرار والخصخصة والتحرير Stabilize, Privatize, and Libralize، إلا أن الاستقرار المقصود فى هذه الحالة ارتكز على مجرد محاولة تحقيق استقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم، دون إيلاء الاهتمام الواجب باستقرار العمالة؛ فالحكومات مدعوة إلى خصخصة كل الأنشطة بدءًا من المشروعات الصناعية والخدمية وصولاً إلى مؤسسات الضمان الاجتماعى، مع تقليص دور الحكومات حتى بالنسبة لدعم بعض الأنشطة الإنتاجية، مع التزامها بالعمل على تحقيق التوازن المالى، ويعتبر غياب البعد الإنسانى والاجتماعى من أبرز عيوب تلك الاستراتيجية، التى يقوم مجموعة من مؤيديها حالياً بمحاولة تطويرها، بعد أن كشفت الأزمات المالية المتعاقبة محورية دور الحكومات فى النشاط الاقتصادى، وفى معالجة الآثار الاجتماعية ذات الصلة.

وتدعو المدرسة الأخرى التى تتمسك بنموذج الاقتصاد القائم على إدارة الأسواق Managed Market Economy، ومركزية دور الحكومات فى تحقيق التنمية وفى حماية الفقراء، فمع الاعتراف بأن التطور الاقتصادى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تفاعل قوى السوق، إلا أن دور الحكومات يجب أن يركز على خلق المناخ الذى يكفل ازدهار النشاط الاقتصادى، بما يساعد على خلق فرص عمل جديدة مع وضع القوانين التى تضمن سلامة النظام المصرفى وأسواق المال الوطنية، فضلاً عن مقتضيات مواجهة ظهور احتكارات، ومتطلبات الحفاظ على البيئة، وزيادة الاستثمار فى التعليم، وتركز تلك المدرسة على قضايا العمالة والعدالة الاجتماعية وقيم الحفاظ على البيئة والقضاء على

الفقـر واحـترام حقـوق الإنسـان، بمـا فـى ذلـك الحريـات السياسـية والقـيم الديموقراطية.

وتتأرجح السياسات الاقتصادية المطبقة فى الغالبية العظمى من الدول فـى حقيقة الأمر بين المدرستين أو بين مـا يعـرف بتوافـق واشـنطن Washington Consensus، وبين الاقتصاد القائم على إدارة الأسواق Managed Market Economy، حيث تدعو الأولى إلى الحرية الاقتصادية شبه المطلقة القائمة علـى المنافسة الكاملة والمخاطرة الكاملة، وهى اسـتراتيجية تبتعـد تمامـاً عـن إمكانيـة تطبيق كل ما تشمله من قِبل الدول النامية، حيث تبدو آراء المدرسة الثانية أكثـر منطقية للتعامل مع أوضاعها، ذلك رغم التباين الهائل فـى نتـائج تطبيقهـا بـين مختلف الدول النامية، إذ تبدو دول شرق آسيا أكثر نجاحاً من الـدول الأفريقيـة، وهو الأمر الذى يدفعنا إلى التطرق لكيفية تباين تعامل الدول النامية مع العولمة.

1 - العولمة ودول شرق آسيا :

أدت العولمة وتبنى سياسة تركز على تحقيق النمو عـن طريـق التوسـع فـى التصدير Export Led Growth، إلى المساهمة فى الحد من معدلات الفقر فى دول شرق آسيا، فتعاملها الإيجابى مع مقتضـيات العولمـة عـززت مـن قـدرتها، سواء للنفاذ إلى الأسواق العالمية أو للاستحواذ على التكنولوجيات المتقدمة التى تكفل زيادة الإنتاجية، إذ حققـت تلـك الـدول معـدلات نمـو متواصـلة طـوال العقود الأربعة الماضية، باستثناء الفترة التى عانت فيها من جرّاء الأزمـة الماليـة، وتدخل الصين فى إطار تلك المجموعة من الدول، حيث حققت أعلى معـدلات للنمو على مستوى العالم بمعدلات تتراوح بين 9٪ و 12٪ سنوياً، وقد انخفضت معدلات الفقر بمعدلات هائلة فى تلك الدول، إذ نجحت الصين فى إخـراج مـا

يقرب من 400 مليون نسمة من الفقر، كما نجحت إندونيسيا في خفض معدلات الفقر من 28٪ عام 1987 إلى 8٪ عام 2002، وتزامن ذلك مع انخفاض نسبة الأمية بمعدلات هائلة، في حين حققت ماليزيا ارتفاعاً مطَّرداً في متوسط الدخل الفردي ليصل إلى 4000 دولار عام 2008، كما انتقلت كوريا الجنوبية من كونها دولة شديدة الفقر عام1960، إلى واحدة من أكبر الاقتصاديات العالمية، لتحتل المنزلة التاسعة بين أكبر القوى الاقتصادية التي تنتمي إلى عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حيث تزامن ذلك مع تطور هائل في جودة التعليم، الذي مكّنها من الريادة في مجالات فائقة التقدم، والتي تتصل بتطوير التكنولوجيات فائقة السرعة والصناعات النووية وبناء السفن والإليكترونيات والسيارات.

وقامت حكومات تلك الدول بدور مركزي في دفع النشاط الاقتصادي وفي القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وطبقت سياسة متكاملة تهدف إلى الاستفادة القصوى مما تتيحه العولمة من مزايا، مع العمل على احتواء تداعياتها السلبية كلما اقتضت الحاجة ذلك، إذ ركزت كافة دول شرق آسيا على القطاعات التكنولوجية فائقة التقدم، كما ركزت على قطاعات بعينها، مع عدم إطلاق العنان لمبادئ تفاعل السوق في ظل الرغبة في تطوير الصناعات الوطنية، إذ تم توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التكنولوجية في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايوان، بدرجة مكنت تلك الدول من الصعود في قائمة أكبر الدول التكنولوجية على مستوى العالم، وانطبق ذلك أيضاً على مجالات أخرى تشمل صناعة الصلب والبلاستيك وبناء السفن والسيارات ومعدات الطاقة المتجددة.

واتسم الأداء الاقتصادي لتلك الدول بارتفاع معدلات الادخار إلى حدود

تتراوح بين 40٪ إلى 42٪ من الناتج المحلى الإجمالى، كما هو الحال بالنسبة لسنغافورة؛ فمع اقتناع حكومات تلك الدول بمركزية دور «السوق» فى النشاط الاقتصادى، إلا أنها تدخلت ولا تزال للحيلولة دون خروج الأمور عن إطار السيطرة؛ فعملية تقديم القروض لا تقتصر على البنوك الخاصة، بل تدخلت بعض حكومات تلك الدول فى هذا المجال وقامت فى العديد من الحالات بتقديم القروض الميسرة لمواطنيها، وهو الأمر الذى أدى لا إلى مجرد التوسع فى إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بل إلى إقامة مشروعات ضخمة، حيث كان للقروض التى منحتها حكومة كوريا الجنوبية عام 1968 الفضل فى إقامة واحدة من أكبر شركات الصلب فى العالم POSCO، وهو نفس النموذج الذى سبق لحكومة تايوان القيام به عام 1954، والذى أدى إلى إقامة واحدة من أكبر مشروعات صناعة البلاستيك على المستوى الدولى Fermosa Plastic Corporation (FPC).

واتسم تعامل حكومات تلك الدول مع مقتضيات تحرير النشاط الاقتصادى وفتح الأسواق بالتدرج وفقاً لبرنامج زمنى طويل، والذى تزامن مع التركيز على الأنشطة الاقتصادية التى تركز على التصدير للأسواق العالمية والتى توفر فى ذات الوقت خلق فرص جديدة للعمالة.

وفى حين ركزت بعض الدول، خاصةً الصين وماليزيا وسنغافورة، على جذب الاستثمارات الأجنبية بمعدلات هائلة، ركزت كوريا الجنوبية، وفقاً للنموذج اليابانى الذى كانت تطبقه، على الاكتفاء فى بداية الأمر بمواردها الوطنية مع التوسع فى برامج الاستحواذ على التكنولوجيات المتقدمة وتدريب الكوادر الوطنية وتحسين جودة التعليم بمعدلات غير مسبوقة.

كما لجأت الصين فى إطار التدرج فى تحرير النشاط الاقتصادى، والتحرك

نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى تقييد التدفقات المالية قصيرة الأجل Short Term Capital Flows، إدراكاً منها بأن المكسب السريع أو ما يعرف بالـ Hot Money لايمكن أن يسهم فى إقامة مشروعات اقتصادية جادة.

وقد أدت تجربة الأزمة المالية التى تعرضت لها تلك الدول عام 1997، إلى تعزيز رفضها للأفكار التى تنادى بها مدرسةُ ما يعرف بالـ Washington Consensus، حيث تركز تلك الدول على التحكم فى الأسواق وتعزيز مركزية دور الحكومات فى النشاط الاقتصادى، وهو الأمر الذى مهد إلى ظهور ما يعرف «برأسمالية الدولة» الذى تتجلى أبرز صوره فى الصين التى تحولت فى ثلاثة عقود من دولة فقيرة إلى ثانى أكبر القوى الاقتصادية فى العالم.

2 - العولمة ودول جنوب آسيا:

خلال العقدين الماضيين حققت الهند التى يبلغ تعدادها ما يقرب من 1.2 مليار نسمة معدلات نمو تتراوح بين 5 إلى 8٪ سنويا، فبعد سنوات الاستقلال وتطبيق النموذج السوفيتى، بدأت الهند منذ عام 1991 فى تطبيق سياسة اقتصادية جديدة مع تولى ماموهان سنج منصب وزير المالية، حيث وضع نهاية للنموذج السوفيتى، وقام بتحرير الاقتصاد الهندى بأساليب سمحت بتحول الهند إلى واحدة من أهم الاقتصاديات الصاعدة على مستوى العالم، حيث تم فتح المجال امام الاستثمار الأجنبى المباشر، مع وضع قيود على التدفقات المالية قصيرة الأجل، التى تسعى إلى تحقيق الربح السريع أو ما يعرف بالـ Hot Money.

وقد مثل دخول الإنترنت للهند نقطة تحول جوهرية، حيث مهدت التكنولوجيات الحديثة للاتصالات والمعلومات إلى تعظيم استفادة الهند من استثماراتها الهائلة التى قامت بها فى مجال التعليم، حيث كانت الكوادر الفنية

المتعلمة متوافرة بالفعل وبنفقات أقل بكثير مقارنةً بالدول الصناعية، وهو ما وفر عامل جذب للاستثمارات الأجنبية، ولم يكن أمام الحكومة الهندية سوى إقامة مشروعات البنية الأساسية اللازمة فى إطار استراتيجيتها لتحقيق النمو وللقضاء على الفقر ضمن طموح قومى للصعود بمكانة الهند علمياً واقتصادياً واستراتيجياً، حيث تم التركيز بدرجة رئيسية على الصناعات التكنولوجية فائقة التقدم، حيث تم التغلب بخطط مبتكرة على مشكلات عدم توافر الطاقة الكهربائية اللازمة وتخلف شبكة الاتصالات الوطنية.

وتتشابه قصة صعود الهند فى العديد من الأوجه مع قصة صعود الصين، حيث تتزايد أعداد المنتمين إلى الطبقة المتوسطة، مع تصاعد مطرد فى الثقل العلمى والتكنولوجى والمكانة الاقتصادية، إذ تضع كل منهما التعليم والتكنولوجيا المتطورة كأساس لتحقيق التقدم، مع رفضهما الصريح لتطبيق الأفكار التى تنادى بها مدرسة ما يعرف بالـWashington Consensus ، إلا أنه رغم ما تم تحقيقه من إنجازات فى مجال مكافحة الفقر وخلق فرص عمل جديدة، لاتزال فجوة الدخل قائمة بين الريف والحضر مع وجود مناطق جغرافية بأسرها تعيش فى فقر شديد.

وتعتبر قصة صعود كل من الصين والهند من أهم قصص النجاح الاقتصادى على مستوى العالم بكل ما يمثله ذلك من انعكاسات على الاقتصاد العالمى وعلى إبراز تحول الثقل الاقتصادى والعلمى إلى القارة الآسيوية.

3 - العولمة ودول أمريكا اللاتينية:

على عكس ما تجسده تجربة دول شرق وجنوب آسيا من مركزية دور الحكومات ورفض أفكار مدرسة Washington Consensus، أخذت دول أمريكا اللاتينية، بدرجات متفاوتة، بأفكار تلك المدرسة، وهو الأمر الذى دفع

بالعديد من الاقتصاديين إلى تأكيد أن النجاح الهائل الذى تحققه الدول الآسيوية، يعكس مدى سلامة ركائز سياساتها الاقتصادية التى تقوم على مركزية دوز الحكومات فى إطار ما يعرف باقتصاد إدارة السوق Managed Market Economy، بخلاف تجربة أمريكا اللاتينية، التى تطبق ما يعرف بالـ Washington Consensus.

فبعد تفجر أزمة مديونية دول أمريكا اللاتينية خلال عقد الثمانينات من القرن المنصرم، نتيجة لعجز كل من المكسيك والأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا عن سداد مديونياتها، دخلت دول القارة دون استثناء فى مرحلة من التباطؤ الاقتصادى استمرت لمدة عشرة أعوام، أطلقت عليه عقد التنمية المفقودة The Lost Decade of Development، ولمعالجة الموقف وفى ضوء الاتفاقات التى تم التوصل إليها مع صندوق النقدالدولى، طبقت دول القارة فى مجملها أفكار مدرسة واشنطن للتنمية Washington Consensus، حيث تم التركيز بدرجة رئيسية على خفض معدلات التضخم، مع تقليص دور الحكومات فى النشاط الاقتصادى، والتوسع فى عمليات الخصخصة والتحرير، وعندما بدأت بعض الدول فى تحقيق بعض الاستقرار النسبى، خاصةً الأرجنتين بما سمح باستئناف عملية النمو، سارع صندوق النقد الدولى إلى إرجاع هذا النجاح إلى سلامة السياسات التى اقترحها، إلا أنه سرعان ما انكشف أن معدلات النمو، التى تم تحقيقها لم تتسم بالاستدامة، بعد أن ثبت أنها جاءت كرد فعل للتوسع فى عمليات الاقتراض من الخارج، وسرعة تنفيذ برامج الخصخصة، التى تم بمقتضاها بيع العديد من الأصول المملوكة للدولة إلى الأجانب، الذى وإن كان قد أدى إلى نمو الناتج المحلى الإجمالى GDP، إلا أنه تزامن مع تآكل واضح فى الثروة الوطنية، إذ استمرت معدلات النمو فى الارتفاع لفترة زمنية لم تزد عن

سبعة أعوام أعقبها مرحلة طويلة من الكساد، وبلغت معدلات النمو فى التسعينيات إلى أقل من نصف ما تم تحقيقه خلال الثمانينات.

ومقارنةً بالنجاح الكبير الذى حققته دول شرق آسيا فى الحد من الفقر، لم تتسم تجربة أمريكا اللاتينية بإنجازات ملموسة فى هذا المجال، فقد كانت لآراء مدرسة واشنطن التى اضطرت تلك الدول لتطبيقها فى أعقاب تفجر أزمة مديونياتها خلال عقد الثمانينات، ردود أفعال سياسية أدت إلى نجاح أحزاب يسارية فى الانتخابات التى شهدتها كل من البرازيل وفنزويلا وبوليفيا، كما اضطرت المكسيك إلى تعديل سياستها الاقتصادية مع التركيز على البعد الاجتماعى للتنمية.

وقامت حكومات تلك الدول بأدوار رئيسية فى إدارة النشاط الاقتصادى بصورة تخالف تماماً ما تشمله أفكار مدرسة واشنطن، حيث تم التركيز على تطوير التعليم، مع وضع خطط طموحة للقضاء على الفقر، وهو الأمر الذى أدى إلى تعديل مسار التنمية فى القارة بأسرها، ومهد إلى ظهور البرازيل والمكسيك وشيلى والأرجنتين فى قائمة الاقتصاديات البازغة.

4 - العولمة وأفريقيا جنوب الصحراء:

تعتبر القارة الأفريقية – باستثناء بعض الدول فى شمال القارة بالإضافة إلى جنوب أفريقيا- القارة الأقل حظاً مقارنةً بباقى قارات العالم؛ فالغالبية العظمى من الدول الأفريقية لجأت خلال عقد الثمانينات إلى كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتقديم العون حيث حصلت على قروض هائلة بشروط مجحفة لتمكينها من إجراء التعديلات الهيكلية على اقتصادياتها الوطنية، وشملت تلك المشروطية تطبيق أفكار مدرسة واشنطن للتنمية، حيث تم فتح

الأسواق الوطنية فى إطار تحرير التجارة وتطبيق نظم مرنة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية.

واختلفت تجربة غالبية الدول الأفريقية عن تجربة الدول الآسيوية فى مجملها؛ إذ لم يكن لدى الدول الأفريقية ما تُصدِّره سوى المواد الخام، واتجهت الاستثمارات الأجنبية إلى استغلال الموارد الطبيعية الأفريقية على تنوعها، دون توجيه جانب من تلك الاستثمارات من أجل أقامة مشروعات إنتاجية جادة.

ودخلت مجموعة من الدول الأفريقية خلال النصف الأخير من الثمانينات وفترة أوائل التسعينيات، فى مرحلة عدم استقرار سياسى، شملت كلاً من نيجيريا وكينيا وتنزانيا وأوغندا وأثيوبيا، حيث ركزت القيادات الجديدة لتلك الدول على محاولة الحد من ارتفاع معدلات التضخم، وتحقيق الاستقرار المالى ودفع جهود التنمية ومقاومة الفساد، وحققت أثيوبيا لأول مرة منذ عقود طويلة معدلات للنمو وصلت إلى 6٪ خلال الفترة من 1993 إلى 1997، كما حققت أوغندا معدلات للنمو وصلت إلى 4٪ خلال الفترة من 1993 إلى 2000، وتركز كافة الدول الأفريقية على محاولة القضاء على الأمية، وعلى مكافحة الأمراض الوبائية، إلا أن الدول الأفريقية خاصةً تلك الواقعة جنوب الصحراء عجزت تماماً، وباستثناء جنوب أفريقيا بطبيعة الحال، عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصةً فى المجالات التى تخرج عن استغلال الثروات الطبيعية.

وظهر معدل نمو الدول الأفريقية جنوب الصحراء ضعيفاً للغاية مقارنةً بمعدل نمو السكان، ويتزامن ذلك مع محدودية إنتاجية الأراضى الزراعية، الأمر الذى يؤكد تخلف القارة الأفريقية عن الاستفادة بدرجة مقبولة بمنافع العولمة، إذ زاد عدد الأفارقة الذين يعيشون تحت خط الفقر بمعدل الضعف، وتحتاج القارة

إلى جهود هائلة بهدف مواجهة الأوضاع الخطيرة والمتردية التى تواجهها فضلاً عن المشكلات المتصلة بانتشار الأوبئة، والصدامات الإثنية والعرقية المتعددة.

سادساً : العولمة ومساعدات التنمية الرسمية :

انعقد فى مدينة منتيراى بالمكسيك عام 2002 المؤتمر الدولى لتمويل التنمية، حيث أعادت الدول المانحة الغنية تأكيد التزاماتها بأن تصل نسبة مساعدات التنمية الرسمية OAD التى تقدمها إلى الدول النامية إلى 0.7٪ من الناتج المحلى الإجمالى GDP، وعلى أن تكون الغالبية العظمى من تلك المساعدات فى صورة منح Grants لا مجرد قروض ميسرة بأسعار فائدة تساهلية، ورغم قيام الدول المانحة بتجديد التزاماتها المتصلة بتقديم مساعدات التنمية الرسمية، والتى سبق وأن التزمت بها فى إطار استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية فى نهاية الثمانينات من القرن المنصرم، إلا أنه من الثابت أن الغالبية العظمى من تلك الدول لاتزال بعيدة تماماً عن تحقيق هدف 0.7٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، فباستثناء دول شمال أوروباNordic Countries، لا تؤكد الشواهد قيام باقى الدول المانحة باتخاذ خطوات جادة نحو تحقيق هذا الهدف، سواء لأسباب تتعلق بأولوياتها الحقيقية أو نتيجة للأزمة المالية العالمية التى تفجرت عام 2008.

وقد شهدت الأعوام القليلة الماضية بعض التقدم فيما يتعلق بمعالجة مديونية الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً، حيث أقرت قمة الـ G.8 التى انعقدت فى جلين ايجلز باسكتلندا عام 2005 شطب المديونية الخارجية للدول الأشد فقراً فى العالم، إلا أن الجهود المبذولة من قبل الدول الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية لم تمتد بالقدر الكافى إلى معالجة المديونية الخارجية للدول النامية

المنخفضة والمتوسطة الدخل Low and Middle Income Countries، والتى تقدر بـ 1.5 تريليون دولار، تشكل مديونية الدول المنخفضة الدخل نسبة الثلث منها، إذ تواجه مجموعة من الدول النامية أزمة مديونية طاحنة ولاتزال تجربة عجز الأرجنتين فى يناير عام 2002 عن سداد مديونيتها ماثلة فى الأذهان، بعد أن ارتفعت أعباء خدمة مديونيتها من 13 مليار دولار عام 1996 إلى 27 مليار دولار عام 2000.

وتبذل مجموعة من الدول النامية المدينة جهوداً هائلة لتجنب إعلان العجز عن السداد وذلك من خلال ضغط الإنفاق على التعليم والخدمات الصحية واختزال برامج الضمان الاجتماعى، الأمر الذى ينعكس سلباً على مستوى معيشة شعوبها، وفى العديد من الحالات تزيد قيمة أقساط الديون التى تقوم بعض الدول النامية بسدادها عن إجمالى قيمة المساعدات التى تحصل عليها، وهو ما أوجد ظاهرة النقل العكسى للموارد، وتجسد أزمة المديونية وما يطرأ على أعباء خدمتها من ارتفاع، تحمل الدول النامية المدينة لكافة أنواع المخاطر المتصلة بعدم استقرار أسعار الصرف واحتمالات اتجاه أسعار الفائدة للارتفاع، وهو ما حدث تحديداً فى حالة الأرجنتين عام 2002، حيث تعجز الدولة المدينة على مواجهة قوة الدولة الدائنة ومعها صندوق النقد الدولى وبعض المؤسسات الدولية المشابهة، وتجد نفسها فى النهاية أمام خيارين؛ الأول ويتمثل فى إعلان العجز بكل ما يحيط به من مخاوف تتعلق بحدوث انهيار اقتصادى، أو الثاني: قبول مساعدة الدائنين والذى يحمل فى طياته تنازلات فى السيادة الاقتصادية للدولة.

ورغم الجهود التى بذلت خلال العقود الماضية لمواجهة أزمة مديونية الدول النامية، إلا أن مبدأ المشاركة فى تحمل الأعباء بين الدول المدينة والدول الدائنة

لا يتسم بالشفافية الكافية، فإذا كانت الدول المدينة قد توسعت فى الاقتراض، فإن الانتقادات لا يجب أن توجه إليها كلها، فهناك أيضاً مسئولية للدول الدائنة التى قدمت تلك القروض دون تقدير دقيق للمخاطر، وينطبق ذلك أيضاً على الدائنيين الآخرين، إذ تزامنت ظاهرة التوسع فى الاقتراض Overborrowing مع ظاهرة التوسع فى تقديم القروض Overlending، ولا يجب أن يتحمل الطرف المدين كافة الأعباء والمخاطر الناجمة عن مديونيته، خاصة وأنها قد ترجع أيضاً لعوامل اقتصادية خارجية، ليس للدول المدينة قدرة على التحكم فيها أو توقع حدوثها. ويقتضى التطرق إلى مديونية الدول النامية التفرقة بين أربعة حالات محددة:

- حالة الدول الأشد فقراً HIPC ، حيث أقرت قمة الـ G.8 عام 2008 شطب مديونية 18 دولة نامية فقيرة منها 14 دولة أفريقية، وعلى الرغم من ذلك تقع على عاتق الدول الدائنة مسئولية التوسع فى تقديم المنح الاقتصادية لتلك الدول حتى لا تلجأ من جديد إلى الاقتراض من الخارج، وحتى هذا الخيار يجب أن يخضع لدراسات دقيقة حتى يمكن ضمان قدرة تلك الدول على السداد.

- حالة الدول النامية التى عانت فى السابق من نظم حكم ديكتاتورية، ويدخل فى هذا الإطار إثيوبيا تحت حكم مانجستو، والعراق تحت حكم صدام حسين، والكونغو(زائير)تحت حكم موبوتو، ونيجيريا تحت الحكم الديكتاتورى 64 – 1979و1983– 1999، وشيلى تحت حكم بينوشيه والأرجنتين تحت الحكم الديكتاتورى الذى امتد من 1976 إلى 1983، إذ تتزايد الآراء المطالبة بإعفاء تلك الدول من المديونية التى تمت خلال فترات الحكم الديكتاتورى فى ضوء مسئولية الدول الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية عن دعم أنظمة

ديكتاتورية تقوم على القمع والقتل وانتهاك حقوق الإنسان، وكذلك تهديد الأمن والسلم الدوليين، كما هو الحال تحديداً فى حالة العراق تحت حكم صدام حسين حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشطب 4.5 مليار دولار من الديون العراقية، واتخذت مجموعة من الدول الدائنة بعض الإجراءات المماثلة، حيث تم شطب 30٪ من إجمالى تلك المديونية وفقاً لما تم الاتفاق عليه عند تناول حالة العراق من قِبل نادى باريس، إلا أن التحرك الفعلى نحو وضع إطار مؤسسى على المستوى الدولى لتفعيل شطب المديونيات التى حصلت عليها الدول تحت الحكم الديكتاتورى لم يتم بلورتها بعد.

● المديونية التجارية الخاصة، ويقصد بهذه الحالة تحديداً دول شرق آسيا التى كانت محل الأزمة التى تفجرت عام 1997، ومن أبرزها تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، وقد نجحت تلك الدول، باستثناء إندونيسيا فى معالجة الموقف، إلا أن تلك الأزمة قد نبهت الأذهان إلى ضرورة التحرك نحو بلورة نظام للإفلاس Bankruptcy System بالنسبة للدول المدينة يتشابه مع قوانين الإفلاس المتبعة بالنسبة لحالة الشركات والمؤسسات الاقتصادية فى العديد من الدول المتقدمة.

● مديونية الدول متوسطة الدخل والناجمة عن التوسع فى الاقتراض ليس فقط من بنوك تجارية وإنما تشمل مديونيتها ديون رسمية من دول أخرى ومن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنوك التنمية الإقليمية، حيث تلجأ فى حالة تعثرها إلى الآليات المتعارف عليها دولياً لإعادة الجدولة خاصة من خلال نادى باريس بالنسبة لمديونيتها الرسمية، والتى تثبت الشواهد أنها تتم وفقاً لمعايير مختلفة تتوقف بدرجة رئيسية على ثقل الدولة المدينة ومجمل علاقاتها بالدول الدائنة.

ويقتضى تناول قضية مديونية الدول النامية فضلاً عن أزمات المديونية التى تعرضت ولا تزال تتعرض لها مجموعات أخرى من الدول من بينها عدد من دول الاتحاد الأوروبى ذاته، وما شهده العالم خلال الأعوام القليلة الماضية سواء من جرّاء الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأزمة منطقة اليورو عام 2010 تأكيد الحاجة إلى إعادة هيكلة النظام المالى العالمى وربما التفكير فى عقد بريتون وودز جديدة بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادى الدولى ومواجهة ما تشمله العولمة من مكونات تسمح بانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود السياسية للدول بسرعة فائقة، بما يضمن مصالح كافة الدول التى يعانى عدد كبير منها من ظروف اقتصادية خارجية تؤثر سلباً على مصالحها دون أن تتسبب فى حدوثها.

سابعاً: العولمة والتجارة الدولية:

ترجع أفكار حرية التجارة وحرية الأسواق إلى الاقتصادى البريطانى Adam Smith، الذى دفع بأن حرية التجارة تسمح للدول بتحقيق الاستفادة القصوى من مزاياها النسبية، والتخصص فى إنتاج مجموعة من السلع لتكون محلاً للتبادل التجارى فى الأسواق الدولية، الأمر الذى يحقق فى النهاية مصلحة الجميع، إذ أثبتت تجربة الكساد الكبير التى شهدها العالم خلال ثلاثينيات القرن المنصرم، أن المسببات الرئيسية للكساد كانت ترجع فى المقام الأول إلى ارتفاع القيود التعريفية الحمائية التى لجأت إلى فرضها مجموعة من الدول خلال العشرينيات، الأمر الذى ألحق خسائر فادحة بالجميع، حيث دخلت العديد من الدول فى حلقة مفرغة من زيادة القيود التعريفية التى أدت فى النهاية إلى حدوث الكساد الكبير الذى تسبب فى خسائر اقتصادية واجتماعية هائلة لكافة الدول التجارية.

وقد كان طبيعياً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية أن يتحرك قادة الدول الغربية نحو وضع أسس جديدة للاقتصاد العالمى تقوم على مبادئ حرية التجارة وحرية الأسواق بهدف تحقيق الرخاء للجميع، حيث تم التركيز على ضرورة تحقيق الاستقرار المالى، وهو ما أدى إلى إنشاء صندوق النقد الدولى، والتحرك نحو وضع أسس لتحرير التجارة والعمالة، إلا أنه نظراً لبعض الاعتراضات الأمريكية، تم الاتفاق على مجرد التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الـ GATT، والتى مهدت فى النهاية إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO عام 1995، وتحت مظلة الـ GATT انعقدت مجموعة من الجولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التى حققت بعض النجاحات فى خفض مستوى القيود التعريفية وغير التعريفية، التى كانت تعرقل انسياب التبادل التجارى الدولى، حيث قامت الـ GATT على مبادئ عدم التمييز، والمعاملة بالمثل، وحق الدول الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية، وركزت الـ GATT طوال أربعة عقود على إلغاء القيود الحمائية والعمل على تحرير التجارة الدولية فى السلع Trade in Goods، دون إيلاء الاهتمام الواجب بمصالح الدول النامية وبالقطاعات الحيوية التى تمثل أهمية خاصة بالنسبة لاقتصادياتها ومنها الزراعة والمنسوجات.

وفى إطار جولة أورجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التى انعقدت فى سبتمبر 1986، تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO لتحل محل الـGATT حيث تم التوقيع على هذا الاتفاق فى المغرب فى 15 إبريل عام 1994، وأوكل لهذه المنظمة مهمة تحرير التجارة الدولية، مع إدخال مجموعة من الموضوعات الجديدة فى إطار عملها منها تجارة الخدمات، وكذلك موضوع الملكية الفكرية والاستثمار، وتسمح الـ WTO للدول التى

يتم الإضرار بمصالحها من جراء السياسات التمييزية التى تتخذها الدول الأخرى باتخاذ اجراءات مماثلة لحين البت فى النزاع التجارى من قبل آلية تسوية النزاعات.

لذا جاءت جولة أورجواى فى إطار المحاولات الرامية إلى تطوير الإطار القانونى الذى يحكم النظام التجارى الدولى من خلال منظمة التجارة العالمية WTO، وانعقد فى إطار الـ WTO أول اجتماع لوزراء التجارة فى نوفمبر 1999 بمدينة سياتل، حيث كانت إدارة الرئيس كلينتون تسعى إلى تعظيم إنجازاتها التجارية بعد النجاح الذى حققته من إنشاء منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA عام 1994، إلا أن اجتماع سياتل حقق فشلاً زريعاً حيث اندلعت المظاهرات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية بشكل غير مسبوق، مما أدى إلى قيام عمدة المدينة بإعلان حالة الطوارئ وفرض حظر للتجوال واستدعاء الحرس الوطنى للسيطرة على الموقف المتفجر، حيث ركزت تلك المظاهرات على انتقاد الصيغة التوفيقية أو الـ Grand Bargain وما تشمله من التزامات تقضى بتحرير قطاع الزراعة والتجارة فى المنسوجات مقابل قيام الدول النامية بالموافقة على إجراء خفض جوهرى فى قيودها التعريفية فضلاً عن قبولها إدخال الموضوعات الجديدة المتعلقة بتجارة الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار فى إطار عمل الـ WTO، فعلى الرغم من الالتزامات المبدئية التى قطعتها الدول الغنية على نفسها بتحرير التجارة فى مجال الزراعة وكذلك فى المنسوجات، إلا أن حقيقة الأمر تؤكد أنه لم تطرأ أية تطورات إيجابية تذكر فى هذين المجالين، وهو الأمر الذى أدى إلى تنامى مشاعر الإحباط لدى الدول النامية التى وجدت نفسها فى مواجهة التحدى المتمثل فى عدم التزام الدول الغنية بتعهداتها.

ويرجع جانب كبير من الفشل فى إحراز تقدم يذكر نحو تحرير التجارة الدولية بشكل متكامل، منذ نشأة منظمة التجارة العالمية، إلى عدم توازن نتائج جولة أورجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

● فالتحرير الذى تم الاتفاق عليه فى تلك الجولة يتسبب فى إلحاق خسائر باقتصاديات الدول الأشد فقراً، خاصةً الدول الأفريقية جنوب الصحراء التى يصل متوسط الدخل الفردى فيها ما يقرب من 500 دولار، إذ تقدر تلك الخسائر بحوالى 1.2 مليار دولار سنوياً، فى حين ذهبت أكثر من 70٪ من المكاسب إلى الدول الصناعية والتى تقدر قيمتها بـ 350 مليار دولار سنوياً، ورغم ما تمثله الدول النامية من ثقل سكانى حيث تمثل 85٪ من إجمالى سكان العالم، إلا أنها لم تستحوذ سوى على 30٪ من إجمالى مكاسب تلك الجولة والتى ذهب الجانب الأكبر منها إلى الدول النامية متوسطة الدخل ومن أبرزها البرازيل.

● أن التخفيضات التعريفية التى أجرتها الدول الغنية تركزت على تبادل تلك التخفيضات فيما بينها بدرجة تفوق معدل التخفيض فى تعاملاتها التجارية مع الدول النامية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية خفضت بعض قيودها التعريفية مع بلجيكا بدرجة تفوق تخفيضها لتلك التعريفات فى تعاملاتها مع دولة مثل أنجولا.

● أن نطاق التحرير الذى ركزت عليه جولة أورجواى امتد ليشمل التدفقات المالية والاستثمار دون التطرق بدرجة كافية إلى تدفقات اليد العاملة وإمكانية انتقالها من الدول النامية إلى الدول الصناعية.

فقد صممت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى مشروعات تحرير التجارة بدرجة تحقق مصالحها فى المقام الأول مع محاولة تقييد

إمكانية نفاذ سلع الدول النامية إلى أسواقها كلما كان ذلك ممكناً، حيث كثفت الشركات العالمية الكبرى من ضغوطها على حكومات الدول الغنية من أجل دفع الدول النامية إلى فتح أسواقها وإزالة كافة القيود التعريفية وغير التعريفية على منتجات تلك الشركات من السلع والخدمات، وهو الأمر الذى امتد إلى نطاق الاستثمار والخدمات المالية والملكية الفكرية.

وعلى الرغم من الفشل الذى تحقق فى اجتماع سياتل، انعقد الاجتماع الوزارى للدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية WTO فى قطر فى نوفمبر 2001، حيث أقرت الدول الصناعية بالحاجة إلى الإعلان عن جولة تنموية Development Round للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بهدف معالجة أوجه القصور التى شابت نتائج جولة المفاوضات التجارية السابقة ومحاولة مواصلة دفع الجهود الرامية إلى تحرير التجارة الدولية فى السلع والخدمات، ووافقت الدول النامية بعد فترة طويلة من التردد على قبول المشاركة فى تلك الجولة الجديدة، بعد أن أكدت أنها ليست على استعداد لقبول نتائج غير متوازنة أخرى، من شأنها أن تلحق أضراراً اقتصادية هائلة بمصالحها.

وقد حدث بالفعل ما كانت تتوقعه الدول النامية، إذ أقدمت الإدارة الأمريكية عام 2002 على مضاعفة الدعم المقدم للمزارعين الأمريكيين، الأمر الذى أكد عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الوفاء بالتزاماتها فى مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية، وهو الأمر الذى حدا بالاتحاد الأوروبى، إلى اتخاذ مواقف مماثلة بزيادة دعم المزارعين، حيث بات واضحاً من الاجتماع الوزارى الذى انعقد عام 2003 فى كانكون بالمكسيك، أن ما أطلق عليه «الجولة التنموية» أو «جولة الدوحة» تواجه تحديات هائلة ترجع فى المقام الأول إلى المواقف الأمريكية والأوروبية من ملفى تحرير الزراعة مع سعيها إلى

تكثيف مطالبة الدول النامية بفتح أسواقها وإزالة كافة القيود التعريفية وغير التعريفية القائمة، دون تحديد المقابل الذى يمكن أن تحصل عليه من جراء إقدامها على تنفيذ مطالب الدول الغنية.

ولا تزال تواجه جولة الدوحة للمفاوضات التجارية جموداً كبيراً من جراء تصاعد القيود الحمائية فى الدول المتقدمة خاصة فى مجال الزراعة، فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم دعماً هائلاً لمزارعى القطن بما يجعلها أكبر مصدر للقطن فى العالم، وينطبق ذلك على نوعيات متعددة من المنتجات الزراعية الأخرى، ومع تصاعد حدة الخلافات التجارية الأمريكية / الأوروبية، رغم القواسم المشتركة التى تجمعهما، بات واضحاً أن إحراز تقدم فى جولة الدوحة يعد أملاً يصعب تصور تحقيقه فى المرحلة الحالية، بل إن ذلك قد عزز من ثقل الآراء التى تؤكد بأن عصر جولات المفاوضات المتعددة الأطراف قد انتهى، إذ لا يمكن عملياً الاستمرار فى ممارسة كافة أشكال الضغوط على الدول النامية لقبول نتائج لا تحقق مصالحها فى الوقت الذى يستمر فيه الشركاء التجاريون الرئيسيون (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى واليابان) فى تكثيف كافة أشكال القيود التعريفية وغير التعريفية لحماية قطاع الزراعة، وحتى فى حالة تصور حدوث تقدم ما، فإن ذلك سيكون محدوداً للغاية ولا يحقق سوى مصالح الدول الغنية.

وفى حقيقة الأمر، تحتم مقتضيات المنطق ودواعى الواقع الاقتصادى العالمى أن تركز المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على كيفية تحقيق مصالح الدول النامية ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر بعد أن ثبت أن النظرة الضيقة التى اتسمت بها مواقف الشركاء التجاريين الرئيسيين لم تؤد فقط إلى خروج نتائج الجولات السابقة بنتائج غير متوازنة، بل إنها تتسبب فى حالة الجمود التى

تشهدها جولة الدوحة، الأمر الذى ينعكس سلباً على إمكانية تعظيم استفادة الدول النامية من منافع العولمة، فى مجال التجارة الدولية وعلى قدرتها على الاستناد إلى مبادئ متكاملة للنظام التجارى المتعدد الأطراف.

فعلى الرغم من قبول الدول المتقدمة لمبدأ تقديم معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية Special and Preferential Treatment، إلا أنه من الثابت أن بعض الدول المتقدمة تقوم بفرض قيود تعريفية على بعض سلع الدول النامية تصل فى بعض الأحيان إلى 400٪ من تلك المفروضة على نفس السلع الواردة من الدول المتقدمة، فالمعاملة التفضيلية التى تقدمها الدول المتقدمة لا تتسم بالشفافية الكافية، حيث لا تتم وفقاً لمعايير موحدة فى التعامل مع الدول النامية، بل إنها فى بعض الأحيان يتم استخدامها كوسيلة ضغط سياسية.

يضاف إلى ذلك أن منظمة التجارة العالمية لا يمكنها فى ظل الظروف الراهنة أن تنظر إلى التجارة على أنها مجرد عملية تبادلية تتم بين أطراف متساوية أو متكافئة، فمبدأ المعاملة بالمثل الذى يقوم عليه النظام التجارى الدولى يجب أن يشتمل على استثناءات لصالح الدول الفقيرة والدول النامية ككل بما يساعد على تكامل الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الفقر الذى يعانى منه أكثر من نصف سكان كوكب الأرض، وهو التوجه الذى أخذ به الاتحاد الأوروبى بالفعل عام 2001، والذى أدى إلى الموافقة على إزالة كافة القيود التعريفية أمام صادرات الدول الأشد فقراً، إذ أنه على باقى الدول المتقدمة أن تحذو حذو الاتحاد الأوروبى فى هذا الشأن على أن يتم توسيع نطاق انطباق هذا الإجراء ليشمل الدول النامية ككل، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الإيحاء باتخاذ قرار مماثل خلال الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى انعقد فى هونج كونج عام 2005 حيث أبدت استعدادها لإزالة 97٪ من كافة القيود

المفروضة على صادرات الدول الأقل نمواً وذلك باستثناء المنسوجات بالنسبة لبنجلاديش، إلا أن هذا الاقتراح جاء ضعيفاً ويفتقد للمصداقية خاصة بعد أن اشتمل على إعفاء سلع لاتنتجها الدول الأقل نمواً من الرسوم.

إن موضوع تحرير تجارة المنتجات الزراعية، يجب أن يحظى بمعالجة متكاملة، إذ تقدم كافة الدول المتقدمة دعماً هائلاً لقطاع الزراعة، سواء الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك كل من اليابان والنرويج وسويسرا، إذ يمثل الدعم فى عدد من الحالات 80٪ من دخل قطاع الزراعة، الأمر الذى يجعل من المستحيل تصور إمكانية أن تقوم الدول النامية بالمنافسة، ويمتد ذلك تحديداً إلى الألبان؛ إذ تحصل حظائر الأبقار فى الاتحاد الأوروبى على دعم مالى هائل بواقع 2 دولار يومياً لكل بقرة، الأمر الذى ينعكس بالتبعية على صناعة منتجات الألبان على تنوعها، وهو مبلغ يفوق ما يتحصل عليه 3.6 مليار نسمة من سكان الأرض، إذ يعيش مليار نسمة حالياً بدولار واحد يومياً، ويتحصل 2.6 مليار نسمة على ما يقترب من 2 دولار يومياً.

ويحول هذا الدعم الهائل لقطاع الزراعة فى الدول المتقدمة إمكانية أن تنجح بوركينا فاسو، التى يبلغ متوسط دخل الفرد فيها 250 دولار سنوياً فى تصدير القطن ومنافسة القطن الأمريكى، الذى قامت الإدارة الأمريكية بمضاعفة الدعم لزارعيه، إذ يتحصل 25 ألف من مزارعى القطن فى الولايات المتحدة الأمريكية على دعم يقدر بـ 4 مليار دولار، بل إن المزارعين فى كاليفورنيا لا يمكنهم المنافسة بمنتجاتهم الزراعية فى الأسواق الدولية دون الدعم الهائل المقدم لهم، بما فى ذلك دعم أسعار المياه.

وتستوجب معالجة موضوع التجارة فى المنتجات الزراعية، أن تعيد الدول الصناعية النظر فى القيود التعريفية التى تفرضها على المنتجات الزراعية

المصنعة، ففى الوقت الذى يفرض فيه الاتحاد الأوروبى رسوماً محدودة نسبياً على البرتقال الطازج فى عدد من الدول النامية، إلا أنها فى ذات الوقت تفرض رسوماً باهظة تصل إلى 25٪ على البرتقال المصنع سواء فى صورة عصير أو عجائن.

وعلى الرغم من التخفيضات التى أدخلتها الدول المتقدمة على القيود التعريفية المفروضة على صادرات الدول النامية، إلا أن ذلك لم يمنعها من تكثيف القيود غير التعريفية، بما يحول دون حدوث انفراجة حقيقية فى إمكانية نفاذ تلك الصادرات إلى أسواقها، إذ تلجأ بعض الدول المتقدمة إلى فرض رسوم لمكافحة الإغراق وهو الإجراء الذى تتوسع الولايات المتحدة الأمريكية فى استخدامه لفترات زمنية طويلة ضد صادرات المكسيك من الطماطم وصادرات كولومبيا من الزهور وصادرات كل من شيلى والنرويج من الأسماك وصادرات الصين من عصير البرتقال وعسل النحل وصادرات شيلى من النبيذ، تشمل القيود غير التعريفية ما يعرف بالمواصفات والمقاييس والمعايير البيئية والصحية والتى تندرج تحت ما يطلق عليه القيود الفنية للتجارة Technical Barriers to Trade هذا فضلاً عن شهادات المنشأ Rules of Origin.

ومع الاعتراف بأن الجهود الدولية لمعالجة أزمة التنمية فى الدول النامية قد اكتسبت أبعاداً جديدة بالتركيز على قضية مكافحة الفقر، وهو ما تم التأكيد على محوريته فى إطار قمة الألفية للأمم المتحدة Millennium Summit، وكذلك فى مؤتمر تمويل التنمية الذى انعقد فى مونتيرى بالمكسيك عام 2002 الذى أعادت الدول المتقدمة الصناعية فى إطاره التزامها بأن تصل مساعدات التنمية الرسمية التى تقدمها إلى الدول النامية إلى 0.7٪ من إجمالى الناتج المحلى ومع حدوث بعض التطور فى تناول صندوق النقد الدولى لقضية الفقر، إلا أن على

منظمة التجارة العالمية WTO أن تشارك بفاعلية فى هذا الجهد أن يسمح بنفاذ منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة بإتاحة فرص تجارية لها أبعادها الواضحة فى إمكانية تعزيز جهودها فى مكافحة الفقر.

فعدم تغير مواقف الدول المتقدمة حيال مجمل قضايا التجارة الدولية، لا يسمح بتحقيق الاستفادة القصوى مما تتيحه العولمة من فرص لتحقيق الرخاء للجميع؛ فالدول النامية فى حاجة إلى مساعدات هائلة، وهو ما يستلزم تقديم مساعدات التنمية الرسمية والتوسع فى برامج تخفيف أعباء المديونية، وبعد أن اتجهت الغالبية العظمى من الدول النامية إلى تطبيق نظام الاقتصاد الحر، بدرجة أو بأخرى، فإن معالجة أزمة التنمية فى الدول النامية بقدر حاجتها إلى المساعدات والاستثمارات، فإنها تحتاج أيضاً إلى فرص عادلة للنفاذ بمنتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة، فالهدف لا يجب أن يقتصر على التجارة الحرة Free Trade بل يجب أن يمتد ليشمل التجارة العادلة Fair trade.

ثامناً: العولمة والشركات عبر الوطنية:

يقتضى تناول قضية العولمة التطرق إلى موضوع الشركات عبر الوطنية Trans National Corporation (TNC) حيث تركز العديد من الآراء على مسئوليتها المباشرة عن تعظيم مساوئ العولمة وعن تصاعد تداعياتها السلبية، إذ أدى التطور المطرد فى ثقل ونفوذ تلك الشركات إلى ظهورها كواحدة من أهم اللاعبين على المسرح العالمى أسوة بالدول والحكومات ومنظمات المجتمع الدولى والأجهزة الأمنية على تنوعها، حيث تتمتع تلك الشركات بمستوى هائل من الثراء يفوق ما لدى العديد من الدول النامية من إمكانيات، فقد بلغت عائدات شركة جنرال موتورز عام 2004 ما يقدر بـ 191 مليار دولار بما يفوق الناتج المحلى الإجمالى GDP للعديد من الدول النامية، كما حققت سلسلة متاجر Wal

Mart - الأمريكية عائدات بلغت عام 2005 ما يُقدر بـ 285 مليار دولار بما يفوق الناتج المحلى الإجمالى لكافة الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وهو الأمر الذى انعكس، بطبيعة الحال، على تزايد نفوذ تلك الشركات وقدرتها على التحكم والتأثير فى العلاقات الاقتصادية الدولية بكل ما تشمله من تجارة واستثمار وآفاق للتعاون العلمى والتكنولوجى يضاف إلى ما سبق قدرتها على التأثير فى مدى سلامة واستقرار الاقتصاد العالمى بأسره، إذ أظهرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 جانباً من تداعيات تعثر تلك الشركات على الأوضاع الاقتصادية العالمية.

ويطلق مصطلح الشركات عبر الوطنية TNC على الشركات التى تمتد أنشطتها الإنتاجية والتسويقية والخدمية فى أكثر من دولة، وتنتمى الغالبية العظمى من تلك الشركات إلى الدول المتقدمة الصناعية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى واليابان، وتتسم توجهات تلك الشركات بالتركيز الشديد على محاولة تحقيق أقصى ربح مادى ممكن، وتضع هذا الهدف كأولوية قصوى دون إيلاء الاهتمام الواجب بقضايا البيئة أو حقوق العمال أو المعايير الدولية التى تحظر عمالة الأطفال أو انتهاك حقوق المرأة، حيث تحظى العوامل المتصلة بضغط نفقات الإنتاج إلى أدنى حدود ممكنة بأهمية كبيرة فى عمل تلك الشركات وذلك فى إطار سعيها المتواصل لتعظيم الأرباح.

وتركز الانتقادات الموجهة لتلك الشركات أيضاً على مسئوليتها عن تغيير أنماط الاستهلاك فى العديد من الدول النامية وإنفاق البلايين من الدولارات على حملات إعلانية تهدف إلى الترويج لمنتجات من غير الثابت أنها تحقق المصالح الإنسانية الحقيقية، مثل الترويج للألبان الصناعية والوجبات السريعة ومستحضرات التجميل وعدد من المنتجات الكيميائية والصيدلانية غير

الضرورية، إذ تعلق تلك الشركات فى سعيها لتحقيق الربح أهمية قصوى على تعظيم مكاسب حاملى أسهمها Shareholders بدرجة تفوق أية اعتبارات اخرى، وهو أمر أدى في العديد من الحالات إلى حدوث ما يُعرف بفشل السوق او الـ Market Failure الناجم أساساً عن عدم توازن الأرباح مع النفقات الإنسانية أو البيئية، إذ يتم الترويج لمصافٍ لتكرير البترول ولمحطات توليد الطاقة الكهربائية التى لا تأخذ فى الاعتبار بالقدر الكافى ما يمكن أن تسببه من أضرار هائلة بالبيئة بحجة ضرورة ضغط نفقات التشغيل، وينطبق ذلك بدرجة أكثر خطورة على موضوع التخلص من النفايات السامة الضارة بالبيئة والتى تتم فى العديد من الحالات وفقاً لمعايير تتعلق بضغط النفقات إلى أدنى الحدود دون إيلاء الاهتمام الواجب بالمعايير البيئية والصحية والأخلاقية ذات الصلة.

كما تتطرق الانتقادات الموجهة إلى تلك الشركات إلى مسئوليتها المباشرة عن انتشار الفساد والرشوة فى الدول النامية، وينطبق ذلك بدرجة كبيرة على أنشطة شركات التسليح وشركات البترول والغاز وتلك التى تعمل فى مجال التعدين، خاصة إذا كان الأمر يتصل بإرساء العطاءات والتأثير فى نتيجة المناقصات، ولا ينحصر هذا الأمر على ممارسات تلك الشركات فى الدول النامية، بل يمتد أيضاً إلى الدول المتقدمة بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، إذ قامت 41 شركة من بينها شركة جنرال إليكتريك ومايكروسوفت وديزنى بالإسهام فى تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب الأمريكية بقيمة تقدر بـ 150 مليون دولار خلال الفترة من 1991 إلى 2001، الأمر الذى يسَّر لتلك الشركات الحصول لاحقاً على مزايا ضريبية تقدر فى مجملها بـ 55 مليار دولار، كما أنفقت مجموعة من شركات الأدوية 759 مليون دولار فى إطار ما

يعرف بتمويل الأنشطة الترويجية فيما بين الدوائر السياسية Lobbying Money، بهدف التأثير على القرارات التى يتم اتخاذها فى إطار الكونجرس خاصةً فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية التى تبرمها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأخرى، وكذلك عند تحديد أولويات الموقف الأمريكى فى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية WTO وكذلك فى إطار التناول الدولى لقضايا البيئة ومقاومة الاحترار العالمى Global Warming.

وامتدت ممارسات الشركات عبر الوطنية فى إطار سعيها إلى ضغط نفقات الإنتاج إلى الدول المتقدمة ذاتها، إذ ثبت أن نصف العاملين فى سلسلة متاجر Wal – Mart فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يتم توفير تأمين صحى مناسب لهم، فهناك ما يقرب من عشرة آلاف طفل فى ولاية جورجيا الأمريكية لا يشملهم أى تأمين صحى، وأثبتت عمليات البحث أنهم أبناء لعاملين فى سلسلة تلك المتاجر.

وقد بلغت تلك الشركات درجة هائلة من الثراء والقوة والنفوذ جعلت من اليسير عليها التسلح بأفضل المحامين فى العالم للدفاع عنها ولتقليص مبالغ التعويضات الناجمة عن سوء ممارساتها إلى أضيق نطاق ممكن، إذ سددت شركة Exxon عام 1989 مبلغ يقدر بـ 51 ألف دولار فقط، كتعويض عن تسرب البترول من إحدى ناقلاتها ناجم عن خطأ ارتكبه الربان، رغم الأضرار الهائلة التى ألحقها التسرب بالبيئة والتى قدرت آنذاك بعشرات الملايين من الدولارات.

ويعتبر انفجار مصنع شركة Union Carbide للكيماويات بمدينة Bhopal الهندية عام 1984 من بين الأمثلة الصارخة لقدرة تلك الشركات

على التنصل من مسئولياتها، فرغم سقوط ما يقرب من 20 ألف قتيل فى هـذا الحادث المروع، فضلاً عن الأضرار التى لحقت بـأكثر مـن 100 ألـف شـخص أصيبوا بأضرار صحية بالغة الخطورة، نجحت تلك الشركة الأمريكية فى التنصل من سداد تعويضات تذكر، كما رفضت الحكومة الأمريكية تسليم رئيس مجلـس إدارة تلك الشركة للهند لمحاكمته، وهو نفس الأمر الذى حدث من قبل مجموعة من الشركات الأسترالية التى قامت باستخراج الذهب والنحـاس مـن مجموعـة من المناجم فى Papua New Guinea حيث ألقت مواد سامة ونفايات خطيرة فى نهرى Fly River و Ok Tedi متسببة فى أضرار قدرت قيمتها بـ 6 مليـار دولار، إذ لم تقم تلك الشركات بسداد أية تعويضات عن الأضرار التـى سـببتها واكتفت ببيع أسهمها للحكومة ومغادرة البلاد محققة أرباح طائلة. وانطبق نفس الأمر على حالة مجموعة مـن الشـركات عـبر الوطنيـة التـى هـددت حكـومتى تايلاند والبيرو بالانسحاب من البلاد إذا مـا تم الإصـرار علـى ضـرورة تطبيـق المعايير البيئية المتعارف عليها دولياً، الأمر الذى يؤكد أن التزام تلـك الشـركات خلال عملها بالخارج بالمعايير الأخلاقية ومقتضيات الأمانـة يعتـبر محـدوداً فـى العديد من الحالات، ويزيد من خطورة الموقف قدرة تلك الشركات على تحويل رؤوس أموالهـا بسـرعة هائلـة، إذا مـا ثبـت أن حكومـة إحـدى الـدول تنـوى احتجازها لضمان توفير التعويض اللازم لضحايا ممارسـاتها خاصـة وأن هنـاك قدراً كبيراً من التباين فى تعامل تلك الشركات مع الدول ومع جنسية الضحايا، فتعويض يقدر بـ 500 دولار عن التسبب فى وفاة شخص فى الهند يبدو مناسباً لشـركة مثـل Union Carbide فـى حـين أجـبرت شـركة British (BP) Petrolumعلى سداد عشـرات المليـارات مـن الـدولارات للولايـات المتحـدة الأمريكية كتعويض عن الكارثة البيئية الهائلة الناجمـة عـن تسـرب الـبترول مـن

أحد حقول خليج المكسيك والتى امتدت تداعياتها إلى السواحل الأمريكية ذاتها.

وعلى الرغم من اعتقال رئيس مجلس إدارة شركة World com لمسئوليته عن القيام بعمليات للتهرب الضريبى فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم الحكم عليه بالسجن لمدة 25 عامًا، وهى أقصى عقوبة يتم تطبيقها على أحد رؤساء مجلس إدارة لشركة أمريكية فى التاريخ، إلا أن ذلك دفع ببعض المحللين إلى الإشارة لازدواجية المعايير فى معاقبة الشركات الأمريكية من جراء ممارساتها الخطيرة، خاصةً إذا كان ضحايا تلك الشركات من الأمريكيين أو مقيمون داخل الولايات المتحدة مقارنةً بما ترتكبه الشركات الأمريكية من أخطاء فى الخارج، يضاف إلى ذلك أن قدرة الشركات عبر الوطنية على التنصل من مسئولياتها تتزايد فى حالة إبرامها لاتفاقيات مشاركة Partnerships مع مجموعة من الشركات الأخرى، وهو الأمر الذى حدث عندما أقرت شركة Arthur Anderson للمحاسبات بسلامة الأوضاع المالية لشركة Enron التى سرعان ما حدث انهيار كامل لها دون أدنى تحذير من الشركة التى قامت بمراجعة موقفها المالى وأقرت بسلامة ميزانيتها.

وتعتبر التوجهات الدولية الرامية إلى التوصل إلى اتفاقيات دولية صارمة تعالج قضايا تلوث البيئة وتزايد الاحترار العالمى من بين أكثر ما تعارضه الشركات عبر الوطنية فى ضوء انعكاسات ذلك على آفاق أنشطتها الدولية، ونتيجةً لثقل ونفوذ تلك الشركات وتداخل أنشطتها ومصالحها مع العديد من الدوائر السياسية الأمريكية، فإنه يمكن لنا تفسير الموقف الأمريكى الرسمى من مجمل قضايا البيئة والذى ظهر جلياً خلال قمة كوبنهاجن الأخيرة، كما نجحت تلك الشركات فى التدخل بقوة فى صياغة اتفاقية منظمة التجارة الحرة لأمريكا

الشمالية NAFTA، إذ تمت صياغة الباب الحادى عشر من تلك الاتفاقية بطريقة تحمى المستثمرين الأمريكيين من مغبة تقديم تعويضات من جراء ممارساتهم التى تخالف القوانين واللوائح التنظيمية فى الدول الأخرى، ومن غير المتوقع، وفقاً لنصوص تلك الاتفاقية، أن تنجح المكسيك فى الحصول على تعويضات تقدر بحوالى 13 مليار دولار ناجمة عن مخالفة مجموعة من الشركات الأمريكية للقواعد المتعارف عليها بالنسبة لحقوق العمال وللاعتبارات البيئية ذات الصلة.

وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجهة إلى الشركات عبر الوطنية والتى ذهبت إلى حد الادعاء بمسئوليتها المباشرة عن تعظيم مساوئ العولمة وتصاعد تداعياتها السلبية، إلا أنه لا يجب إغفال قدرة تلك الشركات بوصفها واحدة من أهم اللاعبين على المسرح الاقتصادى العالمى على تحقيق نقلة نوعية فى مكانة العديد من الدول النامية فى ضوء ما يمكن أن توفره من رؤوس أموال ونقل للتكنولوجيا وبرامج لتطوير الموارد البشرية وإمكانات للنفاذ إلى الأسواق الدولية، إذ تقتضى النظرة الموضوعية لتلك القضية بالغة التعقيد التركيز على مقتضيات تعظيم المنافع التى تحصل عليها الدول النامية من تعاملاتها مع الشركات عبر الوطنية مع الحد من ممارسات تلك الشركات التى تتسبب فى مشكلات بيئية هائلة مع احترام القواعد المتعارف عليها دولياً للعمالة وضرورة قيامها بسداد تعويضات مناسبة عن الأضرار التى تتسبب فيها.

فمن غير المنطقى أن تستمر تلك الشركات فى محاولة تحقيق أقصى أرباح مادية ممكنة دون مراعاة العديد من الاعتبارات الأخلاقية والبيئية الأخرى، فحدود مسئولية تلك الشركات لا تتوقف على مجرد تحقيق أقصى أرباح ممكنة لحاملى أسهمها، إذ تقتضى الظروف الدولية مراعاة العديد من الاعتبارات الإنسانية الأخرى، خاصةً بعد أن ثبت فى عدد من الحالات تورط بعض

الشركات فى أنشطة إجرامية فى كل من فيتنام ونيجيريا، فضلاً عن قيامها بممارسات احتكارية؛ إذ توفر الموارد المالية الهائلة لتلك الشركات القدرة على شراء الشركات المنافسة أو لإبرام اتفاقيات غير معلنة معهم بهدف التحكم فى الأسعار على النحو الذى أقدمت عليه شركة Archer Daniels Midland (ADM) فى أوائل التسعينيات بهدف رفع أسعار بعض المنتجات الكيميائية والصيدلانية، ورغم النجاح الذى تحقق فى تجريم هذا الفعل غير القانونى وتطبيق عقوبات على تلك الشركة الأمريكية التى قامت بسداد تعويضات للأطراف الأمريكية المضارة وكذلك لأعضاء الاتحاد الأوروبى، إلا أن الأطراف الدولية الأخرى لم تتمكن من الحصول على تعويضات عن الأضرار التى لحقت بها، فالقدرة على إجهاض محاولات خلق احتكارات على المستوى الدولى محكومة بثقل الأطراف التى يمكن أن تتضرر من هذا الاحتكار دون سواها، ففى عام 2001 نجح الاتحاد الأوروبى فى الحيلولة دون تفعيل اندماج شركتى جنرال إليكتريك و Honeywell والذى كان من الممكن أن تنتج عنه شركة عملاقة يمكن أن تحتكر إنتاج وتسويق العديد من المنتجات فى الأسواق الدولية إلا أن تلك القوة المؤثرة القادرة على تعطيل اندماج محتمل بين عمالقة فى تخصص معين لا تتوفر للعديد من دول العالم التى لا تمتلك قدرة تأثير مماثلة للتعامل مع تحديات من هذا النوع.

وعلى الرغم من ذلك أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية، رغم القوانين الداخلية التى تجرِّم الاحتكارات، على تشكيل كارتل على المستوى العالمى بزعامة شركة Alcoa الأمريكية بين المنتجين الرئيسيين للألومنيوم بهدف الإضرار بالمنافسين فى روسيا وللحيلولة دون إقدامهم على تخفيض الأسعار، حيث قاد هذا التوجه Paul O'Neill وزير الخزانة فى عهد الرئيس بوش

والذى كان يشغل قبل توليه لهذا المنصب رئاسة مجلس إدارة شركة Alcoa الأمريكية للألومنيوم حيث حاول بنفس المنطق تشكيل كارتل عالمى فى مجال الصلب، إلا أن محاولته فى هذا المجال لم تنجح نتيجة لتعدد الدول والشركات المنتجة للصلب بطريقة أكثر تعقيدًا عن حالة المنتجين للألومنيوم، وتتمثل أبرز أمثلة الاحتكارات الدولية فى شركة «مايكروسوفت» فمنذ أغسطس 2005 أصبحت تلك الشركة تمثل 87٪ من إجمالى السوق العالمى للحاسبات، و 89٪ من الحاسبات التى تستخدم رقائق شركة «إنتل» بعد أن تمكنت شركة مايكروسوفت من القضاء تماماً على شركة Netscape.

وتقتضى عملية معالجة الأثار السلبية للعولمة التركيز، ضمن جملة أمور، على ضرورة وضع حلول متكاملة لمشكلة الاحتكارات الدولية القائمة بانعكاساتها المتعددة التى تتسبب فى ارتفاع الأسعار أو ما يعرف بالـ Global Price Fixing والاستحواذ على الأسواق وإجهاض فرص دخول لاعبين جدد بمبتكرات مستحدثة قادرة على المنافسة وتحقيق الربح، فليس هناك عملياً من يستطيع تحدى سطوة شركة مايكروسوفت وآلياتها التى تتم من خلالها الاتصالات بين الحاسبات على المستوى العالمى، وهو أمر يضع المستهلكين امام خيارات محدودة للغاية.

وكما ذهبت العديد من الدول إلى وضع قوانين لمنع الاحتكار على المستوى الوطنى، فهناك أيضاً حاجة ملحة لوضع قوانين لمنع الاحتكار على المستوى الدولى، حتى لا تقع الدول فريسة لشركات معدودة تتحكم فى قطاعات بالغة الأهمية لتطوير النشاط الاقتصادى بمختلف جوانبه، إذ تبدو الصورة الدولية الراهنة مقصورة على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى، إذا ما أضير طرف من احتكار لشركات تابعة للطرف الآخر، فى حين لا تستطيع الدول النامية أن تتحدى تزايد نفوذ الشركات عبر الوطنية والاحتكارات

الدولية القائمة سواء بين تلك الشركات أو من قِبل إحداها بشكل منفرد، فالأسواق الدولية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبعض نوعيات وسائل النقل والصناعات البتروكيمياوية والصيدلانية والشركات التى تعمل فى المجالات المتصلة بتكنولوجيا الطاقة النظيفة والمتجددة، تعكس إحدى صور «احتكار الأقلية» التى يصعب على الدول النامية إلا أن تقبل بوجودها كأمر واقع يصعب الفكاك منه.

كما يقتضى الأمر أيضاً تطوير آليات حوكمة تلك الشركات والعمل على إيجاد قدر من التوازن بين نفقات الإنتاج الفعلية والأرباح الهائلة التى تحققها دون أن يكون ذلك على حساب حقوق العمال أو على الاعتبارات الخاصة بمقتضيات الحفاظ على البيئة والقواعد الأخلاقية المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة ودفع تعويضات مناسبة عن الأضرار والأخطاء التى تتسبب فيها أو ترتكبها تلك الشركات بكل ما يقتضيه ذلك من تطوير للآليات القانونية المتصلة بذلك، بحيث يحق للدول المتضررة من ممارسات تلك الشركات رفع دعاوى قضائية فى البلد الأصلية لتلك الشركات، بما يضمن الحصول على تعويضات مناسبة، إذ أوضحت حالة شركة Union Carbide والأخطاء الجسيمة التى ارتكبتها فى الهند عام 1984 والتى أدت إلى سقوط ما يقرب من 20 ألف قتيل وتضرر مائة ألف شخص آخر، فضلاً عن ممارسات مجموعة من شركات التعدين، عدم كفاية الأطر التى توفرها آليات التحكيم التجارى الدولى ومحدودية قدرة الدول المتضررة على التحرك من أجل الحصول على التعويضات المناسبة، ويعد هذ الأمر من بين أخطر أوجه القصور القائمة فى نسيج العولمة التى تمثل الشركات عبر الوطنية أحد أهم وسائل تفعيلها والواجب معالجتها فى إطار الجهود الدولية لإصلاح العولمة وأيضاً سلامة ونزاهة تطورها مستقبلاً.

تاسعاً: إصلاح العولمة:

ويقتضى الحديث عن إصلاح العولمة إدراك أنها لم تحقق كافة الآمال والطموحات التى كانت معقودة عليها سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، فرغم النجاحات التى تحققت والتى لا يمكن إنكارها، تنظر العديد من الدول المتقدمة إلى العولمة باعتبارها مسئولة عن انتقال مراكز القوة الاقتصادية تدريجياً من الغرب إلى الشرق، خاصة إلى الصين والهند، فضلاً عن مسئوليتها عن إلحاق خسائر هائلة فى مجال العمالة من جرّاء انتقال العديد من مراكز التصنيع إلى دول شرق آسيا وإلى عدد من الاقتصاديات البازغة، إذ فقدت الولايات المتحدة الأمريكية 2.8 مليون فرصة عمل خلال الفترة من 2001 إلى 2004 فى مجال الصناعة، بما فيها تلك المتصلة بالصناعات التكنولوجية فائقة التطور لصالح مجموعة من الدول الآسيوية، فى حين تعتبر العديد من الدول النامية أن العولمة قد فشلت فى تحقيق حلم القضاء على الفقر أو تحقيق التنمية المتواصلة.

فعلى الرغم من خطورة التحديات التى واجهت العالم من جراء الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 ثم الأزمة المالية العالمية عام 2008، إلا أن القدرة على تطوير ركائز الاقتصاد العالمى بأطره المؤسسية، سواء صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى أو منظمة التجارة العالمية، لا تتم بالقدر الذى يتناسب مع عمق تلك التحديات التى لاتزال قائمة أو مع نوعية التطورات الهائلة التى يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يضاف إلى ما سبق تصاعد المشكلات العالمية المتصلة بالبيئة والإرهاب والجريمة المنظمة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على المستوى العالمى فى ظل ندرة الموارد المالية المتاحة للدول النامية واتساع الفجوة المعرفية Knowledge Gap بين الدول المتقدمة والنامية وتزايد القيود الحمائية فى الدول المتقدمة خاصةً فى قطاع الزراعة، الأمر الذى يعرقل

إمكانية نجاح المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية.

ورغم تزايد الاقتناع الدولى بضرورة التحرك من أجل إصلاح العولمة وبمقتضيات الاهتمام بالبعد الإنسانى للعولمة وبمتطلبات جعلها تعمل بصورة أكثر عدلاً وكفاءة، إلا أن واقع الحال يشير إلى محدودية ما تم اتخاذه من إجراءات يمكن أن تتكفل بتحقيق هذا الهدف، أخذاً فى الاعتبار أن الأمر يستوجب التطرق إلى مجمل القضايا المتصلة بكيفية معالجة العجز القائم فى ديمقراطية العلاقات الدولية على اتساعها بكل ما يستلزمه ذلك من توسيع لعضوية مجلس الأمن وإعادة لهيكلته، فضلاً عن إعادة النظر فى أساليب عمل مؤسسات التمويل الدولية خاصةً البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، فالدول النامية لا يمكنها عملياً أن تستمر فى الحصول على الحد الأدنى من مقتضيات تطورها عند بحث جداول الأعمال الدولية المعنية بقضايا التجارة والتمويل والاستثمار والبيئة، ومع الاعتراف بالنجاحات التى حققتها الدول المتقدمة فى رفع مستوى المعيشة وفى تحقيق التطور العلمى والتكنولوجى، إلا أن تناولها لا يزال يتسم بالتردد الشديد حيال إمكانية تفعيل المقترحات التى يمكن أن تسمح بإحداث ديموقراطية حقيقية فى عمل المؤسسات الرئيسية الحاكمة للعلاقات الدولية على تنوعها، الأمر الذى يعمق من الآثار السلبية للعولمة ويحد من فرص تعزيز سلامة مجمل الأوضاع العالمية، فإذا كانت الدول النامية مطالبة بتعزيز الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا الأمر يستوجب أن تسمح الدول المتقدمة بتعزيز ديموقراطية العلاقات الدولية والحد من رغبتها فى الاستئثار بمقاليد الشئون الدولية والاستمرار فى تجاهل طموحات الدول النامية التى تشكل شعوبها الغالبية العظمى من سكان العالم.

وتشمل التطورات الاقتصادية التى شهدها العالم من جرّاء العولمة فضلاً عن التكنولوجيات فائقة السرعة تداول ما يقرب من 1.5 تريليون دولار يومياً فى أسواق الصرف العالمية وتبادل تجارى يقترب من 35٪ من إجمالى الإنتاج العالمى من السلع والخدمات، إلا أن العولمة لا يمكن النظر إليها على أنها تمثل «عملية» لمجرد تسهيل انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدول؛ إذ أنها تشمل اندماجات حقيقية للأسواق وللصناعات والتكنولوجيات وكذلك للثقافات والأفكار وللمجتمعات، وقد أدى توالى الأزمات المالية ومحدودية نتائج الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الفقر إلى تزايد الاقتناع بضرورة الاهتمام بالجوانب الإنسانية للعولمة أو محاولة إيجاد ما يطلق عليه Globalization with a human Face، فى ضوء ما تمثله العولمة من «آلية» تشهد تطورات مطّردة للتواصل والاندماج والاعتماد المتبادل بين المجتمعات، وهو الأمر الذى يستوجب إيلاء أهمية أكبر لاحترام الإنسان وحقوقه وخصوصية ثقافته ومعتقداته ومتطلبات توفير الحياة الكريمة له دون تمييز أو تفرقة بسبب اللون أو اللغة أو الجنس أو الدين، ويمتد هذا الأمر ليشمل ضرورة التركيز بشكل متزايد على معالجة الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء ومعالجة أوجه القصور التى تتسم بها بعض ممارسات الشركات عبر الوطنية، ودراسة مسببات تزايد مشكلة الإرهاب الدولى حتى يمكن صياغة أساليب متكاملة لمواجهتها والقضاء عليها، وهو الأمر الذى يجب أن يمتد ليشمل سبل مواجهة الجريمة المنظمة والاتجار فى البشر مع تطوير كافة الجهود التى تهدف إلى الحفاظ على كافة أوجه الحياة على كوكب الأرض والقضاء على التلوث ومكافحة الاحترار العالمى، فهناك إدراك دولى متزايد لضرورة العمل على معالجة الآثار السلبية للعولمة بكل ما تشمله من مكونات اقتصادية وثقافية

وعلمية واجتماعية، من أجل توفير حياة أفضل لكافة المجتمعات التى يجب أن يتاح لها كافة سبل التطور؛ فجانب كبير من الانتقادات الموجهة للعولمة هى انتقادات لها أسانيدها يجب أن تحظى بالدراسة المتعمقة بهدف توفير حلول متكاملة تقلص سلبياتها، وهناك بالقطع حاجة ملحة لتطوير آليات الحوكمة سواء على المستوى الوطنى والدولى، حيث تحتل قضية التنمية البشرية والمساواة الركيزة الرئيسية للعمل، فالاهتمام بتسجيل معدلات مرتفعة فى عدد من المؤشرات الاقتصادية يجب أن يكون مصحوباً بجهود مكثفة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام القانون ومعالجة كافة سبل التباين فى مستويات التعليم والخدمات الصحية ومستويات الدخل، فالعديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف قد ركزت بدرجة هائلة على خلق أسواق كبيرة ذات طاقات استيعابية ضخمة دون الالتفات للتداعيات المحتملة لتلك الاتفاقيات على إمكانية تحقيق التنمية البشرية، فبالإضافة إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هناك تجمعات عديدة منها الـ G.7 و G.10 وG.20، فضلاً عن منظمة التجارة العالمية WTO ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD التى تتحكم فيها الدول الغنية، دون ثقل يذكر للدول الفقيرة.

ويزيد من خطورة الموقف أن النظام الرأسمالى ذاته يبدو أنه فى حاجة إلى إدخال تعديلات جوهرية على آلياته؛ فتتابع الأزمات المالية وارتفاع معدلات البطالة فى العديد من الدول الغربية إلى جانب كونها مؤشرات على وجود خلل وقصور، فإنها تمثل تحديات جسيمة تحتم تطوير أداء النظام الرأسمالى بحيث يأخذ فى الاعتبار العديد من الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية لتحقيق النمو والتطور، وهو الأمر الذى ينطبق على العولمة بكافة مجالاتها وآلياتها.

الفصل الثالث

الاقتصاد القائم على المعرفة
والنظرية الحديثة للنمو

لمدة أكثر من قرنين من الزمان، سادت الأفكار الاقتصادية التى تحدد عوامل الإنتاج فى أربعة عوامل أساسية هى: المواد الخام، واليد العاملة ورأس المال والأسواق، إلا أن النظرية الحديثة للنمو التى شارك فى وضع أساسها Paul Romer، أستاذ الاقتصاد بجامعة ستانفورد، أكدت أن مسببات النمو على المدى الطويل ترجع إلى عامل إنتاج إضافى يشمل «المعرفة والإنتاجية والتعليم والتطور التكنولوجى»، ومنذ ذلك الحين ظهر مصطلح الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge Based Economy (KBE) ليصبح واحداً من أكثر المصطلحات شيوعاً على مستوى الدول والمنظمات الدولية ومراكز الأبحاث العلمية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

وأصبح مفهوم اقتصاد المعرفة يرتبط بكافة الأنشطة الديناميكية المربحة التى تعتمد على العقول والابتكارات والتكنولوجيا الحديثة ليس فقط فى عملية الإنتاج وإنما فى التطوير والتسويق والتوزيع والتصدير، فمع التطور العلمى الهائل الذى يشهده العالم ظهرت الحاجة إلى وضع «العقل والمعرفة» فى مكانة «أهم» العوامل التى يمكن من خلالها تحقيق التطور والتحديث وتعزيز قوة المجتمعات وإنتاجيتها ومكانتها العالمية.

فالاقتصاد القائم على المعرفة، رغم عدم وجود تعريف محدد جامع مانع له، يقوم على دمج استخدام الحاسبات المتطورة مع عقول على درجة عالية من

التعليم والمهارة المتميزة بهدف خلق الثروة، والأمر لا يتصل بمجرد الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة High Tech بل يتعلق بمصادر جديدة لابتكار مزايا تنافسية مستحدثة فى كافة القطاعات الاقتصادية من الإنتاج الصناعى إلى الخدمات، ومن الزراعة إلى التشييد والبناء، ومن صناعة البرمجيات والتكنولوجيا الحيوية إلى نوعيات متعددة من الإنتاج الثقافى، ويُنظر إلى الاقتصاد القائم على المعرفة باعتباره «الاقتصاد الحديث» أو الاقتصاد القائم على الابتكار والإبداع Innovation Economy الذى يوفر مكاسب إنتاجية لا نهائية ومعدلات نمو متواصلة غير تضخمية.

وقد واكب ظهور النظرية الحديثة للنمو وما يعرف بالاقتصاد الحديث ظهور العديد من المصطلحات المرتبطة بهذا التطور منها ما يتعلق بالصناعات ذات المعرفة المكثفة Knowledge Intensive Industries التى تعتمد على البحوث العلمية والتطوير والتجربة (RD&T) فضلاً عن مصطلح «خلق المعرفة» Knowledge Creation أو «صناعة العقول» الذى يستخدم على نطاق واسع من قِبل الجامعات المرموقة ومراكز البحوث العلمية ويرتبط باكتشاف المواهب المتميزة وصقلها ودمجها وتطويرها، يضاف إلى ذلك مصطلح اقتصاد المعلومات Information Economy ويتعلق بالإسهام فى تكوين وتطوير رأس المال البشرى للأمم، أو مصطلح الـ Smart Economy الذى يرتبط بكافة الأنشطة الاقتصادية والثقافية ذات القيمة المضافة العالية.

وتعتبر تكنولوجيا النانو Nano Technology من أبرز مظاهر الاقتصاد القائم على المعرفة، وهى تكنولوجيا تقوم على اختراع أنظمة وآلات بالغة الصغر تقوم بأعمال تتطلب كفاءة متميزة ودقة متناهية فى مجالات بالغة التطور.

وتعد تلك التكنولوجيا بمثابة الثورة الصناعية القادمة The Next

أو مـن علـوم المسـتقبليات The Futuristic Industrial Revolution Science، إذ لم تعد هناك جامعة مرموقة فى العالم تخلو مـن قسـم متخصـص فيها، كما استأثرت تلـك التكنولوجيـا ومجالاتهـا المتعـددة بنسـبة متزايـدة مـن الحاصلين على جائزة نوبل، وهناك بالفعل شـركات عديـدة تعمـل بنشـاط فـى تكنولوجيا النانو، خاصة فـى المجـالات الطبيـة والصـيدلانية والبتروكيمياويـات والإليكترونيات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

فتكنولوجيا النانو تمثل فى حد ذاتها فهماً أعمق لقوانين الطبيعة، فنحن فى حقيقة الأمر على أعتاب التحول فى استخدام تلك التكنولوجيـا فائقـة التطـور من مجالات نعرفها إلى مجالات مستحدثة وصناعات جديدة لسنا على بينة كاملة منها فى المرحلة الحالية، فهناك محاولات لتصنيع أنظمة متناهية الصغر لإدخالهـا إلى جسم الإنسان لتبحر فى الشرايين الدموية بهدف تدمير الأورام السرطانية أو لتوجيه الدواء إلى الخلايا المصابة فقط بما يحد من الآثار الجانبية للدواء أو لتوفير أنظمة لتوزيع الدواء على فترات زمنية طويلة، كما تجرى محاولات لإنتاج رقائق للذاكرة بالغة الصغر يمكنها استيعاب أعداد هائلة مـن الكتـب والمراجـع كتلـك التى تحتويها مكتبة الكونجرس، كما يجرى إنتاج مواد جديدة تتميز بخفـة الـوزن تتفوق على الصلب فى متانته لتدخل فى مجالات التشـييد والبنـاء والصـناعات العسكرية، وكذلك تتم محاولات إنتاج عدسات بالغة القوة تمكننا من رؤية ما لا نراه بالعين المجردة أو بأقوى الميكروسكوبات أو التليسكوبات الحاليـة، فضـلاً عن المحاولات المتواصلة التى تركز على مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة، ويعتبر ذلك نتاجًا لعقول مبتكرة متميزة، نتاجًا لأنظمة تعليم متطـورة، نتاجًـا لبحـوث علمية فائقة التقدم، تخرجنا تماماً عن نطاق الاقتصاد التقليدى إلى نطاق الاقتصاد الحديث وإلى علوم المستقبليات.

ووفقاً لدراسة أعدتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD، فإن أكثر من 50٪ من الناتج المحلى الإجمالى GDP للدول الأعضاء يرجع إلى أنشطة متصلة باقتصاد المعرفة، ويشهد الإنتاج والعمالة معدلات نمو مطّردة فى الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ومنها الحاسبات والإليكترونيات ووسائل النقل بما فى ذلك صناعة الطائرات، كما حققت الخدمات ذات المعرفة المكثفة معدلات نمو أكثر تطوراً فى مجالات التعليم والترويج والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والاستشارات التخصصية والإنتاج الإعلامى، وأصبحت الصادرات التكنولوجية من السلع والخدمات المتصلة بالاقتصاد القائم على المعرفة لدول الـ OECD تمثل ما يقرب من 35٪ من إجمالى صادراتها.

وتسعى الدول المتقدمة إلى تعزيز التزاوج بين المعرفة والمعلومات Knowledge and Information والتركيز على تحقيق النمو من خلال التوسع فى الصناعات التكنولوجية وتوجيه الاستثمارات إلى التكنولوجيا فائقة التطور لإنتاج سلع وخدمات جديدة، وإلى تطوير مختلف المهارات الإنتاجية من خلال التعليم والتدريب وتوفير الخبرات الإدارية وتطوير آليات التعاون بين مجتمعات الأعمال والحكومات والجامعات ومراكز الأبحاث فى المجالات العلمية والتكنولوجية.

وقد أكدت قمة دول الاتحاد الأوروبى التى انعقدت فى لشبونة عام 2000 الحرص على أن يصبح الاتحاد الأوربى أحد ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة KBE على المستوى العالمى، بما يساعد على تحقيق النمو المطّرد الذى يتزامن مع تحسين أوضاع العمالة والحفاظ على تجانس المجتمعات الأوربية، وهو أمر يعكس الأهمية المتزايدة التى يحظى بها هذا التطور النوعى الجديد فى مجمل نسيج العلاقات الدولية.

أنماط المعرفة:

تستأثر مختلف جوانب الاقتصاد القائم على المعرفة بدراسات مستفيضة سواء لتحديد نطاقه وآفاقه أو كيفية تقييمه وتحديد المدخلات التى تسهم فى تكوينه وتطويره، وبغرض تسهيل التحليل الاقتصادى تم تقسيم المعرفة إلى أربعة أنماط محددة تشمل:

1 – معرفة الحقائق المجردة Know What، وهى أقرب إلى المعلومات الأساسية المرتبطة بموضوعات محددة، ولا يتطلب الحصول عليها جهودًا كبيرة أو خبرات متميزة.

2 – معرفة الجوانب العلمية لقوانين الطبيعة Laws of Nature اللازمة للصناعات والخدمات ذات المعرفة المكثفة، وهو ما يطلق عليه Know Why، ومنها على سبيل المثال تحديد العناصر التى يمكن أن تتكامل وتتجانس فى الصناعات الصيدلانية، وكيفية التعامل مع الاعتبارات الثقافية السائدة فى مجتمع ما عند طرح سلع وخدمات جديدة، فضلاً عن مقتضيات التدريب المتخصص.

3 – معرفة كيفية الإنجاز Know How، ويتعلق بالفنون الإنتاجية المحددة اللازمة لطرح منتجات جديدة وتوقع اتجاهات الطلب عليها فى الأسواق هذا فضلاً عن الفنون الانتاجية المتعلقة بقطاع الخدمات على تنوعه بما فى ذلك اختيار الكوادر الفنية اللازمة المتصلة بذلك.

4 – المعرفة المتميزة وتتصل بالأشخاص والكوادر الفنية القادرة على إنجاز عمل معقد ذو طبيعة خاصة Know Who، ويدخل فى هذا الإطار على سبيل المثال الأطباء القادرون على القيام بعمليات جراحية فائقة التخصص والمهندسون القادرون على إنجاز مشروعات إنشائية بمميزات فائقة التطور مثل تشييد ناطحات السحاب والجزر الصناعية والكبارى والأنفاق الضخمة

وتصميم نوعيات جديدة من الحاسبات.....إلـخ، والعـازفون الـذين يمكـنهم المشاركة فى عمل موسيقى متميـز أو الشخصـية التـى يمكنهـا قيـادة أوركسـترا سيمفونى له مكانته الدولية.

ويعتبر التعليم والتدريب بمثابة الأساس للأربعة أنماط من المعرفة المـذكورة، وفى الوقت الذى لا يحتاج فيه معرفة الحقائق المجـردة Know What أو معرفـة الجوانب العلمية لقوانين الطبيعـة Know Why سـوى التحصـيل مـن الكتـب والمراجع وحضور الندوات واستخدام الإنترنت، فإن النمطين الآخرين المتصلين بالـ Know How وKnow Who يرجعان أساساً إلى الممارسة والخـبرة فضـلاً عن عامل التميز الفردى والموهبة ومعدلات الذكاء المرتفعة.

وتركز استخدامات تكنولوجيا المعلومات فى المرحلة الحالية على الـنمطين الأساسيين للمعرفة وهما Know What وKnow Why؛ فشبكة المعلومات العالمية يمكن من خلالها الاطلاع على أعداد هائلة من الكتب والدوريات ومـا تتيحه مراكز الأبحاث على تنوعها من معلومات وما تحتويـه المكتبـات الرقميـة فضلاً عن استخدام نقل الصور والاستخدامات الثقافيـة والعلميـة والشخصـية الأخرى.

وقد أسهم سهولة تداول ما تشمله شبكة الإنترنـت فـى ظهـور مـا يعـرف بمجتمـع المعلومـات The Information Society، إلا أن شـبكة المعلومـات العالمية رغم ما تمثله من مصدر رئيسى للمعرفة والتعلم، إلا أنها لا تشمل، فـى العديد من الحالات، الجوانب الأساسية للـ Know How، خاصة فى مجـالات علمية حساسة، وكذلك الحـال بالنسـبة للـــ Know Who وتفاصـيل إنجـازهم لأعمالهم الفائقة التخصص، ورغم كل ما هو متاح، إلا أن هناك جوانب عديدة من المعرفة يتم تقنينها من خلال البراءات أو حقـوق الملكيـة الفكريـــة، وهنـاك

معلومات من غير الممكن الحصول عليها سواء لحساسيتها أو نتيجة لكونها تتطلب ممارسة فعلية وتراكم خبرات، وهناك معلومات علمية تعتبر من الأسرار العليا للدول الغير قابلة للتداول.

المعرفة كعامل من عوامل الإنتاج:

يمكن تحديد عوامل الإنتاج التقليدية - سواء المواد الخام أو اليد العاملة أو رأس المال – باستخدامه وحدات قياس خاصة بكل منها، إلا أن ذلك لا ينطبق على «المعرفة» باعتبارها من العوامل «غير المنظورة» فى تحقيق النمو والثروة، ويحظى هذا الموضوع باهتمام متزايد من قبل العديد من الدوائر العالمية التى تواجه لأول مرة تحدياً يتمثل فى عدم وجود وحدة قياس محددة ومتجانسة يمكن على أساسها حساب أو تقييم «المعرفة» باعتبارها عاملاً من عوامل الانتاج، خاصة وأن «المعرفة» لا تنضب أو تتآكل أو تستهلك، بل أنها تتزايد وتتجدد Renewable، فاستخدامها لا نهائى قابل للتطور المطَّرد، ويمكن اعتبارها مُدخَلاً فى أكثر من نشاط اقتصادى فى آن واحد، فهى بذلك تختلف تماماً عن بقية عوامل الإنتاج الأخرى.

فقياس وحساب المؤشرات الاقتصادية الكلية وأيضاً الناتج القومى الإجمالى GDP يتم وفقاً لنظام الحسابات القومية الذى حددته الأمم المتحدة الذى يستند على قواعد ومعايير تم الاتفاق عليها عالمياً، يضاف إلى ما سبق أن المواد الخام على سبيل المثال تتحدد أسعارها صعوداً وهبوطاً وفقاً لاتجاهات العرض والطلب فى الأسواق العالمية، إلا أن ذلك لا ينطبق على المعرفة التى تعتبر العامل الحاسم فى تحديد تنافسية المنتج، فهناك صعوبة بالغة فى تحديد أسعار للمعرفة يمكن إدخالها فى الحسابات القومية للدول أو فى مصفوفة الإنتاج Production Function أو فى جداول المدخَلات والمخرجات الاقتصادية،

لا سيما أن محاولة تحديد أسعار للمعرفة يستلزم وجود وحدات لقياس أسعار للمدخلات المعرفية Inputs وأخرى للأرصدة المعرفية وتدفقاتها فضلاً عن أسعار للمخرجات المعرفية، وأن يتم الاتفاق على قواعد محددة على المستوى الدولى حتى يمكن إدخالها فى الحسابات القومية للدول وما يرتبط بها من مؤشرات اقتصادية.

فالعلاقة بين المعرفة وقيمة المنتج وفائدته هى أمرٌ لا يمكن تقييم تكلفته بشكل محدد، بخلاف باقى عوامل الانتاج التقليدية، خاصةً وأنه لا توجد أسواق دولية للمعرفة شأنها شأن المواد الخام، وبالتالى لا يوجد نظام دولى لتحديد أسعار المعلومات، أخذاً فى الاعتبار أن أنظمة براءات الاختراع والملكية الفكرية لا تنطبق على كافة أشكال المعرفة بأسلوب جامع مانع، وكذلك الحال بالنسبة لأسعار البحوث العلمية والتطوير والتجربة(RD&T) أو قيمة الخبراء الممكن الاستعانة بهم.

دور منظومة العلوم فى الاقتصاد القائم على المعرفة:

تمثل منظومة العلوم - التى تتشكل أساساً من مراكز الأبحاث والمعامل والجامعات والمعاهد العليا - حجر الأساس للاقتصاد القائم على المعرفة، فمنظومة العلوم هى المسئولة عن ثلاث مهام رئيسية هى «إنتاج المعرفة» و «بناء المعرفة» و «نشر تطبيقاتها».

فإنتاج المعرفة يقوم على «العلوم البحتة المحددة»، وتطبيقاتها العملية التى تأخذ صورة منتجات أو خدمات جديدة قابلة للتطور المطَّرد، وهى أنشطة لا تخضع فقط للتمويل أو التخطيط من قِبل الحكومات بل إنها تتعلق بأنشطة العديد من الشركات ومؤسسات الأعمال الخاصة فى الدول المتقدمة، لذا فإن تضافر العلاقات بين الحكومات ومؤسسات الأعمال ومراكز الأبحاث والمعامل

والجامعات هو الذى يتوقف عليه مدى القدرة على إنتاج المعرفة، فتقييم ما يتم تخصيصه فى ميزانيات الدول للبحوث والتطوير R&D يعد من بين مؤشرات تحديد توجهاتها العلمية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا ما اقترن الأمر بمعرفة أعداد براءات الاختراع ومجالاتها ومدى تنوعها وأهميتها.

ورغم التنافس القائم بين الدول والشركات الكبرى والتسابق على تطوير القدرات التنافسية، إلا أن انتاج المعرفة أصبح أيضًا واحداً من أهم مجالات التعاون الدولى خاصة فى المجالات الطبية، التى يدخل فى إطارها أمراض السرطان ومكافحة الإيدز وأنفلونزا الخنازير وتحديد الجينوم البشرى، فضلاً عن صناعة وسائل النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة الجديدة والمتجددة ومقاومة الاحترار العالمى وأبحاث الفضاء والخدمات المالية والتعليم والإعلام والمنتجات الثقافية المتعددة، ويعتبر التعاون المؤسسى بين مراكز الأبحاث والجامعات على المستوى الدولى أحد الوسائل الفاعلة فى إنتاج المعرفة.

وفيما يتعلق بكيفية «بناء المعرفة»، فالأمر يتصل أساساً بالتعليم والتدريب خاصةً فى المجالات العلمية والهندسية، فمستوى التعليم التطبيقى وتطوره هو الذى يشكل رأس المال البشرى الفاعل لتطور الأمم وتقدمها، فبدون العلماء والفنيين المتخصصين لا يمكن طرح منتجات جديدة، ويعتبر ذلك من بين أهم الدوافع التى أدت إلى التوصل لمعايير دولية لتقييم دراسة العلوم والرياضيات فى مختلف دول العالم.

وبالنسبة «لنشر التطبيقات المعرفية» أو «انتقال المعرفة»، فالأمر يتعلق بمدى شيوعها فى مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية والخدمية والثقافية، وذلك من خلال شبكات توزيع الإنتاج المعرفى، حتى لا يقتصر الأمر – كما هو الحال فى العديد من الدول النامية- على قصص نجاح أو جزر منعزلة للنجاح تعتبر

بمثابة استثناء عن القاعدة؛ كإقامة مستشفى متميز ليس له علاقة بباقى مؤسسات الخدمات الصحية، أو إنشاء مدرسة نموذجية تختلف تماماً عن باقى مؤسسات التعليم، خاصة وأن الأمر يتوقف، فى العديد من الحالات، على القبول بقصص النجاح المنعزلة دون تعميمها بالقدر الكافى لأسباب يمكن أن تتعلق بندرة التمويل أو لعدم وجود الكوادر الكافية أو لعدم وجود الخبرات الإدارية اللازمة، وربما لعدم وجود استراتيجية متكاملة واقعية للتطوير، ويختلف الوضع بطبيعة الحال فى الدول المتقدمة التى يمكن أن نجد فى عدد منها مستشفيات حكومية أفضل من تلك الخاصة، ومدارس حكومية أفضل من المدارس الخاصة، وهو أمر ينطبق على عدد من الدول الأوربية على وجه التحديد.

فثروات الأمم، بتطور مفهومها، أصبحت لا تتعلق بعدد الأغنياء وحجم ثرواتهم المالية أو مدى توافر الموارد الطبيعية، بقدر ارتباطها الوثيق بمدى شيوع المعرفة المتميزة بين مواطنيها وقدراتهم المتعاظمة على المنافسة دولياً، ويعتبر ذلك جوهر الاقتصاد الحديث أو الـ Smart Economy، فالقدرة على الابتكار والإنتاجية المطّردة وتميز التعليم وشيوع استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى مدى إمكانية تطوير الموروثات الثقافية لتتواكب مع العصر، هى التى ستحدد مكانة الدول ومستقبلها، فالمعارف العلمية والفنية والمالية والطبية وتوافرها تعد من المتطلبات الأساسية للقضاء على الفقر ولتحقيق التطور، وهو ما أكده تقرير البنك الدولى عن «الفجوة المعرفية» بين الأغنياء والفقراء.

وتعتبر المؤشرات الخاصة بعدد ونوعيات براءات الاختراع من بين أهم المعايير التى يتم الارتكاز إليها عند تحديد مكانة الدول العلمية والاقتصادية وقدرتها على التطور وخلق الثروة.

ملامح التطور التكنولوجي:

التكنولوجيا كلمة يونانية تعنى استخدام التطور العلمى والهندسى من أجل خدمة البشرية، ويتركز التطور التكنولوجي الذى يشهده العالم بدرجة رئيسية فى أربعة مجالات محددة هى: التكنولوجيا الحيوية Bio Technology وتكنولوجيا النانو Nano Technology وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ICT وتكنولوجيا المواد الحديثة Material Technology، وهى تكنولوجيات تشهد تطورات متواصلة فى كافة مجالات الحياة والأنشطة الإنسانية، من الزراعة إلى الصناعة والخدمات إلى التعليم والبحث العلمى إلى قطاع الطاقة والنقل والاتصالات والأبحاث الطبية والصناعات الصيدلانية والتشييد والبناء وإلى التسلح والفضاء الخارجي، واستنباط وسائل مستحدثة لاستغلال الموارد الطبيعية، وتكوين رأس المال البشرى القادر على المنافسة دولياً.

وتقوم التكنولوجيا الحيوية على علوم الأحياء وعلى الزراعة والغذاء بمختلف مكوناته، وعلى الطب، ويدخل فى إطارها الهندسة الوراثية وتكنولوجيا الخلايا والأنسجة والهندسة الكيميائية وعلوم الميكروبات والبكتيريا وذلك بهدف تعديل المواصفات الأصلية لتحقيق أهداف إنتاجية أو صحية.

ومن بين الأمثلة التطبيقية للتكنولوجيا الحيوية يأتى العلاج بالجينات، ومشروع الجينوم البشرى، والاستنساخ، واستنباط نوعيات جديدة من المحاصيل الزراعية التى تتميز بإنتاجية عالية وفى بعض الحالات قادرة على مقاومة الآفات ذاتياً والتكيف مع نوعيات مغايرة من العوامل البيئية والمناخية، كما يدخل فى إطار التكنولوجيا الحيوية ما يُعرف بكل ما يتصل بالوقود الحيوى Bio Fuels، وبالعلوم الطبية والصيدلانية التى تسهم فى زيادة متوسطات الأعمار أو Biogeron Technology.

وفيما يتعلق بتكنولوجيا النانو، فكما سبق القول، فهي تعتبر الثورة الصناعية القادمة، وتغطى مجالات واسعة تتنوع من وسائل تشخيص الأمراض إلى سبل توجيه وتوزيع الدواء داخل جسم الإنسان وإلى هندسة الأنسجة إلى مختلف أوجه الصناعات الكيميائية «العوامل المساعدة- المرشحات- المواد الجديدة»، ومن طرق خفض استهلاك الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها إلى سبل الحفاظ على البيئة وإعادة تدوير المخلفات، ومن إنتاج الحاسبات الآلية فائقة الصغر وزيادة سرعتها وطاقتها الاستيعابية إلى صناعة أجهزة الرؤية من عدسات إلى أجهزة استشعار عن بعد، كما تدخل تكنولوجيا النانو أيضاً فى صناعة التشييد والبناء والصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات.

وبالنسبة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فيدخل فى إطارها كافة وسائل التواصل بين البشر وآليات حفظ المعلومات وتأمينها وتحليلها واسترجاعها، وتعظيم استخداماتها من حاسبات آلية وشبكات للمعلومات وأجهزة للاتصالات ولتجميع وتحليل المعلومات، وتعتبر تلك التكنولوجيا أحد مسببات التطور الاقتصادى والعلمى والثقافى الهائل الذى يشهده العالم، كما تسهم فى تركيز مفاهيم الترابط والتواصل والعولمة وسرعة تداول المعلومات والأنباء، وتعتبر كافة الصناعات المرتبطة بتلك التكنولوجيا من الصناعات فائقة التطور التى تعد تجسيداً للاقتصاد القائم على المعرفة.

وفيما يتعلق بتكنولوجيا المواد فيدخل فى إطارها نوعيات متعددة من الصناعات منها المعادن وأشباه الموصّلات والزجاج والمنسوجات والمواد المركبة، واكتسبت تلك التكنولوجيا أهمية كبيرة فى إطار التفوق العلمى الهائل الذى يشهده العالم؛ إذ تم تصنيع مواد جديدة لم تكن موجودة من قبل لتدخل فى مختلف الصناعات فائقة التطور سواء فى المجال الطبى أو صناعة وسائل الاتصال

ووسائل المواصلات والصناعات العسكرية على تنوعها، وتعتبر الألياف الضوئية ومواد الإخفاء على الرصد الرادارى من أهم أمثلة تطور تكنولوجيا المواد.

وهناك صناعات تستند على المجموعات الأربعة من التكنولوجيا بشكل مترابط ومتكامل، وهى من بين الصناعات فائقة التطور ومنها صناعة الحاسبات فائقة السرعة الـ Super Computers، وأجهزة الـ Silicon Brains، وأجهزة الأشعة والصناعات العسكرية على تنوعها.

دعائم الاقتصاد القائم على المعرفة:

وصف عالم المستقبليات الأمريكى Alvin Toffler التطور التكنولوجى بأنه العامل الحاسم فى تحقيق التقدم الاقتصادى والتحول الاجتماعى للدول اعترافاً منه بمكانة «المعرفة» باعتبارها أهم عامل من عوامل الإنتاج والتى تسمح للدول بتحقيق التقدم وخلق الثروة، فبعد أن كان الاقتصاد الزراعى يعتبر «الأرض» أهم عامل من عوامل الإنتاج، والاقتصاد الصناعى يعتبر «المواد الأولية» أهم عامل من عوامل الإنتاج، أصبح الاقتصاد الحديث يعتبر «العقول المتميزة والابتكارات والاختراعات المتواصلة والمهارات المتخصصة» أهم عوامل الإنتاج.

فالعالم الذى نعيش فيه يشهد ثورة تكنولوجية هائلة تحدث تحولات ضخمة فى كافة مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وتنعكس بشكل متزايد على الإنتاج والتجارة والعمالة، وعلى طموحات الدول وشعوبها، وعلى نوعية الحياة ومدى امتدادها، من حيث زيادة متوسطات الأعمار، وعلى كيفية التفاعل مع المشكلات العالمية والتطورات الدولية المتواصلة.

وقد شهدت العديد من مراكز الأبحاث مناقشات مطولة عما إذا كان الاقتصاد القائم على المعرفة يُعَدُّ بمثابة تطور نوعى جديد أم أنه امتداد لما شهده العالم من قبل؛ فالحضارة المصرية والحضارة الصينية القديمة ارتكزت كل منهما على أنماط متميزة من «المعارف» وكذلك الحال بالنسبة للثورة الصناعية التى شهدتها أوروبا فى القرن الثامن عشر، إلا أن مؤيدى الاقتصاد الحديث ارتكزوا على حقيقة أن العالم يشهد الآن مرحلة غير مسبوقة من سرعة انتقال المعلومات، وأن أنماط المعرفة المتاحة حالياً من حيث العمق والتنوع وسهولة الانتقال والتحليل والتخزين والاسترجاع أمر لم يشهده العالم من قبل، خاصةً وأن عملية دمج المعلومات والمعارف فى كافة المجالات قد وصلت إلى آفاق هائلة تشمل مجمل الأنشطة الإنسانية ومختلف الفئات العمرية، وهو الأمر الذى خلق واقعاً جديداً يختلف تماماً عما شهدته بعض الحضارات القديمة، رغم ثراء تراثها وتنوع إنجازاتها، إذ أنها لم تتزامن مع شبكة الألياف الضوئية القابعة تحت سطح البحار والمحيطات وخدمات الإنترنت التى جعلت العالم أشبه بقرية صغيرة، ولم يكن لدى الأطفال كل هذه المدخلات العلمية فائقة التطور من برامج للتعليم الإليكترونى إلى الألعاب التكنولوجية المستحدَثة، فقد كانت المعرفة المتميزة أساس ظهور الحضارات القديمة، إلا أن وفرة المعلومات وأنماط المعارف المتاحة وسهولة انتقالها لم يكن متاحاً أو متصوراً له أن يصل إلى الحدود التى نشهدها الآن والمتوقع زيادتها مستقبلاً.

ويرتكز الاقتصاد القائم على المعرفة (KBE) على عدة دعائم متكاملة يمكن تحديدها فيما يلى:

1 - التعليم المتميز الذى يؤهل إلى الابتكار والاختراع وطرح منتجات جديدة من السلع والخدمات بما يساعد على التطوير والتحديث، إذ تعتمد

مختلف تقارير التنافسية الدولية، ضمن جملة أمور، على معيار جودة التعليم وتطوره، فقد ربط البنك الدولى بدرجة كبيرة عند تحديده لدرجة تنافسية الدول بين التطور المعرفى(KAM Knowledge Index) وبين استخدامات التطور العلمى فى تحقيق التقدم الاقتصادى Knowledge Economy Index) كما اعتمد المنتدى الاقتصادى العالمى، أو ما يعرف بمنتدى «دافوس» (WEF) فى تقاريره عن التنافسية الدولية على المؤشرات التنافسية للنمو GCI التى تقوم على أساس جودة التعليم وارتباطه بسوق العمل والقدرة على المنافسة الدولية.

واتصالاً بذلك أكد البروفيسور Joseph Nye بجامعة هارفارد، أن التعليم الحديث والمتميز يجب أن يسهم بدرجة متزايدة فى توفير المعلومات وتحويلها إلى أنماط للمعرفة الإنتاجية المطَّردة، كما يساعد التعليم الحديث على تحديد الأولويات المستقبلية ومعالجة المشكلات المعقدة وتوفير حلول متكاملة لها، وأضاف أن التعليم الحديث يجب أن يشجع على الابتكار والاختراع والتحديث والتطوير والارتقاء بالمهارات والتخصص بهدف جعل المستقبل أفضل من الماضى To create future, not to catch up past.

فالتعليم الحديث هو الذى يسهم فى خلق الكوادر القادرة على المنافسة دولياً؛ فارتفاع جودة التعليم، وفقاً للمعايير الدولية، خاصة فى العلوم والرياضيات، من شأنه أن يدعم من فرص تحقيق التطور الاقتصادى من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين بيئة الأعمال وزيادة الناتج المحلى الإجمالى GDP، إذ أن المؤسسات التعليمية من جامعات ومعامل ومراكز أبحاث يجب أن تكون مرتبطة بشكل وثيق بالحكومات ومجتمعات الأعمال للإسهام بشكل إيجابى فى تحقيق الطموحات المستقبلية للمجتمعات وإحداث التطور العلمى المتواصل، ويتوقف ارتقاء الدول اقتصادياً وعلمياً على مدى تطور التعليم فى أربعة مجالات مترابطة

يطلـق عليهـا STEM، وهـى اختصـار للعلـوم Science والتكنولوجيـا Technology والهندسة Engineering والرياضـيات Mathematics، وهـو الأمر الذى يؤكد ماهية بعض المدخلات الأساسية لتطوير رأس المال الفكـرى Intellectual Capital والموارد البشرية اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفـة، وفى تحديد مكانة الـدول وتوجهاتهـا للنهـوض بثقلـها الاقتصـادى والعلمـى، وقدرتها على التفاعل إيجابياً مع الواقع الجديد الناتج عن شيوع العولمة.

فاصطلاح «اليد العاملة» الذى ظـل سـائداً منـذ الثـورة الصـناعية يتحـول تدريجياً ليصبح «العقول المبتكرة» التى تقوم بالتحديث وخلق الرفاهية والثـروة، فاستخدامات الأيدى فى الاقتصاد الحديث فى تضاؤل مطـرد مقارنـة بـالعقول المتميزة وإسهاماتها فى طرح منتجات جديدة من السلع والخدمات، فرأس المال البشرى ما هو إلا محصلة تعليم يسهم فى بناء عقول متميزة قادرة على الإبـداع والاختراع وخلق الثروة.

2 - توافر بنية أساسية متقدمة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومـات تسـاعد علـى التواصـل والحصـول علـى المعلومـات وتحليلـها والاسـتناد عليهـا فـى استخدامات تطبيقية متطورة فضلاً عن إمكانية تخزينها واسـترجاعها والإضـافة إليها، فأكثر من 70٪ من قوة العمل فى الدول المتقدمـة تسـتخدم التكنولوجيـا المتطـورة للمعلومـات بالقـدر الـذى يمكـن إطـلاق مصـطلح Information Workers عليهـا؛ فشـبكات الحاسـبات الآليـة ومـا يـتم إدخالـه مـن بـرامج مستحدثة تمثل الركيزة الرئيسية للإنتاج، ولا يقتصر الأمر علـى قطـاع الصـناعة بل امتد ليشمل كافة أوجه الأنشطة الأنسـانية مـن تجـارة إليكترونيـة إلى تعلـيم إليكترونى إلى خدمات مصرفية إليكترونية إلى مجال الخدمـات الصحية والسياحة والسفر والتواصـل مـع العـالم الخـارجى ووسـائل الإعـلام ومراكـز الأبحـاث،

وأصبحت تكنولوجيا المعلومات تدخل بمعدلات متزايدة فى تصميم المنتجات وإنتاجها وتسويقها وتطويرها وتجارتها وتقييم معدلات الطلب عليها، وأصبحت للشركات الصغيرة والمتوسطة أهمية نسبية متزايدة بدرجة أعطت لقطاع الخدمات فى الدول المتقدمة متطلبات علمية وتكنولوجية لا تقل عن تلك الواجب توفيرها للقطاعات الإنتاجية من السلع على تنوعها.

3 - خلق السياسات القادرة على الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة فى مجالاتها الرئيسية سواء التكنولوجيا الحيوية أو تكنولوجيا النانو أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تكنولوجيا المواد الجديدة، فعند تقييم مدى نجاح السياسات الاقتصادية المطبقة فى إحدى الدول، لم يعد يُكتفى بمجرد قياس ما يمكن أن تتيحه تلك السياسات من عوامل تساعد على خلق فرص عمل جديدة، بل إن الأمر امتد ليشمل تقدير ما يمكن أن تسهم به تلك السياسات فى تطوير الأنماط المتعددة للمعرفة وتسهيل تطبيقاتها المختلفة اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً وثقافياً، وهو الأمر الذى يستدعى زيادة الموارد المخصصة للتعليم وللبحوث العلمية والتطوير والتجربة(RD&T) وتحديث منظومة العلوم القائمة على ترابط أنشطة الحكومات مع الجامعات ومراكز الأبحاث والمعامل ومجتمعات الأعمال بما يساعد على الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وتطبيقاتها المتعددة وضمان شيوع استخداماتها فى كافة الأنشطة الإنتاجية.

4 - ويتمثل العامل الرابع فى «العولمة»؛ فرغم الانتقادات الموجهة والتى لها ما يبررها حيال عدد من القضايا، إلا أنها تمثل، دون شك، إحدى القوى الدافعة للاقتصاد القائم على المعرفة، فقد أتاحت ثورة المعلومات والاتصالات قدراً هائلاً من التواصل والتشابك فيما بين الدول والمجتمعات ومراكز الأبحاث والعلماء، وخلقت بيئة تسمح بالمزيد من التحصيل والتعليم وبناء القدرات

واندماج الأسواق وخلق فرص عمل جديدة، فالتأثير الإيجابى للعولمة لم ينحصر فى قطاع إنتاج السلع بل امتد ليطور وليعيد تشكيل قطاع الخدمات بالقدر الذى دفع بعدد من الاقتصاديين إلى تبنى أفكار تقضى بأن الحاجة إلى تشييد بعض مشروعات البنية الأساسية لم تعد بنفس درجة الأهمية كما كان عليه الوضع من قبل، إذ نجحت مشروعات للتليفون المحمول فى قرى نائية ليس بها خدمة الخطوط الثابتة التقليدية، وأنه فى بعض الحالات يمكن إحداث قفزات إلى الأمام أو ما يعرف بالـ Leapfrogging Development خاصة إذا ما تم التوسع فى برامج التعليم الإليكترونى بالنسبة لتجمعات سكانية ليس بها العدد الكافى من المدارس.

التطور العلمى وصناعة المستقبل:

تتوقف نوعية الحياة خلال القرن الحادى والعشرين بدرجة كبيرة على مدى التطور العلمى والتكنولوجى الذى سيتم تحقيقه والذى سيسهم فى تشكيله العديد من الجامعات ومراكز البحوث والتطوير R&D ذات الثقل فى مجموعة من دول العالم، فكما ارتبط تاريخ الحضارات الإنسانية،على مر العصور، بتاريخ التطور العلمى والتكنولوجى، فإن المستقبل يتوقف على نتاج العقول المتميزة من أفكار وابتكارات يمكن أن تسهم فى تغيير نوعية وأنماط الحياة على كوكب الأرض.

فقد سبق وأن شهد العالم العديد من التغيرات النوعية فى ضوء الاكتشافات والابتكارات المتصلة باختراع المصباح الكهربائى والراديو والتليفزيون والسيارة والطائرة واكتشاف البنسلين واختراع وسائل الطباعة وكشف أسرار الطاقة النووية والتى ارتبطت بجهود علماء من أمثال توماس أديسون وجراهام بل وجون لوجى برايد وفيلو فرانز ورث وكارل بنز وألكسندر فليمنج، وشملت قائمة أهم العلماء الذين أسهموا فى تغيير العالم شخصيات من امثال إسحاق نيوتن وألبرت أينشتاين ونيلز بوهار وتشارلز

دارون ولويس باستيور ومارى كورى وروبرت أوبنهايمر، فضلاً عن مجموعة من العلماء المسلمين من بينهم ابن سينا والزهراوى والخوارزمى وجابر بن حيان وابن رشد.

ففى عام 1450 نجح يوهانز جوتنبرج فى إنتاج أول آلة للطباعة، كما نجح توماس أديسون عام 1879 فى اختراع المصباح الكهربائى، وتمكن كارل بنز عام 1885 من الحصول على براءة اختراع أول سيارة، ونجح الأخوان «رايت» عام 1903 فى اختراع الطائرة، وتمكن ألكسندر فليمنج عام 1928 من اكتشاف البنسلين كأول مضاد حيوى، كما تم عام 1946 اختراع أول كمبيوتر فى ضوء الجهود التى قام بها مجموعة من العلماء منهم كونراد زوس وجون ماوشلى، وذلك فضلاً عن إسهامات كل من آرنست روزووتر وجون دالتون وروبرت أوبنهايمر فى مجال الطاقة النووية، وتعتبر تلك الإنجازات العلمية من بين أبرز المخترعات التى أسهمت فى تغيير العالم.

وكان تزامن ظهور الإنترنت والتليفون المحمول والتكنولوجيات الرقمية Digital Technologies فى العصر الحديث من بين أهم التطورات التى أسهمت فى إرساء قواعد مجتمع المعلومات وفى توليد قوة دفع هائلة للاقتصاد القائم على المعرفة، إذ شهدت العقود الثلاثة الماضية تطورات علمية وتكنولوجية غيرت شكل ونوعية الحياة بدرجة غير مسبوقة يدخل فى إطارها مجموعة من الابتكارات الجديدة التى جاءت نتيجة لانجازات تحققت فى العديد من مراكز البحوث والتطوير، منها ظهور الكمبيوتر المحمول Laptop، والرسائل الإليكترونية E.Mails، والحمض النووى DNA، وأجهزة الأشعة المغناطيسية MRI، والألياف الضوئية Fiber optics، وشاشات الكريستال السائل LCD، وأنظمة تحديد المواقع الجغرافيةGPS، والتصوير الرقمى Digital photography، والوقود الحيوى

Bio Fuel، ورقائق الذاكرة Flash Memory، وأجهزة الطاقة الشمسية Photovoltaic Solary Energy، والمحاصيل المعدّلة وراثياً Genetically Modified، والنقود الإليكرونية Electronic Money، ونوافذ التواصل الاجتماعى والثقافى ومنها الـ MySpace وTwitter و Facebook ، وتبادل الرسائل المكتوبة عبر التليفون المحمول Text Messages، والألعاب الإليكترونية، فضلاً عما يعرف بالـ Bar Code التى تتشكل من مجموعة من الخطوط المتقاربة التى يمكن عند سداد قيمة المنتج فى منافذ البيع أن تسهم فى تحديد توجهات الطلب وفى مراقبة الفائض والعجز من السلع فى المنافذ التجارية، وذلك فضلاً عن قنوات التجارة الإليكترونية وظهور مجالات جديدة لم تكن قائمة من قبل يدخل فى إطارها الحكومة الإليكترونية والتعليم الإليكترونى والخدمات الصحية الإليكترونية.

ويصاحب الابتكارات الجديدة تغيرات هائلة فى معدلات سرعة انتشارها واستيعابها، فقد اقتضى الأمر 38 عاماً حتى ينتشر الراديو عقب اختراعه ليصل إلى 50 مليون مستهلك، وتقلصت تلك الفترة إلى 13 عاماً بالنسبة للتليفزيون، و 4 أعوام بالنسبة للإنترنت، وثلاثة أعوام بالنسبة للـ iPod، وعاماً واحداً بالنسبة للـ Facebook، ووصلت عمليات البحث على صفحات الإنترنت 14 مليار عملية فى مارس 2009 وحده، وتم تسجيل 24 مليار دقيقة اتصال تمت من خلال Skype فى الربع الأول من عام 2009، كل تلك الابتكارات السابق الإشارة إليها، كانت فى أوائل الثمانينات من القرن المنصرم أشبه بالخيال العلمى الذى كان يصعب تصور حدوثه.

فالابتكار فى حقيقة الأمر هو عملية تحويل أجيال جديدة من المعارف والأفكار إلى منتجات وأنظمة وخدمات لم تكن موجودة من قبل، ولذا فهى

تتوقف على الأفكار المستحدثة والعقول الماهرة والهياكل الأساسية من جامعات ومراكز للبحوث والتطوير التى تكفل تحويل تلك المعارف والأفكار إلى واقع عملى ملموس.

وتركز العديد من الجامعات ومراكز الأبحاث والتطوير فى مجموعة من الدول على تعزيز البحث العلمى فى مجالات فائقة التقدم، والتى من شأنها أن توفر نقلة نوعية فى الحياة على كوكب الأرض، وتتمثل فيما يلى:-

- محاولة إنتاج خلايا الوقود Fuel Cells والتى تشمل تجارب منها ما يركز على محاولة تحويل الهيدروجين السائل إلى طاقة كهربائية متجددة لا تنضب، وهو الأمر الذى يمكن، فى حالة النجاح فى تحقيقه علمياً واقتصادياً، أن يؤثر على اقتصاديات الطاقة ومجمل الاقتصاد العالمى وعلى كافة أوجه الأنشطة الإنسانية على تنوعها.
- العلاج بالجينات Gene Therapy والذى يمثل أحد المجالات العلمية فائقة التطور التى يمكن أن تفتح المجال أمام تحقيق انفراجة فى علاج العديد من الأمراض.
- تكنولوجيا الـ Hoptics التى تشمل أنظمة متكاملة من وسائل الاستشعار التى من شأنها أن تساعد على التواصل الجسم، وقد تحققت بالفعل خطوات عديدة فى هذا المجال فى التليفون المحمول وصناعة السيارات والأجيال الجديدة من الألعاب الإليكترونية، وتركز جهود البحث العلمى على محاولة التوسع فى استخدامات تلك التكنولوجيا المستحدثة فى العديد من المجالات العلمية والثقافية المتطورة.
- الأجيال الجديدة من شبكة المعلومات، إذ تتضافر جهود مجموعة من الجامعات والشركات العاملة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على

تشكيل الجيل الجديد لشبكة الإنترنت أو ما يعرف بالـ Internet 2 والذى يوفر سرعة فائقة فى نقل المعلومات والصور والأفلام، وذلك باستخدام نوعيات متطورة من شبكات الألياف الضوئية وتكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية التى تقدم خدمات فائقة السرعة وأكثر كفاءة عما هو قائم حالياً.

● أنظمة تعقيم المياه، ويقصد بذلك التكنولوجيات التى تساعد على فصل كافة نوعيات البكتيريا والشوائب بما يساعد على توفير المياه الصالحة للشرب بأقل نفقات ممكنة.

● زيادة الطاقة الاستيعابية لرقائق الذاكرة؛ إذ تركز مجموعة من مراكز الأبحاث على إنتاج رقائق ذاكرة بالغة الصغر تتميز بطاقة استيعابية هائلة وبقدرة فائقة على تخزين واسترجاع المعلومات، والتى من المتوقع أن يكون لها استخدامات متعددة سواء فى المجالات المدنية والعسكرية.

● الاتصال التليفونى عبر الإنترنت VOIP، فبالإضافة إلى التقنيات المتوافرة حالياً، يتم فى المرحلة الحالية فى عدد من مراكز الأبحاث إجراء تجارب تهدف إلى تعزيز إمكانية استخدام تلك التكنولوجيا على نطاق واسع وذلك بعد تطويرها وزيادة جودتها وتبسيط وسائل تشغيلها وجعلها متاحة دون نفقات لكافة مستخدمى شبكة الإنترنت.

● تكنولوجيا WiMax والتى توفر لكافة الأفراد إمكانية النفاذ إلى أجهزة الحاسبات والتليفونات الخاصة بهم من أى مكان وفى أى وقت دون الحاجة إلى خطوط تليفونية ثابتة.

وتدخل تلك الابتكارات فى إطار ما يعرف بالتكنولوجيات البازغة Emerging Technologies التى تشمل إنجازات فنية يمكن أن تخلق مزايا تنافسية متجددة وتوفر حياة أفضل للعديد من المجتمعات، فأجهزة الكمبيوتر

مستقبلاً ستكون أسرع وأخف وزناً، وستؤدى مهام بالغة التعقيد فى فترة زمنية قياسية، وسوف تتمتع بطاقة متعاظمة لتخزين المعلومات واسترجاعها وهو ما يطلق عليه High Performance Computing، فالعالم مقبل على مرحلة جديدة من إقحام الذكاء الاصطناعى (Artificial Inteligence (AI فى العديد من المجالات؛ فالأجهزة الإليكترونية ستكون أكثر ذكاءً وقدرةً مقارنةً بصنعيها، وإن كان ذلك قائماً بالفعل فى العديد من الحالات، إلا أن آفاق المستقبل وتوجهات البحث العلمى تشير إلى أن ما نراه اليوم ما هو إلا مقدمة لمرحلة ستحوّل ما يُعرف بالخيال العلمى إلى واقع عملى ملموس، ويكفى ما نشهده حالياً من أجيال مستحدَثة من الألعاب الإليكترونية الجديدة التى تنتجها شركات مثل Sony و Wii و Nintendo، لتبين ما نحن بصدد الدخول إليه.

فدمج الذكاء الاصطناعى مع «الروبوت» خاصة فى الاستخدامات العسكرية يعد من المجالات العلمية المتوقع زيادتها مستقبلاً، ففى عام 2005 نشرت القوات الأمريكية ما أطلق عليه بالجندى الآلى المسلح Armed Robots المزود بأجهزة استشعار ورؤية ليلية وكاميرات بالغة الدقة وآليات لإطلاق النار، الأمر الذى يخضع للتطوير المستمر، بهدف إنتاج الأنظمة القتالية المستقبلية «Future Combat Systems»، وتجرى محاولات مكثفة لا تقتصر على محاولة توسيع آفاق الذكاء الاصطناعى فى الحاسبات والآلات، بل تشمل تلك المحاولات نقل المشاعر الإنسانية أو جانب منها.

وتشمل قائمة المعدات الذكية الطائرات بدون طيار، حيث من المتوقع أن تنتقل تلك التكنولوجيات مستقبلاً من المجال العسكرى إلى المجال المدنى، وكذلك وسائل التمويه الإليكترونى، وأجهزة الطباعة المتعددة الأبعاد، وأنظمة التعامل مع أكثر من هدف فى آن واحد والتى تم تزويد طائرات القتال فائقة التطور بها.

ولقد دخل الذكاء الاصطناعى إلى مجال التجارة والعمال وهو ما يطلق عليه Business Intelligence (BI)، حيث يتم استخدام الحاسبات الذكية فى تحليل المعلومات وفى دراسة اتجاهات العرض والطلب، وفى دراسة اتجاهات الأسواق، وفى تقدير الأرباح والخسائر، وكذلك فى تصميم المنتجات واختيار أنسب سبل الدعاية والإعلان ووسائل الشحن والتوقيتات الزمنية اللازمة لذلك، لذا فإن الذكاء الاصطناعى فى مجال التجارة والأعمال يدخل فى إطار أنظمة دعم واتخاذ القرار Decision Support System (DSS)، والتى تعد أساسية لخلق ما يطلق عليه «الذكاء التنافسى» الذى يسمح لشركة بالتفاعل مع البيئة الاقتصادية العالمية وتحقيق الربح المتواصل والاستئثار بثقة المستهلكين.

فالتطور العلمى الذى يسمح لنا حالياً بالحفاظ على ذاكرتنا بفضل الطاقة الكبيرة لرقائق تخزين المعلومات، يسمح لنا أيضاً باستشراف المستقبل أو ما يُعرف بـ Sensing The Future، إذ تم بالفعل تطوير برامج بالغة التقدم، هى نتاج لجهود مجموعة من مراكز الأبحاث فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وأستراليا، تسمح بتوقع نتائج الحروب فى حالة اندلاعها، إذ توفر البرامج المتصلة بذلك والتى يطلق عليها TNDM تقديرات لنتائج حروب محتملة ولحجم ونوعية الخسائر المتوقعة فى ضوء ما تشمله تلك البرامج من ذكاء اصطناعى وآليات للمحاكاة وقدرة هائلة على تخزين المعلومات عن أطراف النزاع المتوقع وتقدير نتائجه المحتملة.

ولا تحتاج كافة الابتكارات الجديدة إلى أن تكون نتاجًا لجامعات أو مراكز أبحاث، فجانب من الابتكارات المستحدثة الناجحة ما هى إلا نتيجة أفكار تعكس قدراً كبيراً من الحيوية والذكاء، وكذلك إلى ما يُعرف بالحساسية

الاستراتيجية المقصود بها تقدير التطورات العالمية واحتياجات الأسواق الدولية بما يكفل تحسس الفرص الجديدة ومعرفة الطرق المسدودة، فكثير من الابتكارات الجديدة اعتمد بطريقة غير تقليدية على ما توفره شبكة الإنترنت من وسائل للاتصال والتفاعل، ويجسد تلك الابتكارات وسائل التواصل الاجتماعى والثقافى مثل MySpace وTwitter و Facebook ، والتى تعتمد بدرجة رئيسية على ما يوفره مستخدموها من معلومات أو ما يُعرف بـ User-Generated Content (UGC)، وينطبق ذلك على دائرة المعارف Wikipedia المفتوحة لكل من لديهم القدرة على الإضافة للمعلومات المتاحة فى ابتكار جديد يُجسد ما يعرف بالذكاء الجماعى Collective Intelligence، كما يدخل فى هذا الإطار أيضاً العديد من نوافذ التجارة الإليكترونية والتى أبرزها Ebay و Amazon، والتى توفر آلية للتجارة بين أطراف متباعدة يسعى أحدها إلى شراء سلعة أو اقتناء كتاب ويهدف الطرف الآخر إلى تسويق منتجات وتحقيق الربح.

ورغم كل ما يقال عن الإبداع والابتكار وأهميته فى خلق الثروة وربما فى معالجة بعض المشكلات العالمية، إلا أن الأمر برمته لا يعتبر سهلاً او يسيراً سواء كان ذلك نتاجًا لجهود علماء فى جامعات أو مراكز للبحوث والتطوير أو أصحاب أفكار بالغة الذكاء، فدورة الإبداع تختلف باختلاف مجال العمل، ففى مجال الصناعات الدوائية هناك مجال زمنى طويل بين استنباط الفكرة وبين «احتمال» صناعة الدواء التى تحتاج إلى استثمارات هائلة واختبارات تجريبية لتحديد مدى النجاح و الإخفاق والآثار الجانبية المحتملة، وهو أمر يختلف عن دورة الإبداع المتصلة بإنتاج السيارات أو بتجربة سلاسل Starbucks.

وقد أحدثت العديد من الابتكارات تحولات هائلة، ليس فقط فى نوعية

الحياة التى تعيشها مختلف المجتمعات، بل امتد هذا الأمر إلى متوسط الأعمار Life expectancy فبعد أن كان 47 عاماً فى نهاية القرن التاسع عشر بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد وصل عام 2005 إلى 78 عاماً، ويرجع ذلك إلى التطورات العلمية المتواصلة فى الخدمات الصحية وكذلك فى صناعة الدواء والأنظمة العلاجية على تنوعها، فضلاً عن تحسن الأوضاع المعيشية الكلية المرتبطة بنوعية الغذاء وأساليب الحياة والتعديلات السلوكية المستحدثة، ومع توقع استمرار التطور العلمى والتكنولوجى بمعدلات أكبر من تلك التى شهدها العالم من قبل، تشير التوقعات إلى أن متوسط الأعمار فى الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يصل إلى 84 عاماً عام 2050 وذلك بالنسبة للرجال و 89 عاماً بالنسبة للنساء، إذ يركز التطور العلمى والعديد من الابتكارات والاختراعات على صحة الإنسان خاصة فيما يتعلق بالتشخيص المبكر وزيادة كفاءة وسائل الوقاية والعلاج فضلاً عما يمكن أن تسمح به التطورات المتصلة بالعلاج بالجينات والخلايا الجزعية من آفاق غير محدودة على أساليب العلاج.

وتؤدى التكنولوجيات المتصلة بزيادة متوسط الأعمار أو ما يعرف بـ Biogeron Technology إلى تزايد نسبة كبار السن أو Aging Population، التى فى حالة تزامنها مع انخفاض معدل المواليد من شأنها أن تؤثر فى هيكل السكان بما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وطبية، فالعالم سيكون مختلفاً بعد أن تصل نسبة من يزيد عمره عن 60 عاماً إلى ما يقرب من 22٪ من أجمالى التعداد العالمى للسكان عام 2050 وقد تصل تلك النسبة إلى أكثر من 40٪ فى الدول الصناعية المتقدمة، فالتقدم العلمى المتواصل فى المجالات الطبية قد دفع بالبعض إلى الحديث عن انخفاض معدلات الوفيات أو ما يطلق عليه A Future Shortage of Death ، الأمر الذى سيكون له

تداعيات بالغة التعقيد، يدخل فى إطارها تزايد معدلات الهجرة خاصة من المجتمعات عالية الخصوبة إلى العديد من الدول المتقدمة التى ستشهد أعداداً متزايدة من كبار السن، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى محاولة زيادة سن التقاعد، وتوقع ازدهار صناعة مقاومة الشيخوخة بمعدلات مطردة سواء تلك التى يدخل فى إطارها العقاقير المضادة للشيخوخة وبعض الجراحات المتصلة بذلك، هذا فضلاً عن متطلبات إدخال تعديلات جوهرية على مجمل الخدمات الصحية وهياكل التأمين الصحى.

ويعتبرما يعرف بتكنولوجيات الـGRINوالتى تشمل الجينات Genetics والروبوت Roboticsوالإنترنت Internet وتكنولوجيا النانو Nano Technology أهم ما سيسيطر على مظاهر الحياة فى المستقبل بدرجة غير مسبوقة، فالآلات والمعدات والحاسبات ووسائل الاتصال الذكية ستكون سمة من سمات المستقبل، وما نراه اليوم ما هو إلا مقدمة لآفاق تقدم علمى وتكنولوجى مذهل، فالذكاء الاصطناعى يبدو وكأنه بدون حدود، وذكاء الإنسان يتطور، وكلاهما يسهمان فى ظهور منتجات وخدمات واختراقات جديدة من شأنها أن تقلب الحياة على كوكب الأرض وربما الكواكب الأخرى رأساً على عقب، فالعالم على مشارف استخدامات أوسع وأكثر شيوعاً لمصطلح Smart، إذ يجرى التخطيط حالياً لتصنيع المعدات الذكية والمنازل الذكية والسيارات الذكية والمدارس الذكية ووسائل النقل الذكية والمواد الذكية والأسلحة الذكية، والتى ستستوجب إزاحة أنظمة ومعدات وأساليب حياة ليحل محلها ما هو أكثر تطوراً وأكثر ذكاءً، وهى أمور تؤكد أهمية العلم فى خلق الثروة وفى تحقيق التطور وفى توفير حياة أفضل للأجيال القادمة مع قدرة متزايدة على معالجة المشكلات المعقدة.

الآفاق المستقبلية للتطور التكنولوجي:

وقد حددت مؤسسة RAND، التى تعتبر واحدة من أهم مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية على مستوى العالم، فى تقريرها القيم The Global Technology Revolution 2020، الآفاق المستقبلية للتطور التكنولوجي، مؤكدةً أن هناك 16 مجالاً من المتوقع أن تستأثر بأهمية متقدمة من قبل الدول والجامعات ومراكز الأبحاث والشركات للتطوير والتحديث، تتمثل فيما يلى:

1 - **الطاقة الشمسية الرخيصة**، والمقصود بذلك التوصل إلى أنظمة للطاقة الشمسية تتميز بالكفاءة العالية وبالأسعار الاقتصادية المناسبة بما يسمح بالتوسع فى استخدامات تلك الطاقة النظيفة والمتجددة على نطاق واسع فى مختلف الأنشطة الإنسانية على تنوعها، من الزراعة والصناعة إلى الخدمات سواء التعليم والصحة، وأيضاً لمكافحة التلوث فضلاً عن الاستخدامات العسكرية المتعددة.

فالمشكلة التى تواجه التوسع فى استخدام الطاقة الشمسية تتمثل حاليا فى ارتفاع أسعار الأنظمة الخاصة بها، الأمر الذى يفرض قيوداً على انتشارها على نطاق واسع فى الدول الفقيرة، رغم الإمكانات الهائلة للاعتماد عليها فى عمليات تشغيل أنظمة رى الأراضى الزراعية وزيادة إنتاجية المحاصيل، وتوفير الغذاء وتنمية المناطق الريفية والمدن والحد من الهجرة الداخلية والإسهام فى تضييق الفجوة بين الريف والحضر.

وتتجه الجهود المستقبلية، فى ظل تعاظم التحديات البيئية، إلى تطوير التكنولوجيات المتصلة بالطاقة الشمسية والتوسع فى إنتاج أجيال جديدة تتميز بالقدرة الفائقة على استيعاب أشعة الشمس وتحويلها إلى طاقة كهربائية وذلك بأسعار اقتصادية مناسبة تشجع على التوسع فى استخداماتها فى العديد من

الدول النامية، وذلك بالتزامن مع إنتاج نوعيات متقدمة من البطاريات المركزة للطاقة، بما يساعد على تخزين الطاقة وضمان الاستخدام الأمثل لها.

2 - **أنظمة الاتصالات فى المناطق النائية**، ويقصد بذلك تطوير عملية توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، دون الحاجة إلى أنظمة الخطوط التليفونية الثابتة، فهناك ما يعرف دائماً بمشكلة «الخطوة الأخيرة» أو الـ The Last Mile والتى كانت تتطلب مد خطوط التليفونات الثابتة إلى مجتمعات عمرانية جديدة، إذ توفر أنظمة الاتصالات اللاسلكية حلولاً متكاملة لهذه المشكلة، بما يساعد على تطوير المناطق النائية والتجمعات العمرانية الجديدة، من خلال وصول مختلف الخدمات الإليكترونية المتطورة، من تعليم إليكترونى إلى تجارة إليكترونية إلى الخدمات الصحية الإليكترونية إلى تحقيق التنمية بطريقة متوازنة داخل الحدود السياسية للدولة، أخذاً فى الاعتبار مشكلة عدم توازن جهود التنمية فى العديد من الدول النامية بين الريف والحضر وأهمية الحيلولة دون وجود مناطق شبه منعزلة أو محرومة من الخدمات الأساسية، وهى من بين مسببات عدم الاستقرار الداخلى، وضعف الانتماء الوطنى، وعدم القدرة على المشاركة بفاعلية فى الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.

3 - **التطوير المتواصل لوسائل الاتصال**، بما فى ذلك قدرتها على تخزين المعلومات من نصوص مكتوبة إلى صور وموسيقى وفيديو وأفلام، فضلاً عن تعزيز القدرة على النفاذ إلى شبكات المعلومات، من أى مكان وفى أى وقت، وخدمات تحديد المواقع الجغرافية ومتابعة التطورات المناخية، وسهولة استرجاع تلك المعلومات، وينعكس ذلك إيجابياً على تعزيز القدرة على التواصل والمشاركة والحصول على المعلومات، ويمتد تأثير هذا التطور التكنولوجى

المتواصل من الاستخدامات المدنية إلى الاستخدامات العسكرية، خاصة فى مجالات التخطيط للعمليات القتالية، والاتصال بالقوات، ومتابعة خطوط الإمداد والتموين، وجمع المعلومات الميدانية.

4 - **المحاصيل المعدلة وراثياً Genetically Modified Crops**، بهدف زيادة الإنتاجية وتعزيز القيمة الغذائية والقدرة على مكافحة الآفات، والتأقلم مع العوامل البيئية غير المواتية، من حيث التربة والمناخ وندرة المياه.

ويهدف التركيز على هذه النوعية من التكنولوجيا، ضمن جملة أمور، إلى معالجة مشكلة سوء التغذية التى تتسبب فى ارتفاع نسبة وفيات الأطفال فى العديد من الدول الفقيرة، فضلاً عما توفره من فرصة تدعم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية يضاف إليها اعتبارات الحفاظ على البيئة، فى ضوء إمكانية استنباط نوعيات جديدة من المحاصيل القادرة على مقاومة الآفات الزراعية ذاتياً، بما يحد من استخدامات المبيدات الضارة بالبيئة.

كما تركز التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بذلك على محاولة الحد من الآثار الجانبية للمحاصيل المعدلة وراثياً على صحة الإنسان، رغم أن ذلك لا ينطبق على نوعيات محددة من المحاصيل الزراعية، مثل الأرز وفول الصويا، التى تستخدم على نطاق واسع كغذاء أساسى فى العديد من الدول الفقيرة.

5 - **أجهزة التحليل المعملية فائقة السرعة**، والتى يمكن استخدامها بسهولة وبدقة كبيرة فى المجال الطبى، بهدف تشخيص الأمراض وقياس تأثير وفعالية العقاقير، وتحديد الحالة الصحية العامة، والأمراض المتوقع الأصابة بها مستقبلاً، وكيفية تجنبها، فضلاً عن تعزيز القدرات الوطنية على متابعة انتشار الأوبئة، وتحديد الأمراض الرئيسية، التى تعانى منها قطاعات عريضة من المجتمعات بما يساعد الحكومات على تخطيط السياسات الصحية والدوائية، ويدخل فى هذا

الإطار آليات مستحدثة للتحليل بالغة الصغر أو ما يطلق عليه الـ Lab on a chip التى تتزامن مع تطور تكنولوجيا العلاج بالجينات والأساليب العلاجية المتطورة.

6 - **أنظمة تنقية وتعقيم المياه،** باستخدام نوعيات متطورة من المرشحات والمواد المساعدة وتكنولوجيا النانو، التى يمكن من خلالها توفير المياه الصالحة للشرب بسهولة وبتكلفة اقتصادية مناسبة.

فنظراً لندرة المياه، خاصة فى العديد من دول منطقة الشرق الأوسط، تسمح تلك التكنولوجيا المتطورة بإعادة استخدام مياه الصرف بعد معالجتها بما يساعد على توفير المياه الصالحة للشرب لأكبر عدد ممكن من السكان، الأمر الذى يمكن أن ينعكس أيضاً، على مستويات النظافة، وتوفير مقتضيات التوسع الزراعى والإنتاج الصناعى.

كما تستخدم تلك التكنولوجيا المتطورة فى المجال العسكرى، خاصةً بالنسبة لتنقية وتعقيم المياه الملوثة كيميائياً أو بيولوجياً عن طريق فصل كافة المكونات السامة، بما يجعلها صالحةً تماماً للشرب دون مخاطر صحية أو بيئية.

7 - **أنظمة توجيه وتوزيع العقاقير الطبية داخل جسم الإنسان،** ويقصد بذلك ضمان توجيه العقاقير إلى الخلايا المصابة، خاصةً فى حالة الأورام السرطانية دون الإضرار بالخلايا السليمة، وذلك بهدف الحد من الآثار الجانبية لاستخدام الإشعاع والعلاج الكيميائى، فضلاً عن أنظمة توزيع الدواء داخل جسم الإنسان لفترات زمنية طويلة وبجرعات محددة.

8 - **المنازل سابقة التجهيز،** التى تتميز بسهولة التشييد وبالأسعار الاقتصادية المناسبة، ومراعاة مقتضيات الحفاظ على البيئة بما فى ذلك التوسع فى استخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة، ويهدف تطوير التكنولوجيا المتصلة

بإنتاج وتطوير المنازل سابقة التجهيز إلى تخفيض أسعار العقارات، والتوسع فى إحلال وتجديد الأحياء الفقيرة، وتطوير صناعة التشييد والبناء فى ضوء التقدم الذى يتم إحرازه فى مجال تكنولوجيا المواد الجديدة التى توفر العديد من المدخلات فى مجال العقارات، التى تمثل أحد مصادر الجذب الرئيسى للاستثمار، وتحقيق التطور الاقتصادى، أخذاً فى الاعتبار الأعداد المتزايدة من الصناعات المغذية المرتبطة بعملية التشييد والبناء.

9 - الاعتبارات البيئية المتصلة بمجمل الأنشطة الصناعية، ويقصد بذلك الحد من المخلفات السامة بكافة نوعياتها، التى تتسبب فى أضرار هائلة بالبيئة وبمقتضيات الحفاظ على الصحة العامة، وهو الأمر الذى مهد إلى ظهور ما يعرف بالصناعات الصديقة للبيئة Green Manufacturing، ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة، فى ضوء الاهتمام الدولى المتزايد، بخفض انبعاث الغازات السامة ومقاومة الاحترار العالمى.

10 - أجهزة تحديد المواقع الجغرافية، بما فى ذلك أجهزة متابعة تحركات الأفراد وبعض الكائنات الحية، فضلاً عن حركة البضائع فى ضوء أهمية ذلك على المستويات الاقتصادية والأمنية والصحية والعلمية، وتستخدم تلك التكنولوجيا المتعددة الأغراض فى المجالات الأمنية والعسكرية على تنوعها، وكذلك بالنسبة لمتابعة هجرة الحيوانات، وجهود مقاومة انتشار الأوبئة، فضلاً عن تتبع مسيرة المنتجات من المصنع إلى المستهلك النهائى، وضمان وصولها فى الوقت المناسب، والمساهمة فى إعداد الدراسات التسويقية التى تقوم على دراسة اتجاهات الطلب، وما يطرأ عليها من تغيرات.

11 - السيارات التى تعمل بالكهرباء أو الهيدروجين، أو بأكثر من مصدر

للطاقة Hybrid، بهدف مواصلة الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة، والحد من انبعاث الغازات السامة، فضلاً عن إمكانات التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في مجال السيارات ووسائل النقل العام.

وتفتح التكنولوجيا المتصلة بذلك المجال أمام تطوير بطاريات تخزين الطاقة لتوفير ما يعرف بالـ Plug-in hybrids التي تسمح بتسيير السيارات بكفاءة عالية ولمسافات طويلة دون الحاجة إلى إعادة شحنها بشكل متكرر، إذ تقوم حالياً مجموعة من أكبر شركات السيارات في العالم سواء الأمريكية أو اليابانية أو الأوربية أو الكورية أو الصينية، بجهود حثيثة لإنتاج سيارات ووسائل نقل صديقة للبيئة، في ضوء النجاح الكبير الذي حققته شركات السيارات اليابانية في هذا الشأن.

12 - أجهزة المراقبة والمتابعة، ويقصد بذلك مختلف التكنولوجيات المتصلة بغرض الأمن وأدوات الرقابة، ويدخل في إطارها شبكات كاميرات المتابعة، وأجهزة الكشف عن المتفجرات ومكافحة الجريمة المنظمة، وأجهزة الاستشعار والرؤية الليلية والطائرات بدون طيار، والأقمار الصناعية المتخصصة في جمع المعلومات وأغراض المراقبة والمتابعة، لذا فإن تلك التكنولوجيا مرتبطة في جانب كبير منها بالحفاظ على الأمن فضلاً عن أغراض عسكرية متعددة.

13 - هندسة الأنسجة الحية، بهدف الزرع أو الاستبدال، وتستخدم في الأغراض الطبية، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الجروح والحروق، مع التركيز على استخدام عقاقير وأساليب مساعدة، تحول دون رفض الجسم لتلك الأنسجة، كما يدخل في تلك التكنولوجيا أيضاً زراعة القرنية واستبدال العظام وصناعة الدعامات على أنواعها وصمامات القلب والشرايين، وهي تكنولوجيا تعتمد أساساً على تكنولوجيا المواد الجديدة و التكنولوجيا الحيوية الطبية.

14 - أنظمة التشخيص والمعدات الجراحية المتقدمة، إذ يؤدى التقدم المتواصل فى تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية الطبية، إلى تطوير وسائل التشخيص والتعامل مع المشكلات الصحية المعقدة، فتقدم تكنولوجيا الأشعة واستخدام الحاسبات الآلية وأنظمة المحاكاة فى المجالات الطبية المتقدمة، يسمح بالحد من الآثار الجانبية للتفاعل بين العقاقير وزيادة القدرة على احتساب الجرعات العلاجية بدقة متناهية، فضلاً عن أساليب الجراحة المتقدمة التى تستخدم وسائل تكنولوجية بالغة التقدم للقسطرة والمناظير الطبية والموجات الصوتية والصدمات الكهربائية. وفى بعض الحالات، نتيجة للتقدم التكنولوجى، وصل العلاج غير الجراحى إلى مستويات متقدمة، ليحل محل العمليات الجراحية ذاتها، كما بلغت العمليات الجراحية مستويات من التطور ينعكس على ارتفاع نسبة النجاح وعلى تقليل الفترة الزمنية اللازمة للقيام بالعمليات الجراحية، وأيضاً على خفض فترات النقاهة، بالإضافة إلى استحداث وسائل لمتابعة الحالات المرضية عن بعد.

15 - الحاسبات الآلية المحمولة، التى تتميز بالكفاءة الكبيرة، وبخفة الوزن، ويُسر الاستعمال، وسهولة التنقل بها، ولهذه الحاسبات استخدامات متعددة يدخل فى إطارها التعليم الإليكترونى والخدمات المصرفية الإليكترونية والقدرة على التواصل من خلال شبكات المعلومات، ومتابعة نتائج الندوات العلمية، ونشرات الأخبار والبرامج التلفزيونية، فضلاً عن استخدامات طبية خاصة فيما يتعلق بمتابعة حالة المريض عن بعد خلال فترة النقاهة، يضاف إلى ما سبق، استخدامات عسكرية للتواصل مع القوات فى الميدان، فلكل من هذه الأنشطة حاسباتها الآلية المتخصصة، المزودة بتقنيات متقدمة تكفل تحقيق الغرض من التزود بها.

16 - أجهزة الشفرة على تنوعها، ويُقصد بذلك وسائل تأمين الاتصالات والتراسل وتأمين المعلومات، واكتشاف محاولات الاختراق وإفشالها، وينطبق هذا الأمر على الاستخدامات العسكرية والأمنية والسياسية، وكذلك الحال بالنسبة للاستخدامات المدنية، خاصةً بالنسبة لتأمين معلومات الجهاز المصرفى، ومراكز الأبحاث العلمية المتخصصة والجامعات، وقد تطورت خلال العقود الماضية أجهزة الشفرة بمعدلات هائلة، من خلال استخدام نوعيات متقدمة من الحاسبات الآلية والهوائيات وأجهزة الإرسال والاستقبال، إذ تم التركيز بدرجة رئيسية، على تعزيز القدرة على إرسال أكبر كمية من المعلومات المشفرة، فى أقل فترة زمنية ممكنة، وقد واكب ذلك تطورٌ فى تكنولوجيا كسر الشفرة واقتحام وسائل تأمين المعلومات.

وأكدت مؤسسة RAND، أن قدرات الدول متباينة على تطوير استخدام التكنولوجيات السابق الإشارة إليها، فهناك 29 دولة مؤهلة أكثر من غيرها للتفاعل مع التكنولوجيات الحديثة والإسهام فى تطويرها والتوسع فى استخداماتها، وتم تقسيم تلك الدول إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل الأولى فى دول أمريكا الشمالية(الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) ودول أوروبا الغربية(خاصةً ألمانيا الاتحادية) ودول شرق آسيا وعلى رأسها اليابان وكوريا الجنوبية، يضاف إليها كل من استراليا وإسرائيل، وتتمثل المجموعة الثانية فى كل من الصين والهند وروسيا وبولندا والبرازيل وشيلى والمكسيك وتركيا وجنوب أفريقيا، وتشمل المجموعة الثالثة كل من مصر والاردن وإيران وباكستان.

وأوضحت مؤسسة RAND، أن التطور التكنولوجى المستقبلى سيركز بدرجة متزايدة على محاولة «دمج» استخدمات المواد الذكية Smart Materials والحاسبات الآلية المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات والهندسة

الوراثية وتكنولوجيا النانو، مؤكدةً أن ذلك سيكون له تـأثيرات بالغـة الأهميـة على مجمل مظاهر الحياة على كوكب الأرض، بدايةً من زيادة القدرة على علاج الأمراض، وزيادة متوسطات الأعمار، بلوغًا إلى الحد من التلوث، ومن التوسع فى الاستخدامات الإليكترونية، مثل التعليم الإليكترونى والتجارة الإليكترونية، إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وزيادة كفاءة إستخدام الطاقة التقليدية، والتوسع فى استخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة، بما فى ذلك الطاقة النووية وطاقة الريـاح والطاقة الشمسية وأنماط مستحدَثة أخرى من الطاقة، فضلاً عـن إحـداث ثـورة فى تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، وتطـوير وسـائل التواصـل المكثـف، فالمسـافات تتلاشى وهو ما يعرف باســم «Death of distance» بـين مئـات الملايين من البشر، وطرح منتجات جديدة، والتوسع فى استخدامات تكنولوجيا النانو.

وبالإضافة إلى المجالات الـ 16 السابق الإشارة إليها، هناك مجموعـة أخـرى من المجالات التكنولوجية، التى تحظى بأهمية متزايدة، من قِبل العديد من الدول والجامعـات ومراكـز الأبحـاث والشـركات، يـدخل فـى إطارهــا الصناعــات الصيدلانية، والتكنولوجيات العلاجيـة، ومنهـا التوسـع فـى العـلاج بالجينـات وأبحاث الخلايا الجذعية، واسـتخدامات الليـزر وتطويـر التطعيمـات، وإنتـاج العقاقير المضاده للفيروسات، والتوصل إلى وسائل علاجية متطورة فى مجـالات السرطان وأمراض القلب والكبد والسكر وأمـراض المخ وتدهور الذاكرة.

يضاف إلى ما سبق، تطوير وسائل المواصلات، خاصـةً صـناعة الطـائرات، وتشغيل وسائل النقل العام بالوقود الحيوى، والتوسع فى استخدام الهيدروجين والكهرباء فى تسيير السيارات، فضلاً عن تطوير تكنولوجيـا تصـنيع الطـائرات بدون طيار، سواء للاستخدامات العسكرية أو المدنية، فضلاً عن ظهـور العديـد

من المواد الجديدة الذكية، والتوسع فى استخداماتها المدنية والعسكرية، وتطوير صناعات الروبوت وأجهزة المحاكاة والتصوير والعدسات والأقمار الصناعية والإرسال الإذاعى والتليفزيونى وتكنولوجيا التعليم عن بعد والخدمات المصرفية الإليكترونية.

وتقوم وكالة بحوث المشروعات العسكرية المتقدمة DARPA Defense Advanced Research Projects Agency التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون»، والتى سبق وأن اخترعت الإنترنت، بتطوير أنظمة للتسلح فائقة التطور منها طائرات حربية قادرة على الطيران بسرعة تفوق 5 مرات سرعة الصوت فضلاً عن إنتاج طائرات مقاتلة وقاذفة فائقة السرعة بدون طيار وأنظمة للرادارات تعتمد على وسائط للاستشعار ترتبط بأقمار صناعية بالغة التطور يتم من خلالها اكتشاف ورصد الأهداف العسكرية والصواريخ فور إطلاقها من مسافات هائلة فضلاً عن أنظمة توجيه النيران من خلال الاعتماد على أنظمة متطورة لتحديد المواقع الجغرافية GPS، يضاف إلى ما سبق تحديث أنظمة الرؤية الليلية وحماية القوات الميكانيكية وإنتاج الدروع التى يمكنها مقاومة الأسلحة المضادة من خلال تطوير تكنولوجيا المواد وتكنولوجيا النانو، فضلاً عن إنتاج الأجيال الجديدة من الحاسبات فائقة السرعة ووسائل الاتصال المتقدمة وأجهزة كسر الشفرة ووسائل جمع المعلومات المتطورة بما فى ذلك أجهزة الترجمة، فضلاً عن التطوير المستمر للقدرات القتالية المتنوعة سواء المتصلة منها بالطيران أو السلاح البحرى أو القوات البرية القتالية وأسلحة الردع والتأمين وتكنولوجيا جمع المعلومات وتأمينها.

ويفتح التطور العلمى والتكنولوجى الهائل، الذى شهده العالم خلال العقود القليلة الماضية، المجال أمام توقع مستقبل سيشهد دوراً متعاظماً للتكنولوجيات

المتطورة فى الأنشطة العامة وفى الحياة الخاصة للبشر، وذلك بالتوازى مع تطورات متنوعة يدخل فى إطارها قدرات فائقة على الاتصال بسرعات هائلة وبآليات متعددة، ومهام جديدة لمنظمات المجتمع المدنى مع تنوع اللاعبين المؤثرين سواء على المستوى الداخلى للدول أو على المستوى العالمى، وبتغير أساليب وأنماط الإنتاج الصناعى وبتطور الخدمات وتنوعها ودخولها لمجالات غير مسبوقة، ولعل أهم ما يمكن ان تشمله التطورات المستقبلية يتمثل فى النظر إلى المدارس والجامعات ومراكز البحوث والتطوير على أنها المصدر الرئيسى لخلق ثروات الأمم ولتحديد مكانتها ومصداقيتها الدولية ولتوقع نوعية مستقبلها وآفاق تطورها.

فالاختلافات بين إمكانيات الدول لا تنحصر فى مجرد عدد السكان أو المساحة أو الموارد الطبيعية؛ إذ يتركز الاختلاف الأهم فى مدى قدرة تلك الدول على بناء «مجتمع المعرفة» Knowledge Society، فقد ظلت المعرفة لفترات زمنية طويلة حكراً على حلقات الحكماء وكبار المسئولين، إلا أنه اعتباراً من عصر النهضة حدث تقدمٌ فى مفاهيم الديموقراطية والحرية والمساواة، وقد رافق ذلك انتشار المعرفة بواسطة النصوص المكتوبة إلى أن ظهرت الطباعة، إلا أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبروز الإنترنت كشبكة عامة قد أحدث فتحاً فى توسيع الفضاء العام للمعرفة أمام الجميع بدرجات متفاوتة.

وقد استُخدم مصطلح «مجتمع المعرفة» لأول مرة عام 1969 من قِبل الأستاذ الجامعى بيتر دروكر، الذى اعتبره بمثابة القاطرة الدافعة للتقدم ولخلق الثروة، وصاحبَ ذلك أعمالٌ كل من روبرت هتسنس وتورستين هوسين عام 1974 باستخدام مصطلح المجتمعات المتعلمة Learning Societies والتى لا يتوقف فيها اكتساب المعارف عند جدران المؤسسات التعليمية، حيث يصبح

الاستمرار فى التعلم مدى الحياة أمراً حتمياً، لذا فإن الثروات الحقيقية للدول لا يمكن اختزال حسابها فى الموارد الطبيعية، وإنما فى الموارد البشرية المتجة والمنضبطة، فكلما اتسع «مجتمع المعرفة» فى بلد ما كلما أعطى ذلك مؤشراً على تقدمها وتحركها نحو خلق الثروة، وهو من بين الأمور التى تفسر ظاهرة تقدم مجموعة من الدول ليس لديها موارد طبيعية تذكر، منها اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، والتى نجحت فى إرساء دعائم مجتمعات المعرفة التى تختلف تماماً عن مجرد مجتمعات المعلومات Information Societies التى يسودها استخدامات مكثفة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ففى الوقت الذى يركز مجتمع المعلومات على التكنولوجيات الحديثة، يتضمن مفهوم مجتمعات المعرفة أبعاداً سياسية واجتماعية وأخلاقية أكثر عمقاً واتساعاً، لذا يسود مجتمعات المعرفة ضمانات لاحترام حقوق الإنسان، خاصة فى التأكيد على:

- حرية الرأى والتعبير (المادة 19 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) وحرية الإعلام وتعددية وسائل الإعلام والحرية الأكاديمية.
- الحق فى التعليم وما يرافقه من مجانية التعليم الأساسى والتطور نحو مجانية المستويات الأخرى من التعليم (المادة 26 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمادة 13 من العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).
- الحق فى الإسهام بحرية فى الحياة الثقافية للمجتمعات وفى التقدم العلمى والاستفادة من المنافع الناجمة عن ذلك (المادة 27 الفقرة 1 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان).

فالمعلومة تعد، فى حد ذاتها، وسيلةً للمعرفة، إلا أن وسائل خلق المعرفة

وضمان تجددها وتطورها تتوقف على عدة عوامل تشمل تطور التعليم وتقدمه وكذلك مدى توافر تكافؤ الفرص، فنحن نشهد حالياً سيلاً هائلاً من المعلومات التى ليست بالضرورة مصدراً للمزيد من المعرفة، لذا فإن توفير الأدوات التى تكفل معالجة المعلومات، من خلال إتاحة فرص التفكير النقدى هو الذى يسمح بتمييز المعلومة المفيدة من التى ليست كذلك، فكافة الابتكارات الحديثة ما هى إلا نتاج لمجتمعات المعرفة والمجتمعات المتعلمة، لذا فإن محاولة الانضمام إلى الدول المتقدمة تستوجب فى المقام الأول العمل على إرساء قواعد مجتمع المعرفة ونشر ثقافة الابتكار، ويمثل التعليم المتطور أهم المدخلات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

فالحدث الجديد والكبير فى عالمنا المعاصر يتمثل فى إعطاء قيمة لاسابق لها لكل ما هو مستحدث ومتغير وجديد، ففى الاقتصاد القائم على المعرفة يشكل رأس المال البشرى المصدر الرئيسى لخلق الثروة، وتُعَدُّ القدرة على الابتكار من بين أهم المعايير الرئيسية للتنافسية.

الفجوة الرقمية:

إن التطرق إلى الموضوعات المتصلة بمجتمعات المعرفة والمجتمعات المتعلمة، يجب أن يقودنا إلى إدراك وجود ما يطلق عليه بالفجوة الرقمية أو الـ Digital Divide القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية والمتعلقة بالتباين الهائل فيما يتعلق بالقدرة على النفاذ إلى أو الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية، والتى تتركز أساساً فى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات CIT ومجمل استخداماتها التطبيقية فى الأنشطة الاقتصادية والتعليمية والعلمية والثقافية.

فهناك فجوة علمية حقيقية تفصل الدول الغنية علمياً عن سواها، لذا فإن المكاسب العلمية فى العديد من الحالات تبدو مقصورة على جزء من العالم فى

حين تعانى أجزاء أخرى من عجز كبير فى هذا المجال، وينطبق ذلك على كل ما يتعلق بالتكنولوجيات الرقمية، فعلى الرغم من الانتشار الهائل للإنترنت، إلا أن إجمالى من يمكنهم النفاذ إلى شبكة الإنترنت يقدر بـ 1.3 مليار نسمة من إجمالى التعداد العالمى للسكان الذى يصل إلى 7 مليار نسمة، وكذلك فإن معدلات مستخدمى الإنترنت تعكس حالة التباين الكبيرة القائمة بين مختلف قارات ومناطق العالم، فنسبة من يمكنهم النفاذ إلى الإنترنت فى أفريقيا تقدر بـ 4.7 ٪ من إجمالى تعداد القارة، فى حين تصل تلك النسبة إلى 71 ٪ فى أمريكا الشمالية و 43 ٪ فى أوروبا و 21 ٪ فى أمريكا اللاتينية و 18 ٪ فى الشرق الأوسط و 13 ٪ فى آسيا، بينما تصل نسبتهم إلى 58 ٪ فى أستراليا ونيوزيلندا.

وتعكس تلك المؤشرات حقيقة أن الغالبية العظمى من سكان العالم لا تتوافر لديها إمكانية النفاذ إلى الإنترنت، بكل ما تتيحه من فرص الاتصال والتفاعل والاستفادة من مختلف جوانب ما يطلق عليه باقتصاد الإنترنت Internet Economy بما له من آثار سياسية واقتصادية وثقافية، ويجسد هذا الواقع أحد أبرز مظاهر الفجوة الرقمية والفجوة العلمية وفجوة المهارات وكذلك الفجوة الاقتصادية بين الدول وأيضاً داخل كل دولة على حدة.

وخلال الثورة الصناعية لعبت الآلات دوراً يقوم أساساً على محاولة تعظيم قدرات الإنسان على إنجاز مجموعة من المهام العضلية واليدوية، إلا أن الإنترنت ومجمل التكنولوجيا الرقمية تركز على تعظيم قدرات الإنسان على التعليم والإبداع والابتكار والتطور والاتصال والتفاعل، وقد مثل نجاح الاتحاد السوفيتى فى 4 أكتوبر 1957 فى إطلاق «سبوتنك» إلى الفضاء الخارجى تحدياً علمياً واستراتيجياً هائلاً للولايات المتحدة الأمريكية دفعها إلى الدخول بقوة إلى

السباق العلمى، فأنشأت عام 1958 وكالة بحوث المشروعات العسكرية المتقدمة(DARPA)، وأنشأت مكتب لتكنولوجيا المعلومات Information Processing Technology Office (IPTO)، حيث تم ابتكار الإنترنت، واقتصرت استخداماته فى بداية الأمر على المجال العسكرى إلى أن تم إتاحته للاستخدام المدنى تدريجياً مع بداية التسعينيات من القرن المنصرم.

فقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين تغيرات جوهرية سواء فيما يتعلق بسبل النفاذ إلى الإنترنت أو بآفاق استخدامات شبكة المعلومات، إذ لم تعد إمكانية النفاذ إلى الإنترنت تتوقف على مدى توافر الخطوط التليفونية الثابتة، حيث أدى تطور تكنولوجيات الاتصالات اللاسلكية Wireless Technologies إلى سهولة النفاذ إلى الإنترنت بدرجة غير مسبوقة، كما لم تعد استخدامات الإنترنت مقصورة على آليات الاتصال والتفاعل والاطلاع على ثروة المعلومات المتجددة التى تتيحها، بل امتدت استخدامات الإنترنت إلى مجمل الأنشطة الاقتصادية والتعليمية والعلمية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عما تتيحه من فرص للإبداع والابتكار.

فاستخدامات الإنترنت جعلت العديد من الأنشطة الاقتصادية تتم بمعدلات أكثر سرعةً وكفاءةً وبنفقات محدودة، فطلبُ المنتجات من الشركات المصنعة لها يتم عبر الأنترنت، كما أن تتبع عمليات الشحن والاستلام تتم أيضاً باستخدام الإنترنت؛ يضاف إلى ما سبق دخول العالم فى مرحلة غير مسبوقة من الخدمات الإليكترونية منها الحكومة الإليكترونية والتعليم الإليكترونى والتجارة الإليكترونية والخدمات المالية والمصرفية الإليكترونية، فضلاً عن آليات التواصل الثقافى والاجتماعى والتى يدخل فى إطارها الاتصال الصوتى عبر الإنترنت أو ما يطلق عليه Voice Over Internet Protocol (VOIP)، ونقل الأفلام،

والمشاركة عن بعد فى الندوات العلمية وفى متابعة العمليات الجراحية، وفى تكوين مجموعات العمل المكلفة بأداء عمل محدد رغم وجود أفرادها فى أكثر من دولة.

وتركز مراكز الأبحاث والشركات المتخصصة فى المرحلة الحالية على تطوير أجيال جديدة من الشبكات Next Generation Networks (NGN) التى تشمل تطوير تكنولوجيات الألياف الضوئية والتكنولوجيات اللاسلكية الـ Broadband، والتمهيد لظهور الجيل الجديد من الإنترنت الذى يوفر فرصًا لا نهائية للاتصال والتفاعل والنفاذ إلى ثروة متجددة من المعلومات بسرعات فائقة، فضلاً عن خلق مصادر جديدة للابتكار والمنافسة، فيما يطلق عليه Internet Of Things والذى يتعلق بالدخول بقوة إلى مجالات غير مسبوقة سواء فيما يتعلق بالتعليم الإليكترونى والترجمة الفورية وتحديد المواقع والخدمات الصحية والمالية والمصرفية الإليكترونية، فضلاً عن تعظيم قدرة النفاذ إلى سلاسل العرض Supply Chains وآليات جودة المنتج وسبل تعظيم الإنتاجية بهدف تعزيز النمو والقدرة التنافسية.

ويعتبر موضوع معالجة الفجوة الرقمية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية من بين أهم القضايا التى تستأثر باهتمام العديد من الدوائر الدولية، بما فى ذلك الأمم المتحدة والبنك الدولى ومجموعة الدول الثمانية G.8 والمنتدى الاقتصادى العالمى WEF والاتحاد الدولى للاتصالات ITU ومجموعة من الشركات المتخصصة وبنوك التنمية والعديد من التجمعات والمنظمات الإقليمية.

وقد أثارت تلك القضية جدلاً واسعاً حول تحديد أولويات واحتياجات الدول النامية، إذ تركز بعض الآراء على أن حاجة الدول الفقيرة إلى المياه

الصالحة للشرب تتفوق فى أهميتها على حاجة تلك الدول من أجهزة الكمبيوتر وخدمات الإنترنت، فى حين تركز مجموعة أخرى من الآراء على أن تقديم الخدمات الإليكترونية من خلال الإنترنت مثل الحكومة الإليكترونية والتعليم الإليكترونى وسبل تحديد الاستخدام الأمثل للموارد المائية وتنظيم شبكات التوزيع، تعد من بين الوسائل الفعالة لتحسين مستوى المعيشة وتعزيز الجهود الرامية للقضاء على الفقر، فكما حددت لجنة ميتلاند عام 1984 فى تقريرها «الحلقة المفقودة» أو The Missing Link أن نقص خطوط التليفون الثابتة فى الدول النامية يعد بمثابة عامل يعيق إمكانية تحقيق النمو، كذلك فإن محدودية إمكانية النفاذ إلى الإنترنت حالياً فى العديد من الدول النامية، يعتبر من بين التحديات الجوهرية التى تعرقل فرص تحقيق التقدم والقضاء على الفقر.

وتتزايد فى المرحلة الحالية درجة الاقتناع بأهمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى تحقيق التنمية، وبأهمية العمل المكثف من أجل معالجة الفجوة الرقمية القائمة، فلا جدال حول الدور الذى تقوم به الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى انتقال الأفكار والمعلومات، وتوسيع مجالات الاستفادة من التجارب الناجحة، وتسهيل عملية اندماج المناطق النائية والقرى البعيدة فى الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات، وفى تعزيز جهود تمكين المرأة، والقضاء على الأمية، فى ضوء ما تشمله شبكة الإنترنت، وما يمكن إدخاله من برامج للتعليم الإليكترونى وللتثقيف العام.

كما تسهم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى تفعيل نتائج قمة الألفية للأمم المتحدة UN's Millennium Development Goals (MDGs) خاصةً فى مجال الرعاية الصحية، إذ يستخدم الأطباء فى أكثر من 150 دولة شبكة المعلومات الخاصة بالخدمات الصحية Healthnet والـ

Telemedicine، كما هو الحال فى كل من أوغندا وكينيا، وينطبق ذلك أيضاً على برامج تدريب المعلمين الذى تطبقه جامعة جنوب أفريقيا، يضاف إلى ما سبق قصص النجاح التى تحققها كل من الهند ومصر فى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخلق قاعدة علمية فى مجال تصنيع البرمجيات.

وتتابع العديد من الدوائر قصص النجاح التى تحققها مجموعة من الدول النامية فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أخذاً فى الاعتبار أن معالجة قضية الفجوة الرقمية تقتضى تكامل جهود الدول النامية مع الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والشركات المتخصصة، الأمر الذى يستوجب إقامة مشروعات البنية الأساسية اللازمة، وتدريب الكوادر البشرية، وتوفير حوافز لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فى إطار سياسة متكاملة للنهوض بهذا القطاع الحيوى الهام.

ورغم الطبيعة الاقتصادية والفنية لهذا الموضوع، إلا أنه لا يخلو من الاعتبارات السياسية ذات الصلة بحرية الرأى والتعبير وانتقال الأفكار بلا عوائق، ورغم ما تمثله آليات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من منافع هائلة، إلا أنه يجرى فى ذات الوقت استغلالها من أجل تقويض التقدم البشرى والحقوق السياسية والتحريض على العنف والإرهاب ونشر الكراهية، فهناك شبكات عديدة للمعلومات بعضها يساعد فى تيسير التبادل بين الأفراد ذوى الاهتمامات والمصالح المماثلة، وبعضها يساعد على أداء خدمات محددة، إلا أن الإنترنت شبكة تجسم قوة هائلة لتطور البشرية، رغم ما تمثله من مخاطر وتحديات أمنية وثقافية فى العديد من الحالات.

ويعتبر الارتباط بشبكات المعلومات العالمية هو طريق الدخول إلى الحداثة، ففى السنوات الأولى لتلك التطورات فى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ساد الاعتقاد أنها ستقسم العالم إلى أثرياء وفقراء، إلا أن ذلك لم يحدث بالدرجة التى كان يتوقعها أصحاب تلك الآراء، فهناك فى العالم حالياً ما يقرب من 3.7 مليار تليفون محمول يُستعمل الكثير منها فى أيدى صغار الباعة فى الأسواق، أو الذين يعملون فى جر العربات الصغيرة المعروفة فى آسيا من الذين يفتقرون إلى قدرة الوصول إلى التعليم، إلا أن الفجوة الرئيسية لا تزال قائمة فيما يتعلق بالقدرة على النفاذ إلى أو الاستفادة من الإنترنت، التى تمثل أحد جوانب الفجوة الرقمية، التى تعد الآن فى وضع أفضل مما كانت عليه فى منتصف التسعينيات، أى أن الفجوة تتقلص تدريجياً، ولايزال الطريق طويلاً نحو معالجتها بشكل متكامل.

وتواجه شبكة المعلومات تحديات هائلة، ليست ناجمة فقط عن سوء الاستخدام من قبل أفراد وجماعات تعمل فى مجالات الإرهاب والجريمة المنظمة ونشر ثقافة الكراهية ورفض الآخر، بل تواجه تلك الشبكات تحديات من المقتحمين الـ Hackers، الذين يهدفون إلى تشويه بعض مواقع الإنترنت، أو المتطلعين إلى النفاذ إلى معلومات استراتيجية وأمنية واقتصادية بالغة الحساسية والخطورة والتى تتعلق باعتبارات الأمن القومى للدول، وتعتبر مواجهة جرائم الإنترنت واحدة من بين أهم القضايا العالمية التى تركز عليها العديد من الدول ومراكز الأبحاث، وذلك بهدف احتواء العديد من الانعكاسات السلبية للتوسع فى استخدامات الإنترنت، سواء على المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

ولا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن الإنترنت الذى تعتبر عملية التوسع فى استخداماته منذ عقد التسعينات من القرن المنصرم، يعد في مراحله الأولية، وأن هناك تطورات هائلة ستلحق به خلال الأعوام والعقود القادمة بدرجة قد تجعله أساس للنشاط الإنسانى فى العديد من المجالات.

العلم والإبداع وخلق الثروة:

تعتبر الدول التى تتجه إلى توفير الظروف التى تسمح بالتطور العلمى والإبداع وطرح منتجات جديدة من بين الدول التى يمكن أن تنضم إلى قائمة الدول الغنية فى ضوء سعيها إلى إرساء ركائز ما يعرف بالاقتصاد القائم على الابتكار والإبداع Innovation Economy الذى يقوم على أساس التكنولوجيا والأفكار المستحدَثة والتفاعل بين مجتمع الأعمال وبين مختلف المراكز التى تصنع السياسات الاقتصادية على المستوى الوطنى.

وقد حدد كل من Jeffrey Furman و Richard Hayes فى دراستهما المنشورة فى دورية الـ Research Policy Magazine أن هناك دولاً صاعدة بقوة فى مجال المخترعات العلمية منها الدانمارك وفنلندا وأيرلندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، إذ حققت تلك الدول زيادة مطردة فى مجال الابتكار، ونجحت فى تحقيق قفزات هائلة Leapfrogging acheivements تفوقت بها، فى عدد من المجالات، على عدد من الدول الراسخة فى مجال الابتكار مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا بعد أن تبنت سياسات للتنمية والتمويل، فى إطار خطط وطنية متكاملة لتشجيع الابتكار، تضمنت دعم مؤسسات البحث العلمى مع محاولة الاستفادة القصوى من تنافسية الاقتصاد الحر إلى درجة أوجدت ما يُعرف بالنموذج الذى يشجع على الابتكار Innovation Model والذى يشمل استثمارات ضخمة فى مراكز

البحـوث والتطـوير R&D سـواء مـن قبـل الحكومـات أو دوائـر الأعمـال أو الدوائر الأكاديمية يتزامن مع احترام حقوق الملكية الفكرية وقـوة عمـل متعلمـة منضبطة ماهرة وانفتاح على التجارة العالمية مع القـدرة علـى جـذب المهـارات الخارجية كلما اقتضت الحاجة ذلك.

ويتطلب تفعيل هذا «النمـوذج» تفاعـل وتشـابك بـين الصـناعة والـدوائر الأكاديميـة والأجهـزة الحكوميـة المعنيـة ودوائـر الأعمـال ذات الصـلة وإدراك لمتطلبات السوق المحلى والأسواق الخارجية، وقـد أخـذت مجموعـة مـن الـدول الآسيوية الصاعدة خاصةً الصين والهند بهذا النموذج، ومنذ ذلك الحـين لم يعـد الأمر يقتصر على مجـرد ما هو قائـم فى الولايات المتحدة الأمريكيـة من مراكز أبحـاث مثـل Silicon Valley و Boston/Cambridge وBell Labs و Xerox Park، لذا ظهرت ضمن قصص النجاح العلمى والتكنولوجى تجارب تتم فى بكين وشنغهاى وشيناى وشينزن وبانجلور، وكان لوجود خطط متكاملـة للتطور العلمى والتكنولوجى فضلاً عن توافـر القـوى العاملة المتعلمة المنضبطة والرخيصة من العوامل التى دفعت بعدد من الشركات عبر الوطنية إلى التعامـل الإيجابى لتفعيل تلك الخطط والاستفادة منها.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولـة الرائـدة فـى الإبـداع والابتكـار على مستوى العالم أو ما يطلق عليه Global Innovation Leader، إذ تتمتع بميزة فريدة تتمثل فى مرونة السوق واتساع طاقته الاستيعابية وبالقـدرة الفائقـة على تحويل المبتكرات من مجرد أفكار نظرية إلى سلع وخدمات يتم طرحهـا فـى الأسواق بسرعة هائلـة، هـذا بطبيعـة الحـال، بالإضـافة إلى الجامعـات ومراكـز الأبحاث ذات الثقل التى تسهم فى صناعة العقول المتميزة التى توفر هذا القـدر الهائل من حيوية الإبداع وتواصله.

ومن بين مختلف الدول ذات الثقل على المستوى الدولى فى مجال الابتكار تأتى بطبيعة الحال ألمانيا واليابان والسويد والمملكة المتحدة حيث يسود التركيز على المجالات العلمية المتصلة بتكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل النقل وتكنولوجيا الطاقة النظيفة الجديدة والمتجددة والنظم المستحدَثة للتوسع فى التطبيقات الآلية Robotics فى المجالات الصناعية والعلمية على اتساعها.

حصيلة الابتكار:

ويعتبر ما يعرف بحصيلة أداء الابتكارات أو Innovation Performance Score (IPS) من بين العوامل التى تحدد تنافسية الشركات فى الأسواق الدولية، سواء فى المجالات المتصلة بتطوير منتجات قائمة بالفعل أو بطرح منتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل، مع خلق طلب متواصل عليها، فمن خلال هذا المعيار يمكن مقارنة أداء الشركات اليابانية والكورية على سبيل المثال فى مجال شاشات التليفزيون المسطحة LCD أو فى صناعة السيارات أو التليفون المحمول أو مجمل الصناعات الإليكترونية، فطرح مخترعات جديدة من قبل إحدى الشركات من شأنه أن يؤثر بقوة وبشكل تصاعدى فى قيمة أسعار أسهمها، ومن ثم قدرتها على خلق الثروة، كما يمكن للدول الاستناد إلى عامل الـ IPS، ضمن عوامل أخرى ذات الصلة، فى تقدير نطاق العجز أو الفائض فى مجالات تنافسياتها.

ويتم فى عدد من دول العالم محاولات هائلة لتحقيق قفزات علمية كبيرة ليس فقط بهدف خلق الثروة وإنما أيضاً لتوفير حياة أفضل للإنسان، إذ يتم حالياً فى Greenville Mississipi إقامة واحد من أهم مشروعات مكافحة الاحترار العالمى من خلال زرع مساحات هائلة بأشجار «البامبو» باستخدام

تكنولوجيا الاستنساخ الزراعى التى تكفل الاستزراع فى أقل فترة زمنية ممكنة، كما خصصت مؤسسة Bill & Melinda Gates مبالغ تقدر بـ 100 مليون دولار فى إطار ما يُعرف بمبادرة مواجهات التحديات الكبرى الـ Grand Challenges Intiative التى تدعو علماء العالم إلى العمل من أجل تطوير أساليب معالجة التحديات الصحية فى 14 مجالاً محدداً، وذلك بهدف تحسين الأوضاع الصحية فى العديد من الدول الفقيرة، كما يتم فى الولايات المتحدة الأمريكية تطوير نظم جذب العقول والمهارات المتميزة بعد ملاحظة أن أعداداً كبيرة من خيرة العقول الأجنبية التى تتلقى تعليماً متميزاً فى عدد من الجامعات والمراكز العلمية الأمريكية تحول بعض قوانين الهجرة والإقامة دون استمرار بقائهم رغم احتياج سوق العمل الأمريكى لهم.

فالتطور العلمى والمخترعات الجديدة تعد بمثابة الآلية المتجددة لخلق الثروة وتطوير المكانة وتعزيز القدرة على المنافسة وعلى معالجة العديد من المشكلات الدولية، فالعقول المتميزة ونظم التعليم المتطورة والخيال والإبداع والاختراع هى من بين المكونات الأساسية لثروات الأمم، فالعقول هى أساس التقدم والرقى، فتاريخ البشرية هو أيضاً تاريخ تطور الإبداع والابتكار والاختراع الذى لا يمكن وقفه طالما استمرت الحياة على وجه الأرض.

واتصالاً بذلك، حدد المعهد الأوروبى لإدارة الأعمال INSEAD، وفقاً للمؤشر العالمى للابتكار Global Innovation Index GII أهم الدول المبتكرة على المستوى العالمى للأعوام 2007، 2008 فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والسويد والمملكة المتحدة وسنغافورة وكوريا الجنوبية وسويسرا والدانمارك واليابان وهولندا، ثم يأتى بعد ذلك مجموعة أخرى من الدول منها فرنسا وأيسلندا وأيرلندا وفنلندا وأستراليا وإسرائيل، وشهدت

الفترة محل البحث تحركاً تصاعدياً لمكانة مجموعة أخرى من الدول منها الصين والهند وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والبرازيل وتركيا وأيضاً الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين.

ويقوم مؤشر GII على مجموعة من المدخَلات Inputs التى تشمل السياسات والمؤسسات المعنية بالبحث العلمى والموارد البشرية وهيكل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات CIT وتشابك الأسواق وتطور الأعمال Market and Business Sophistication، وتتمثل أهم مخرجاته Outputs فى إنتاج المعرفة والتنافسية وخلق الثروة.

وتعتبر الموارد البشرية واحداً من أهم المدخلات فى GII فهى المصدر الرئيسى للإبداع والابتكار الذى لا يمكن أن يتطور بطريقة مؤثرة ومتواصلة دون وجود مؤسسات تعليمية متميزة ومراكز متقدمة للبحوث والتطوير مع شيوع أنماط التعليم الحديثة التى تتفاعل وتلبى الاحتياجات التى تحتاجها الأسواق العالمية، وتتمثل الدول العشر الأوائل فى تنمية الموارد البشرية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك وكوريا الجنوبية وسويسرا و المملكة المتحدة وكندا وسنغافورة والسويد وألمانيا، وتتربع الولايات المتحدة الأمريكية على المركز الأول فى ضوء ما لديها من جامعات متميزة ومراكز للأبحاث فائقة التقدم، فضلاً عمّا يمثله النموذج الأمريكى من عامل جذب هائل للمواهب من كافة دول العالم، فقصة نجاح الـ Silicon Valley هى نتيجة للقدرة على جذب أفضل عقول فى العالم، ويأتى حصول كوريا الجنوبية على المركز الثالث نتيجة للتطور الهائل الذى تشهده فى مجال التعليم الجامعى وتركيزه الفائق على العلوم والتكنولوجيا فى ضوء الأولوية التى تمنحها الحكومة الكورية لتطوير دعائم الاقتصاد القائم على المعرفة الذى يقوم على الموارد البشرية المتميزة

والتطوير التكنولوجى المتواصل، فزيادة الاستثمار فى التعليم يمثل أحد المتطلبات الرئيسية التى تكفل إطلاق العنان للابتكار والإبداع.

ويتمثل المدخل الثانى فى الـ GII هيكل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات CIT التى تسمح بالابتكار والإبداع، فى ضوء ما تمثله من ركيزة للاقتصاد القائم على المعرفة، ويرجع ذلك إلى خمسة عوامل متشابكة يتمثل أولها فى أن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعد فى حد ذاتها من بين المجالات الرئيسية للإبداع والابتكار، إذ أنها تمثل ما يقرب من 50٪ من إجمالى المخترعات الجديدة فى الدول الصناعية، ويتمثل العامل الثانى فى أن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقدم أفضل السبل للنفاذ إلى المعلومات وإعداد تقديرات عن توجهات الأسواق وأنماط الاستهلاك، ويتعلق العامل الثالث فيما توفره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من آليات للتواصل Networking بين الأفراد والشركات ومراكز الأبحاث، ويتمثل العامل الرابع فى أن آليات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أسهمت فى اختزال المسافات الجغرافية والزمنية بما يسمح بتوفير المعلومات على مدار الساعة، ويتعلق العامل الخامس فيما تنتجه آليات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من وسائل تعزز من قدرة الحكومات على الإشراف والتدخل، كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، فى سير المعاملات الاقتصادية بما يضمن السلامة للمستهلكين ويحول دون تعاملات غير مشروعة يمكن أن تشملها الأنشطة التجارية.

ومن بين أفضل الدول التى تمتلك هياكل متقدمة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تأتى الدانمارك وهولندا والسويد وكندا والنرويج وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان، وهى فى ذات الوقت تحقق أعلى نسبة اختراق فى استخدامات الإنترنت الذى يسود مجمل الأنشطة الاقتصادية والعلمية والثقافية.

ويتعلق المدخل الثالث فى تشابك الأسـواق أوMarket Sophistication والمقصـود بـذلك درجـة تفاعـل مؤسسـات التمويـل والمسـتثمرين مـع أنشـطة الشركات ورغبتها فى زيادة نصيبها من الأسواق مـن خـلال مـا تتيحـه آليـات التمويل من دعم لجهود طـرح ابتكـارات واختراعـات جديـدة فـى الأسـواق، فالبيئة التى تشجع على الابتكار والاخـتراع يجـب أن تشـمل مصـادر متجـددة للتمويل والاستثمار وتقدير احتياجات الأسواق وتقييم اتجاهات الطلـب علـى المنتجات الجديدة.

ومن أبرز الدول فى هذا المجال تأتى الولايات المتحدة الأمريكيـة والمملكـة المتحدة وسنغافورة وهونج كونج (التى تعتبر واحدة من أهم المراكز الماليـة فـى آسيا) والصين، والهند فى ضوء النجاح الهائل المحقـق فـى جـذب الاسـتثمارات الأجنبية.

ويتمثـل المـدخل الرابـع فـى **تشابـك الأعمـال** أو الـ Business Sophistication ويتعلق بقدرة الشركات على إدخال التكنولوجيات المتطـورة بشكل مطرد فى نطاق أعمالها سواء الإنتاجية أو الخدمية ويتداخل ذلك مـع مـا تشهده الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من تطورات متواصلة، ويشمل ذلـك أيضاً كل ما يتعلق بالخدمات الإليكترونية أو ما يعرف بالحكومة الإليكترونية E. Government والخـدمات المصـرفية الإليكترونيـة E. Banking والخـدمات الصحية الإليكترونية E. Health، وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة الدول فيما يتعلق بتشابك الأسواق حيث تشمل قائمة أفضـل عشـر دول على مستوى العالم ثلاثاً من الدول الآسـيوية هـى كوريـا الجنوبيـة وسـنغافورة وتايوان.

وتتمثل مخرجات الـ GII فى ثلاث نوعيات من النتائج يتعلق أولها بالمعرفة

Knowledge والمقصود بها فى هذا الإطار، قدرة الشركات على تطوير الفنون الإنتاجية وتطبيقاتها بهدف طرح منتجات جديدة من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، يصاحبها قدرة الدول على مواصلة إرساء دعائم الاقتصاد القائم على الابتكار والإبداع، ويدخل فى هذا المجال الصناعات ذات التكنولوجيات المتقدمة والصادرات المصنعة وكل ما يتعلق ببراءات الاختراع من حيث العدد والنوعية وإمكانية إدخالها بالسرعة المطلوبة فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى سواء من حيث تصميم المنتجات وآليات التسويق وأساليب زيادة الإنتاجية والحد من الفاقد والقدرة على التصدير بكل ما يتطلبه ذلك من عمليات للنقل والتغليف والحفظ والتوزيع والدعاية والترويج، وفى بعض الحالات خدمات ما بعد البيع.

ويتعلق النوع الثانى من المخرجات بالتنافسية فى الأسواق الدولية، إذ تحتل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا المرتبة الأولى والثانية عالمياً، فالقدرة الأمريكية الهائلة على الابتكار والاختراع وإمكانية الوصول السريع إلى مختلف دول العالم تجعلها تحتل المرتبة الأولى فى التنافسية على مستوى العالم ويعزز من ذلك الطاقات التصديرية الأمريكية والألمانية الهائلة من السلع والخدمات ثم يأتى من بعد ذلك كل من المملكة المتحدة واليابان والصين.

وتتمثل النوعية الثالثة من المخرجات فى القدرة على خلق الثروة الناتجة عن الإبداع والابتكار وطرح مخترعات جديدة، ويأتى فى قائمة أهم الدول كل من قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والسعودية، ولا تأتى تلك الثروة من جرّاء الطاقات الإنتاجية والتصديرية الهائلة لتلك الدول من البترول والغاز، وإنما أيضاً من جرّاء استثمارات كبيرة قامت بها تلك الدول فى عدد من الصناعات الاستراتيجية والحيوية منها البتروكيمياويات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الأزمة المالية العالمية وتعزيز الابتكار:

وعلى الرغم من المشكلات الاقتصادية التى تواجه العالم من جرّاء الأزمة المالية التى تفجرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، وتباطؤ الأداء الاقتصادى وتزايد معدلات البطالة، إلا أن ذلك لم يصرف العديدَ من الدول وكذلك الشركات عن مواصلة مسيرة البحث العلمى وخلق الظروف التى تسمح بمواصلة الابتكار ونشر المنافع المترتبة عليه بين مختلف شرائح المجتمع، بل يمكن القول إن الأزمة الاقتصادية قد عززت الاقتناع بأن مواصلة الإبداع والابتكار يمكن أن تمثل عاملاً يساعد على استئناف معدلات النمو المتسارعة، ومن ثم الخروج من حالة الكساد التى تواجه العديد من القوى الاقتصادية الرئيسية فى العالم والغالبية العظمى من الشركات فى الدول الصناعية.

واتصالاً بذلك، سجلت الميزانيات المخصصة للبحوث والتطوير، رغم حدوث الأزمة، ارتفاعاً يتراوح بين 5 إلى 16 ٪ لأهم 20 شركة من حيث الابتكارات، والتى يأتى من بينها تويوتا ونوكيا ومايكروسوفت وفايزر وسامسونج و IBM وإنتل وسيمنز وهوندا وفولكس فاجن وسيسكو وباناسونيك، إذ تتراوح الميزانيات المخصصة للبحوث والتطوير فى تلك الشركات ما بين 5 إلى 8.9 مليار دولار، وتستأثر الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية بحوالى 94٪ من إجمالى قيمة الاستثمارات التى تقوم بها الشركات فى مجال البحوث والتطوير على المستوى العالمى والتى تقدر بـ 532 مليار دولار (منها 215 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية، و 175 مليار دولار لأوروبا، و 116 مليار دولار لليابان) فى حين تتراوح قيمة استثمارات الصين والهند فى مجال البحوث والتطوير ما يقرب من 5 مليار دولار، وتقدر قيمة الاستثمارات من قبل الشركات فى باقى دول العالم بحوالى 26 مليار دولار

موزعة بين كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا ومجمل دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا، الأمر الذى يؤكد أن حالة الكساد قد دفعت العديد من الدول والشركات إلى إعطاء المزيد من الاهتمام والتمويل للبحث العلمى والتطوير والتجربة (RD&T) بهدف طرح اختراعات جديدة.

ففى ظل الانكماش الاقتصادى يجب أن تتبنى الشركات استراتيجيةً أكثر وضوحاً حتى تتجنب منافسة المنافسين التقليديين، فالأجدى فى هذه الحالة هو محاولة توفير نوعيات جديدة من السلع لمجموعة مختلفة من المستهلكين، فعندما يعم النمو، تستطيع شركات كثيرة تحقيق النجاح، أما فى الأوقات العصيبة فالشركات التى تفوز فى السباق هى الشركات التى تعمل على تأكيد حيويتها وعلى تعزيز أهمية منتجاتها وتنوعها من خلال طرح مبتكرات جديدة.

ويقتضى التوجه نحو إرساء قواعد ما يعرف بالـ Innovation Economy موارد مالية تتمثل فى استثمارات يجب توجيهها للبحوث والتطوير فضلاً عن وجود نظم تعليم متقدمة وعقول ومهارات متميزة وإدراك لحقائق وتوجهات الأسواق ومقتضيات المنافسة الدولية بكل ما يستوجبه ذلك من شفافية والتزام بحقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن توافر ثقافة إدارة الأعمال وهيكل متقدم للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فتجارب العديد من الدول تؤكد ذلك، ففى كوريا الجنوبية تسود ثقافة الاتصالات الفورية الـ Broadband التى تعتبر الأكثر تطوراً فى العالم، وتتزايد بشكل مطَّرد محاولات تدعيم ركائز اقتصاد المعرفة بدرجة ترجح استمرار قيام مجموعة من الدول الآسيوية منها الصين والهند وسنغافورة وتايوان بأدوار رئيسية فى الأجيال الجديدة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ففى الصين يوجد ما يقرب من 400 مركز للبحوث

والتطوير لتأتى مباشرةً بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقبل العديد من الـدول الأوروبية ذات الثقل، فهناك فى حقيقـة الأمـر تنـافس مـن أجـل الوصـول إلى القمة، وهو فى ذات الوقت تنـافس علـى القـوة والمكانـة والنفـوذ والاسـتئثار بنصيب أكبر من الأسواق الدولية، تفـوُّق أساسـه التعلـيم والمعرفـة والتـدريب وثقافة العمل والانضباط فى الأداء.

المنافسة الدولية:

يتسبب التطور العلمى والتكنولـوجى المتواصـل الـذى يشـهده العـالم فـى إحداث تغـيرات جوهريـة فـى أسـاليب وآفـاق المنافسـة الدوليـة، بـين الـدول والشركات ومراكز الأبحاث، وذلك فى إطار تزايد درجة التفاعل والترابط الذى تجسده فى العديد من الحالات ما يُعـرف بسلاسـل العـرض Supply Chains الممتدة عبر مختلـف قـارات العالـم، والتـى أعطـت المنافسـة أبعـاداً ومسـببات جديدة، تشارك مجموعة من المدخلات فى تشكيلها، ويتمثل أهمها فيما يلى:-

1 - المعارف المتخصصة Specialized Knowledge

فعمليات الإنتاج ذاتهـا أصبحت تحتـاج، أكثـر مـن أى وقـت مضـى، إلى معارف بالغة التخصص، فالاقتصاد الحديث يعتبر المعرفة بمثابة أهـم عامـل مـن عوامل الإنتاج، والأنشطة الاقتصادية فى مجملهـا ومقتضيات النجاح فى البيئـة العالميـة التـى تشـهد حالـة غـير مسـبوقة مـن المنافسـة العاتيـة Extreme Competition تتطلب معارف دقيقة يمكن أن تسهم فى تحقيق الريادة والسـبق العلمى والاقتصادى، خاصة فى المجالات المتصلة بالتكنولوجيات فائقة التطـور، سواء ما يتعلق منها بالتكنولوجيـا الحيويـة أو تكنولوجيـا المـواد أو الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات أو تكنولوجيا النانو.

فكل متطلبات الحفاظ على البيئة، ومقاومة الاحترار العالمى، والحد من انبعاث الغازات الضارة المتصلة بما يعرف بالـ Green Innovations، تحتاج إلى معارف بالغة التخصص، حتى يمكن تحويل الأفكار إلى واقع عملى ملموس من خلال منتجات مبتكرة ناجحة، وبأسعار اقتصادية تسمح بانتشارها بسهولة فيما بين الدول والمجتمعات، فما أنتجته اليابان من تكنولوجيا Hybrid لمحركات السيارات القائمة على إدخال الكهرباء ضمن الوقود اللازم لتسييرها، احتاج إلى معارف بالغة التخصص، وينطبق ذلك على محاولات إنتاج السيارة الكهربائية ومولدات طاقة الرياح المتطورة وآليات الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الطاقة النووية، وكذلك على معالجة انبعاث الغازات الضارة من المصانع التقليدية وآليات معالجة المياه، ومحاولات التوسع فى استخدام الهيدروجين السائل والفحم النظيف، هذا فضلاً عما تحتاجه الصناعات العسكرية من عمليات ابتكار وتطوير دائم تحتاج إلى معارف دقيقة فائقة التطور، يمثل توافرها لدى إحدى الدول من بين مصادر القوة التى تتعدى تأثيراتها المجال الاقتصادى، لتدخل فى تشكيل الثقل العسكرى والاستراتيجى.

2 - التكنولوجيات فائقة السرعة High Speed Technologies

يُعَدُّ ما يطلق عليه «التكنولوجيات فائقة السرعة» الموجودة فى عالم اليوم من بين المسببات الرئيسية لشيوع العولمة، بكل ما تجسده من سرعة فى انتقال المعلومات ورؤوس الأموال والأفراد والأفكار عبر الحدود السياسية للدول، وفى تطوير أنماط التواصل والتفاعل وانتقال الأفكار بين مختلف المجتمعات، واحتلت شبكة الإنترنت مكاناً بارزاً فى تحقيق هذا التطور الإنسانى الهائل الذى وفر لمئات الملايين من البشر قدرة النفاذ إلى آليات غير مسبوقة للاتصال والمعرفة.

ورغم السرعة التى توفرها شبكة الإنترنت الحالية والتـى اعتمـدت أساسـاً على شبكات من الألياف الضوئية خلال المرحلة التى يطلق عليهـا Dot.Com Era، إلا أن تطور التكنولوجيات اللاسلكية ومنها الــ Broadband، تمهـد إلى ظهور الجيل الجديد من الإنترنـت أو الــ Internet 2، والـذى يتميـز بالسـرعة الفائقة Ultra Speed بما يسمح بتشكيل مجموعات عمل متكاملة من أفراد غير موجودين فى مكان أو دولة واحدة وذلك بهدف إنجـاز عمـل محـدد، بكـل مـا لذلك مـن آثـار علـى تعظـيم القـدرة علـى الابتكـار وعلـى زيـادة الإنتاجيـة، وبالإضافة إلى تكنولوجيـا الــ Broadband هنـاك ايضـاً مـا يطلـق عليــه X Internet «Executable Internet» الـذي تعمـل علـى تطـويره شـركة Google، والذى يشمل خدمات مجانية غير مسـبوقة مثـل تلـك التـى يجسـدها Open Office.Org.

3 - القدرات الناتجة على النقل:

ومع أهمية الإنترنت بالنسبة لسرعة انتقال المعلومات ورؤوس الأموال وما توفره من وسائل اتصال، إلا أن ذلك لا يجب أن يـدفعنا إلى تجاهـل التطـورات الهائلة التى تشهدها وسائل النقل، فإذا كانـت شـبكة الأنترنـت تسـمح بانتقـال المعلومات فى ثوان معدودة، فإن تطـور وسـائل النقـل أصـبح يسـمح بانتقـال العديد من السلع من المنتج إلى المستهلك فى أى مكان فى العالم فى أقل من 36 ساعة، فبعد ظهور الطائرات الجامبو Jumbo Jets، نجحت شركة Airbus فـى إنتاج الطائرة E380-800 القادرة على استيعاب حمولات تصل إلى 150 طـن، ونقلها دون الحاجة إلى إعادة التزود بالوقود لمسافات تصل إلى 5600 كيلـومتر، وفى نفس السياق قامت شركة سامسونج للصناعات الثقيلة (SHI) عام 2005 بإنتاج سفن عملاقة لنقل الحاويات، تعد الأكبر على مستوى العالم، لتمثل جيلاً

جديداً غير مسبوق من وسائل النقل البحرى، هذا فضلاً عن الأجيال الجديدة من ناقلات البترول ذات الطاقة الاستيعابية الهائلة، وتُعد تلك التطورات التى يسايرها تطورات مماثلة، فيما يتعلق بوسائل النقل الداخلى من طرق وكبارِ وسيارات للنقل الثقيل وموانئ للحاويات وسفن للنقل البحرى والبريد السريع، من بين الآليات التى تعزز عمل سلاسل العرض الممتدة عبر قارات العالم.

4 - محاولة الصعود إلى القمة:

إن انضمام ما يقرب من 3 مليارات نسمة إلى النظام الرأسمالى، يعتبر من بين أهم التطورات التى شهدها العالم فى نهاية القرن العشرين، إذ شهد عام 1979 تحولات اقتصادية جذرية فى الصين قادها دينج شياو بينج، والتى حولت الصين من دولة فقيرة لتصبح الآن أهم قاعدة للإنتاج الصناعى، ومن بين أهم مراكز الابتكار، وتتجه لتصبح ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم، لتتخطى مكانة اليابان التى احتفظت بها لفترة زمنية طويلة، وأعقب ذلك عام 1991 تحولات جذرية أدخلها ماموهان سنج وزير مالية الهند، والذى تولى بعد ذلك منصب رئيس الوزراء، حيث وضع نهاية للنموذج السوفيتى الذى كانت الهند تطبقه لعقود طويله، وقام بتحرير الاقتصاد الهندى بأساليب سمحت إلى تحول الهند إلى واحدة من أهم الاقتصاديات الصاعدة على مستوى العالم، وواحدة من أبرز مراكز الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات دولياً.

وإذا كان طابع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى كل من الصين والهند، قد اعتمد لفترات زمنية طويلة على الاستفادة من انخفاض تكلفة اليد العاملة، وهو ما انتهجته الشركات عبر الوطنية فى بدايات تركيزها على ما تتمتع به الصين والهند من مزايا تنافسية، تتمثل فى اليد العاملة الرخيصة، إلا أن هذا العامل لم

يعد من بين أهم مسببات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليهما، فقد نجحت كل منهما فى تنمية الموارد البشرية بمعدلات كبيرة جعلت فجوة المهارات Skills Gap تتلاشى تدريجياً، مقارنةً بما هو قائم فى الدول الصناعية المتقدمة، فلدى كل من الصين والهند مئات الملايين من الكوادر الفنية الرفيعة المستوى على مستوى العالم، فشركة IBM قامت بتوظيف 40 ألف باحث فى الهند وحدها، وتعد تجربة «بانجلور» واحدة من بين أبرز مراكز تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وصناعة البرمجيات على مستوى العالم.

الابتكار والصعود الآسيوى:

يمكن للابتكارات والمخترعات الجديدة أن تنقل شركة من وضع إلى وضع أفضل، وينطبق ذلك أيضاً على الدول التى يمكن أن تنتقل برمتها من مكانة إلى مكانة أعلى، فالقارة الآسيوية أصبحت مؤهلة لتتبوأ الريادة فى مجال الإبداع والابتكار، فبالإضافة إلى الإمكانات التكنولوجية الهائلة لليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان، تستوعب الصين والهند التكنولوجيات الحديثة بسرعة هائلة، إذ تسعى كل منهما بخطى ثابتة لتكون بمثابة المركز العالمى للابتكار Innovation Powerhouse، ويؤكد التقرير الصادر عن المؤسسة الدولية لتكنولوجيا المعلومات والابتكارات ITIF التصاعد المطرد فى ثقل الدول الآسيوية فى مجال الابتكار والاختراع خاصة بالنسبة للصين التى بلغت المرتبة الرابعة، والهند التى بلغت المرتبة العاشرة على مستوى العالم، بعد أن كان كل منهما وأيضاً كوريا الجنوبية فى عداد الدول الفقيرة فى أوائل الستينيات من القرن المنصرم.

فالعالم يشهد بالقطع صعوداً آسيوياً ملحوظاً تحتل فيه كل من الصين والهند مركزًا بارزًا جاوز حدود الأرض بعد أن دخلا إلى مجال الفضاء الخارجى بكل ما يقتضيه ذلك من توفر قاعدة علمية وتكنولوجية متميزة، ومن بين أكبر 50

شركة فى مجال الإبداع والابتكار والاختراع على مستوى العالم عام 2010 توجد 15 شركة آسيوية (5 من اليابان و 4 من الصين و3 من كوريا الجنوبية و2 من الهند وشركة واحدة من تايوان) بعد أن كان عدد تلك الشركات لا يتعدى 5 شركات آسيوية فقط عام 2006، وتشمل تلك القائمة 22 شركة من الولايات المتحدة الأمريكية و 4 شركات بريطانية و 3 ألمانية وشركة واحدة من كل من كندا وفنلندا وأسبانيا وإيطاليا وسويسرا ثم شركة واحدة من البرازيل، وتتخصص الشركات الآسيوية التى تشملها تلك القائمة فى صناعة السيارات (تويوتا وتاتا وهيونداى وهوندا) والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإليكترونيات(سونى و سامسونج و LG و ننتندو وNR ولنوفو وHTC) وكذلك فى مجال التأمين.

وتقدر أعداد فرص العمل التى فقدتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد الماضى لصالح الصين بحوالى 2.4 مليون فرصة عمل، فالدول الآسيوية ومنها كوريا الجنوبية والصين وتايوان لم تعد تتخصص، كما كان عليه الوضع حتى منتصف الثمانينات، فى تصنيع منتجات ذات قيمة إضافية محدودة، إذ اقتحمت تلك الدول وبسرعة هائلة مجالات فائقة التطور تشمل الإليكترونيات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة السيارات والأجهزة المنزلية وبناء السفن، وتتجه الدول الآسيوية الصاعدة بقوة إلى قطع أشواط كبيرة فى التكنولوجيات فائقة التقدم لتطرح العديد من المنتجات المتميزة Cutting – edge Products، فكل ما يقال عن قدرة تلك الدول على مجرد التقليد وليس الاختراع هو أمر يرتبط بالماضى أكثر من ارتباطه بالواقع الحالى، أو بالتوجهات المستقبلية.

وتتحرك الصين بقوة فى عدة مجالات يدخل فى نطاقها ثلاثة تخصصات فائقة التطور: الأولى تتعلق بمولدات طاقة الرياح Wind Turbines، وتتعلق

الثانية بالقطارات فائقة السرعةHigh Speed Bulet Trains، أما التطور الثالث فيتعلق بإنتاج السيارات الكهربائية مع تصدير تلك المنتجات إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وصرح المتحدث باسم وزارة النقل الصينية فى أبريل 2010 أن الصين قطعت أشواطاً كبيرة فى عدة مجالات، وأنها على استعداد للمشاركة بخبراتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر شركة BYD واحدة من أهم الشركات الصينية فى إنتاج بطاريات أجهزة التليفون المحمول وفى إنتاج السيارات الكهربائية وكذلك فى إنتاج أجهزة الطاقة الشمسية، إذ بدأت فى تصدير منتجاتها من السيارات الكهربائية إلى السوق الأمريكى عام 2011.

وأكدت الدراسة التى أعدتها كل من Breakthrough Institute و The Information Technology and Innovation Foundation فى نوفمبر 2009 تحت عنوان Rising Tigers and Sleeping Giant أن كلاً من اليابان وكوريا الجنوبية والصين قد تخطت بالفعل الولايات المتحدة الأمريكية فى إنتاج تكنولوجيات الطاقة النظيفة، وأن استثمارات تلك الدول لتطوير تلك التكنولوجيات سيفوق معدلات الاستثمار الأمريكى فى هذا المجال خلال الأعوام الخمس القادمة بنسبة 3 إلى 1، الأمر الذى سيؤثر إيجابياً وبمعدلات متزايدة على نصيب تلك الدول فى السوق العالمى لتكنولوجيات الطاقة النظيفة والتى يدخل فى إطارها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية ووسائل تخزين الطاقة والبطاريات فائقة التطور والسيارات الكهربائية والقطارات فائقة السرعة، أخذاً فى الاعتبار أن معدل تطوير الدول الآسيوية الصاعدة لتلك التكنولوجيات يدعمه استثمارات كبيرة وموارد بشرية تتلقى تعليماً متميزاً فى أفضل جامعات العالم، يضاف إلى ما سبق التدريب فائق التخصص وتراكم الخبرات وما يطلق عليه Learning- by- doing.

وقد بدأت الصين تحديداً عام 1986 فى التركيز على العلوم فائقة التطور، إذ دشنت ما يعرف بـ Program 863، الذى خصص للبحث والتطوير فى مجموعة من المجالات الحيوية ومنها الطاقة، كما شرعت عقب ذلك فى تنفيذ برنامج آخر أطلق عليه Program 973، الذى خصص بدرجة رئيسية للوفاء باحتياجات البلاد من البحوث التطبيقية، وخصصت الحكومة الصينية 585 مليون دولار عام 2008 فى هذين البرنامجين، بالإضافة إلى 290 مليون دولار تم تخصيصها للبحوث والتطوير فى مجال الوقود الحيوى Bio Fuels وارتفعت النسبة المخصصة من الناتج المحلى الإجمالى للبحوث والتطوير من 0,6٪ عام 1996 إلى 1.3٪ عام 2003، وارتفع نصيب البحوث الصناعية من إجمالى أنشطة البحث العلمى من 30٪ إلى 60٪ خلال نفس الفترة، وتقوم الأكاديمية الصينية للعلوم بجهود هائلة فى مجال بحوث الطاقة، وتعتبر شركة Suntech واحدة من أكثر الشركات المنتجة لرقائق استيعاب الطاقة الشمسية من حيث القدرة على طرح مبتكرات جديدة على مستوى العالم، حيث أنشأت تلك الشركة مركزاً للبحوث والتطوير فى الصين متخصص فى الأجيال الثانية والثالثة لتكنولوجيات الطاقة الشمسية، وهو الأمر الذى دفع بإحدى الشركات الأمريكية وهى شركة Applied Materials لافتتاح أكبر مركز للبحوث والتطوير فى مجال الطاقة الشمسية على مستوى العالم فى مدينة Xian الصينية فى أكتوبر 2009.

وتقدم الحكومة الصينية مزايا هائلة للشركات العاملة فى مجال الطاقة النظيفة بما فى ذلك تقديم الأرض بالمجان فضلاً عن مزايا تمويلية وضريبية كبيرة، ففى فترة زمنية تقل عن ثلاثة أعوام تحولت مدينة Baoding الصينية من مجرد مركز لصناعة السيارات والمنسوجات إلى أحد المراكز الرئيسية فى العالم لتصنيع

تقنيات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، حيث أصبحت تلك المدينة نواةً لما يطلق عليه Electricity Valley على غرار نموذج الـ Silicon Valley حيث تتمركز هناك أكثر من شركة متخصصة فى مجال الطاقة المتجددة تشمل طاقة الرياح وتكنولوجيات الطاقة الشمسية ومكوناتها فضلاً عن التكنولوجيات المتعلقة بزيادة كفاءة استخدامات الطاقة Energy efficienty، وفى مقاطعة Jiangsu على الساحل الشرقى للصين يتم إنشاء مشروع ضخم للطاقة الشمسية بطاقة 260 ميجاوات، هذا فضلاً عمّا هو قائم فى مدينة Tianjin التى تعتبر مقرًا لأكبر مصانع شركة Vestas المتخصصة فى إنتاج توربينات طاقة الرياح.

كما تحقق **الصين** تقدماً مطّرداً فى مجال الطاقة النووية، فمن بين الـ 17 محطة للطاقة النووية الجارى تشييدها فى الصين فى المرحلة الحالية، سيتم إنشاء 13 منها باستخدام تكنولوجيا حديثة صينية خالصة تتعلق بالجيل الثانى للمحطات النووية، وذلك بالتعاون مع إحدى الشركات الفرنسية Arena، كما يشمل برنامج التعاون بين الصين والاتحاد الأوروبى فى مجال مكافحة الاحترار العالمى عددًا من مشروعات التعاون مع المملكة المتحدة فى مجال الـ Near Zero Emissions Coal NZEC الذى يركز على الاستخدام النظيف للفحم.

وفيما يتعلق **باليابان**، فقد أنفقت 3.9 مليار دولار على البحوث والتطوير فى مجالات الطاقة، خصص 65٪ منها لمجال الطاقة النووية، و12٪ لزيادة كفاءة استخدامات الطاقة، وتفوقت نسبة تمويل البحوث والتطوير فى مجال الطاقة مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى على النسب المطبقة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية.

وأعلنت الحكومة اليابانية تخصيص 30 مليار دولار على خمسة أعوام لتمويل أبحاث الطاقة النظيفة والمتجددة خاصةً فى مجال المواد الجديدة التى يمكن أن تدفع باستخدامات الطاقة الشمسية وخفض نفقات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية لتقل عن 7 سنت بحلول عام 2030، وحددت اليابان ضمن مبادرتها «Cool Earth Innovative Energy Technology» 21 مجالاً مستحدثاً للطاقة تركز على خفض انبعاثات الغازات السامة أو ما يُعرف بالـ low Carbon Technologies، فضلاً عن الأجيال الجديدة فائقة التطور من المفاعلات النووية، وحددت منظمة تنمية الطاقة الجديدة NEDO اليابانية أن زيادة تنافسية اليابان على المستوى العالمى تستلزم إحداث تطورات جذرية فى اقتصاديات الطاقة والتكنولوجيات المتصلة بها، وحددت الحكومة اليابانية خريطة طريق لكافة نوعيات الطاقة والتكنولوجيات المطلوب تطويرها، كما حدد مجلس السياسات العلمية والتكنولوجية فى اليابان أهمية تطوير كافة مراكز البحوث والتطوير بما يتسق مع مبادرة الطاقة اليابانية، أخذاً فى الاعتبار أن اليابان استحوذت على 20٪ من إجمالى براءات الاختراع فى مجال الطاقة النظيفة والمتجددة على مستوى العالم، وتحصل شركة هوندا اليابانية للسيارات منذ عام 2002 وبطريقة متواصلة على شهادة USPTO لأفضل تكنولوجيا للطاقة النظيفة على مستوى الشركات عالمياً.

وفيما يتعلق بكوريا الجنوبية، تشهد الاستثمارات فى البحوث والتطوير المتصلة بالطاقة النظيفة والمتجددة تزايداً مطرداً خلال العقود الماضية، حيث وصلت إلى ما يقرب من 1.3 مليار دولار سنوياً خلال الفترة من 1999 إلى 2003، واكتسب هذا الأمر بعداً جديداً عقب إقرار الحكومة عام 2003 لبرنامج طويل الأجل لدعم البحوث والتطوير فى مجال الطاقة النظيفة

والمتجددة يركز بدرجة رئيسية على الطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الهيدروجين وزيادة كفاءة استخدامات الطاقة التقليدية من بترول وغاز وفحم، ويتولى المعهد الكورى لبحوث الطاقة (KIER) تفعيل هذا البرنامج، حيث خصصت الحكومة عام 2008 ميزانية إضافية تقدر بـ 595 مليون دولار أخذاً فى الاعتبار أن الحكومة الكورية تتبنى استراتيجية الحفاظ على البيئة أو ما يطلق عليه Green Growth تهدف إلى التوسع فى استخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة فى إطار مجمل الأنشطة الاقتصادية.

وفى إطار تلك الاستراتيجية أقرت الحكومة ميزانية تقدر بـ 6.6 مليار دولار لدعم البحوث فى المجالات المتصلة بالـ Green Technologies بما فى ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والسيارات الكهربائية، وتعتبر كوريا الجنوبية من الدول المطورة الرئيسية لتكنولوجيات الطاقة النظيفة والمتجددة، إذ احتلت عام 2009 المركز الرابع عالمياً فى تسجيل براءات الاختراع فى هذا المجال فى المكتب الأمريكى للبراءات USPTO بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا.

ويعتبر اتفاق التعاون النووى بين كل من كوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة واحداً من أهم مظاهر التطور التكنولوجى الكورى فى مجال الطاقة النووية، فمبوجب هذا الاتفاق الذى تم توقيعه فى يناير 2010 ستقوم كوريا الجنوبية بإنشاء أربعة مفاعلات نووية بحلول عام 2020 فى صفقة تقدر قيمتها بـ 20 مليار دولار، بعد أن فازت فى المناقصة الخاصة بذلك، متفوقة على منافسيها من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وستتولى إقامة هذه المشاريع شركة KEPCO الكورية.

ويتضح مما سبق أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية قد تخطت الولايات

المتحدة الأمريكية فى مجال تكنولوجيات الطاقة النظيفة، ونظراً للتدخل القوى من قبل حكومات تلك الدول من أجل دفع أنشطة البحوث والتطوير والابتكار، فقد نجحت فى تحقيق ما يُعرف بالـ First – mover advantage والتفوق على الصناعات الأمريكية فى مجال الطاقة النظيفة Clean Tech Industries، خاصة وأن الصين بدأت بالفعل فى تصدير توربينات طاقة الرياح إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد بها شركات وطنية متخصصة فى تكنولوجيا القطارات فائقة السرعة، فمن المتوقع أن تعتمد على شركات يابانية وآسيوية أخرى لإنجاز مثل هذه المشروعات مستقبلاً، كما تشير بعض الدراسات إلى أن الدول الآسيوية الثلاث أصبحت تتفوق بالفعل على الولايات المتحدة الأمريكية فى بعض المجالات المتصلة بتشييد المفاعلات النووية، وبالنسبة للطاقة الشمسية فلا تنتج الولايات المتحدة الأمريكية سوى 10٪ من احتياجاتها، كما أنها لم تنجح حتى الآن فى إحداث تقدم جوهرى فى إنتاج السيارات الكهربائية أو تلك التى تعتمد على الكهرباء والوقود التقليدى معاً Hybrid Vehicles.

ويقدر إجمالى قيمة الاستثمارات المتوقع تخصيصها من قبل الصين واليابان وكوريا الجنوبية فى مجال تطوير تكنولوجيات الطاقة النظيفة خلال الفترة من 2009 إلى 2013 إلى ما يقرب من 509 مليار دولار، فى حين تقدر الاستثمارات الأمريكية المتوقعة خلال نفس الفترة بحوالى 172 مليار دولار. ويعتبر مجال الطاقة النظيفة من المجالات التى تحظى بأهمية قصوى من قبل الحكومة الصينية إذ تتراوح قيمة الاستثمارات المتوقعة فى تكنولوجيات الطاقة النظيفة من قبل الصين وحدها ما بين 440 إلى 660 مليار دولار خلال الأعوام العشر القادمة فى ضوء ما تفرضه مشكلة التلوث من تحديات داخلية ودولية متصاعدة.

تطور تكنولوجيا الطاقة:

ما هى الخيارات التكنولوجية التى يمكن أن تسمح لنا بخفض انبعاثات الغازات السامة خلال الأعوام الخمسين القادمة؟ وما هى تكلفة التطبيقات التكنولوجية الخاصة بذلك؟ وما هى السياسات الواجب اتباعها من أجل مواجهة المشكلات البيئية التى تواجه العالم ومستقبله؟ فتطوير تكنولوجيا الطاقة يركز على ما يُعرف بالـ Three Es وهى أمن الطاقة Energy Security والتنمية الاقتصادية Economic Development وحماية البيئة Enviromental Protection.

فمن المتوقع أن يتزايد الطلب العالمى على الطاقة، وأن يظل الوقود الأحفورى Fossile Fuels المتمثل فى البترول والغاز والفحم هو المصدر الرئيسى لها، الأمر الذى سيترتب عليه استمرار انبعاث الغازات السامة وارتفاع متوسط درجات الحرارة فى العالم بمعدل 6 درجات عام 2100 بما لذلك من تداعيات بالغة الخطورة، لذا فإن الموضوعات المتصلة بأمن الطاقة والتغيرات المناخية أصبحت تستأثر بأهمية متزايدة من قِبل مختلف دول العالم لمواجهة تحدى إمكانية استمرار تحقيق النمو دون إحداث أضرار هائلة بالبيئة، وهو الأمر الذى يؤكد الحاجة إلى ضرورة تطوير تكنولوجيات الطاقة.

واتصالاً بذلك، حددت الوكالة الدولية للطاقة IEA خارطة طريق لتكنولوجيات الطاقة تطرقت فيها - ضمن جملة أمور - إلى مختلف نوعيات الوقود الأحفورى والطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والفحم والوقود الحيوى ووسائل زيادة كفاءة استخدام الطاقة بما فى ذلك إمكانية تسيير وسائل النقل على تنوعها دون الاستخدام المكثف للأنماط التقليدية للوقود، إذ تعتبر وسائل النقل مسئولة عن ثلث انبعاث الغازات السامة، لذا فإن التركيز

يتجه إلى زيادة التوسع فى استخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة فى كل ما يتعلق بوسائل النقل.

فإذا استمرت معدلات النمو الاقتصادى الحالية فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع معدلات انبعاث الغازات السامة بنسبة 120٪ عام 2050 وأن يرتفع الطلب على البترول بنسبة 70٪ عام 2050، وهو أمر يستلزم التركيز على تأمين إمدادات الطاقة والقيام بعمليات استثمارية هائلة للكشف عن المزيد من البترول والغاز وزيادة كفاءة استخدام الموراد العالمية منهما.

فلا أحد يتوقع أن يفقد البترول، خلال العقود القادمة، مكانته كأهم مصدر من مصارد الطاقة، والحال كذلك بالنسبة للغاز الطبيعى والفحم، ربما تحدث بعض التغيرات فى معدلات الاعتماد عليهم فى ظل التطور المطرد فى التكنولوجيات المتصلة بالطاقة النظيفة والمتجددة، إلا أن واقع الحال يشير إلى أنه من غير الممكن الاستغناء عن البترول خاصةً وأن كل ما يقال عن عصر ما بعد البترول Post Petroluem Age هو من قبيل التصور النظرى لشكل العالم فى حالة نضوب كافة موارده البترولية بدرجة تفوق تصور أن العالم يقترب من مرحلة إحلال مصادر جديدة للطاقة محل البترول.

والتطرق لهذا الموضوع يجب أن يقودنا إلى إدراك أن هناك مجموعة من الدول المنتجة للبترول، سواء فى إطار الأوبك أو خارجه، تشهد حالة من تآكل إمكاناتها الإنتاجية وتراجع احتياطياتها ومن بينها النرويج وأندونيسيا والأرجنتين وكولومبيا وبيرو، وهناك مجموعة أخرى من الدول من المتوقع استمرار واستقرار إنتاجها مستقبلاً على نفس المعدلات الحالية ومنها المكسيك وماليزيا وبروناى، وهناك مجموعة ثالثة من المتوقع أن يتزايد إنتاجها مستقبلاً نظراً لاحتياطياتها الكبيرة وهى المملكة العربية السعودية وإيران والكويت

والإمارات والعراق وروسيا، إذ يُقدر أن تستأثر تلك المجموعة بما يقرب من 40٪ من الإنتاج العالمى للبترول عام 2025، وأن أكبر معدلات الزيادة ستأتى من المملكة العربية السعودية التى من المتوقع أن يمثل إنتاجها نصف إنتاج منطقة الخليج بأسرها والتى ستزيد أهميتها الإنتاجية بشكل متواصل مقارنةً بإنتاج بحر قزوين والقارة الأفريقية.

وبالنسبة للغاز الطبيعى فمن المتوقع زيادة الاعتماد عليه باعتباره من أهم مصادر الطاقة النظيفة وهناك ثلاث دول تستأثر بأكثر من 44٪ فى عام 2035 من احتياطياته هى روسيا وإيران وقطر، ومن المتوقع أن يصل إنتاج الغاز الطبيعى فى الولايات المتحدة المريكية وكندا والمكسيك عام 2025 إلى ما يقرب من 18٪ من الإنتاج العالمى.

ونتيجة للتطور الاقتصادى المطرد وللزيادة السكانية، فمن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمى على البترول ليصل إلى 92 مليون برميل يومياً علم 2020، مقارنةً بـ 75 مليون برميل يومياً عام 2000، وخلال العقدين القادمين من المنتظر أن يتضاعف الطلب العالمى على الغاز الطبيعى بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الطلب على البترول، وتشير التقديرات إلى أن ثلاثة أرباع الصادرات الخليجية من البترول والغاز ستتجه إلى القارة الآسيوية خاصةً إلى الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية.

ومن المرجح أن يرتفع الطلب على البترول والغاز من قِبل الصين وحدها بمعدل 150٪، كما سيتضاعف طلب الهند على البترول والغاز بحلول عام 2020 حتى يمكنها مواصلة التطور الاقتصادى بنفس معدلات النمو الحالية، ويترتب على ذلك مجموعة من الآثار التى لا تنحصر فى مجرد توقع مواصلة ارتفاع أسعار البترول والغاز مستقبلا، بل تتعدى تلك الآثار هذا الإطار لتشمل

توقعات بزيادة النشاط السياسى الخارجى لكل من الصين والهند مع الشرق الأوسط خاصة دول الخليج وكذلك مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية يصاحبه زيادة فى الاستثمارات الخارجيه للصين فى مشروعات للطاقة فى بحر قزوين وروسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وذلك فى إطار ما يوصف بـ : China's Aggressive Energy Policy.

وفيما يتعلق بالغاز فإن تجارته تختلف إلى حد كبير عن تجارة البترول، فأكثر من 75٪ من تجارة الغاز تتم من خلال خطوط الأنابيب، ومن غير المتوقع أن تتغير تلك النسبة حتى عام 2020 حتى إذا تم التوسع فى مشروعات الغاز الطبيعى المسال LNG، ومن المرجح فى هذا الإطار أن تتوسع الصين فى الاعتماد على استيراد الغاز من روسيا وأندونيسيا وربما مستقبلاً من أستراليا التى اكتشف فيها احتياطيات كبيرة منه.

وبالنسبة لاحتياجات الدول الأوروبية من الغاز، ونظراً لتدهور الاحتياطيات الخاصة به فى بحر الشمال، فإن ذلك من شأنه أن يعزز من اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسى ومن شمال أفريقيا، فوفقاً لدراسة أعدتها المفوضية الأوروبية فإن درجة اعتماد دول الاتحاد الأوروبى على المصادر الخارجية من الطاقة «البترول والغاز» ستصل إلى نسبة 75٪ عام 2020 بعد أن كانت فى حدود 50٪ عام 2010، وستسهم خطوط الغاز سواء Yamal – Europe وكذلك الـ Blue Stream فى زيادة مبيعات الغاز الروسى إلى دول الاتحاد الأوروبى وتركيا بمعدل 40٪ مقارنة بما كان عليه الوضع عام 2000، مما سيؤدى إلى زيادة اعتماد الدول الأوروبية على الغاز الروسى لتصل إلى 31٪ عام 2020، الأمر الذى يجعل روسيا أكبر دولة خارج الأوبك توفر احتياجات الطاقة لأوروبا، وتعتبر الجزائر من بين أهم مصادر الغاز الطبيعى، إذ تمتلك

ثامن أكبر احتياطى منه على مستوى العالم، ومن المتوقع أن تنجح فى زيادة صادراتها إلى أوروبا بنسبة 50٪ عام 2020.

ونظراً لتوقع ارتفاع أسعار البترول والغاز خلال العقود الثلاث القادمة، فإن ذلك من شأنه أن يدفع – ضمن جملة أمور– إلى زيادة التوجه إلى «الفحم» بشكل مكثف فى ضوء ضخامة الاحتياطيات المتوافرة منه، والتى تتركز فى أربعة دول رئيسة هى الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والهند بما لذلك من تحديات بيئية هائلة.

ومع تزايد الاهتمام بمقتضيات الحفاظ على البيئة ومقاومة الاحترار العالمى وبالتوجهات المتزايدة للحد من الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية Fossile Fuels، اكتسبت الموضوعات المتصلة بالطاقة النظيفة والمتجددة قوة دفع كبيرة خلال العقود القليلة الماضية، إلا أنها لاتزال بعيدة تماماً عن إمكانية أن تستأثر بنسب تزيد عن 25٪ من الاستهلاك العالمى للطاقة خلال العقود الأربعة القادمة، أخذاً فى الاعتبار ما يلى:

1 – أنه على الرغم من التوجه نحو التوسع فى استخدامات الطاقة النووية بغرض توليد الكهرباء، إلا أن ذلك لن يكفى بأى حال من الأحوال فى سد الاحتياجات العالمية من الطاقة، فرغم ما يتميز به الجيل الثالث من المفاعلات النووية من معدلات أمان مرتفعة واقتصادية نسبية فى الأسعار وتزامن ذلك مع زيادة القدرة على معالجة مشكلة النفايات النووية، إلا أنه من الملاحظ أن الغالبية العظمى من تلك المفاعلات تتمركز بدرجة رئيسية فى الدول المتقدمة الصناعية، وأن توقع ارتفاع الطلب على الكهرباء فى كل من الصين والهند وجنوب أفريقيا وعدد من الاقتصاديات البازغة سيترتب عليه زيادة فى الطلب على تلك المفاعلات.

ومع تفهم الغالبية العظمى من مبررات التوسع فى استخدامات الطاقة النووية بغرض توليد الكهرباء وعدم وجود ندرة فى الموارد العالمية من اليورانيوم الخام، إلا أن ذلك يصاحبه قلق متزايد من انتشار الخبرات والمواد النووية بشكل واسع النطاق فى ضوء الاعتبارات المتصلة بمنع الانتشار النووى، يضاف إلى ذلك تصاعد المخاوف من حدوث تسريبات إشعاعية كالتى شهدها العالم سواء فى تشرنوبل أو فوكوشيما اليابانية مؤخراً، كما أن عملية إقامة المفاعلات تستلزم بنية أساسية متميزة (بشرية وصناعية وقانونية) فضلاً عن طول الفترة الزمنية التى تستغرقها عملية تشييد المفاعلات. كما أن هناك اعتبارات أخرى تحد عملياً من إمكانية التوسع فى الاعتماد على الطاقة النووية بغرض توليد الكهرباء فى العديد من دول العالم، خاصة وأن نسبة الاعتماد على الطاقة النووية بغرض توليد الكهرباء على مستوى العالم لا تتعدى نسبة 16٪ فقط تستأثر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان بأكثر من 56٪ منها، وفقاً لإحصاءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هناك 439 مفاعلاً نووياً قائمة فى 31 دولة فقط.

2 - وفيما يتعلق بالوقود الحيوى Bio Fules والذى يتركز أساساً فى إنتاج الإيثانول بالاعتماد على الذرّة وقصب السكر، فضلاً عمّا يعرف بالديزل الحيوى بالاعتماد على نوعيات من الحبوب والصويا، فتلك النوعيات من الوقود والتوسع فى إنتاجها يواجه بالعديد من العقبات التى تتمثل فى محدودية الأراضى الزراعية والمياه وارتفاع النفقات فضلاً عمّا يمكن أن تمثله من عامل من شأنه أن يساعد على ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، ورغم ذلك فإنه من المتوقع زيادة إنتاج الوقود الحيوى أخذاً فى الاعتبار التطور التكنولوجى المتواصل الذى يسمح بتصنيعه من المخلفات الزراعية.

3 - وبالنسبة لإمكانية استحداث تكنولوجيات تسمح بالتوسع فى استخدام الفحم دون الإضرار بالبيئة، أو ما يُطلق عليه Clean Coal، فإن ذلك يتطلب استثمارات ضخمة خاصةً فيما يتعلق بتحويل الفحم إلى غاز عبر عمليات تكنولوجية مكثفة بالغة التعقيد، ولا تزال تلك التكنولوجيات فى مراحلها الأولى، إلا أن الحاجة إلى الحد من الاعتماد على البترول والغاز ووجود احتياطيات ضخمة من الفحم من شأنها أن تدفع محاولات تطوير تكنولوجيا متقدمة أخذاً فى الاعتبار أن تطبيق سيناريو «Wealth not Health» الثروة لا الصحة) فى حالة التوسع فى استخدامات الفحم دون وجود تكنولوجيات متطورة من شأنه أن يخلق تحديات بيئية كارثية.

4 - تطوير تكنولوجيا تخزين الطاقة Energy storage، والمقصود بها تكنولوجيا المواد التى تدخل فى إنتاج البطاريات ومواد امتصاص الطاقة، ومواد تخزين الهيدروجين أو ما يعرف بخلايا الطاقة Fuel Cells، فبالنسبة للبطاريات فالمقصود بذلك إنتاج نوعيات فائقة التطور تسمح بالتوسع فى استخداماتها فى تسيير السيارات ووسائل النقل العام بكفاءة دون الحاجة إلى شحن متكرر، كما أنها تتميز بخفة الوزن ومحدودية الحيز الذى تشغله وباقتصاديات التشغيل، يضاف إلى ذلك إمكانية التوسع فى استخدامات الهيدروجين، ويتوقف إحداث تطور جديد فى تلك المجالات على إمكانية تحقيق انفراجة هائلة فى تكنولوجيا المواد وتكنولوجيا النانو بما يساعد على التوسع فى استخدام تلك المصادر المستحدثة من الطاقة، فلا يزال ما يُعرف بالـ Hydrogen Economy فى مراحله الأولى ويحتاج إلى استثمارات هائلة خاصةً وأن التقديرات المبدئية لاستخدام الهيدروجين كمصدر للطاقة تشير إلى ارتفاع أسعاره بمعدلات تتضاعف مع أسعار البترول.

5 - ويتمثل التطور المحتمل والسريع فى كل من «الطاقة الشمسية وطاقة الرياح» التى تشهد التكنولوجيات المتصلة بهما تطورات هائلة يمكن أن تسمح بالتوسع فى استخداماتها تدريجياً خاصة إذا ما توافرت الظروف الجغرافية والمناخية اللازمة، يضاف إلى ما سبق التطور الذى تشهده عملية إنتاج البطاريات المتطورة التى يمكن استخدامها فى تسيير السيارات بالكهرباء فضلاً عن التوسع فى استخدامات الغاز الطبيعى.

يتضح مما سبق، أنه على الرغم من التطور التكنولوجى الهائل الذى تشهده صناعة الطاقة فضلاً عن جهود زيادة كفاءة استخداماتها، إلا أن العالم لايزال بعيد تماماً عن مرحلة الاستغناء عن الوقود الأحفورى Fossile Fuel خاصة البترول والغاز، ولايزال المجال مفتوحاً أمام إمكانية زيادة نسبة الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة وفقاً لحدود التطور التكنولوجى والاستثمارات اللازمة والاعتبارات الاستراتيجية المصاحبة.



الفصل الرابع

الاقتصاد العالمى
والتحديات المستقبلية

شهد العالم، ولا يزال، تغيرات سياسية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية هائلة كان من العسير منذ عدة عقود تصور حدوثها، وهى تغيرات تتزامن مع تحولات جوهرية فى موازين القوى العالمية، ويبدو أن العالم على مشارف مرحلة جديدة لن ينعم فيها ما يُعرف بالعالم الحر أو الدول الغربية بالاستئثار بمقاليد الأمور بنفس الدرجة التى سادت لقرون عديدة، ويعد ذلك من بين أسباب إقدام العديد من مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية على تبنى مشروعات تهدف إلى محاولة استشراف المستقبل Sensing The Future ووضع تصورات لما سيكون عليه شكل العالم خلال العقود القادمة وماهية التحديات التى ستواجهنا وتداعياتها على مختلف مناحى الحياة على كوكب الأرض، وعلى مكانة دول انفردت لفترات طويلة بقيادة العالم والتحكم فى مقاديره فى ظل طموحات مشروعة لدول صاعدة تشارك بقوة فى سباق التقدم نحو الوصول إلى القمة.

فبعد تجارب إنسانية عديدة، وما شملته من صواب وخطأ، أصبحت مقتضيات تحقيق التقدم والازدهار ورفع مستويات المعيشة ماثلة للعيان بدرجة أكثر وضوحاً عمّا كان عليه الأمر منذ عدة عقود، وهو أمر يتواكب مع تصاعد مجموعة من المعايير الأخلاقية التى لم تعد تسمح بالاحتلال والقهر والاستيلاء على أراضى الغير وموارده وانتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وحتى

بالنسبة للأفكار التى سادت لفترات زمنية طويلة حيال القيود الجغرافية للتقدم تحت دعاوى عدم وجود دولة متقدمة واحدة تقع جغرافياً على خط الاستواء او بالقرب منه أو حتى ما بين مداريْ الجدى والسرطان، لم تعد تلك الأفكار تصلح فى العصر الراهن لتفسير التطورات الاقتصادية الدولية فى ظل تجارب صعود الدول البازغة، خاصةً وأن مستويات الذكاء للأفراد والمجتمعات والقدرة على التعلم ليس لها علاقة بالمواقع الجغرافية، فمن غير الثابت علمياً أو إنسانياً أن مستويات الذكاء تتزايد مع انخفاض درجات الحرارة.

ويقتضى استعراض بعض نتائج دراسات مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية حول العوامل الحاكمة التى ستحدد شكل العالم خلال العقود القادمة، التطرق إلى القضايا الآتية:

أولاً: النمو السكانى:

خلال العشرين عاماً القادمة، سيتركز النمو العالمى للسكان بدرجة رئيسية فى الدول النامية التى يبدو أنها لا تمتلك الإمكانيات السياسية والاقتصادية والبيئية اللازمة للتعامل مع تداعيات هذا النمو وما يفرضه من تحديات، وفى مقابل ذلك ستعانى الدول المتقدمة فى مجملها من مشكلة انخفاض معدلات نمو السكان وارتفاع متوسطات الأعمار فيما بات يُعرف بظاهرة شيخوخة المجتمع Aging Society بما لذلك من تأثيرات على اتجاهات الهجرة الدولية وما يرتبط بها من مشكلات سياسية وثقافية واجتماعية بالغة التعقيد، إذ تتسم معدلات نمو السكان على المستوى العالمى بالارتفاع المتواصل فى الدول النامية التى تضيف 80 مليون نسمة سنوياً إلى التعداد العالمى بينهم 20 مليون نسمة من الدول الأقل نمواً، فى حين يسجل نمو السكان فى الدول المتقدمة، التى يقدر تعداد سكانها الإجمالى بـ 1.2 مليار نسمة، معدلات متواضعة أو سلبية.

ويبدو أنه من الصعوبة بمكان تصور التغيرات التى طرأت تاريخياً على معدلات النمو العالمى للسكان، إذ لم يكن تعداد السكان على مستوى العالم يتعدى الـ 500 مليون نسمة إبان رحلة كريستوفر كولومبس لاستكشاف العالم الجديد عام 1492، ثم ارتفع إلى مليار نسمة عام 1804، ثم إلى 2 مليار نسمة عام 1927، ثم إلى 3 مليار نسمة عام 1960، ثم إلى 4 مليار نسمة عام 1974، إلى أن بلغ عام 2011 حوالى 7 مليار نسمة، وتحققت الغالبية العظمى من تلك الزيادة فى الفترة التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن المتوقع أن يبلغ التعداد العالمى للسكان 8 مليار نسمة بحلول عام 2025 إلى أن يصل إلى 9.15 مليار نسمة عام 2050.

وتتمثل أكبر عشرة دول من حيث تعداد السكان فى الوقت الراهن فى كل من الصين 1.34 مليار نسمة والهند 1.21 مليار نسمة والولايات المتحدة الأمريكية 311 مليون نسمة فأندونيسيا 238.4 مليون نسمة فالبرازيل 194.6 مليون نسمة ثم باكستان 176 مليون نسمة فبنجلاديش 164 مليون نسمة ثم نيجيريا 158 مليون نسمة فروسيا 141 مليون نسمة ثم اليابان 127 مليون نسمة. ومن المتوقع أن تكون كل من الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية وباكستان من أكبر الدول من حيث تعداد السكان عام 2050.

ومن المرجح أن تستأثر سبعة دول نامية بالغالبية العظمى من الزيادة المتوقعة من السكان عام 2050، وهى الهند والصين وباكستان ونيجيريا وأندونيسيا وبنجلاديش والبرازيل، وخلال العشرين عاماً القادمة ستشهد الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وكذلك دول جنوب آسيا، وهى من بين الدول الـ 49 المصنفة باعتبارها الأقل نمواً Least Developed، زيادة هائلة فى معدلات

نمو السكان، وذلك على الرغم من انتشار العديد من الأمراض المتوطنة والوبائية والمسئولة عن ارتفاع معدلات الوفيات.

ووفقاً للتوزيع الجغرافى لمعدلات نمو السكان خلال الفترة من 2010 إلى 2050، فمن المتوقع أن يرتفع تعداد القارة الآسيوية من 4.1 مليار نسمة إلى 5.2 مليار نسمة، وفى أفريقيا من 1.03 مليار نسمة إلى 2 مليار نسمة، مع انخفاض تعداد سكان القارة الأوروبية من 733 مليون نسمة إلى 691 مليون نسمة، وزيادة فى أمريكا اللاتينية من 589 مليون نسمة إلى 729 مليون نسمة، وفى أمريكا الشماليه من 352 مليون نسمة إلى 448 مليون نسمة، وفى أستراليا ونيوزيلندا من 36 مليون نسمة إلى 51 مليون نسمة، الأمر الذى يؤكد أن القارة الأوروبية هى الوحيدة التى ستسجل انخفاضاً فى التعداد الإجمالى للسكان، يضاف إلى ما سبق، أن شيخوخة المجتمعات ستتركز بدرجة رئيسية فى آسيا وأوروبا، ويأتى فى مقدمة الدول التى تعانى من تلك الظاهرة اليابان؛ إذ من المتوقع أن تصل نسبة من سيتخطى سن الـ 65 عاماً حوالى 26٪ من إجمالى تعداد سكانها بحلول عام 2020، وهى نفس النسبة التى ستتحقق فى أوروبا عام 2030.

ومن المتوقع أن يقترن بتلك التطورات السكانية على مستوى العالم تغيرات جوهرية فى معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، فبحلول عام 2050 سيقطن 70٪ من التعداد العالمى للسكان فى المدن، بما يشير إلى أن العالم مقبل على هجرة داخلية غير مسبوقة تستدعى توسعات هائلة فى المشروعات الإنشائية بالمدن من حيث مشروعات الإسكان والبنية الأساسية خاصة فى مجالات الكهرباء والطرق والجسور والمياه ومعالجة النفايات ووسائل النقل الجماعى على تنوعها، وفيما يتعلق بالهجرة الدولية فستمثل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا والمملكة المتحدة وإسبانيا وأستراليا أهم المقاصد الرئيسية

للهجرة الدولية بحلول عام 2050، التى ستتدفق إليها من عدة دول على رأسها الصين والهند والفلبين وإندونيسيا وباكستان والمكسيك، وكذلك فى العديد من الدول الأفريقية.

وتفرض القضايا المتصلة بتوجهات معدلات نمو السكان على مستوى العالم العديد من التحديات أمام الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدنى من حيث كيفية توفير السكن والغذاء ومصادر الطاقة والخدمات الإنسانية الأساسية من تعليم وخدمات صحية، فى ظل محدودية الموارد، وذلك فضلاً عن التحديات الناجمة عن الهجرة الداخلية وتوقع زيادة عدد سكان المدن، والهجرة الخارجية وما تفرضه من تحديات سياسية واجتماعية وثقافية فى الدول المستقبلة للمهاجرين، والتى تعانى من انخفاض معدلات المواليد وارتفاع معدلات الشيخوخة.

وتفرض قضية توفير فرص عمل جديدة تحدياً هائلاً أمام كافة الدول، خاصةً المتوقع زيادة تعداد سكانها، وذلك فى الوقت الذى تشهد فيه الدول الصناعية المتقدمة تطورات علمية وتكنولوجية لها تداعياتها السلبية على إمكانية تصور اتساع سوق العمل بدرجة مناسبة.

ثانياً: الموارد:

تتمثل الموارد الاستراتيجية العالمية فى ثلاثة أنواع رئيسية هى «المياه والغذاء والطاقة»، والسؤال الذى يفرض نفسه على العديد من الحكومات ومراكز الأبحاث والشركات، يتعلق بكيفية توفير الاحتياجات الرئيسية لسكان كوكب الأرض عندما يصل تعدادهم إلى 9.15 مليار نسمة عام 2050، وتحديد التكنولوجيات المطلوب تطويرها لمواجهة الضغوط المتزايدة المتوقعة على الموارد الطبيعية، التى من غير المتوقع أن تشهد معدلات للنمو تتناسب مع توقعات الزيادة السكانية، فضلاً عن وضع تصورات متكاملة لمقتضيات الإدارة الرشيدة

لتلك الموارد، ولمواصلة التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفقر، وضمان الاستقرار السياسى والاجتماعى وصون السلم والأمن الدوليين.

1 - المياه:

تشير العديد من الدراسات إلى أن التحديات التى يواجهها العالم من جراء نقص المياه سرعان ما ستتحول إلى أزمات حقيقية قابلة للتصعيد الخطير مستقبلاً، فمع وجود ما يقرب من مليار نسمة يعانون حالياً من مشكلة ندرة المياه، فإن هذا الرقم مرشح للزيادة الكبيرة وبشكل مطرد فى المستقبل، ما لم تتخذ الحكومات الإجراءات التى تكفل بمواجهة هذا التحدى الهائل بشكل فورى، وهو الأمر الذى أدى إلى وضع قضية الأمن المائى Water Security ضمن أهم القضايا التى تحظى باهتمام دولى متزايد، سواء من قبل الأمم المتحدة أو منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD أو المتدى الاقتصادى العالمى WEF وغيرها من الأجهزة ومراكز الأبحاث ومنظمات المجتمع المدنى.

وتكتسب تلك القضية أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية بالغة التعقيد فى ضوء ما تشمله العديد من الدراسات من توقعات حول احتمالات زيادة الطلب العالمى على المياه عام 2030 بمعدلات تزيد بنسبة 40٪ عن الإمكانيات المتاحة، بما لذلك من انعكاسات تعزز من احتمالات تزايد الأزمات المائية التى يمكن أن تتحول إلى نزاعات، فى ضوء ما تمثله المياه من ضرورة للحياة فضلاً عن تداعياتها على مجمل الأنشطة الاقتصادية.

وخلال العشرين عاماً القادمة، فإن ندرة المياه سيترتب عليها انخفاض فى الإنتاج العالمى للحبوب بمعدلات قد تصل إلى 30٪، خاصة وأن ما شهده العالم من ارتفاعات فى أسعار الحبوب منذ عام 2008 يعد فى حد ذاته مقدمة لما يمكن أن تؤول إليه أسعار المواد الغذائية برمتها مستقبلاً.

فقضية المياه لم تعد بمثابة مشكلة داخلية يمكن أن تواجهها دولة أو منطقة جغرافية دون غيرها، بل أصبحت واحدة من أعقد المشكلات الدولية المرتبطة بإنتاج الغذاء وتوليد الطاقة وبإمكانية مواصلة التطور الاقتصادى، فضلاً عن الاعتبارات البيئية المصاحبة، فالوفرة النسبية فى المياه التى سادت العالم، بدرجات متفاوتة، خلال الخمسين عاماً الماضية لم تعد مرشحة للاستمرار فى ظل تزايد معدلات النمو السكانى وتسارع وتيرة التطور الاقتصادى واستفحال مشكلة الاحترار العالمى، إذ تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD، إلى أنه إذا ما استمرت معدلات الاستهلاك العالمية للمياه دونما ترشيد، مع مواصلة التوسع فى الأنشطة الاقتصادية ومحاولات تطوير معدلات النمو، فإن ذلك يمكن أن يؤدى إلى معاناة ما يقرب من 3.9 مليار نسمة عام 2030 من مشكلات مائية متنوعة، وهى المشكلات المرشحة للتصاعد بالنسبة لعدد من الدول منها الصين والهند وجنوب أفريقيا والمكسيك، فضلاً عن دول الشرق الأوسط، بل إن الأمر يمكن أن يمتد إلى منطقة جنوب غرب الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وهو ما ينبه الأذهان إلى ضرورة عدم مواصلة اعتبار المياه على أنها تمثل مجرد سلعة اقتصادية، بل أنها فى حقيقة الأمر سلعة سياسية لها قيمتها الاجتماعية والثقافية والدينية.

فمع تصاعد توقعات تزايد مشكلة ندرة المياه وتداعياتها على الإنتاج العالمى للحبوب، فإن ذلك سيؤدى، ضمن جملة أمور، إلى تزايد اعتماد العديد من الدول على الاستيراد من الخارج، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن 55٪ من إجمالى التعداد العالمى للسكان سيعتمدون على استيراد المواد الغذائية عام 2030، وأنه نظراً للتوقعات التى تركز على ارتفاع معدلات نمو السكان فى الدول النامية، فإن ذلك سيترتب عليه زيادة الطلب ومن ثم ارتفاع أسعار

السلع الغذائية واللحوم بشكل مطرد وتغير تركيبة النشاط الاقتصادى فى العديد من الدول فى آسيا ومنطقة الشرق الأوسط التى تتبنى برامج طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث يتم تقليص حصة المياه الموجهة إلى القطاع الزراعى مقارنةً بتلك التى سيتم تخصيصها للقطاع الصناعى والاستهلاك البشرى ولتوليد الكهرباء، مع التوجه إلى استخدام أقل كمية من المياه لإنتاج أكبر عدد من المحاصيل more crops with fewer drops الأمر الذى يتطلب تعزيز إدراك كافة الدول بحتمية ترشيد استهلاك المياه فى قطاع الزراعة التى تستحوذ على 70٪ من إجمالى الاستهلاك العالمى للمياه، وذلك فى إطار خطط متكاملة لإدارة المياه وترشيد استخدامها بما يأخذ فى الاعتبار التوقعات التى تشير إلى ندرة المياه وإلى زيادة الطلب على المتاح منها خلال العقود القادمة.

وفى ضوء ارتباط قضية المياه بالعديد من الاعتبارات البيئية خاصةً تلك المتعلقة بتزايد الاحترار العالمى، فإن تآكل طبقات الجليد فى قمم جبال الهيمالايا وهضبة التبت من شأنه أن يؤثر سلباً على معدلات تدفق المياه فى سبعة من أهم أنهار العالم التى توفر المياه لحوالى 2 مليار نسمة، الأمر الذى يتزامن مع وصول معدلات استهلاك مياه مختلف الأنهار الرئيسية فى العالم بغرض توفير متطلبات الرى لقطاع الزراعة إلى الحدود القصوى، وينطبق ذلك على أنهار كلورادو والجانج والأردن ودجلة والفرات والنهر الأصفر، فهناك استثمارات هائلة مطلوب توجيهها لمشروعات المياه فى مختلف دول العالم سواء تلك المتصلة بالبنية الأساسية اللازمة ومتطلبات صيانتها أو للحد من الفاقد أو لتنمية الموارد أو لترشيد الاستخدام يمكن أن تصل إلى حوالى 400 مليار دولار حتى عام 2025، وهناك استثمارات ومشروعات إضافية بهدف توفير المياه الصالحة للشرب لقطاعات عريضة من الشعوب فى الدول النامية تقدر بحوالى 10 مليار

دولار سنوياً حتى عام 2015، وهناك ما تقدر قيمته بـ 86 مليار دولار لصيانة العديد من المشروعات الأساسية للمياه فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدين القادمين.

وتعتبر مشروعات تنمية الموارد المائية وترشيد الاستخدام والتوسع فى مشروعات تحلية مياه البحر من بين أهم المقترحات المطروحة للتعامل مع مقتضيات تحقيق الأمن المائى الذى يكتسب أبعاداً جديدة فى ضوء ما كشفت عنه العديد من التقارير الدولية والتى نبهت الأذهان إلى مقتضيات التحرك السريع من أجل التعامل الجاد مع الموقف بأبعاده المستقبلية المتصلة بمجمل الأنشطة الاقتصادية وبمختلف أوجه الحياة على كوكب الأرض.

2 - الغذاء:

فى ضوء التوقعات المتصلة بمعدلات نمو السكان فإن التعداد العالمى للسكان سيصل الى 8 مليار نسمة عام 2025 وإلى 9.15 مليار نسمة عام 2050، لذا فإن العالم سيكون فى حاجة إلى مضاعفة مجمل الإنتاج الغذائى على تنوعه خلال الأربعين عاماً القادمة، فبالنسبة للحبوب فإنه من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمى عليها من 585 مليون طن حاليا إلى 828 مليون طن عام 2025، بمعدل زيادة يقدر بـ 42٪، مع ارتفاع مماثل فى الطلب على اللحوم من 229 مليون طن حالياً إلى 465 مليون طن عام 2050 بمعدل زيادة يقدر بـ 50٪ وهو نفس معدل الزيادة بالنسبة للطلب على الألبان المنتظر إرتفاعه من 580 الى 1.043 مليون طن، وهو الأمر الذى يضع ضغوطاً إضافية هائلة على استهلاك المياه.

وفى ضوء ما يمثله قطاع الزراعة من أهمية نسبية كبيرة لاقتصاديات الغالبية العظمى من الدول النامية من حيث العمالة وكذلك نسبة المساهمة فى الناتج

المحلى الاجمالىGDP، فإن تعرض قطاع الزراعة فى تلك الدول لتحديات متصاعدة من جراء نقص المياه من شأنه أن يؤثر سلباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى العديد من الدول النامية، إذ يمثل قطاع الزراعة فى الدول الأفريقية جنوب الصحراء حوالى 70٪ من حجم العماله ويسهم بنسبة 33٪ فى الناتج المحلى الاجمالى لتلك الدول.

وتشير مجموعه التقارير الدولية عن الأوضاع الغذائية العالمية إلى وجود ما يقرب من مليار نسمة حالياً يعانون من سوء التغذية ويتركزون بدرجة رئيسية فى الدول النامية وعلى وجه التحديد فى سبعة دول رئيسية هى: بنجلاديش والصين والكونغو وأثيوبيا والهند وأندونيسيا وباكستان، وعلى الرغم مما استهدفته قمة الألفية للتنمية MDG من خفض لأعداد البشر الذين يعانون من سوء التغذية بمعدل النصف حتى عام 2015، فإن نسبة ما تحقق تبدو محدودة للغاية، فمن إجمالى المليار نسمة الذين يعانون من سوء التغذية فى العالم تمثل افريقيا 35٪ منهم ويتركزون فى الكونغو وأثيوبيا وغانا ومالى ونيجيريا وبروندى وتشاد فى حين تمثل القارة الآسيوية 20٪ يتركزون الغالبية العظمى منهم فى الصين والهند.

ووفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) فقد وصلت أسعار مجموعة من السلع الغذائية الرئيسية مستويات قياسية عام 2011 تجاوزت مستويات ذروتها التى تحققت عام 2008، الأمر الذى يمثل تهديداً للنمو والاستقرار الاجتماعى فى العديد من دول العالم، فقد أرتفع مؤشر البنك الدولى لأسعار الغذاء بنسبة 15٪ خلال الفترة ما بين أكتوبر 2010 إلى يناير 2011، إذ سجلت الأسعار العالمية للقمح والذره والسكر وزيوت الطعام والأرز ارتفاعات ملحوظة واستأثر القمح تحديداً بأكبر نسبة ارتفاع فى الأسعار

من جراء حدوث عدد من الصدمات المناخية التى أصابت العديد من الدول المنتجة للقمح وما أعقبها فى بعض الحالات من فرض قيود على التصدير، الأمر الذى أثر سلبًا على المعروض منه فى الأسواق العالمية، إذ تأثر محصول القمح فى أستراليا من جراء الأمطار والسيول الشديدة والتى تواكبت مع تزايد درجة عدم التيقن من مدى وفرة محصول القمح الشتوى فى الصين، وقد تحملت حكومات العديد من الدول المستوردة ومن ثم المستهلكين أعباء ارتفاع أسعار القمح.

وقد تزامن مع ذلك ارتفاع حاد فى أسعار الذرة بنسبة وصلت الى 73٪ فى يناير 2011 مقارنةً بما كانت عليه فى يونيو 2010، ويرجع السبب الرئيسى فى الاتجاه التصاعدى لأسعار الذرة نتيجة للتوسع فى استخدامة من أجل إنتاج الوقود الحيوى، إذ أدى ارتفاع أسعار البترول بشكل مطرد إلى تكثيف التوجه إلى إنتاج الوقود الحيوى «الميثانول».

وقد ارتفعت أيضاً أسعار الأرز فى العديد من الدول، فخلال الفترة من يناير إلى يونيو 2010 سجلت أسعار الأرز ارتفاعات حادة فى كل من فيتنام بنسبة 46٪ وبوروندى بنسبة 41٪ وفى كل من أندونيسيا وبنجلاديش وباكستان بنسبة 19٪ والصين بنسبة 9٪، كما سجلت أسعار السكر وزيوت الطعام ارتفاعاً شديداً، فقد زادت أسعار السكر بنسبة 73٪ منذ يونيو 2010 بسبب تناقص العرض فى البرازيل وأستراليا، كما ارتفعت أسعار زيوت الطعام فى ضوء الخسائر الهائلة التى لحقت بمحصول فول الصويا فى كل من البرازيل والأرجنتين حيث تشكل صادراتهما منه 45٪ من إجمالى الإنتاج العالمى لفول الصويا، كما أن الفيضانات فى كل من ماليزيا وأندونيسيا أدت إلى التأثير سلباً على إنتاجية زيوت النخيل، وقد واكب ذلك ارتفاعات متباينة فى أسعار

الخضر والفاكهه واللحوم والأسماك، ويعد الاتجاه التصاعدى فى أسعار السلع الغذائية الرئيسية من أهم العقبات التى تعرقل الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة فى العديد من الدول النامية.

وكان البنك الدولى قد قام إثر تفجر أزمة أسعار السلع الغذائية عام 2008بإنشاء برنامج للتصدى لأزمة الغذاء العالمية بهدف تقديم إغاثه فورية للدول الأشد تأثراً بارتفاع اسعار الغذاء، وقد تمت بلورة الإجراءات التى اتخذها البنك الدولى بالتنسيق مع فريق العمل التابع للأمم المتحدة والمعنّى بأزمة الأمن الغذائى العالمية، وفى أبريل 2009 قام البنك الدولى بزيادة مخصصات برنامج التصدى لأزمة الغذاء العالمية إلى مليارى دولار، وحتى أبريل 2011 بلغت الأموال التى تم صرفها حوالى 1.4 مليار دولار لصالح 27 دولة منها 17 دولة افريقية، يضاف إلى ما سبق قيام البنك الدولى عام 2010 بتقديم مساعدات إلى قطاع الزراعة والتنمية الريفية فى الدول النامية بقيمة 4.1 مليار دولار، واستثمرت مؤسسة التمويل الدولية مليارَى دولار فى الصناعات الزراعية والقطاعات ذات الصلة، ليصبح إجمالى مساعدات البنك الدولى 6.1 مليار دولار من القروض إلى قطاع الزراعة والتنمية الريفية، ويأتى دور البنك الدولى فى إطار الجهود الدولية المبذوله لاحتواء تداعيات ارتفاع أسعار الحبوب التى تفجرت من جديد منذ أوائل عام 2011، فقد وصلت أسعار القمح إلى مستويات غير مسبوقة، وهو الأمر الذى أدى فى عدد من الدول إلى حدوث قلاقل سياسية واجتماعية، واتجهت روسيا بصفة استثنائية الى استيراد نوعيات متعددة من الحبوب بهدف تغذية قطعان الماشية، وعانت الهند انخفاضاً حاداً فى إنتاجها الزراعى، وبدأت الصين فى البحث عن الأسواق الدولية لشراء الحبوب، وقامت المكسيك بالتوسع فى شراء الذرة من الخارج لضمان استقرار

أسعار الوجبة الشعبية الرئيسية للغالبية العظمى من الشعب، وعندما أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فى 5 يناير 2011 المؤشر العالمى لأسعار الغذاء، اتضح جلياً أن مستويات الأسعار قد وصلت الى حدود غير مسبوقة.

فهناك بالقطع حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب ناتجة أساساً عن تزايد النمو السكانى والتوسع فى استخدام عدد من المحاصيل الزراعية فى صناعة الوقود الحيوى، يضاف إلى ذلك عوامل متصلة بجانب العرض، تتمثل فى تدهور حالة التربة فى العديد من الدول المنتجة والإفراط فى استخدام الأسمدة وتخلف وسائل الرى وارتفاع نسبة الفاقد وتدهور أساليب التخزين والنقل، فضلاً عن العوامل المناخية التى أثرت سلباً فى إنتاجية العديد من الدول الزراعية الرئيسية، فأكثر من ثلث الإنتاج الأمريكى من الذرة يتم استخدامه فى صناعة الوقود الحيوى، كما أدى تفاقم مشكلة المياه إلى عزوف عدد من الدول عن زراعة القمح، ويأتى من بينها المملكة العربية السعودية التى ستتوقف تماماً عن زراعته فى المستقبل القريب، مع التحول الى تأجير أراضٍ فى عدد من الدول منها باكستان وعدد من الدول الأفريقية بهدف زراعة القمح، وفى المقابل تشهد مجموعة من الدول - على رأسها الهند والصين - إسرافاً فى استخدام المياه، فوفقاً للبنك الدولى هناك 175 مليون نسمة فى الهند يعيشون على محاصيل يتم الإفراط فى استخدام المياه لزراعتها ويصل هذا الرقم إلى 130 مليون نسمة فى الصين، ويزيد من خطورة الموقف أنه ليس من الثابت إمكانية تجدد مصادر تلك المياه مستقبلاً بنفس المستوى القائم حالياً، وفى هذا السياق لا يجب التقليل من تأثير ارتفاع أسعار البترول، والذى إن كان وجَّه العديد من الدول إلى التوسع فى إنتاج الوقود الحيوى، إلا أنه فى ذات الوقت

يسهم فى ارتفاع أسعار مجمل المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية نتيجة لتزايد نفقات النقل، لذا فإن مواصلة ارتفاع أسعار البترول مستقبلاً من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع فى أسعار مجمل السلع الغذائية.

ومن بين العوامل التى ستؤثر فى الإنتاجية الزراعية مستقبلاً يأتى توقع انخفاض الإنتاج العالمى من الأسمدة، فالمخزون العالمى من الفوسفات يتم استهلاكه بطريقة سريعة بالدرجة التى تؤثر سلباً على إمكانية توافر الأسمدة الفوسفاتية والطلب المستقبلى عليها خلال الأربعين عاماً القادمة.

وعلى الرغم من الآراء التى ذهبت فى تفسيرها للارتفاع الحاد فى أسعار المحاصيل الغذائية الرئيسية إلى التركيز على العوامل المناخية التى أثرت سلباً على إنتاجية الدول الرئيسة المنتجه للحبوب، إلا أنه من الثابت أن العالم يواجه بالفعل أزمة غذاء طاحنة مرشحة للتصاعد مستقبلاً فى ظل تزايد النمو السكانى وتخلف وسائل الزراعة فى العديد من الدول النامية، فضلاً عن الضغوط التى تواجه العالم من جراء ندرة المياه والحاجة إلى ترشيد استخدامها والحد من استخدام بعض المحاصيل الزراعية فى إنتاج الوقود الحيوى، إلا أن آفاق التقدم التكنولوجى خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا فائقة الصغر «النانو» لاتزال تمثل أملاً كبيراً يمكن أن يسمح بزيادة الإنتاجية سواء من المحاصيل الزراعية الغذائية أو اللحوم والأسماك، وإن كان الأمر يحتاج الى تعظيم إدراك خطورة الموقف الحالى واحتمالات استمراره مستقبلاً بمعدلات متزايدة، وتداعيات ذلك على إمكانية توفير الغذاء بأسعار مناسبة خاصة فى الدول النامية التى تواجه تحديات اقتصادية كبيرة.

3 - الطاقة:

يحتل موضوع أمن الطاقة أولوية متقدمة فى قائمة اهتمامات مختلف دول

العالم، فليس هناك، وفقاً لتقديرات العديد من الدوائر الاستراتيجية والسياسية، موضوع يستأثر بكل هذه الأهمية فى ضوء ارتباطه الوثيق بكافة أوجه النشاط الاقتصادى وبطموحات تحقيق التقدم والنمو وبضمان سلامة أداء الاقتصاد العالمى؛ إذ تؤكد مختلف التقديرات الدولية أن تزايد الطلب العالمى على كافة مصادر الطاقة يمثل تحدياً مستقبلياً هائلاً يستدعى تكثيف جهود مختلف الدول ومراكز الأبحاث العلمية والشركات ومنظمات المجتمع المدنى من أجل الاستعداد لمواجهته، أخذاً فى الاعتبار علاقته المباشرة بمقتضيات صون السلم والأمن الدوليين ونوعية الحياة على كوكب الأرض ومتطلبات النهوض بها، ومن واقع التقديرات الدولية المتصلة بالطاقة، فإنه من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على ما يلى:

- إنه من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمى على مختلف مصادر الطاقة بنسبة 49٪ حتى عام 2035، وأن تمثل الدول غير الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD النسبة الأكبر، وهى فى حدود 84٪، من زيادة الطلب العالمى، على أن يستمر الوقود الأحفورى Fossil Energy المتمثل فى البترول والغاز والفحم كمصدر رئيسى للطاقة مستقبلاً رغم التقدم الذى يتم إحرازه فى مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة والتى يدخل فى إطارها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية.
- ومن بين مختلف نوعيات الوقود الأحفورى، سيمثل الوقود السائل أهم مصادر الطاقة، إذ تشير التقديرات أن الطلب العالمى على البترول سيرتفع بمعدل 36٪ حتى عام 2035، فبعد أن كان فى حدود 86 مليون برميل يومياً عام 2007، فمن المتوقع أن يرتفع إلى 92 برميل يومياً عام 2020 ثم إلى 103 برميل يومياً عام 2030 فإلى 110 مليون برميل يومياً عام 2035.

● إن كافة المصادر غير التقليدية للطاقة، والتي يدخل في إطارها الاستخراج من الرمال البترولية، والوقود الحيوى biofuel، وتحويل الفحم إلى سائل، والغاز المُسيل، والتعامل مع البترول الثقيل، ستنمو بمعدلات لن تتعد 5٪ حتى عام 2035، وذلك على الرغم من اقتصادية التوجه إلى الاستخراج من تلك المصادر في ضوء الارتفاع المطرد في أسعار البترول والتي تشجع على توجيه الاستثمارات إلى الاستخراج من المصادر غير التقليدية التي كانت توفر 3.4 مليون برميل يومياً عام 2007، حيث من المقدر أن ترتفع إلى 12.9 مليون برميل يومياً عام 2035.

● من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بنسبة 44٪ حتى عام 2035 وأن يكون المصدر الرئيسي لهذا الارتفاع أيضاً من قبل الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD، فبعد أن كان الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في حدود 1.8 تريليون قدم مكعب عام 2007، فمن المتوقع أن يصل إلى 156 تريليون قدم مكعب عام 2035، وأن يتم تخصيص نسبة 40٪ من تلك الزيادة لتوفير الطاقة للقطاع الصناعي و 36٪ لقطاع توليد الكهرباء، الأمر الذى يرجح حدوث توسعات هائلة في عمليات التصدير سواء عبر الأنابيب أو في صورة غاز طبيعي مُسيل LNG، حيث من المتوقع أن يمثل الـ LNG أكثر من نصف حجم النمو في تجارة الغاز الطبيعي.

● إن الطلب العالمي على الفحم سيرتفع في حدود 1.6٪ حتى عام 2035، وهي أقل نسبة نمو متوقعة مقارنةً بباقي مصادر الطاقة الأخرى، وسيقتصر استخدام الفحم على محطات توليد الطاقة الكهربائية وعدد من الأنشطة الصناعية المحدودة طالما لم يتم معالجة المشكلات البيئية المترتبة على استخدامه.

- من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمى على الكهرباء بنسبة 87٪، فبعد أن كانت فى حدود 18.8 تريليون كيلووات ساعة عام 2007، فمن المقدر أن يرتفع إلى 25 تريليون كيلووات ساعة عام2020، ثم إلى 35.2 تريليون كيلووات ساعة عام 2035.
- وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، والتى يدخل فى إطارها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فقد أدت الزيادة المطّردة فى أسعار البترول والغاز إلى تكثيف الاهتمام بمصادر جديدة بخلاف الطاقة الأحفورية renewable non fossil energy، ومن المتوقع أن يرتفع إسهامها فى توليد الكهرباء من 18٪ عام 2007 إلى 23٪ عام 2035، وأن تمثل طاقة الرياح والطاقة المائية الغالبية العظمى من تلك الزيادة، على أن تمثل الكهرباء المولدة من الألواح الضوئية الشمسية نسبة 2٪ فقط عام 2035 من إجمالى الطاقة الكهربائية المولدة.
- وبالنسبة للوقود الحيوى biofuel، فمن المتوقع أن يتزايد إنتاجه من حوالى مليون برميل يومياً حالياً إلى 44 مليون برميل عام 2035، على أن تتصدر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والاتحاد الأوروبى قائمة إنتاجه واستهلاكه، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن تكلفة إنتاج الوقود الحيوى تزيد عن تكلفة استيراد الوقود الأحفورى، إلا أن الرغبة فى تقليل نسبة الاعتماد على بترول الشرق الأوسط والاعتبارات المتصلة بالرغبة فى التقليل من انبعاث الغازات، هى التى تجعل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى يخصصان ما يقرب من 20 مليار دولار لدعم إنتاج الوقود الحيوى، حيث من المتوقع أن ترتفع مخصصات هذا الدعم إلى 45 مليار دولار خلال الفترة من 2012 إلى 2020 ثم إلى 65 مليار دولار فى الفترة من 2021 إلى 2035.

● وبالنسبة للطاقة النووية، فمن المتوقع أن يرتفع إسهامها فى توليد الكهرباء من 2.6 تريليون كيلووات ساعة عام 2007 إلى 3.6 تريليون كيلووات ساعة عام 2020 وإلى 3.9 تريليون كيلووات ساعة عام 2035، إذ يؤدى الارتفاع المتواصل فى أسعار البترول والغاز الطبيعى إلى زيادة اقتصادية الطاقة النووية التى تستأثر باهتمام متزايد من قبل العديد من الدول فى إطار حرصها على تنويع مصادر الطاقة الأحفورية فى منطقة الشرق الأوسط، ففضلاً عن الاعتبارات البيئية المتصلة بانخفاض الانبعاثات، إلا أنه فى مقابل ذلك لاتزال عملية التوسع فى إقامة محطات الطاقة النووية تواجه العديد من الصعوبات، منها ما يتعلق بالاستثمارات الضخمة المطلوبة، ومنها ما يتعلق بأمان المحطات النووية، إذ أدت حوادث المفاعلات فى فوكوشيما اليابانية إلى تجديد مخاوف قطاعات عديدة من الرأى العام من استخدام الطاقة النووية، يضاف إلى ما سبق المشكلات المتصلة بكيفية التخلص من النفايات، واعتبارات عدم انتشار نوعيات معينة من المدخلات والمخرجات المرتبطة بعمل المحطات النووية، وضمان عدم استخدامها فى المجالات العسكرية، إلا أن ذلك لن يمنع من توقع تزايد أعداد محطات الطاقة النووية على مستوى العالم، خاصة فى القارة الآسيوية، وتحديداً فى كل من الصين والهند، وكذلك فى قارة أمريكا اللاتينية.

ومن الجدير بالذكر أن محدودية الاستثمارات الموجهة إلى قطاع البترول تعتبر من بين أهم العوامل المسئولة عن ارتفاع أسعاره، فحجم الاستثمارات المطلوبة للقيام بعمليات تنمية الحقول القائمة واستكشاف حقول جديدة، فضلاً عن القيام بعمليات الإنتاج والتكرير تقدر، وفقاً لدراسات المنتدى الدولى للطاقة IEF، بحوالى 20 تريليون دولار حتى عام 2030، وقد بدأت بالفعل كل من

المملكة العربية السعودية والكويت فى ضخ استثمارات تقدر بـ 22 مليار دولار لتنمية مجموعة من الحقول، بهدف زيادة إنتاجيتها من البترول والغاز، ويأتى ذلك فى إطار الجهود المبذولة من قِبل الدول المنتجة من أجل توفير الاحتياجات المستقبلية للأسواق، كما نجحت الولايات الأمريكية فى التحول من وضعية دولة مستوردة صافية للغاز إلى دولة مصدرة له، فى إطار الثورة العلمية الهائلة التى تشهدها صناعة البترول والغاز، خاصةً فيما يتعلق بالاستكشاف والاستخراج.

ومما لاشك فيه، أن مشكلة عدم استقرار أسعار البترول والغاز تضيف أبعاداً إضافية بالغة التعقيد لاقتصاديات الطاقة، فمقتضيات تطوير استراتيجية دولية لأمن الطاقة تستلزم، ضمن جملة أمور، تعزيز كفاءة استخدام البترول، تجنباً للتداعيات البيئية الضارة، فضلاً عن ضرورة معالجة تذبذب أسعار مختلف مصادر الطاقة الأحفورية؛ فأكثر ما يعيب أسعارها إنما يتمثل فى صعوبة توقع نطاق توجهاتها بشكل محدد، فى ضوء تأثرها بالعديد من العوامل السياسية التى لا تقل أهمية عن اتجاهات العرض والطلب وما يطرأ عليها من تغيرات، الأمر الذى يفرض على الاقتصاد العالمى تحديات جمة من جراء عدم استقرار أسعار الطاقة، ومن ثم عدم القدرة على تقدير النفقات واتخاذ القرارات المتصلة بنوعية الاستثمارات المطلوبة لتنمية مختلف مصادر الطاقة اللازمة لمواجهة تزايد الطلب العالمى.

وقد قام المنتدى الدولى للطاقة International Energy Forum (IEF) بالإشراف على حوار مؤسسى بين الدول المنتجة والمستهلكة بمشاركة منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC بهدف تبادل المعلومات والتقديرات عن توجهات الإنتاج والاستهلاك، وقد اتسم القرار الذى اتخذته المملكة العربية

السعودية من أجل تعويض البترول الليبى، فى ظل الأحداث التى شهدتها ليبيا، باحتواء ما كان يمكن أن تشهده الأسواق العالمية من مضاربات على أسعار البترول، وهو القرار الذى يدخل فى إطار حرص الدول المنتجة على العمل من أجل تعزيز استقرار أسعار البترول الذى يُعتبر من بين العوامل الرئيسية التى تسهم فى ضمان سلامة أداء الاقتصاد العالمى، ومقاومة الضغوط التضخمية التى قد تنشأ من جراء وجود حالة من عدم التيقن، التى قد تؤدى إلى تزايد المخاوف من حقيقة المعروض فى الأسواق الدولية ومدى كفايته لمواجهة الطلب المتزايد على مختلف مصادر الطاقة، فالعديد من التقديرات تشير إلى أن الأسعار الحالية للبترول قد دخلت فى حيز الخطر بما يقوض الجهود المبذولة من أجل معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية التى تفجرت عام 2008.

والسؤال الذى يفرض نفسه على العديد من الدوائر الاستراتيجية والعالمية، يتعلق بكيفية التعامل مع التوجهات المستقبلية التى ترجح حدوث تزايد مطرد فى الطلب على كافة مصادر الطاقة، سواء من جراء تزايد النمو السكانى وتطور النشاط الاقتصادى وحدوث تحولات جذرية فى موازين القوى العالمية، والتى أدت، ضمن جملة أمور، إلى أن أصبحت الصين منذ عام 2009 أكبر مستهلك للطاقة على مستوى العالم، بعد أن كان استهلاكها لا يتعدى عام 2000 نصف استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن مقتضيات تطوير استراتيجية دولية لأمن الطاقة وتحديد نوعيات التكنولوجيا المطلوب تطويرها والفن الإنتاجى اللازم لتحسين أساليب الاستكشاف والاستخراج والنقل والتخزين، واحتواء تداعيات عدم استقرار أسعار الطاقة على مجمل الاقتصاد العالمى.

ثالثاً: التطور التكنولوجي:

أدت التطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة التى يشهدها العالم إلى تكثيف الآمال حول ما يمكن أن يوفره التطور التكنولوجي المستقبلى من حلول للعديد من التحديات التى تهدد مستقبل البشرية ذاتها، إذ ألقت العديد من الدراسات التى صدرت عن مجموعة من المنظمات والتجمعات الدولية ومراكز الأبحاث المرموقة الضوء على مجمل التحديات التى ستواجه العالم خلال العقود القادمة، سواء من جراء تزايد النمو السكانى أو تآكل الموارد الطبيعية أو تطور الأداء الاقتصادى أو تردى الأوضاع البيئية العالمية أو تغير موازين القوى، ورغم تركيز تلك الدراسات على ضرورة إحداث تغيرات جوهرية فى أنماط الاستهلاك ومقتضيات ترشيده والتى يدخل فى إطارها أهمية تعديل سلوك الدول والمجتمعات والشركات عبر الوطنية تجاه العديد من القضايا، إلا أن تلك الدراسات أكدت فى مجملها على ما يمكن أن يوفره التطور العلمى والتكنولوجى من إسهامات حقيقية من أجل توفير حياة أفضل لمختلف المجتمعات، إذ ستتوقف نوعية الحياة فى القرن القادم على مدى التطور العلمى والتكنولوجى الذى سيتم تحقيقه، والذى ستسهم فى تشكيله العديد من الجامعات ومراكز الأبحاث، فكما ارتبط تاريخ الحضارات الإنسانية، على مر العصور، بتاريخ التطور العلمى والتكنولوجى، فإن المستقبل يتوقف أيضاً على نتاج العقول المتميزة من أفكار وابتكارات يمكن أن تسهم في تغيير نوعية وأنماط الحياة على كوكب الأرض.

وفى ضوء ما سبق التطرق إليه فى الفصل الخاص بـ «العولمة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمى، وكذلك الفصل الخاص بالاقتصاد القائم على المعرفة»، يتضح جلياً توجه العديد من الدول إلى إرساء قواعد الاقتصاد القائم على

الابتكـار Innovation Economy والـذى يضـع التعلـيم الركيـزة الأساسـية لتطوره، كما تم التطرق أيضاً إلى مختلف التكنولوجيات المسئولة عن خلق الثروة وتحقيـق التقـدم، والتـى تتركـز فـى التكنولوجيـا الحيويـة وتكنولوجيـا المـواد وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومـات والتكنولوجيـا فائقـة الصـغر وكـذلك إلى الآفاق المستقبلية للتطور التكنولـوجى، فـى ضـوء مـا تركـز عليـه أهـم مراكـز البحوث العلمية والتكنولوجية، فضلاً عـن دور مجتمـع المعرفـة كقـاطرة دافعـة للتقدم ولخلق الثروة، ودور المجتمعات المتعلمـة التـى لا يتوقـف فيهـا اكتسـاب المعارف عند جدران المؤسسـات التعليميـة، فـى تطـوير مكانـة الـدول وثقلـها وتطورها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

وعلى الرغم مما يشهده العالم من تطورات علمية وتكنولوجية متلاحقة، إلا أن حجـم المشـكلات العالميـة وتنوعهـا، فضـلاً عـن إيجابيـات وسـلبيات التكنولوجيات فائقة السرعة، بات يلقى بظلاله على مـدى مـا يمكـن أن يـوفره التطور العلمى من حلول متكاملة لكافة المشكلات القائمة، ففى الوقـت الـذى توفر فيه العديد من التقارير الدولية معلومـات لهـا مصـداقيتها عـن التحـديات المستقبلية التى ستواجه العـالم، يبـدو واضـحاً أن أداء مراكـز الأبحـاث العلميـة والتكنولوجية أصبح أصعب من ذى قبل، فى ظـل تصـاعد المشـكلات العالميـة وتعقيداتها، وأن التطور العلمى والتكنولوجى له حـدوده التـى يمكـن الـذهاب إليهـا، إلا أن الرؤيـة المسـتنيرة لحقيقـة الأوضـاع القائمـة والمخـاطر المسـتقبلية المتوقعة، تحتم أن تتركز جهود العلماء ومراكز الأبحاث على تشجيع الابتكارات فى المجالات الآتية:

1 - حتمية التوسع فى تطوير التكنولوجيات المتصلة بتحليـة ميـاه البحـار والمحيطات ومعالجة مياه الصرف، فالإمكانيـات العالميـة مـن الميـاه العذبـة تبـدو

محدودة للغاية فى ضوء تزايد النمو السكانى الذى سيرفع عدد سكان الكرة الأرضية من 7 مليار نسمة حالياً إلى 9.15 مليار نسمة عام 2050، فضلاً عما تفرضه القضايا الخاصة بتغير المناخ من تحديات أمام الإمكانيات العالمية من المياه والتى تتعرض لاستنزاف غير مسبوق، فى ظل تطور الأداء الاقتصادى العالمى وتزايد النمو السكانى.

2 - ضرورة تطوير مختلف التكنولوجيات الحيوية والتى من خلالها يمكن توفير الغذاء المناسب عندما يصل تعداد العالم إلى 9.15 مليار نسمة عام 2050 سواء من المحاصيل الزراعية أو الثروة الحيوانية والألبان والأسماك، فهناك تكنولوجيات مطلوب تطويرها لزيادة إنتاجية الحبوب خاصةً من القمح والذرة وكذلك الأرز، وهناك تكنولوجيات مطلوب تطويرها لترشيد استخدام المياه فى قطاع الزراعة، وهناك تكنولوجيات مطلوب تطويرها لزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية من اللحوم وكذلك فى إقامة المزارع السمكية وأهمية تفعيل التكنولوجيات فائقة الصغر فى تلك المجالات وأيضاً فى مجال معالجة النفايات والمياه وتحسين إنتاجية التربة.

3 - يمثل الاستهلاك العالمى من كافة مصادر الطاقة واحداً من أهم التحديات المستقبلية التى لها شواهدها المعروفة فى عالم اليوم، فمع ما تم إحرازه من تقدم فى مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومع توقع استمرار الطاقة الأحفورية التى تتمثل فى البترول والغاز والفحم كمصدر رئيسى للطاقة مستقبلاً، يبدو أن المجال الرئيسى المرشح لاكتساب أهمية نسبية متزايدة يتمثل فى الطاقة النووية، فعلى الرغم من القلق المتزايد من مخاطرها، والذى اكتسب بعداً جديداً بعد أحداث مفاعلات فوكوشيما، إلا أن جهود مراكز الأبحاث العلمية والتكنولوجية يجب أن تركز

على تعظيم أمان محطات الطاقة النووية وكل ما يتعلق بمدخلاتها ومخرجاتها، حتى يمكن توفير مصدر متجدد للطاقة يكفى لمواجهة الاحتياجات الهائلة من الطاقة فى المستقبل، أخذاً فى الاعتبار ما تمثله تجربة الدول الصاعدة من ضغوط هائلة على الإمكانات المتاحة من الطاقة الأحفورية، التى ستتعرض أسعارها للارتفاع فى ضوء تزايد الطلب عليها، بما لذلك من تداعيات على سلامة أداء الاقتصاد العالمى بأسره، هذا بالتزامن مع أهمية مواصلة تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة والنظيفة الأخرى وكذلك تكنولوجيات استكشاف واستخراج مختلف مصادر الطاقة الأحفورية وأساليب النقل وتكنولوجيا التكرير.

4 - إن تصاعد معدلات النمو السكانى مستقبلاً، واتجاهات الهجرة الداخلية فى الدول من الريف إلى الحضر مع توقع تركز الكثافة السكانية فى المدن بمعدلات غير مسبوقة، تفرض تلك التحديات حتمية تكثيف العمل من أجل تطوير مختلف التكنولوجيات المسئولة عن تطوير صناعات مواد البناء المطلوبة للمشروعات الإسكانية أو البنية الأساسية، مع مراعاة مقتضيات الحفاظ على البيئة، ويدخل فى هذا الإطار أهمية التوسع فى استخدام الطاقة النظيفة فى تسيير وسائل النقل الجماعى وكذلك فى السيارات على تنوعها وذلك للحد من انبعاث الغازات الضارة.

5 - إن العالم لا يمكنه عملياً الاستمرار فى الإضرار بالبيئة على النحو الذى شهدته العقود الماضية، إذ بات جلياً أن عواقب مواصلة تلوث المياه والهواء والتربة لها تداعياتها الخطيرة على مجمل أوجه الحياة على كوكب الأرض، الأمر الذى يقتضى بالإضافة إلى تفعيل تعديلات السلوك المعروفة إلى تطوير التكنولوجيات التى يمكن أن تساعد على الحفاظ على البيئة ومقاومة التلوث بكافة صوره وأشكاله.

6 - ورغم التطور العلمى والتكنولوجى الهائل الذى تحقق، إلا أن هذا التطور، لا يزال يبدو عاجزاً عن توفير علاج متكامل للعديد من الأمراض الوراثية والوبائية والمتوطنة والفيروسية، وهى من القضايا التى وإن كانت تحظى باهتمام العديد من الدوائر العلمية، إلا أن نقص الموارد المخصصة لمواجهة الأوضاع الصحية الخطيرة والمتردية فى العديد من مناطق العالم لا تزال قائمة، ويبدو أن التطور المطلوب يقتضى وضع تلك التهديدات ضمن أولويات الجهود العلمية المطلوب مضاعفتها خلال العقود القادمة دون استغلال أو احتكار من شركات الدواء العالمية المطلوب منها تقليل نسبة الاحتكارات القائمة وزيادة مخصصات البحوث العلمية والتطوير والتجربة التى من خلالها يمكن تحسين الأوضاع الصحية ومقاومة الأمراض المستعصية.

ومع إدراك أهمية تطوير تلك التكنولوجيات من الناحية العلمية، فإن الأمر يتطلب توفيرها بأسعار اقتصادية يمكن أن تساعد مختلف الدول والمجتمعات على الاستحواذ عليها بما يضمن شيوع استخدامها بالقدر الذى يساعد على توفير معالجة متكاملة للعديد من المشكلات التى ستواجه العالم خلال العقود القادمة، خاصة وأن تلك المشكلات تتعلق فى المقام الأول بنوعية الحياة وبمقتضيات الحفاظ على كوكب الأرض وضمان عدم مواصلة استنزاف موارده الطبيعية والبيئية بشكل جائر.

رابعاً: ثورة المعلومات:

أدت ثورة المعلومات التى يشهدها العالم منذ عدة عقود إلى إحداث تغيرات جوهرية غير مسبوقة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وعلمية وتكنولوجية أثرت فى كافة مناحى الحياة على كوكب الأرض، كما أدت إلى تغيرات هائلة فى أنماط الأنشطة الاقتصادية بالدرجة التى أدت إلى ظهور العديد من

المصطلحات الجديدة التى لم تكن موجودة من قبل، منها اقتصاد المعلومات Information Economy، واقتصاد الإنترنت Internet Economy، والاقتصاد الذكى Smart Economy، والاقتصاد غير المرئى أو عديم الوزن Wightless Economy الذى يقوم على عدة ركائز منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فى ذلك الإنترنت، وحقوق الملكية الفكرية سواء لبراءات الاختراع أو العلامات التجارية أو الإعلانات والخدمات الاستشارية، فضلاً عن المكتبات الالكترونية وقواعد المعلومات ووسائل الترفيه الإليكترونى.

وقد كان تزامن ظهور الإنترنت والتليفون المحمول والتكنولوجيا الرقمية Digital Technologies من أهم التطورات التى أسهمت فى إرساء قواعد مجتمع المعلومات وفى توليد قوة دفع هائلة للاقتصاد القائم على المعرفة (KBE)، فبعد عصر المعلومات، والذى بدأ فور التوسع فى استخدام الحاسبات الآلية، دخل العالم بعد اختراع الإنترنت والحاسبات الشخصية والتليفون المحمول إلى مرحلة ثورة المعلومات، التى أسهمت بدرجة غير مسبوقه فى تعزيز التواصل ونقل الأفكار والتفاعل بين البشر بسهولة دون عوائق جغرافية أو زمنية، وهو الأمر الذى حوَّل العالم إلى قرية صغيرة، حيث أسهمت العولمة التى تشكل مختلف التكنولوجيات فائقة السرعة أحد دعائمها، فى خلق سوق عالمية للسلع والخدمات يتواجد فيها المنتجون والمستهلكون فى آن واحد رغم الفجوات الجغرافية التى تفصل بينهم، والتى فى العديد من المجالات تمتد عبر مختلف قارات العالم، هذا فضلاً عن تعظيم القدرة على نقل الأفكار ورؤوس الأموال فى وقت زمنى قياسى أسهم فى تلاشى المسافات بين البشر، إذ اصبح فى إمكانية الأفراد الذين لديهم مداخل على شبكة الإنترنت القدرة

على النفاذ إلى كم هائل من المعلومات والتواصل مع أفراد على بعد آلاف الأميال، كما أصبح لدى الشركات قدرات متعاظمة على تشكيل مجموعات عمل من خبراء يتواجدون فى أكثر من دولة فى آن واحد والقيام بعمليات التسويق والترويج والتفاعل مع المستهلكين وباقى المنتجين بقدرات غير مسبوقة.

ورغم ما توفره شبكة الإنترنت وكافة أشكال التكنولوجيات الرقمية من منافذ إلى العديد من مصادر المعلومات، إلا أنه كما سبق الإشارة إليه فى الفصل الخاص بـ«الاقتصاد القائم على المعرفة والنظرية الحديثه للنمو» فهناك فروق كبيرة بين مجتمع المعلومات Information Society الذى تسوده مجرد استخدامات مكثفة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبين مجتمع المعرفة Knowledge Society الذى يتسم بالتعليم المستمر وتكوين الكفاءات والخبرات المتميزه بما يضع رأس المال البشرى فى مكانة أهم عامل من عوامل الإنتاج.

وقد شهد العالم خلال الأعوام القليلة الماضية تطورات هائلة فى شيوع استخدام مختلف نوعيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالمدارس العامة فى العديد من الدول تتزايد قدرتها على النفاذ الى شبكة الإنترنت، وأكثر من نصف سكان الكرة الأرضية لديهم تليفون محمول، كما تسجل استخدامات نوافذ التواصل الاجتماعى والثقافى تزايدًا مطردًا، منها Facebook وTwitter و MySpace، وهو الأمر الذى ينطبق أيضاً على الأعداد الهائلة من الرسائل المكتوبة عبر التليفون المحمول Text Messages وتطور صناعة رقائق الذاكرة Flash Memory ودخول العالم مرحلة غير مسبوقة من الخدمات الإلكترونية منها الحكومة الإليكترونية والتعليم الإليكترونى والتجارة

الإليكترونية والخدمات المالية والمصرفية الإلكترونية، وإذا كان العالم اليوم قد تم وصفه بالقرية الصغيرة فى ضوء تطور التكنولوجيات فائقة السرعة، فالسؤال الذى يفرض نفسه فى ضوء ما تم إنجازه خلال العقود الماضية يتعلق بشكل العالم فى عام 2025 أو 2050، وما هى مقتضيات مواصلة التطور العلمى والتكنولوجية وانعكاساتها على مختلف مناحى الحياة على كوكب الأرض؟
والإجابة على هذا التساؤل، تقتضى الإشارة إلى ما يلي:

1 - إن التطور الاقتصادى المستقبلى سيعتمد، ضمن جملة أمور، على الأجيال الجديدة من الإنترنت الجارى تطويرها، الأمر الذى سيوفر طاقات لا نهائية للتواصل والتفاعل ونقل الأفكار بما لذلك من آثار سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وعلمية وتكنولوجية، ولا يجب أن يغيب عن أذهاننا فى هذا الإطار الدور الذى قامت به نوافذ التواصل الاجتماعى والثقافى خاصةً الـ Facebook فى التغيرات التى تشهدها العديد من الدول العربية.

2 - تطوير أجيال جديدة من شبكات الجيل القادم Next Generation Networks (NGN)، التى تشمل تطوير تكنولوجيا الألياف الضوئية والتكنولوجيات اللاسلكية، والتمهيد لظهور الأجيال الجديدة من الإنترنت الذى يوفر ثروة متجددة من المعلومات بسرعات فائقة، فضلاً عن خلق مصادر جديدة للابتكار والمنافسة وتعظيم قدرة النفاذ إلى سلاسل العرض Supply Chains .

3 - إن هناك حاجة ملحة لنشر التعليم الحديث فى كافة الدول، ولا تقتصر أهمية ذلك على مجرد توفير متطلبات التطوير المتواصل لتكنولجيا المعلومات والاتصالات، بل أيضاً لتمكين الغالبية العظمى من الشعوب من استخدامها بما يضمن معالجة الفجوة الرقمية القائمة بين الدول المتقدمة والنامية

وتوفير فرص أفضل للنمو والقضاء على الفقر، والتركيز فى هذا الصدد يجب أن ينصب على تطوير مناهج (STEM)، والمقصود بها العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها، مع إدراك أن القوة العاملة القادرة على المنافسة دولياً ستكون بمثابة Information Workers التى يمكنها استيعاب وتوظيف مختلف التكنولوجيات بشكل متواصل.

4 - إن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن يشمل إعطاء أولوية متقدمة لتطوير قدرات رقائق الذاكرة على تخزين المعلومات وسهولة استرجاعها؛ وكذلك على توفير الحاسبات الآلية الشخصية بأسعار زهيده، الأمر الذى يقتضى تفعيل مبادرة إنتاج حاسبات شخصية للأطفال بأسعار رمزيه One Laptop Per Child (OLPC)

5 - أهمية التوسع فى تطوير التكنولوجيات التى تسمح بشيوع استخدامات مختلف الخدمات الاليكترونية بما فى ذلك التعليم الإليكترونى والتجارة الإليكترونية والخدمات الصحية الإليكترونية.

فإذا كان العالم قد وصل فى المرحلة الحالية الى مرحلة غير مسبوقه من الترابط فى ضوء التطورات الهائله التى تشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن تلك الدرجة مرشحه للتزايد المطَّرد مستقبلاً، الأمر الذى يدفع كافة الدول والمجتمعات إلى إدراك حتمية التطوير والتحديث بهدف تعزيز القدرة على التواصل مع التطورات التى يشهدها العالم مستقبلاً وهى تطورات ستكون فى مجملها تطورات علمية وتكنولوجيه ستجعل القرية الصغيرة التى صار إليها العالم اليوم أكثر ترابطاً وأقل صغراً.

خامساً: العولمة والاندماج فى الاقتصاد العالمى:

من المتوقع أن يشهد العالم خلال العقود القادمة حركة دائبة فى اتجاه المزيد

من الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادى، تتصاعد فى إطاره أوزان الدول البازغة، وبصفة خاصة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، أو ما يعرف بمجموعة الـ BRICS لتقوم بدور محورى ضمن قائمة اللاعبين الرئيسيين فى الاقتصاد العالمى سواء من ناحية الإنتاج أو الاستهلاك أو الثقل العلمى والتكنولوجى والقدرة على الابتكار، فضلاً عن توقع تزايد الثقل المالى لتلك الدول واستئثارها بأكبرالاحتياطيات من النقد الأجنبى.

فقد دفعت «العولمة» كلاً من الدول البازغة والدول النامية الأخرى الى اتخاذ العديد من الخطوات التى من شأنها أن تساعد على اندماجها فى الاقتصاد العالمى، فى ضوء ما تحمله فى طياتها من آليات تسمح بسهولة انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد والأفكار فيما بين الحدود السياسية للدول دون عوائق كالتى كانت قائمة حتى ثمانينيات القرن المنصرم، وهو الأمر الذى انعكس، ضمن جملة أمور، على كل من التجارة والاستثمار، فعلى سبيل المثال فقد تخطى الناتج المحلى الإجمالى GDP لدول منطقة اليورو Eurozone الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية، وشجعت تجربة الاندماج الأوروبية مجموعات أخرى من الدول على التحرك فى مشروعات مماثلة، سواء فى آسيا أو الأمريكتين أو أفريقيا أو الشرق الأوسط، ومن الملاحظ ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الإجمالى من 17٪ عام 1970 الى 30٪ عام 2008، وارتفعت قيمة القروض التى تقدمها المصارف الدولية من 265 بليون دولار الى 4.2 تريليون دولار خلال الفترة من 1975 الى 1994.

ومن المقرر أن يصل الناتج المحلى الإجمالى لدول الـ BRICS عام 2025 إلى نصف إجمالى الناتج المحلى الإجمالى لما يطلق عليه الـ G.6، وهى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، على أن

يقترب بدرجة كبيرة من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى لتلك الدول عام 2050، أخذاً فى الاعتبار أن معدلات النمو التى تحققها اقتصاديات مجموعة الـ BRICS أصبحت تمثل ما يقرب من 50٪ من إجمالى معدل النمو الذى حققه الاقتصاد العالمى بأسره عام 2010، ويُعد ذلك من بين أهم التحولات فى موازين القوى التى يشهدها العالم خاصة تلك المتصلة بصعود ثقل كل من الصين والهند على وجه الخصوص.

فالعالم يشهد بالقطع ما يشبه التحول فى مراكز الجذب Centers of Gravity من الـ G.6 إلى الـ BRICS، بما لذلك من آثار على أنماط التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال، فضلاً عما يمثله ذلك من ضغوط على الموارد الطبيعية الاستراتيجية، ومن عدم استئثار ما يُعرف بالعالم الحر أو الدول الغربية بمقاليد الاقتصاد العالمى على النحو الذى كان عليه الوضع حتى منتصف القرن العشرين.

فكما ذكرنا فى الفصل الخاص بـ «العولمة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمى»، فإنه على الرغم من التطور الاقتصادى الهائل الذى تحقق من جراء العولمة، إلا أنها لم تنجح بالقدر الكافى فى القضاء على الفقر، فالعالم بأسره فى صراع بين معدلين هما: معدل النمو الاقتصادى، ومعدل نمو السكان، ولا يزال المعدل الأخير يتفوق فى العديد من الدول على المعدل الأول، فأكثر من 80٪ من شعوب الدول النامية تواجه معدلات مرتفعة من الفقر والبطاله وتدهور مستويات الخدمات التعليمية والصحية، فهناك ما يقرب من مليار نسمة يعيشون حاليا بأقل من دولار واحد يومياً، بالإضافه الى 2.6 مليار نسمة يعيشون بأقل من 2 دولار يومياً، الأمر الذى يؤكد أن أكثر من نصف سكان العالم الذين يبلغ قوامهم 7 مليار نسمه يعيشون فى حالة فقر حاد فى الوقت

الذى يستأثر فيه 10٪ من إجمالى التعداد العالمى للسكان بحوالى 54٪ من الدخل، ويُعد ذلك من بين أبرز الانتقادات الموجهة للعولمة والتى ظهر فشلها فى إيجاد قدر معقول من العدالة والإنصاف فى الاقتصاد العالمى؛ فأغنى 225 شخصية فى العالم يستأثرون بثروة تعادل إجمالى الدخل السنوى لـ 2.7 مليار نسمة كما أن 15٪ من التعداد العالمى للسكان، المتواجدين فى الدول المتقدمة يستأثرون 56٪ من إجمالى الاستهلاك العالمى، وأن هناك 500 شركة عملاقه تتحكم فى ثلثى التجارة العالمية فى السلع.

ومع الاتفاق على وصف العولمة بأنها عملية اندماج غير مسبوقه بين مختلف الاقتصاديات والمجتمعات فى مختلف أرجاء العالم ناتج عن التطور المطرد فى التكنولوجيات فائقة السرعة فى مجالات المواصلات والاتصالات، بالقدر الذى أسهم بدرجة غير مسبوقة فى سهولة وسرعة انتقال المعلومات ورؤوس الأموال والآراء والأفكار بمعدلات أسهمت فى اختزال المسافات الجغرافية التى لم تعد عائقاً كما كان عليه الوضع فى الماضى، أمام القدرة على التواصل والتفاعل والتعاون فى فضاء اجتماعى تجسده كافة الأنشطة الإنسانية على تنوعها من تجارة إلى تعليم ومن أسواق المال إلى مراكز البحوث العلمية والقنوات التليفزيونية والخدمات الصحية، ورغم تزايد الآراء التى كانت تصور العولمة بأنها ستمثل القاطرة الدافعة للنمو الاقتصادى والارتقاء بالحياة على كوكب الأرض، إلا أنه من الثابت أن مستقبل الاقتصاد العالمى أصبح مرهوناً أكثر من أى وقت مضى بالقدرة على التحرك السريع نحو إصلاح العولمة وإضفاء قدر متزايد من الديموقراطية على ركائز النظام الاقتصادى العالمى، والتحرك الجاد نحو القضاء على الفقر الذى يعانى منه ما يقرب من 3.6 مليار نسمة يعيشون فى الدول النامية والدول الأقل نمواً، وقد أظهرت الأزمة المالية

العالمية التى تفجرت عام 2008 حتمية إدخال تعديلات جوهرية على أداء المنظمات الحاكمة للاقتصاد العالمى، وضرورة إصلاح النظام المالى العالمى ذاته وأهمية استيعاب التغيرات التى تطرأ على موازين القوى العالمية، والتى يأتى فى إطارها صعود مجموعة من الدول تقع خارج العالم الحر لها طموحاتها المشروعة لتحقيق النمو ولتعزيز الثقل والمكانة والقدرة على التأثير وبناء القدرات وخلق الثروة.

سادساً: تغير طبيعة النزاعات:

شهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات جذرية فى طبيعة النزاعات العسكرية، فبعد أن تركزت لعصور طويلة فى الحروب بين الدول التى يمكن أن تحسمها الجيوش المتصارعة، تغير الحال عقب انتهاء الحرب الباردة، إذ أصبحت الدول فى مواجهة مخاطر غير مسبوقة لم يشهدها العالم من قبل، ويأتى على رأسها الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ إذ جسدت أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001 المدى الذى وصلت إليه إحدى المنظمات الإرهابية من حيث القدرة على التخطيط وعلى إحداث قدر هائل من التدمير وفى نقل الحرب إلى أراضى الولايات المتحدة الأمريكية التى طالما ظلت بمنأى عن التدمير الذى لحق بالعديد من الدول خلال الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذى أدى إلى وضع قضية مكافحة الإرهاب ضمن أولويات العديد من الدول التى وجدت نفسها لأول مرة تواجه تحدياً غير مسبوق يتمثل فى مواجهة جماعات إرهابية لها استراتيجيات عسكرية بالغة التعقيد ولديها إمكانيات مالية يصعب حصرها، وتتخذ فى العديد من الحالات من التطرف الأصولى أساساً لإطلاق عملياتها الإرهابية، التى استهدفت فى

الأساس الولايات المتحدة الأمريكية وباقى ما يعرف بالعالم الحر ومجموعة من الدول المعتدلة.

ولجأت مجموعة من تلك الجماعات إلى العديد من الوسائل غير المشروعة من أجل توفير الموارد المالية التى يمكن أن تساعدها على تحقيق أهدافها، فالحرب فى أفغانستان دفعت تلك الجماعات إلى الانغماس فى تجارة المخدرات، وهو الأمر الذى تزامن مع تصاعد ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الحدود السياسية للدول، والتى لم تقتصر على تجارة المخدرات، بل شملت أيضاً التجارة غير المشروعة فى الأسلحة والاتجار فى البشر، فضلاً عن القيام بمعاملات مالية غير مشروعة، حيث استفادت تلك الجماعات مما توفره «العولمة» من تكنولوجيات فائقة السرعة سواء فى عمليات الاتصالات وتحويل الأموال أو حتى فى التعرف على أحدث تكنولوجيات تصنيع الأسلحة وجمع المعلومات عن الأهداف المتصور استهدافها، والقيام بمهام تدخل فى إطار ما يُعرف بالحرب الإليكترونية بهدف الحصول على معلومات حساسة ذات سرية عالية وأهمية استراتيجية كبيرة.

ورغم انحسار مخاطر اندلاع حروب نووية بين الدول فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، فلقد وجد العالم نفسه يتعامل مع خطر جديد لا يمكن معه استبعاد حدوث هجوم بأحد أسلحة الدمار الشامل إذا ما تمكنت الجماعات الإرهابية من امتلاك عناصر تصنيع تلك الأسلحة وتوافرت لديها القدرة على استخدامها فى عمليات إرهابية فى عمق الدول المستهدفة بغرض إحداث أكبر خسائر ممكنة، ويدخل فى إطار تلك الأسلحة كل من الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية أو الإشعاعية النووية.

فبعد أن انصب تركيز الدول وأجهزة مخابراتها على متابعة تسليح جيوش الدول المعادية ومستوى تدريبها، أصبحت العديد من الدول تواجه جماعات إرهابية يصعب تتبعها والتعرف على خططها والحيلولة دون نجاحها فى تحقيق أهدافها، حيث تولدت عن العديد من العمليات الإرهابية التى شهدتها مجموعة من المدن على امتداد قارات العالم المختلفة تحديات جمة استدعت زيادة التعاون والتنسيق بين الدول لمكافحة الإرهاب، خاصةً بعد أن شهد العالم استخدام نوعيات من أسلحة الدمار الشامل فى عمليات إرهابية منها استخدام الـ Anthrax بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، والذى سبقه استخدام جماعة «الحقيقة المطلقة اليابانية» غاز السارين فى مترو أنفاق طوكيو عام 1995، ويزيد من خطورة الموقف توافر العديد من المعلومات الفنية عن تصنيع نوعيات من الأسلحة الأشد فتكاً على شبكة الإنترنت وتوافر العديد من المواد ذات الاستخدام المزدوج التى يمكن وصولها إلى الجماعات الإرهابية، فضلاً عما شكّله انهيار الاتحاد السوفيتى والدول التى كانت تدور فى فلكه من مخاطر هائلة أمام القدرة على منع وقوع أسلحة حساسة أو مواد بالغة الخطورة فى أيدى جماعات الإرهاب الدولى.

وبالإضافة إلى التحديات الاستراتيجية الهائلة التى يفرضها الإرهاب الدولى، تمثل النزاعات التقليدية مصدراً للقلق المتزايد، فهناك أعداد كبيرة من القتلى تسقط من جراء تلك النزاعات تتراوح بين 60 إلى 90 ألف قتيل سنوياً، وتمثل النزاعات المسلحة أحد أهم العوامل المسئولة عن انتشار المجاعات، فأكثر من 35٪ من المساعدات الغذائية العاجلة التى تم تقديمها خلال الفترة من 1992 إلى 2003 تم توجيهها لضحايا النزاعات التقليدية، وهناك 24 دولة من

بين إجمالى الدول الأشد فقراً فى العالم تشهد نزاعات مسلحة سواء لأسباب داخلية إثنية أو مع جيرانها.

وقد أدت التغيرات فى طبيعة النزاعات إلى إحداث تغيرات هائلة فى طبيعة الجيوش وأجهزة المخابرات وفى تكنولوجيا جمع المعلومات وتحليلها، وفى طبيعة القيام بعمليات الرصد والمتابعة وإحكام السيطرة على أمن المعلومات وتطوير وسائل حماية الأفراد والمنشآت ومتابعة عمليات انتقال البضائع ورؤوس الأموال وتطوير الأنظمة الحاكمة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتوسيع مجالات التعاون الدولى من أجل مكافحة الإرهاب.

ورغم التقدم الذى تم تحقيقه خلال الأعوام الماضية، لا يزال الإرهاب الدولى يمثل تحدياً هائلاً أمام العديد من الدول والمجتمعات لا تقتصر أبعاده على الجوانب الاستراتيجية على تنوعها، بل تمتد أيضاً إلى سلامة الأداء الاقتصادى للعديد من الدول التى تجد نفسها تتكبد خسائر اقتصادية كبيرة من جراء الإرهاب الدولى، وينطبق ذلك تحديداً على عدد من الدول التى تأثر سلباً معدل التدفق السياحى الأجنبى إليها من جراء العمليات الإرهابية التى وقعت على أراضيها.

لذا فإن مهام صون السلم والأمن الدوليين، أصبحت لا تقتصر على مدى النجاح الذى يمكن تحقيقه فى تسوية النزاعات القائمة بين الدول، بل أضيفت إليها مهام جديدة تتعلق بالقدرة على مكافحة الإرهاب الدولى ومعالجة مسببات نشأته ودوافع تطويره بكل ما يقتضيه ذلك من من معالجات أمنية وسياسية وثقافية واقتصادية.

سادساً: الحوكمة:

انقضت تماماً الحقبة الزمنية الطويلة التى استأثرت خلالها «حكومات الدول» بمكانة القوة الرئيسية الوحيدة الفاعلة على المسرح الدولى، إذ ظهر خلال العقود الماضية مجموعة من اللاعبين الجدد الذين يتخطى ثقلهم، فى بعض الأحيان، أهمية العديد من الحكومات فى نسيج العلاقات الدولية على تنوع مجالاتها، إلى الحد الذى أصبحت فيه تلك القوى الجديدة الصاعدة تتحكم فى جانب كبير من العلاقات الدولية وفى تشكيل مجموعة القيم العالمية، ويدخل فى إطار هؤلاء اللاعبين الجدد أو القوى الصاعدة كل من الشركات عبر الوطنية Trans National Corporation (TNCs)، ومنظمات المجتمع المدنى Civil Society Orgnanizations (CSOs) والمنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations(NGOs) وكذلك بعض وسائل الإعلام التى تحظى بثقل دولى متزايد وتحديداً مجموعة من القنوات التلفيزيونية الإخبارية التى تتمتع بتواجد مكثف وبأهمية سياسية متزايدة ويغطى بثها التلفزيونى مختلف قارات العالم .

ففى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية لم تعد «حكومات الدول» تنعم بمكانة الطرف الرئيسى المتحكم فى تطورها، إذ تستأثر الشركات عبر الوطنية ومجموعة من الشركات الوطنية والمصارف الدولية بثقل متزايد فى نسيج تلك العلاقات، خاصةً إذا كان الأمر يتعلق بالتجارة الدولية أو بالاستثمار وحركة رؤوس الأموال أو بنقل التكنولوجيا، ويكفى أن نعرف أن عائد واحدة من أكبر الشركات البترول وهى Exxon Mobile عام 2008 قد تخطى الناتج المحلى الإجمالى GDP لأستراليا، وأن عوائد سلسلة متاجر Wal-Mart الأمريكية والتى بلغت ما يقدر بـ 285 مليار دولار عام 2005 تتخطى الناتج المحلى

الإجمالى لكافة الدول الأفريقيـة جنـوب الصـحراء، وأن مـن بـين أكـبر القـوى الاقتصادية العالمية الخمسين هناك ثلاثة عشر شـركة عالميـة، وهـو رقـم مرشـح للتزايد خلال العقود القادمة، الأمر الذى أصبح يستدعى قيام تلـك الشـركات بأدوار تتخطى مجرد توفير السلع والخدمات لتدخل فى المجالات المتصلة بمعالجـة عدد من المشكلات الاجتماعيـة الداخليـة والتصـدى لمجموعـة مـن المشـكلات العالمية، وهو ما يمهد إلى تزايد اللجوء إلى إقامـة شـراكات Partnerships بـين الشركات والحكومات ومنظمات المجتمع المدنى أخذاً فى الاعتبار تزايد تعقيدات المشكلات الدولية، خاصةً تلك المتصلة بالمعايير الواجب تطبيقها للحفـاظ علـى البيئة والاعتبارات الصحية والأخلاقية المرتبطة بعدد مـن الأنشـطة الاقتصـادية ومقتضيات احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز ومعايير العمالـة والاعتبـارات الأمنية ذات الصلة.

وفيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدنى والمنظمـات غـير الحكوميـة، فقـد أدى انهيار الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا إلى ولادة 33 دولة جديـدة، ومهـد تفكـك المعسكر الشرقى إلى تزايد التحرك الدولى نحو ضـمان تطبيـق قـيم الديموقراطيـة والتعددية الحزبية والحرية واحترام حقوق الإنسان، وهو الأمر الذى فتح المجـال إلى تعظيم الدور الذى تقوم به منظمات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكوميـة فى هذا الشأن والذى اكتسب قوة دفع كبيرة فى ضـوء مـا تمثلـه «العولمـة» مـن توجهات تسـمح بسـرعة انتقـال الأفكـار والأفـراد ورؤوس الأمـوال والسـلع والخدمات والتى واكبها تطور مطّرد فى التكنولوجيات فائقة السـرعة أوجـدت مناخاً يجعل التواصل بين الدول والمؤسسات والأفراد عـبر الحـدود أكثـر يسـراً وعمقـاً وتنوعاً مقارنةً بما كان عليه الوضع فى السابق.

وتقوم المنظمات غير الحكومية فى الوقت الراهن بـأدوار متنوعـة منهـا مـا

يدخل فى إطار القضايا السياسية المتعلقة بضرورة ترسيخ القيم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان أو القضايا الاجتماعية المتعلقة بمنع التمييز وحقوق المرأة والطفل أو القضايا البيئية التى يدخل فى إطارها أهمية الحفاظ على البيئة وضرورة القضاء على كافة أشكال التلوث، فضلاً عن قضايا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، يضاف إلى ما سبق المجال الإنسانى على اتساعه والذى يتراوح بين دعم جهود القضاء على الفقر أو قضايا اللاجئين أو توفير المعونات الإنسانية العاجلة لضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية أو حتى الحفاظ على الثروة البحرية ومقاومة الصيد الجائر للحيتان.

فهناك حالياً ما يقرب من 60 ألف منظمة غير حكومية على المستوى العالمى تعمل بدرجة أو بأخرى فى المجالات السابق الإشارة إليها بما فى ذلك مقاومة الفساد الذى يمثل بالتوازى مع تزايد معدلات الفقر واحداً من أخطر التحديات التى تواجه تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة فى الدول النامية، فوفقاًلتقديرات منظمة الشفافية الدولية Transparency International، فإن انتشار الفساد يزيد من تكاليف تفعيل أهداف الألفية التنموية MDGs بـ 50 مليار دولار فى مجال المياه والصرف الصحى فقط، يضاف إلى ما سبق تداعيات انتشار الفساد فى عدد من الدول المتقدمة وانعكاساته على مجمل الأوضاع الاقتصادية العالمية.

ويعد توقع تزايد الحاجة إلى إقامة شراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى والشركات والمؤسسات الدولية واحداً من أهم التغيرات النوعية فى مستقبل العلاقات الدولية، الأمر الذى يحتم إدخال تغييرات جوهرية على طبيعة ونطاق عمل الحكومات من ناحية مع أهمية تطوير الأدوار التى تقوم بها العديد من المؤسسات الدولية، خاصةً كل من الأمم المتحدة والبنك الدولى

وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية WTO، فضلاً عن عدد من المنظمات الأخرى منها ما يغلب عليه الطابع الاقتصادى بين الأغنياء مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD، أو ما يتركز مجال نشاطه على المجالات العسكرية مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى NATO، إذ تعد صيغة «الشراكة» من بين أهم مقتضيات التعامل مع الأوضاع العالمية المستقبلية، فى ظل تزايد أعداد اللاعبين الأساسيين على المسرح الدولى الذى لم يعد يقتصر كما كان عليه الوضع فى السابق على «حكومات الدول» خاصةً وأنها لم تعد تستأثر وحدها بكافة آليات التعامل مع مختلف القضايا العالمية على تعقيداتها؛ فإقامة علاقة «تكاملية» بين الحكومات والقوى الصاعدة الجديدة على المسرح الدولى سواء الشركات عبر الوطنية أو الشركات الوطنية ومنظمات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية وعدد من المؤسسات الدولية تعد من مقتضيات التعامل الجاد مع مجمل التحديات الهائلة التى ستواجه العالم خلال العقود القادمة، سواء ما يتعلق منها بتزايد معدلات النمو السكانى العالمى ومحدودية الموارد من المياه والغذاء ومصادر الطاقة، أو لمعالجة الآثار السلبية للعولمة ومقتضيات الحفاظ على البيئة فى ظل توقع تزايد النشاط الاقتصادى بمعدلات غير مسبوقة وتطور الاعتماد المتبادل بين الدول وتزايد القدرة على التواصل والتفاعل وانتقال الأفكار بين المجتمعات .

إذ تفرض التغيرات الجذرية التى شهدها العالم منذ بضعة عقود وما تمخض عن الأزمة المالية العالمية التى تفجرت عام 2008 البحث عن بدائل جديدة تضمن استمرار تحسن أداء الاقتصاد العالمى ومعالجة قضية الفقر التى يعانى منها أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية، وما من شك أن أخذ التغيرات التى طرأت على موازين القوى العالمية وتزايد ثقل الاقتصاديات البازغة والحاجة إلى

إدخال تعديلات جوهرية على الأنظمة الرأسمالية المطبقة فى العديد من الدول المتقدمة وضرورة إيجاد آليات فعّالة للتحكم فى المخاطر وإعـادة هيكلـة النظـام المالى الدولى تقتضى تفعيل صيغة جديـدة للتعـاون والتفاعـل بـين كافـة القـوى الرئيسية على المسرح العالمى، سواء كانت حكومات الـدول أو الشـركات عـبر الوطنية والشركات الوطنية ومنظمات المجتمع المدنى والمنظمـات غـير الحكوميـة والمؤسسات الدولية على تنوع اختصاصاتها.



الفصل الخامس

كيفية الاستفادة من تجارب

الدول الصاعدة وما يتعين علينا فعله

تؤكد التغيرات الجوهرية التى يشهدها العالم أن كافة المجتمعات يمكنها تحقيق التقدم والارتقاء بمكانتها الدولية، إذا ما توافرت للنخب السياسية والثقافية فى تلك الدول الرؤية المستنيرة التى تكفل تحقيق هذا الهدف بما فى ذلك قراءة واقعية لما يشهده العالم من تطورات، حولت مجموعة من الدول الفقيرة إلى دول صاعدة ومتقدمة فى فترة زمنية وجيزة، كما حوّلت، فى العديد من الأحيان، ما كان يوصف بالخيال العلمى إلى واقع ملموس، فلم تعد الدول الغربية أو ما يطلق عليه «العالم الحر» تستأثر بمقاليد العالم السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية بنفس الدرجة التى سادت لقرون طويلة، فبعد أن اتسمت الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر بما يُعرف بصعود الغرب The Rise of the West، والتى بدأت بصعود أوروبا لتكون المركز الرئيسى للتحديث والتطوير فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والتجارة والرأسمالية والثورة الصناعية والزراعية ثم انتقلت للولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن التاسع عشر التى تحولت تدريجياً إلى أكبر قوة فى العالم، حيث مثلت هيبتها بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى، حالة غير مسبوقة فى تاريخ العالم منذ انهيار الامبراطورية الرومانية، إلا أننا نشهد حالياً فى واقع الأمر مرحلة انتقالية بالغة الأهمية فى تغير موازين القوى؛ إذ لم يعد الأمر كما يمكن وصفه بصيغة «الغرب/ وبقية الدول» The West and the Rest، حيث

انقلب الحال ليسجل صعود مجموعة هامة من الدول وهو ما يطلق عليه The Rise of the Rest؛ إذ تمثل تجربة الاقتصاديات البازغة The Emerging Economies وعلى رأسها مجموعة BRICS، التى تتكون من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، واحدة من أهم التحولات فى موازين القوى العالمية التى يجب أن تحظى بالدراسة والتقييم، فى ضوء ما تمثله من بارقة أمل للعديد من الدول النامية، التى تتطلع إلى بناء مستقبل أفضل، أخذاً فى الاعتبار العوامل الآتية:-

1 - أنه بعد أن شهدنا خلال المراحل الأخيرة من القرن العشرين انهيار القوة العظمى الثانية فى العالم، والذى بدأ بسقوط حائط برلين عام 1989، فوحدة الألمانيتين عام 1990، فانهيار وتفكك الإتحاد السوفيتى فى عام 1991، فإننا نشهد الآن تجربة هائلة تتمثل فى «الصعود السلمى للصين» The Peaceful Rise of China، والتى لم تقتصر على مجرد تحول دولة فقيرة إلى دولة تسعى بخطى ثابتة وبمعدلات إنجاز غير مسبوقة إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة، بل إنها فى حقيقة الأمر ترتبط «بولادة قوى عظمى جديدة»، ويزيد من خصوصية قصة الصعود الهائل التى تحققه الصين، أنها لا تنتمى إلى ما يطلق عليه «العالم الحر» سياسياً أو ثقافياً أو جغرافياً، فضلاً عن اعتمادها على سياسات تختلف إلى حد كبير عن تجارب التطور الإنسانى التى شهدتها مختلف الدول الغربية؛ إذ أنها تقدم للعالم نظاماً اقتصادياً مستحدثاً يتمثل فى «راسمالية الدولة»، الذى بدأ يكتسب مصداقية كبيرة فى ضوء ما أظهرته الأزمة المالية العالمية التى تفجرت عام 2008 من أوجه قصور هائلة فى مختلف الأنظمة الرأسمالية المطبقة فى الدول الغربية.

2 - وقد أدى تصاعد ثقل الدول البازغة ونجاحها الملحوظ فى احتواء

تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلى تحولها لتصبح مسئولة عن 50٪ من إجمالى معدل نمو الاقتصاد العالمى، الذى تحقق خلال الأعوام الماضية، كما أدى ذلك إلى تصاعد ثقل مجموعة العشرين G.20، بعد أن ثبت عدم قدرة مجموعة الدول الصناعية الرئيسية المعروفة باسم G.7 على الاستئثار بمقاليد العالم الاقتصادية بنفس القدر الذى ساد خلال العقود الماضية، وبدأت الدوائر الاقتصادية العالمية ومنها صندوق النقد الدولى، فى النظر إلى الدول البازغة خاصة مجموعة الـ BRICS باعتبارها القاطرة الدافعة لنمو الاقتصاد العالمى.

3 - إن مراكز النمو الاقتصادى والإنتاج والإبداع والابتكار تنتقل بشكل مطرد إلى خارج الدول الغربية، وقد بدأ الأمر بالتوجه إلى القارة الآسيوية والذى عزز من مصداقية استخدام مصطلح «الصعود الآسيوى»، إلا أن الأمر امتد نطاقه إلى عدد آخر من الدول غير الآسيوية، سواء فى أمريكا اللاتينية أو القارة الأفريقية أو منطقة الشرق الأوسط، فسلاسل العرض والإنتاج والعولمة وتطور الإمكانيات العلمية، قد فتح المجال أمام العديد من الدول للمشاركة فى الاقتصاد الحديث وإلى تطوير الأداء وتحقيق التقدم، ويؤيد تلك التطورات الاقتناع بأن كافة المجتمعات يمكنها تحقيق التطور والنمو، وأنه ليس هناك احتكار غربى للتقدم، كما أن تحقيق التقدم لا يتطلب محاولة استنساخ الغرب أو التخلى عن الهوية أو الذاتية الثقافية أو الدينية أو الجغرافية للمجتمعات، وإذا كانت قصة صعود مجموعة من الدول تمثل تحولاً نوعياً كبيراً فى موازين القوى العالمية، إلا أنه لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن هناك تحولاً مماثلاً يتعلق باللاعبين الجدد على المسرح الدولى، فبعد أن استأثرت «حكومات الدول» بمكانة القوى الفاعلة الوحيدة فى العلاقات الدولية، ظهرت خلال العقود الماضية مجموعة اللاعبين

الجدد الذين يتخطى ثقلهم، فى بعض الأحيان، أهمية العديد من الحكومات ويدخل فى إطار هؤلاء كل من الشركات عبر الوطنية ومنظمات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية وكذلك بعض وسائل الإعلام النافذة والمؤثرة، وهو ما يطلق عليه Non State Actors، لذا فإن إدارة العلاقات الخارجية للدول يجب أن تشتمل على مهارات كافية للتعامل مع مختلف القوى الصاعدة الجديدة، التى لا يمكن تجاهل وجودها أو محاولة التقليل من شأن ثقلها فى نسيج العلاقات الدولية على تنوع مجالاتها.

القضايا الثلاث:

من بين القضايا العديدة المتصلة بكيفية الاستفادة من تجارب الدول الصاعدة والاقتصاديات البازغة، وفى ظل وجود العديد من القواسم المشتركة فيما بينها، يهمنى التركيز على ثلاث قضايا رئيسية، أخذًا فى الاعتبار أن تجارب تلك الدول ليست قابلة للاستنساخ أو الاقتباس الكامل، نظرًا لاختلاف ظروف كل مجتمع وطبيعة التحديات التى تواجهه، فضلاً عن مقتضيات الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية والجغرافية التى تتمتع بها مجتمعاتنا، فمع وجود العديد من قصص النجاح التى حققتها مجموعة الدول التى انتقلت بمقتضاها من مجرد دول فقيرة إلى دول مؤثرة على المستوى الاقتصادى والتكنولوجى خلال فترة زمنية وجيزة، فقد وجدت لزامًا علىّ أن أشير إلى تلك القضايا بشكل محدد فى ضوء تطلع العديد من شعوب منطقتنا إلى تحقيق النمو والتطور وامتلاك وسائل التعامل مع العصر وتأكيد المكانة التى يجب أن نتبوأها فى إطار سباق التقدم الذى نشهده ومن أجل صناعة مستقبل أفضل لشعوبنا ... وتتمثل تلك القضايا فيما يلي:

1- التعليم أهم ركائز الأمن القومي:

التعليم هو مفتاح خلق القوة والثروة والنفوذ والقدرة على التـأثير وركيـزة أساسية لتطوير المكانة الدولية السياسية والاقتصـادية والعلميـة والتكنولوجيـة، فلولا تقدم التعليم ما وصلت اليابان، وهى الدولـة التـى لا تمتلـك أيـة مـوارد طبيعية تذكر، إلى المكانة التى تتبوأها عالميًا، وهو الأمر الذى ينطبـق أيضًـا علـى كوريا الجنوبية، وعلى العديد من الدول التى تتمتع بثقل متزايـد علـى المسـتوى الدولى فى مختلف المجالات، فالتعليم هو الذى يسهم فى خلق أهم ثروات الأمم وهى رأس المال البشرى القادر على الإبـداع والابتكـار والتحـديث والتطـوير، الأمر الذى بمقتضاه أصبح التعليم أهم ركائز الأمن القومى للدول الذى يمكنها من المشاركة فى سباق التقدم ومن محاولة الوصول إلى القمـة، وهـو مـا تؤكـده مراحل التطور الاقتصادى الذى نشهده، ففى الاقتصاد الزراعى تعتبر «الأرض» أهم عامل من عوامل الإنتاج، وفى الاقتصاد الصـناعى تعتـبر «المـواد الأوليـة» أهم عامل من عوامل الإنتاج، وفي الاقتصاد الحديث تعتبر «المعرفة» أهم عامـل من عوامل الإنتاج والتى لا يمكن خلقها إلا من خلال التعليم الحديث والمتميز، الذى يصاحبه تطوير للقيم الثقافية السائدة بما يكفل التعامل الفعال مـع العصـر دون التخلى عن الهوية أو الذاتية التى تتسم بها مجتمعاتنا، فمصطلح اليد العاملة الذى ظل سائدًا منذ الثورة الصناعية يتحول تـدريجيًا إلى العقـول المبتكـرة التـى تقوم بالتحديث وخلق الثروة، فرأس المال البشرى فى الاقتصاد الحديث، ما هو إلا محصلة نظم تعليم وتدريب متطورة تسهم في بناء عقول قادرة علـى الإبـداع والابتكار والمنافسة الدولية.

ورغـم شيوع استخدام عبارة أن التعليم يشكل الركيـزة الأساسـية لصـناعة المستقبل ولتحقيق التقدم، إلا أن تلك العبارة يجب أن يصـاحبها توضـيح يحـدد

ماهية المقصود بها وكيفية التحرك لتفعيله؛ فالتعليم الحديث هو الذي يسهم في خلق الكوادر القادرة على المنافسة دوليًا، فارتفاع جودة التعليم وفقًا للمعايير الدولية من شأنه أن يدعم من فرص تحقيق التطور الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين بيئة الأعمال وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فالمؤسسات التعليمية من جامعات ومعامل ومراكز أبحاث هي التي ستحدد شكل الحياة ونوعيتها خلال العقود والقرون القادمة، وحتى يتم تناول هذا الأمر، بشكل أكثر تحديدًا، يهمني التركيز على الحقائق الآتية:

- إن كافة الدول الصاعدة والاقتصاديات البازغة لم تنجح في تحقيق التطورات المطَّردة التي تحققها، إلا من خلال الاهتمام المتزايد بالتعليم وبمقتضيات تطويره وفقًا للمعايير الدولية، فنظم التعليم في العديد من الدول ومنها اليابان وكوريا الجنوبية وفنلندا والسويد والدنمارك وهولندا وأيرلندا ونيوزيلندا وسنغافورة تعتبر من بين أفضل نظم التعليم على المستوى العالمي، وهي نظم تستحق الدراسة والتقييم لتحديد كيفية الاسترشاد ببعض جوانبها، وهي عملية لا يجب أن تستبعد الجامعات المتميزة سواء الأوروبية أو في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

- إن جهود تطوير التعليم يجب أن تركز بدرجه رئيسية على المعلمين والأساتذة، سواء في المدارس أو الجامعات، حيث يجب أن يتحصلوا على أعلى المرتبات والحوافز بما يكفل التصاعد المطرد في مكانتهم الاجتماعية باعتبارهم المسئولين عن الارتقاء بمكانة الدولة وتشكيل أهم مصادر ثروتها، تأكيدًا لأهمية التعليم في صناعة المستقبل وفي خلق القوة والمكانة والقدرة على التأثير إقليميًا ودوليًا.

● أهمية أن يستحوذ التعليم على نسب متزايدة من الناتج المحلى الإجمالى GDP، وأن تأخذ عملية تخصيص الموارد اللازمة لتمويله بالمعايير الدولية مع الاسترشاد بتجارب الدول المشابهة من حيث الظروف الاقتصادية والثقافية.

● وفي إطار الارتقاء بالتعليم فإنه يجب التركيز، ضمن جملة أمور، على تطوير التعليم في أربعة مجالات مترابطة يطلق عليها الـ STEM وهي اختصار لكلمات العلوم Science والتكنولوجيا Technology والهندسة Engineering والرياضيات Mathematics باعتبارها المسئولة عن خلق المدخلات الأساسية لتطوير راس المال الفكرى والموارد البشرية اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة.

● إن خلق الكوادر المتخصصة يعد من بين أهداف تطوير العملية التعليمية، وحتى يمكن الارتقاء بالمكانة الاقتصادية للدول، فإن إستراتيجيات تطوير التعليم يجب أن تركز على زيادة أعداد ونوعيات الكوادر المتخصصة في مختلف التكنولوجيات الخالقة للثروة Wealth creating Technology ويقصد بها تحديدًا التكنولوجيا الحيوية Bio Technology ، وتكنولوجيا المواد Material Technologies، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT ، والتكنولوجيا فائقة الصغر Nano Technology ، التي تمثل جوهر الاقتصاد الحديث، فجانب كبير من «المخرجات» التعليم الحديث يجب أن تمثل «مدخلات» للصناعات التكنولوجية ليس فقط من أجل الإنتاج القائم على التجميع، وإنما من أجل التطوير والتحديث وطرح منتجات جديدة.

● إنه في إطار تجارب الدول الصاعدة، تستأثر تجربة الصين بمكانة خاصة، إذ لم تعد هناك جامعة مرموقة على مستوى العالم دون أن نجد بها طلبة من الصين وبأعداد كبيرة في عملية منظمة ومدروسة للاستحواذ على المعارف من أفضل

مصادرها، وهي تجربة تؤكد أهمية التوسع في البعثات الخارجية لأفضل الجامعات وتوفير التمويل اللازم لذلك وتقديم الحوافز والمرتبات التي تكفل عودتهم للوطن الأم للمشاركة الفعالة في نهضته وتطويره.

● إنه لا يمكن عمليًا التحدث عن تطوير التعليم دون إيلاء الأهمية الواجبة بالبحث العلمي وتوفير التمويل اللازم له وتوسيع نطاق التعاون الجاد مع مراكز الأبحاث العالمية في المجالات التي تمثل أهمية متزايدة لأوضاعنا الداخلية وطبيعة المشكلات التي نواجهها، خاصةً في المجالات المتصلة بالطاقة النظيفة والمتجددة، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والتكنولوجيا الخاصة بالزراعة والمياه وزيادة إنتاجية المحاصيل الأساسية والثروة الحيوانية والسمكية، ومعالجة الأمراض المنتشرة في مجتمعاتنا ومن بينهما أمراض الكبد والقلب ومتطلبات تقديم الخدمات الطبية فائقة التطور.

ولا يجب أن يغيب عن أذهاننا حقيقة أن قوة الدول وثقلها يتوقف على العديد من العوامل المتشابكة التي يأتي في مقدمتها قدرة نظم التعليم على تكوين الكوادر القادرة على خلق الثروة والمنافسة الدولية، فالجامعات ومراكز الأبحاث المرموقة ما هي إلا حضانات للإبداع والابتكار والتطوير والتحديث، لذا فإن زيادة الإنفاق على التعليم وتخصيص نسبة متزايدة من الناتج المحلى الإجمالي لتمويله مع تطوير المناهج الدراسية لتتواكب مع العصر، مع زيادة البعثات الدراسية للخارج، وحصول القائمين على العملية التعليمية من مدرسين وأساتذة جامعات على أعلى نسبة من المرتبات والحوافز، والتوسع في البحوث المشتركة مع الجامعات المرموقة وربط التعليم باحتياجات سوق العمل وخلق الكوادر القادرة على المنافسة دوليًا، يعد من بين أهم العوامل التي يمكن أن تساعد على تحقيق التقدم وإحداث طفرة نوعية في الثروات الحقيقية للأمم.

ولعلنا نتيقن أن ثروات الأمم لا يجب النظر إليها من منظور الثقل الديمجرافى المتمثل في عدد السكان أو فيما تمتلكه من ثروات طبيعية، فإمكانات الدول العلمية والتكنولوجية هي التي تمثل في واقع الأمر أساس قوتها ومفتاح تطورها، لذا فإن المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث التي تقوم بصناعة العقول هي التي تمثل أساس تحقيق النمو بمفهومة الشامل، فأرصدة الدول من العلماء والخبراء والكوادر المتخصصة القادرة على المنافسة تعد أهم ركائز قوتها وثقلها وقدرتها على التجديد والتحديث، فالعالم على أعتاب الدخول في مرحلة جديدة من الثورة العلمية والتكنولوجية يطلق عليها الـ GRIN والمقصود بها العلاج بالجينات Genetics ، والتوسع في استخدامات الربوتات Robotics والأجيال الجديدة من الانترنت Internet ؛ فضلاً عن تكنولوجيا النانو Nano Technology، فالآلات والمعدات والحاسبات الذكية ووسائل الإتصال فائقة السرعة ستكون سمة من سمات المستقبل، وما نراه اليوم ما هو إلا مقدمة لآفاق تقدم علمي وتكنولجي مذهل، فالذكاء الاصطناعي يبدو وكأنه بدون حدود، وذكاء الإنسان يتطور، وكلاهما يسهمان في ظهور منتجات وخدمات واختراقات جديدة من شأنها أن تقلب الحياة على كوكب الأرض والكواكب الأخرى رأسًا على عقب، فالعالم دخل بالفعل في استخدامات أوسع وأكثر شيوعًا لمصطلح Smart، فهناك بالفعل مشروعات لتطوير المعدات الذكية والمنازل الذكية والمدارس الذكية ووسائل النقل الذكية والمواد الذكية والأسلحة الذكية، وهى أمور تؤكد أهمية العلم في خلق الثروة وفي تحقيق التقدم وفي توفير حياة أفضل للأجيال القادمة، وهي مجالات تستوجب تكوين الكوادر المتخصصة القادرة على المشاركة والمنافسة وفي سباق التقدم، فالتركيز يجب أن ينصبَّ على اتخاذ كل ما من شأنه أن يساعد على تطوير إنتاجية مجتمعاتنا، ولا يوجد سبيل

نحو تحقيق هذا الهدف، إلا من خلال تطوير التعليم وإدراك أهميته القصوى للأمن القومي ولتطوير مكانة وثقل بلادنا بين الأمم التي تتنافس على الاستحواذ على القوة والثروة والنفوذ والقدرة على التأثير.

2- القضاء على الفقر:

كيف استطاعت الصين ان تقضي على الفقر بالنسبة لـ 400 مليون نسمه، يمثلون حوالى ربع تعداد سكانها في ثلاثة عقود في تجربة فريدة تعد الأكبر على مستوى العالم؟ وما هي الجهود التي تقوم بها كل من الهند واندونسيا في هذا الشأن؟ وكيف استطاعت أيرلندا التحول من دولة زراعية فقيرة كانت تتحصل على قروض من البنك الدولي حتى منتصف سبعينات القرن المنصرم إلى أن أصبح متوسط الدخل الفردي فيها ثاني أعلى متوسط فيما بين دول الاتحاد الأوروبي؟ وكيف استطاعت كوريا الجنوبية في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية التي تفجرت عام 1997 من سداد مديمونيتها لصندوق النقد الدولي قبل المواعيد المحدده بأربعة أعوام؟ الإجابة على تلك التساؤلات يجب أن تقودنا إلى التركيز على الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية، وهي قضايا ظلت غائبة عن سياسات مؤسسات التمويل الدولية وتقديرات وكالات التصنيف الائتماني Credit Rating Agencies لفترات زمينة طويلة، إذ ركزت سياساتها وتقديراتها على كيفية تحسين عدد من المؤشرات الاقتصادية الخالصة التي تتصل بمعدلات النمو ومعدلات التضخم ومعدلات العجز في ميزان المدفوعات، دون إيلاء الأهمية الواجبة لحتمية التطرق إلى الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية، والتي يأتي في مقدمتها كيفية التعامل مع قضايا الفقر ومتقضيات القضاء عليه بما يكفل تحقيق التجانس الاجتماعي والاستقرار السياسي وتفعيل مبادئ تكافؤ الفرص

واحترام حقوق الإنسان ومن بينها حق الإنسان في التنمية وحق الإنسان في خلق مستقبل أفضل.

والتطرق للموضوعات المتصلة بكيفية التعامل مع هذه القضية الخطيرة يستوجب الإشارة إلى أن الأمر لا يمكن اختزاله في مجرد تقديم الدعم لعدد من السلع الأساسية أو بالنسبة لبعض الخدمات الإنسانية الأساسية، ففى التقدير أن هناك حاجة ملحة من قبل العديد من الدول في منطقتنا إلى وضع «استراتيجيات واضحة المعالم للقضاء على الفقر» مقرونة بأهداف محددة وفقًا لبرامج زمنية واقعية، فليس من المقبول أن يظل تصنيف مصر ضمن الدول النامية التي يعيش 40٪ من شعبها تحت خط الفقر، فاستراتجيات القضاء على الفقر يجب ان تقوم على التعاون الوثيق بين الحكومة والمجتمع بأسره من أجل القضاء على واحدة من أخطر التحديات التي تواجهه، مع النظر في العديد من المقترحات غير التقليدية من أجل تحقيق هذا الهدف، وعلى الرغم من وجود العديد من الجهود البارزة ومنها فكرة بنك الطعام وإدراك أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما تقدمه الأجهزة الحكومية والبنوك الرئيسة من تمويل لإقامه تلك المشروعات، إلا أن خطورة القضية واتساع نطاقها، تفرض في حقيقة الأمر بالإضافة الى أهمية مواصلة الجهود القائمة والنظر في توسيع نطاقها، إدراك أهمية تعبئة طاقات المجتمع من أجل المشاركة بفاعلية في جهود وتحقيق الإصلاح المنشود تفعيلاً لمبدأ «الزكاة» بكل ما يحمله من مفاهيم للتكافل والتراحم وتعزيز لمشاعر الانتماء من أجل التعامل مع قضية تمثل تهديدًا للكبرياء الوطني، فبدون مشاركة فعالة من خلال التبرعات لم يكن من الممكن لكوريا الجنوبية أن تقوم بسداد مديونيتها لصندوق النقد الدولي قبل مواعيد الاستحقاق بأربعة أعوام عقب تفجر الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، ويمكننا في هذا الصدد أن ننظر

في تخصيص نسب محددة من عوائد بعض الأنشطة الاقتصادية من أجل تمويل الجهود الوطنية للقضاء على الفقر، وأذكر في هذا المجال تحديد نسبة من رسوم تأشيرات الدخول السياحية لتمويل جهود القضاء على الفقر، وتطبيق ذلك على عوائد الشركات الأجنبية التي تقوم بعمليات استثمارية في البلاد، مع استحداث ضريبة جديدة على عدد السلع والأنشطة التفاخرية، والقيام بحملة لجمع التبرعات التطوعية بعد أن يتم توضيح الأغراض المحددة التي تُستخدم فيها تلك التبرعات في تمويلها، وهو الأمر الذي يمكن أن تشارك في تفعيله العديد من منظمات المجتمع المدني وجمعيات الأعمال والشركات الاقتصادية الكبرى التي تعمل في المجالات المتصلة بتقديم خدمات الهاتف المحمول والصناعات الغذائية وشركات التشييد والبناء وشركات السياحة. فمع التغيرات الجوهرية التي تشهدها العديد من دول منطقتنا، أصبح المناخ مهيأً لتعبئة الرأي العام من أجل وضع قضية القضاء على الفقر ضمن الأولويات الكبرى للعمل الوطني بما يكفل نجاح التغيرات التي تشهدها دول المنطقة في توفير مستقبل أفضل، ولتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، وتعزيز مشاعر الانتماء التي اكتسبت أبعادًا جديدة في ظل الرغبة الشعبية الجارفة في إرساء دعائم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

3- تنمية الموارد الاستراتيجية

في ضوء ما سبق التطرق إليه في الفصل الخاص بالاقتصاد العالمي والتحديات المستقبلية، يجب أن يتوفر للدول التي تسعى الى تحقيق التقدم والتنمية المتوازنة فهمٌ عميقٌ للمشكلات الاقتصادية الدولية على تنوعها، خاصةً تلك المتصلة بالتحديات الناجمة عن الاستهلاك المطَّرد في الموارد الإستراتجية

العالمية، والمقصود بها «المياه والغذاء والطاقة» مـن جـرّاء ارتفـاع معـدّلات نمـو السكان وتزايد معدّلات النمو التي تحققها العديد من الدول، اذ تشير العديد من التقارير والدراسات إلى أن التحديات التي يوجهها العالم من جـرّاء نقـص الميـاه سرعان ما ستتحول إلى أزمات حقيقية قابلة للتصعيد الخطير مستقبلاً، لذا تُعتـبر مشروعات تنمية الموارد المائية وترشيد الاستخدام والتوسع في إقامة مشـروعات تحليه مياه البحر والاهتمام بتطور البحوث العلمية في مجال التكنولوجيا الحيويـة التي تهدف الى زيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية الأساسية باستخدام أقل كمية من المياه More Crops With Fewer Drops من بين أهم القضايا الـتي يجـب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع استراتيجيات التنمية الاقتصادية المسـتقبلية. وفي ضوء التوقعات المتصلة بتوجهات النمو السكاني، تشير العديد مـن الدراسـات الى ان التعداد العالمي للسكان سيصل الى 8 مليار نسمة عـام 2025 والى 9.15 مليار نسمة في 2050، لذا فإن العالم سيكون في حاجة إلى مضاعفة مجمل الإنتاج الغذائي خاصةً من الحبـوب الأساسـية (القمـح والأرز والـذرة) وكـذلك مـن اللحوم والأسماك ومنتجات الألبان التي من المتوقع أن يزيد الطب العالمي عليها مما سيؤدي الى ارتفاع الأسـعار. ويقتضـي التخطـيط الجيـد مـن أجـل مواجهـة التحديات المستقبلية نظرة علمية وبرامج مدروسـة لكيفيـة زيـادة إنتاجيتنـا مـن مختلف المواد الغذائية، وذلك بالتوازي مع البرامج التي تكفل الاستخدام الأمثل للمياه وتنمية الموارد المائية.

وفيما يتعلق بالطاقة تؤكد مختلف الدراسات أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على مختلف مصـادر الطاقـة بنسـبة 49٪ حتـى عـام 2035 ، علـى أن يستمر الوقود الأحفورى Fossil Energy المتمثل في البترول والغاز والفحـم كمصدر رئيسي للطاقة مستقبلاً، رغم التقدم الذي يتم إحرازه في مجالات الطاقة

النظيفة المتجددة والتي تدخل في إطارها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة النووية، وفي ظل التوقعات التي تشير إلى ارتفاع أسعار البترول والغاز من جرّاء زيادة الطلب الناتج عن تزايد النمو السكاني وتطور النشاط الاقتصادي، فإن التركيز يجب أن ينصبً بالتوازي مع تكثيف جهد الاستكشاف والتنقيب والاستخراج والنقل بالنسبة للبترول والغاز، على وضع خطط مستقبلية لزيادة نسبة الاعتماد على مختلف مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، بما في ذلك الطاقة النووية، في إطار نظرة مستقبلية لأمن الطاقة تأخذ في الاعتبار طموحات الأجيال القادمة من أجل تطوير معدلات النمو ودفع الجهود الرامية الى تحقيق التنمية المتوازنة.

وخلاصة القول أنه إذا كانت مجموعة من الدول قد نجحت خلال فترة زمنية وجيزة، لا تتعدى ثلاثة عقود، في التحول من دول فقيرة الى دول صاعدة ومتقدمة، فإن ذلك يفتح المجال أمامنا الى العمل الجاد من أجل الانضمام بقوة إلى قائمة الدول التي تطور مواردها البشرية والعلمية على أسس راسخة تعكس رغبة حقيقية لتحقيق التقدم بكل ما يتقضيه ذلك من تضافر للجهود ودور رئيسي للنخب السياسية والثقافية للتحرك من أجل تحقيق هذا الهدف وفقًا لبرنامج زمني محدد يحقق طموحات المجتمع في مستقبل أفضل وحياة كريمة والانضمام إلى الدول التي تسعى الى تعزيز مكانتها الدولية، ليس على أسس نابعة من مجرد ثقلها السكاني أو موقعها الجغرافي أو إمكاناتها من الموارد الطبيعية، وإنما على أساس تطورها العلمي والتكنولوجى وقدرتها على التجديد والتحديث وامتلاك وسائل التعامل مع العصر والمشاركة بقوة في سباق التقدم، سباق من أجل الوصول إلى القمة، فهناك العديد من القواسم المشتركة في تجارب الدول الصاعدة التي تنبه الأذهان إلى ضرورة التركيز على تطوير التعليم

والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وضرورة إرساء قواعد الاقتصاد الحديث التي تقوم على مجموعة من التكنولوجيا فائقة التقدم والتي يدخل في إطارها التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المواد وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا فائقة الصغر، وذلك من أجل الارتقاء بالمكانة العلمية لدولنا، مع عدم إغفال مقتضيات القضاء على الفقر، ووضع أطر زمنية لبرامج محددة تسمح بالتقدم من أجل تحقيق تلك الأهداف.





قائمة المراجع

Atkinson, Robert, & Wial, Howard. "*Boosting productivity, innovation and growth through a national innovation foundation.*" The information technology & innovation foundation I.T.I.F. Metropolitan policy program at Brookings 2008.

Bergsten, C. Fred, Freeman, Charles, Lardy, Nicolas R. & Mitchell, Derek J. *China's Rise*. Peterson Institute for International Economics and Centre for Strategic and International Studies, Washington DC 2009.

Bhagwati, Jagdish. '*Globalization with a Human Face*'. Paper presented at the Future of Globalization in light of recent turbulence, October 2003, Yale Centre for the Study of Globalization and the World Bank.

Bhagawati, Jagdish. *In Defence of Globalization, A Council on Foreign Relations Book.* Oxford University Press, New York 2004.

Braudel, Fernand, & Mayne Richard. *A History of Civilization*. Penguin Group, New York 1995.

Breakthrough Institute and The Information Technology & Innovation Foundation "*Rising Tigers and Sleeping Giants.*" November, 2009.

Bremmer, Ian. "*A new world disorder*" McKinsey Quarterly, March 2009.

Canton, James. *The Extreme Future, the top trends that will reshape the world the next 5, 10, and 20 years*. Institute for Global Future, Penguin Group, New York 2006.

Centre for Strategic & International Studies (C.S.I.S.) "*The Seven Revolutions*" Washington DC, 2006.

Cooper, Richard N. "*A false alarm: overcoming globalization's discontents*" Foreign Affairs Magazine, January/February 2004.

Council on Competiveness. "*Competiveness Agenda, New Challenges, New Answers*". Washington, DC 2009.

Dahlman, Carl J. &Aubert Jean-Evic. "*China and knowledge based economy, seizing the 21st century*" WBI Development Studies, World Bank Institute, Washington DC 2002.

Drucker, Peter. *A functioning Society: Selections from sixty five years of writing on Community, Society and Politcy.* Harpercollins, New York 2002.

Easterly, William. *The Elusive Quest of Growth.* Canbridge: MIT Press 2002.

Fingar, Peter. Extreme competition: Innovation and the great 21st century business reformation. Meghan-Kiffer Press, USA 2006.

Friedman, Thomas. *The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization.* Farrar, Straus and Giroux, New York 1999.

Friedman, Thomas. *The World is Flat: A Brief History of the Twenty First Century.* Farrar, Straus and Giroux, New York 2005.

Fukuyama, Francis. *The End of history and the last man.* Avon Books Inc, New York 1993.

Hargadon, Andrew, & Sutton L. Robert. *Building an innovation factory*. Harvard Business School Press 2001.

Hayes, Richard &Furman, Jeffrey. "Catching Up or Standing Still? National Innovation productivity among countries. " Research policy magazine, volume 33, number 9, p.p. 1329 – 54.

Helpmang, Elhanan. *The Mystery of Economic Growth*. Harvard University Press 2004.

Huntington, Samuel P. *Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. Simone & Schuster, New York 1996

INSEAD. "*Knowledge, gaining a competitive advantage with knowledge based skills*", March 2010.

INSEAD. "*The global innovation Index 2011: Accelerating Growth and Development*", June 2011.

International Energy Agency. "*World Energy Outlook 2010*".

Jacques, Martin. *When China Rules the World: The End of the Western World and the birth of a new Global order*. The Penguin Press, New York 2009.

Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of the Great Powers, Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*. Vintage Books, New York, 1989.

Kim, W. Chan & Mauborgne, Renee. *Blue Ocean Strategy, How to create Uncontested Market Space and make the competition Irrelevant*. Harvard Business Press, Boston, Massachusetts, 2005.

Krugman, Paul. *The Rise of Intra-Industry Trade*. Princeton University Press 1987.

Kynge, James. *China shakes the World. A Titan's Rise and Troubled Future – and the challenge for America.* Mariner Books, Houghton Miffin Company, Boston, New York 1999.

Landes, David. *The Wealth and Poverty of Nations.* ABACUS, London, 1999.

Lardy, Nicholas R. *China in the World Economy.* Institute for International Economics, Washington DC 1994.

Manuelli, Rodolfo E. & Seghadri, Ananth. *Human Capital and the wealth of nations.* University of Wisconsin, Madison, December 2010.

McLuhan, Marshall. *The Global Village, Transformation in World Life and Media in the 21st Century.* Oxford University Press 1964.

Meredith, Robyn. *The Elephant and the Dragon, the rise of India and China and what it means to all for us.* W.W. Norton Company, New York, London 2008.

Mohlinger, Howard D. *Globalization and the challenges of a new century.* Indiana University Press USA 2000.

Moisi, Dominique. *The Geo Politics of Emotions. How Cultures of Fear, Humiliation and Hope are reshaping the world.* The Bodley Head, London 2009

National Intelligence Council "*Disruptive Civil Technologies, Six Technologies with potential impact on US interests out to 2025*" (NIS) Washington DC, 2008.

National Intelligence Council "*Global Trends 2025: A transformed world*" (NIS) Washington DC, November 2008.

National Intelligence Council "*2020 Project, Rising Powers: The Changing Geopolitical Landscape*" (NIS) Washington DC, 2004.

Nye, Joseph Jnr. *Power in the Global Information Age: from realism to globalization*. Routledge 2004.

OECD. "*The knowledge based economy*", Paris 1996.

Pelle, Stefano. *Understanding emerging Markets: Building Business BRIC by BRICK*. Saga Publications Inc., New Delhi 2007.

Pricewater house. "*The World in 2050, How big will the major emerging market economics get and how can the OECD compete?* " 2006.

RAND. "*The Demographic Dividend",* A new perspective on the economic consequences of population change 2003.

RAND Europe. "*Fertility and Population Aging, causes, consequences and policy options*" 2004.

RAND. "*The Global Technology Revolution 2020: Bio/Nano/Materials/Information Trends, Drivers, Barriers and Social Implications.* " 2006.

RAND. "*Investment in people and ideas, making policy in the shadow of the future*" 2010.

Rodrik, Dani. *One Economics, Many Recipes, Globalization, Institutions and Economic Growth*. Priceton University Press, Princeton and Oxford, New Jersey 2009.

Romer, Paul. "*New Goods, Old Theory and the Welfare Costs of the Trade Restrictions.*" Journal of Development Economics 1994, Volume 43, Issue 1, Pages 5 – 38.

Rostow, W.W. *The Stages of Economic Growth*. Cambridge University Press, 1960.

Rubin, Jeff. *Why Your World is about to get a whole lot Smaller, Oil and the End of Globalization*. London 2010.

Sachs, Goldman. "*The N-11: More than an Acronym.*" Global Economic Paper No: 153, New York 2007.

Schmitt, Gary J. The Rise of China. Essays on the future competition, Encounter Books, New York, London 2009.

Serra, Narcis & Stiglitz, Joseph E. *The Washington Consensus Reconsidered*. Oxford University Press, New York Oxford 2008.

Smith, Tony. *A Pact with the Devil: Washington's bid for World Supremacy and the betrayal of American Promise*. Routledge, New York, 2007.

Standard and Poor's. "*Emerging Markets Index.*" New York 2007.

Stiglitz, Joseph. *Freefall: America, Free Market and the Sinking of the World Economy*. W.W. Norton & Company, New York, 2010.

Stiglitz, Joseph. *Globalization and It's Discontents*. Pengiun Books, 2002.

Stiglitz Joseph. *Making Globalization Work*. Penguin Books 2007.

Stiglitz, Joseph & Schumpeter, Joseph A. *Capitalism and Democracy*. (Routledge Classics), March 2010.

The Information Technology & Innovation Foundation (I.T.I.F.) "The Atlantic Century II: Benchmarking EU & US Innovation and Competitiveness." July 2010.

The World Bank. "*Where is the wealth of nations? Measuring capital for the xxi century*", July 2005.

* Toffler, Alvin. *Future Shock.* Random House, Publiching Group 1984.

Toynbee, Arnold J. *A study of History: Abridgement of volumes I-VI by DC Somervell.* Oxford University Press, New York, Oxford 1946.

UNESCO. "*Towards knowledge societies*" UNESCO publishing 2005.

United Nations Population Fund (U.N.P.F.) "*State of World Population.*" 2010.

United Nations World Water Development Report 3. "*Water in a changing World.*" 2009.

Van Opstal, Debbie. *Science and Business: Moving beyond lab and board room.* Council on competitiveness 2009.

Walsh, David. *Knowledge and the Wealth of Nations: A Story of Ecomonic Discovery.* W.W. Norton & Company, New York, London 2006.

Watson, Richard. *A Brief History of the Next 50 years.* Nicholas Brealey Publishing, London, Boston 2008.

World Economic Forum. "*Global Risk Report 2011*".

World Economic Forum. "*Outlook on the Global Agenda 2011 from risk to opportunity: building a response to the new reality*"

World Economic Forum. "*The Global Competitiveness Report 2010 – 2011*".

Zakaria, Fareed. *From Wealth to Power, The Unusual Origins of America's World Role*. Princeton University Press, New Jersey 1999.

Zakaria, Fareed. *The Post American World*. W.W. Norton, New York, London 2009.



قائمة المحتويات

